

الْمُنْتَقَى مِنْ شُرُوحِ

كُتُبُ الشُّبُهَاتِ

تَصْنِيفُ

مُذَنَّبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّجَافِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ	الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَثِيمِ بْنِ	الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانَ
الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَكَ	الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْقَصِيرِ
الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِي	الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ
الشَّيْخُ عَلِيُّ الشُّبَلِ	الشَّيْخُ صَالِحُ الْعُصَيْمِيِّ
الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ الْقَاسِمِ	الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْبَدْرِ

اِنْتَقَاهُ عَبْدُ اللَّهِ آلِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى لِكُلِّ مُسْلِمٍ حَقَّ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

الطَّبَعَةَ الْأُولَى

١٤٤٢ هـ

دَارُ الْفُرْقَانِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، أما بعد:

فقد بين الله تعالى الدين، وأقام له الحجج والبراهين، وجلاه للخلق، ثم زاع أقوام عن دين الله وألقوا شبهات عليه، وأخبر تعالى أن حجج أهل الباطل داحضة، وأن كل ما يلقونه من شبه فإن الحق سيدمغه، قال سبحانه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال ابن كثير: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ أي: بحجة وشبهة

﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي: ولا يقولون قولاً يعارضون به الحق، إلا أجنبناهم بما هو الحق في نفس الأمر، وأبين وأوضح وأنصح من مقالتهم^(١).

وقد تنوعت شبه المبطلين؛ من طعن في ذات الله، وفي دينه، وفي نبيه محمد ﷺ، ومما جادلوا فيه توحيد الألوهية، فأثاروا الشبه على أهل الحق، وألبسوا شركهم وتنديدهم ثوب التوحيد زوراً.

وانبرى لرد هذه الشبه جهابذة العلماء على مر العصور، ومن أولئك الأفاضل إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فقد دعا إلى توحيد العبادة أكثر من سبعين عاماً، وعارضه أهل الباطل، وأثاروا شبها واهية على توحيد الألوهية، فحصرها؛ ثم أجاب عن كل شبهة بما يجلي ظلامها، في مصنفه هذا الذي سماه: «كشف الشبهات». ولا تكاد تجد شبهة على مر الأزمان في توحيد الألوهية إلا والجواب عنها مسطور في هذا الكتاب، فكان كتاباً فريداً في بابه، مجلياً للحق، مدحضاً لكل شبهة بالرد عليها من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال الصحابة وغير ذلك. [عبد المحسن القاسم].

وهذا كتاب جليل القدر، وهو يعرف بـ «كشف الشبهات»؛ أي إزالة الشبهات، وبيان بطلانها، وقصد به الشيخ تقرير التوحيد الذي بعث الله به رسله أولاً، وهو الذي يكون به الإنسان مسلماً، ولمزيد التقرير رد على الشبهات التي يتعلق بها كثير من القبوريين، وأهل البدع. والشبهات هي ما يلتبس فيه الحق بالباطل. والشيخ قد ضمن هذه الرسالة جملة من شبهات المشركين القبوريين الواهية التي يتعلقون بها، ويحتجون بها؛ لكنها

(١) تفسير القرآن العظيم (٦ / ٣٣٧).

حجج مدحورة باطلة، فكانت الحاجة إلى كشفها، وإيضاح بطلانها، وبطلان دلالتها على ما أراد المتوهم لها، والتمسك بها. وهؤلاء المشركون منتسبون للإسلام، ولكنهم لم يفهموا معنى «لا إله إلا الله» وما تقتضيه؛ فلهذا وقعوا فيما ينقضها ويناقضها تماماً، فإنهم يقولون: «لا إله إلا الله» ويأتون بالشرك، فينقضها.

وهذه الرسالة المباركة نموذج من جهود أعلام الأمة في تفنيد شبهات أهل الباطل، وهداية الأمة إلى الحق؛ لأن ذكر الشبهات من دون رد يجعل الباطل يلتبس بالحق، وهذا من أسباب خفاء الحق، وضلال كثير من الخلق؛ وذلك أنهم يستدلون ببعض نصوص من الكتاب والسنة على الباطل، ويضعونها في غير موضعها ويزينون باطلهم بما هو من زخرف القول، حتى يكون لبعض شبههم رواج، ويظن من لا بصيرة له أنها حق فيقف معها، لكنها عند البحث والتمحيص، وعرضها على النصوص المحكمة من الكتاب والسنة، والمنهاج الصالح؛ يتبين أنها زخرف وخداع، وأنها حجج داحضة عند أهل العلم والإيمان وأولي البصائر. [عبد الرحمن البراك].

وصف عام لرسالة كشف الشبهات

اسم الكتاب مُطابِقٌ لموضوعه، فالشيخ رحمه الله أورد فيه الشبهات التي ذكرها أهل البدع، ملبِّسين بها على الدعوة إلى الحقِّ والصراط المستقيم، ومخالفين فيها لما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة ومَن سار على نهجهم، وذلك بتعلُّقهم بالأولياء والصالحين، وجعلهم وسائط بينهم وبين الله، يدعونهم ويستغيثون بهم، فجمع الشيخ رحمه الله جُملاً كبيرة من هذه الشُّبه، فيذكر الشبهة ثم يذكر الجواب عليها، مستدلاً على ذلك بنصوص الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة، وكتابه هذا متممٌ لكتبه الأخرى في العقيدة، التي أوضح فيها ما يجب اعتقاده وفقاً لنصوص الكتاب والسنة، فإنَّه بهذا الكتاب أجاب على ما يُورَد على العقيدة الصحيحة من شبهات، مبيناً بطلانها ومخالفتها للحقِّ والهدى الذي كان عليه سلف هذه الأمة^(١).

وهذه الرسالة على صغر حجمها اشتملت على تمهيد، وموضوع الكتاب، وخاتمة:

فأما التمهيد: فقد بيَّنَ فيها حقيقة دين المرسلين وما دعوا إليه، وحقيقة دين المشركين وما كانوا عليه ليعلم الإنسان حقيقة دين المرسلين عند ورود الشبهة، ويعلم من هو أولى بدين المرسلين من دين المشركين، وهذه المقدمة هي أهم ما يعتنى به لضبط الشبه، لأنه أصلٌ فيها أصولاً وقَعَدَ فيها قواعد تُردُّ الشبه إليها.

(١) منهج شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في التأليف. الشيخ عبد المحسن البدر (ص: ١٢).

وأما القسم الثاني: فهو موضوع الكتاب وذكر فيه الشبه التي يتعلق بها المشركون والرد عليها، وقد سار فيها على مسلكين: ١- الرد الإجمالي. ٢- الرد التفصيلي.

والرد الإجمالي يفيد القارئ الذي لن يتمكن من المناقشات الموسعة مع صاحب الشبهة.

وأما القسم الثالث: فخاتمة الكتاب، وبين فيها أهمية التوحيد، ووجوب العمل به ظاهراً وباطناً، وتحدث عن بعض الأعداء الواهية التي لا تمنع من العمل بالتوحيد. وقد جعل المؤلف كتابه على قسمين:

القسم الأول: التمهيد: وذكر فيه قواعد أساسية لمجادلة المشرك، وهي كالتالي:
القاعدة الأولى: بيان معنى التوحيد.

الثانية: أن المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقررون بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر الضار النافع، ولم ينفعهم إقرارهم إذ لم يخلصوا الدعاء لله وحده، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

الثالثة: أنهم يعرفون الله ويعظمونه ويحجون ويعتصرون.

الرابعة: أنهم يعتقدون في الملائكة والأنبياء والأولياء لأجل قربهم من الله.

الخامسة: أنهم ما قصدوا من قصدوا بعباداتهم إلا لأجل التقرب والشفاعة منهم إلى الله؛ والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا

لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾ [الزمر: ٣].

السادسة: أن النبي ﷺ ظهر على أناس متفرقين في عباداتهم: منهم من يعبد الشمس والقمر، ومنهم من يعبد الملائكة، ومنهم من يعبد الأنبياء والصالحين، ومنهم من يعبد الأشجار والأحجار، وقتلهم رسول الله ﷺ ولم يفرق بينهم.

السابعة: إذا دخل الشرك في عبادتك بطلت، وأن كل ذنب يرجى له العفو إلا الشرك.

الثامنة: المشركون في زماننا أضل من الكفار الذين في زمن رسول الله ﷺ من وجهين: أحدهما: أن مشركي زماننا أغلظ شركاً من الأولين؛ لأن الأولين يخلصون لله في الشدة، ويشركون في الرخاء، ومشركي زماننا شركهم دائم في الرخاء والشدة، والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

الثاني: أن مشركي زماننا يدعون أناساً لا يوازون عيسى والملائكة.

من خلال هذه المقدمات توصل المؤلف إلى أنه لا فرق بين شرك المعاصرين وشرك الأولين، وإن كان المشرك في زماننا يريد الحق فإنه يستجيب له وينقاد، وإلا سيحاول أن ينفي الشرك عن نفسه ويفرق بين شرك الأولين وشركه بفروق، لذا قام المؤلف بجمع بعضها والرد عليها في القسم الثاني من الكتاب، وهي كالتالي:

١- ادعاء الفرق بينهم وبين المشركين الأولين في اعتقاد الربوبية، وقد أجاب عنها المؤلف بجواب واحد.

٢- ادعاء الفرق بين من يعبد الأصنام ومن يعبد الصالحين، أجاب عنها بجوابين.

٣- الكفار يريدون المنفعة والمضرة ممن يعبدونهم ونحن نريد الشفاعة فقط، وأجاب عنها بجواب واحد.

٤- ادعاء أن الالتجاء إلى الصالحين ليس بعبادة، أجاب عنها بجواب واحد.

٥- الخلط بين الشفاعة الشرعية والشفاعة الشركية، أجاب عنها بجواب واحد.

٦- أن الله ملك نبيه الشفاعة ونحن نطلب منه مما أعطاه الله تعالى، أجاب عنها بجوابين.

٧- ادعاء أن الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، أجاب عنها بجواب واحد.

٨- ادعاء أن الشرك خاص بعبادة الأصنام، أجاب عنها بجوابين.

٩- ادعاء أن الكفر خاص بمن نسب الولد إلى الله، أجاب عنها بأربعة أجوبة.

١٠- ادعاء أن أولياء الله لهم جاه عند الله ونحن نسأل الله بجاههم، أجاب عنها بجواب واحد.

١١- ادعاء أن من أدى بعض واجبات الدين لا يكون كافرا ولو أتى بما ينافي التوحيد، وأجاب عنها بتسعة أجوبة، وذلك لأهمية هذه الشبهة وعظم خطرها وشدة الفتنة بها.

١٢- ادعاء أن بعض أصحاب موسى عليه السلام وأصحاب رسول الله ﷺ لم يكفروا على شناعة طلبهم. أجاب عنها بجواب واحد.

١٣- ادعاء أن من أتى بالتوحيد فإنه لا يكفر ولو فعل ما فعل، أجاب عنها بجوابين: مجمل ومفصل.

١٤ - ادعاء أنه إذا جازت الاستغاثة بالأنبياء في الآخرة، فمن باب أولى أن تجوز في الدنيا، أجاب عنها بجوابين.

١٥ - ادعاء أن جبريل عليه السلام عرض على إبراهيم عليه السلام أن يغيثه، فلو كان ذلك شركاً لما فعله، أجاب عنها بجواب واحد^(١).

(١) انظر إلى كتاب التوضيحات الكاشفات للهدان ففيه تفصيل أكثر (ص: ١٩) وما بعدها.

ترجمة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

هو الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي، من المشاركة أحد فروع الوهبة، من قبيلة تميم.

ولد الشيخ عليه رحمة الله عام ١١١٥ هـ في بلدة العيينة، وتلقى فيها علومه الأولية. فتعلم القرآن وحفظه على ظهر قلب قبل بلوغه عشر سنين، وكان حاد الفهم وقاد الذهن ذكي القلب سريع الحفظ، واجتمع له مع هذه الملكات وراثية علمية ووسط ديني صالح تربي فيه، فجدده كان عالماً جليلاً، ووالده قاضي المدينة؛ فأخذ عن مشايخ بلده ثم رحل في طلب العلم إلى الحجاز واليمن والبصرة، فحاز علوماً وحفظ متوناً، قرأ كثيراً من كتب الحديث والتفسير والأصول، وعني عناية خاصة بمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم، وتأثر بأفكارهما واستنار بآرائهما مما كان له أثر واضح على دعوة الشيخ ومنهجه.

عاد الشيخ من هذه الرحلات العلمية المباركة إلى حريملاء حيث كان والده قد انتقل إليها من العيينة لخلاف بينه وبين أميرها، فدرس على والده في حريملاء ودعا إلى توحيد الله تعالى وبين بطلان ما عليه عباد القبور.

ولما توفي والده عام ١١٥٣ هـ أعلن دعوته إلا أنه ما لبث أن قرر أن حريملاء لا تصلح أن تكون منطلقاً للدعوة فانتقل منها فيما يقارب عام ١١٥٥ هـ إلى العيينة فناصره أميرها عثمان بن معمر أول الأمر ثم خذله؛ فانتقل الشيخ إلى الدرعية وهياً الله له الأمير محمد بن سعود فقويت وانتشرت دعوته فأخذ ينشر التوحيد ويجاهد في إحياء السنة وإماتة

البدعة، ويدرس العلوم النافعة ويؤلف الكتب على طريقة السلف الصالح وأخذ عنه كثيرون وخلف من التلاميذ الكبار من نفع الله بهم الإسلام وأهله كما نفع به.

وقد مد الله تعالى في عمر الشيخ فعاش في الدرعية بعد انتقاله إليها قرابة خمسين عاماً قضاهما في الدعوة إلى الله وتطبيق مبادئها بهدم القباب المقامة على القبور وقطع الأشجار التي يتبرك بها الناس وإقامة الحدود والجهاد والعمل على نشر الدعوة فقرت عينه بانتصار كلمة الحق وشمولها أجزاء الجزيرة، وقد وافته المنية يوم الاثنين آخر شهر شوال سنة ١٢٠٦ هـ كان عمره نحو اثنين وتسعين سنة، ومات ولم يخلف ديناراً ولا درهماً، فلم يوزع بين ورثته مال ولم يقسم.

رحم الله الشيخ محمد بن عبد الوهاب وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين الجزاء الأوفى^(١).

(١) هذه الترجمة مأخوذ من عدة مصادر، وقد ترجم للشيخ كثيرون، انظر كتاب: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، للدكتور صالح العبود (ص: ٦٥).

عملي في هذ الكتاب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فهذه سلسلة تصدر بإذن الله تبعاً لجمع شروح العلماء على مهمات المتون، توفيراً
لجهد الباحثين والمعلمين، وتسهيلاً للطلبة الناهيين.

ليس لي فيها من جهد سوى الجمع والترتيب، ونسأل الله القبول، إنه جواد كريم.

أما ما يتعلق بتخريج الأحاديث فإنني اكتفيت بعزو الحديث إلى مصادره.

ولم أذكر الجزء والصفحة في النقل لصغر حجم المتن، ولوضوح الموضوع فحيث
رجعت إلى الفقرة في المتن من مؤلف الشيخ وجدت كلامه تحتها.

والمراجع التي انتقيت منها هي:

١- شرح كشف الشبهات للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وهي تقارير قيدها
الشيخ محمد بن قاسم.

٢- شرح كشف الشبهات للشيخ عبد العزيز بن باز.

٣- شرح كشف الشبهات للشيخ محمد بن عثيمين.

٤- شرح كشف الشبهات للشيخ صالح الفوزان.

٥- شرح كشف الشبهات للشيخ عبد الرحمن البراك.

٦- شرح كشف الشبهات للشيخ عبد العزيز الراجحي.

٧- التعليقات على كشف الشبهات للشيخ عبد الله القصير.

- ٨- شرح كشف الشبهات الشيخ صالح آل الشيخ.
- ٩- المقاصد الساميات في كشف الشبهات الشيخ علي الشبل.
- ١٠- شرح كشف الشبهات الشيخ صالح العصيمي.
- ١١- التعليق على شرح كشف الشبهات للشيخ محمد بن إبراهيم الشيخ عبد المحسن القاسم.
- ١٢- شرح كشف الشبهات الشيخ عبد الرزاق البدر.

كَشَفُ الشُّبُهَاتِ

اشتهرت هذه الرسالة بهذا العنوان: (كشف الشبهات)، والكشف لغة: رفع الشيء عما يواريه ويغطيه، والشبه لغة: الالتباس، وقال الفيومي في المصباح المنير: الشبهة في العقيدة المأخذ الملبس، سميت شبهة؛ لأنه تشبه الحق^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الشُّبه التي يضل بها بعض الناس وهي ما يشتبه فيها الحق والباطل^(٢).

وقال أيضاً: لا يشتبه على الناس الباطل المحض، بل لا بد أن يشاب بشيء من الحق^(٣).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: الشبهة إذا كانت واضحة البطلان لا عذر لصاحبها فإن الخوض معه في إبطالها تضييع للزمان وإتعااب للحيوان^(٤).

فرسالة (كشف الشبهات) تعني بإزالة الاعتراضات والإشكالات في توحيد الإلهية، فهي أجوبة محكمة عما قد يشتبه على كثير من الناس في هذا الباب.

(١) المصباح المنير (١/٣٥٨).

(٢) الرسالة التدمرية (ص: ١٠٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/٣٧).

(٤) مجموع مؤلفات الشيخ (٤/٩٣).

والشبهات جمع شبهة، والشبهة هي: المسألة الباطلة التي صورت للناس شبهة بالحق لما أورد عليها من الأدلة التي يظن المستدل بها والسامع لها من غير أهل الفقه في الدين أنها من العلم لما قرن بها من الدليل والبرهان، فظنوها من الحق لشبهها به، فصار أمرها غير واضح لبعض الناس.

والشبهة ك(قول) قد تكون في الاعتقاد ﴿أَجْعَلُ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]، وقولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقد تكون في الأحكام كقولهم: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وكشف الشبهة: هو رفع التباسها بالحق ببيان مضمونها وغايتها ووجوه بطلانها ومخالفتها للحق، وفساد الاستدلال بما أورد لها من الأدلة الصحيحة، وبطلان الأدلة الضعيفة. [عبد الله القصير].

والكشف هو حسر الشيء عن الشيء، كشف الرأس يعني حسره؛ حسر ما عليه حتى ظهر، وكشف البأس إذا أزاله وهذه المادة في القرآن كثيرة كما قال جل وعلا: ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨] ونحو ذلك، فالكشف بمعنى الإزالة.

والشبهات جمع شبهة، وهي المسألة التي جعلت شبهها بالحق؛ لأن الحق عليه دليل بين واضح، والشبهة سميت شبهة لأنها مسألة من مسائل العلم أورد عليها أصحابها بعض الأدلة التي يظنونها علما، فالشبهة عبارة عن تشبيه الباطل بالحق، فإذا شبه الباطل بالحق من جهة أن الباطل له دليل وله برهان صارت هذه المسألة إذا عورض بها الحق صارت شبهة، والشبهة والمُشَبَّهة هي المسائل المعضلة أو المشكلة التي تلبس على الناس كما

جاء في بعض ألفاظ حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه المشهور قال: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشَبَّهَاتٌ» أو «مُشْتَبَّهَاتٌ»^(١) سميت مشبَّهة ومشتبهة لأن الأمر فيها يشتبه على الناظر فيه، وهكذا الشبهة تُلقى؛ يلقيها الشيطان أو يلقيها أعوانه أو تأتي في الذهن فيشتبه معها الحق ويشتبه الباطل معها بالحق، فيصبح الأمر غير واضح بها، ولا شك أن إزالة الشبهات وكشف الشبهات من أصول هذا الدين؛ لأن الله جل وعلا رد على المشركين في القرآن ودحض شبهاتهم وأقوالهم، قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ [الشورى: ١٦]. وكل من يجادل بالباطل له حجة وله علم لكن حجته داحضة، وكون الحجة تُدحض هذا أصل في إزالة الشبهة في الدين، فإزالة الشبه التي شبه بها أعداء الملة وأعداء الدين فرض من الفروض في هذه الشريعة وواجب من الواجبات، لا بد أن يوجد من يقوم به وإلا للتبس الباطل بالحق، وصار هذا يُشبه هذا وضل الناس. [صالح آل الشيخ].

والمشتبهات هنا المراد بها الأمور التي لا يُدرى هل هي من الحلال أو من الحرام لسبب تجاذب الأدلة فيها، ولا يعلمها إلا الخواص من أهل العلم. فالشبهات هنا المراد بها الأمور المشتبهة التي فيها تليس وتغطية وتمويه على النَّاسِ يظنونها حقاً وهي ليست بحق وكشفها هو الإيضاح لبطانها.

والمراد هنا كشف ما كان عند النَّاسِ من شبهات حول عبادة القبور والاستغاثة بها التي عمت كثيراً من بلاد الإسلام من بعد القرون المفضلة، حيث أُدخل في الإسلام ما ليس

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

منه وذلك عن طريق الشيعة والمتصوفة فهم الذين تسببوا في نشر هذه الشبهات وهذه الشكرات التي انتشرت في بلاد الإسلام بحجج واهية، والجهال يظنونها حقاً؛ فيقولون إن هؤلاء الموتى عباد صالحون ولهم مكانة عند الله ونحن أناس مذنبون فهم يتوسلون بهم ويجعلونهم وسائط بينهم وبين الله في غفران الذنوب ويتقربون إليهم. وبسبب ذلك تغيرت عقيدة التوحيد عند كثير من الناس من عهد بعيد بعد المائة الرابعة ومضي القرون المفضلة، حتى قيص الله لهذه الأمة علماء يكشفون هذه الشبهات ومن أبرزهم شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الذي قام ودحض هذه الشبهات ووضح للناس عقيدة التوحيد وكتب في ذلك الكتب النافعة وبين عقيدة السلف الصالح وسجلها في كتبه مدعماً مسائلها بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ودحض هذه الشبهات، ثم تلاه تلاميذه كالإمام ابن القيم في كتبه والإمام ابن كثير والإمام الذهبي والإمام المزي وجاء بعدهم الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله إلى أن وصل الأمر للشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب فتلقى هذه العقيدة بقوة وقام بالدعوة إليها والجهاد في سبيلها حتى استنارت بها هذه البلاد، والله الحمد وامتدت إلى البلاد المجاورة في مصر والشام والعراق وحتى في بلاد فارس عند أهل السنة وامتدت إلى الهند وإلى المغرب وإلى كثير من البلاد والله الحمد، فمن أراد الله له الخير فإنه تأثر بهذه الدعوة المباركة وعرف أنها دعوة حق فاستجاب لها وأيدها، وقامت الحججة على المعاندين والله الحمد والمنة وزالت عن البلاد معالم الشرك والوثنية وعوائد الجاهلية. [صالح الفوزان].

وحذيفة رضي الله عنه يقول: «كان الناس يسألون النبي صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه»^(١)، والله جل وعلا ذكر عن إبراهيم عليه السلام أنه قال لما: دعا ربه ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، فدعا ربه أن يجنبه وهو خليل الله وأبنائه وهم أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام الشرك بعبادة الأصنام، فمعرفة الشر لا تقل أهمية عن معرفة الخير، لا لذات الشر ولكن للحذر منه والانتباه من الوقوع فيه أو التهاون من الوقوع والتساهل فيه، كما هو حال بعض المنتسبين إلى العلم في هذا الزمان، فإنه وإن لم يقع في الشرك لكنه يهون من شأنه، ومن الوقوع فيه، أو يبرر للناس ما وقعوا فيه من الشرك أصغره وأكبره، بأمثال هذه الشبه والتليسات والمغالطات التي تولى الشيخ رحمه الله وجزاه عنا وعن المسلمين خيرا، الجواب عنها. [علي الشبل].

وكشف الشبهات ورد الضلالات من أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة، وقام بها أئمة الأمة منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا، فإن القرآن والسنة قد دحضا الشبه التي أثرت على الحق زمن الوحي من أهل الباطل، واشتملا على أصول دحض الشبه ورد الباطل فإن أهل الباطل لهم كتب وعندهم حجج، ولكنها داحضة إذا قوبلت بالحق من أهل الحق المختصين بفقهاء وفهمه، ومعرفة ما في خلافه من وجوه البطلان، قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

فدحض الشبهات التي تورد على الحق واجب بحسب الطاقة على من عنده أهلية من أهل كل زمان ومكان، وهذه الرسالة المباركة نموذج من جهود أعلام الأمة في تفنيد

(١) أخرجه البخاري (٧٠٨٤)، ومسلم (٣٦٠٧).

شبهات أهل الباطل وهداية الأمة للحق لأن ترك الشبهات دون رد يجعل الباطل يلتبس بالحق، وهذا من أسباب خفاء الحق وضلال كثير من الخلق.

وإنما سمى الله تعالى ما يدلي به أهل الباطل، من الشبه معترضين بها على الحق حجة لقوة الشبهة، وذلك لما فيها من الاستدلال بنصوص الحق على الباطل، مع ما يزينون به باطلهم من زخرف القول حتى يكون لبعض شبههم حظ من النظر أي أنها تستحق التوقف عندها والنظر فيها لما فيها من مشابهة الحق لأول وهلة فتدخل العقل، لكنها عند الفحص والتمحيص، وعرضها على النصوص المحكمة وهدى النبي ﷺ ومنهاج السلف الصالح يتبين أنها بهرج وخذاع، وأنها حجج داخضة أمام أنوار الشرع.

وقد يكون الباعث من إثارة الشبهة: تشويه الحق والصد عنه، والتنفير من أهله، وتزيين صور من الشرك وأمور من الباطل. وقد يكون الباعث على إثارة الشبهة سوء الفهم للنصوص أو إشكال طراً على من ينتسب إلى العلم فظن أنه محق فيما أداه إليه اجتهاده، وهو مخطئ موافق لبعض أهل الضلال من غير قصد منه.

والشبهات منها ما هو قديم ومردود عليه في القرآن والسنة وكلام السلف الصالح، كشبه المشركين في التعلق بالخلق من الملائكة والنبين والصالحين ودعائهم من دون الله لكن أهل الباطل يتوارثونه ويتفننونه في تجديد أساليب عرضه على الناس حتى يظن أنه جديد، وشبه المنحرفين في الصفات، والقدر، ونحوهم من أهل المقالات الباطلة. ومنها ما هو جديد، ومن إيهاء شياطين الجن والإنس بعضهم لبعض زخرف القول غرورا إذا ظنوا فتور أهل الحق كشبه الذين يزينون للناس عبادة أهل القبور وبدع الموالد ونحوها.

والواجب على عامة المسلمين والمؤمنين عند ورود شبهات أهل الباطل أمور:

الأول: إساءة الظن بأهل الباطل والحذر من الإصغاء إلى شبههم إلا من أجل الرد عليهم ممن هو أهل لذلك عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وبقوله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ - يعنى القرآن - فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ، فَاحْذَرُوهُمْ»^(١). ولأن بعض أهل العلم عد من أنواع الصبر المأمور به شرعاً: الصبر عن الأهواء المضلة فلا يصغي إلى دعائها. وأن يقول المرء فيما يورد عليه من النصوص المحكمة من القرآن والسنة التي يشبه بها أهل الباطل ﴿كُلُّ مَنِّ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فإن القرآن والسنة حق لكن استدلالك بهما على ما تورده من الباطل لا أفهمه، أي: لا أدري وجه دلالة، فالدليل عندي حقٌّ محكمٌ بيِّنٌ، أي: إن القرآن والسنة حق لا يُرد ولا يُدفع، واستدلالك أيها المبطل بها على ما تريد شبهة لا أفهمها، فلا أترك المحكم من أجل المتشابه حتى لا أتشبه بأهل الزيغ المذمومين في القرآن في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]. وكذلك الرجوع إلى أهل العلم لمعرفة الحق فيما شبه به أهل الباطل ووجوه رد الشبهة على من جاء بها.

وقد تنوعت الآيات المحكمة في التوحيد والتي ترد شبه أهل الباطل:

النوع الأول: آياتٌ بيّنت إقرار المشركين بتوحيد الربوبية وجنس توحيد الأسماء والصفات ومع ذلك حكمت بكفرهم وشركهم وضلالهم إذ لم يفرّدوا الله تعالى بالإلهية ويخلصوا له العبادة.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

النوع الثاني: آيات فيها بيان أن مقصد المشركين من اتخاذ الشفعاء والأنداد التقريب والشفاعة وأن هذا هو الذي جعلهم مشركين كافرين مستوجبين للقتال والعذاب، فدلّت على أن حسن القصد، أو حسن الظن بالصالحين لا يبرر الشرك أو البدعة.

النوع الثالث: آيات فيها التصريح بأن المشركين عبدوا آلهة متنوعة من الملائكة والصالحين، ومن الطواغيت والشياطين ومن القبور والتمائيل، ومن الأشجار والأحجار فاتفقوا على الشرك وتنوعت شركاؤهم فباؤا بالخسران وتأهلوا للخلود في النيران.

النوع الرابع: آيات فيها ذكر أن الصالحين الذين اتخذهم المشركون أنداداً من الملائكة والأنبياء والصالحين غافلون عن عبادتهم وسيتبرؤون من عابديهم يوم القيامة ويكفرون بعبادتهم فتقلب عبادتهم لهم في الدنيا حسرة وعذاباً يوم القيامة.

النوع الخامس: آيات فيها نفي الشركاء والأولاد والأولياء والشفعاء عن الله تعالى وأن من زعم له سبحانه شيئاً من ذلك ما قدره حق قدره.

فهذه آيات محكمات، هي أصول في بيان حقيقة التوحيد، وعظيم ثوابه، والتنبيه على أنواع الشرك، وشؤمه، وسوء عقابه، ورد الشبهة التي يستدل بها للباطل على من جاء بها كائناً من كان.

ومن فن الرد على الشبه:

الأول: معرفة حقيقة الشبهة ومقصود المستدل بها منها.

الثاني: معرفة هل الشبهة قديمة أو جديدة أو مزيج بينهما حتى يُحدد أسلوب الرد، ويستفاد من ردود السابقين على مثلها.

الثالث: التفريق بين الدليل الصحيح والاستدلال الباطل.

الرابع: البداءة بالرد الإجمالي على الشبهة بعمومها، ثم الرد المفصل، على كل جملة منها بخصوصها.

الخامس: تقديم المتفق عليه على المختلف فيه لإلزام الخصم، ثم تقديم ما هو أقل اختلافًا على ما هو أكثر اختلافًا.

وهذه الرسالة اشتملت على جملة الشبه التي يوردها أعداء توحيد الأنبياء والمرسلين، لتبرير الشرك والتعلق بأهل القبور وإظهار ذلك للناس في قالب حب الصالحين وتعظيمهم وحسن الظن بهم وقد رد الشيخ رحمه الله تعالى على كل شبهة رداً سديداً شافياً مجلياً للحق مزهقاً للباطل فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء وأورثه الفردوس الأعلى فقد جلى التوحيد، وفندَّ شبهات أهل الشرك والتنديد وعلم من بعده شيئاً من أفانين الرد على المبطلين، وأحيا سنة السلف الصالحين.

ومقدمة الرسالة اشتملت على أمور:

- ١- بيان حال المشركين من أقوام الرسل، ومن أهل الديانات الأخرى.
- ٢- بيان معنى التوحيد الذي هو حق الله على العبيد وقد جهله أكثر المكلفين.
- ٣- بيان أن أكثر الناس مخالفون للتوحيد، معرضون عنه، جهال به.

وهؤلاء المقدمات تفيد المسلم المتبصر الفرح بالتوحيد، والخوف من ضده، وفيها تهيئة للطالب لتلقي ما سيورد عليه من شبهات تلقياً عقلياً حذراً، حتى لا يتأثر بالشبهة مهما عظمت وزخرفت. [عبد الله القصير].

وكشف الشبه يكون عن طريقين:

الطريق الأول: طريق عقلي.

والطريق الثاني: الطريق الشرعي السمعي .

أما الأول وهو الطريق العقلي: فهذا قد يكون بإيجاد البراهين العقلية البحتة التي تبطل شبه المشبهين، وقد يكون بإيجاد الأمثلة العرفية التي تضعف حجة الخصم، وهذا وهذا موجود في القرآن.

والقسم الثاني الأدلة أو الطريق الشرعي السمعي: بأن يكشف ما شبه به الخصوم بأن تُزال الشبه وتقام الحجة بالأدلة الشرعية، وفي الكتاب والسنة من إقامة الأدلة في مسائل العلم خاصة التوحيد ما يُغني عن غيرها.

لكن طالب العلم قد يحتاج إلى بعض البراهين العقلية، لذلك جاءت في القرآن آيات كثيرة فيها إقامة البرهان العقلي في التوحيد كقوله جل وعلا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وكقوله جل وعلا: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ ﴿٤٢﴾ سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾ [الإسراء: ٤٢-٤٣]. [صالح آل الشيخ].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابتدأ المصنف رحمه الله كتابه بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز وتأسياً بالنبي ﷺ في مكاتباته ومراسلاته؛ فإنه كان يبدأها بالبسملة، وعملاً بحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ - أي: حال وشأن يُهْتَمُّ به شرعاً - لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ»^(١). [محمد بن إبراهيم].

والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف مؤخر مناسب للمقام تقديره: بسم الله أكتب. وقدرناه فعلاً لأن الأصل في العمل الأفعال. وقدرناه مؤخرًا لفائدتين:
الأولى: التبرك بالبداة باسم الله تعالى.

الثانية: إفادة الحصر لأن تقديم المتعلق يفيد الحصر.

وقدرناه مناسباً لأنه أدل على المراد فنقول مثلاً عندما نريد أن نقرأ كتاباً باسم الله نبتدئ، لكن بسم الله نقرأ أدل على المراد.

ولفظ الجلالة علم على الباري جل وعلا وهو الاسم الذي تتبعه جميع الأسماء حتى إنه في قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿٢﴾﴾ [إبراهيم].

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٢٨)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وأحمد (٨٧١٢).

٢-١]، لا نقول إن لفظ الجلالة (الله) صفة بل نقول هي عطف بيان لئلا يكون لفظ الجلالة تبعاً تبعية النعت للمنعوت، ولهذا قال العلماء أعرف المعارف لفظ (الله) لأنه لا يدل على أحد سوى الله.

و(الرحمن) اسم من الأسماء المختصة بالله لا يطلق على غيره، ومعناه: المتصف بالرحمة الواسعة.

و(الرحيم) أسم يطلق على الله وعلى غيره. ومعناه: ذو الرحمة الواصلة، فالرحمن ذو الرحمة الواسعة، والرحيم ذو الرحمة الواصلة، فإذا جمعا صار المراد بالرحيم الموصول رحمته إلى من يشاء من عباده كما قال الله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ^ط وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١]. [محمد بن عثيمين].

وابتداء الرسالة ب(بسم الله الرحمن الرحيم) وهذه هي السنة: أن تبدأ الكتب والرسائل ب(بسم الله الرحمن الرحيم) كما ابتداء الله تعالى بها في كتابه فأول ما ترون في المصحف الشريف ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ١-٢] وكذلك قبل كل سورة (بسم الله الرحمن الرحيم)، والنبي ﷺ كان إذا كتب يبدأ كتبه ب(بسم الله الرحمن الرحيم). وإذا تحدث إلى أصحابه يبدأ مجلسه ب(بسم الله الرحمن الرحيم). والحكمة في البدء ب(بسم الله الرحمن الرحيم) التبرك بها لأنها كلمة مباركة فإذا ذكرت في أول الكتاب أو في أول الرسالة تكون بركة عليه. أما الكتب أو الرسائل التي لا تبدأ ب(بسم الله الرحمن الرحيم) فإنها تكون ناقصة، ومن ناحية أخرى (بسم الله الرحمن الرحيم) فيها الاستعانة بالله جل وعلا فقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أستعين وأتبرك ب(بسم الله الرحمن الرحيم). [صالح الفوزان].

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ

(اعلم) هذه الكلمة يُؤْتَى بها عند ذكر الشيء الذي له أهمية وينبغي أن يصغي إليه المتعلم، ويتفهّم ما يُلقى إليه، وما قرّره المصنّف في هذا الكتاب حَقِيقٌ بأن يصغي إليه غاية الإصغاء. وهي الكلمة يأتي بها المتكلم لقصد التفهم لما بعدها؛ أي: اجمع قُوك وحواسك وكن متفهّماً لما يلقى إليك بعدها. ولا شيء أعظم من أن يُعتنى به ويُلقى له السمع والقلب أعظم من كلمة التوحيد.

(رحمك الله) كثيراً ما يجمع المصنّف رحمه الله بين الدعاء للطالب مع ما قرره ووضحه وهذا من حسن مسلكه ومحبته ورحمته بالمسلمين.

والمعنى أي: غفر لك فيما مضى ووفقك فيما يستقبل. [محمد بن إبراهيم].

و(اعلم) فعل أمر من العلم يعني تعلم ما يأتي واهتم به وألق بالك لما يلقى عليك ولما يكتب لك. فهذه كلمة يُؤْتَى بها لأهمية ما يأتي بعدها قال تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]. [صالح الفوزان].

وتنبه على أن هذا الدين علمٌ بالحجة والبرهان فليس بالظن ولا بالعواطف ولا برأي فلان وفلان. [عبد الله القصير].

والعلم هو: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً.

ومراتب الإدراك ست:

الأولى: العلم وتقدم تعريفه.

الثانية: الجهل البسيط وهو: عدم الإدراك بالكلية.

الثالثة: الجهل المركب وهو: إدراك الشيء على وجه يخالف ما هو عليه. وسمي

مركباً لأنه جهلان: جهل الإنسان بالواقع، وجهله بحاله حيث ظن أنه عالم وليس بعالم.

الرابعة: الوهم وهو: إدراك الشيء مع احتمال ضد راجح.

الخامسة: الشك وهو: إدراك الشيء مع احتمال ضد مساو.

السادسة: الظن وهو: إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح.

والعلم ينقسم إلى قسمين: ضروري ونظري:

فالضروري ما يكون إدراك المعلوم فيه ضرورياً بحيث يضطر إليه من غير نظر ولا

استدلال كالعلم بأن النار حارة مثلاً.

والنظري ما يحتاج إلى نظر واستدلال كالعلم بوجود النية في الوضوء. [محمد بن

عشيمين].

وفي قول المؤلف رحمه الله (رحمك الله):

١ - تنبيه على أن هذا العلم رحمة من الله تعالى لعباده إذا قبلوه وعملوا به، فلا يعطاه

ولا ينتفع به إلا رحيم يرحم به الناس وحظه من العلم بحسب حظه من الرحمة، فكلما

ازداد رحمة ازداد علماً، فإن قبول العلم والعمل به لله تعالى والإحسان بتعليمه إلى

الخلق من الرحمة للخلق، ومن أسباب رحمة الله لمعلم الناس العلم، وتثبيتته على الحق، فهو رحمة من العالم للمتعلم لعظم إحسانه به إليه، والراحمون يرحمهم الله.

٢- وأن العلم كذلك رحمٌ بين أهله يبعثهم على التراحم، وأن يعلم العالم المتعلم الرحمة.

٣- وأن أهل العلم أولى بالتراحم فيما بينهم ومراعاة حق ذي الحق والتحلي بالأدب عند الخلاف وعذر المجتهد من أهل الاجتهاد إذا أخطأ فيما أداه إليه اجتهاده ولم يُعلم منه قصد غير الحق.

٤- وأن هذا العلم يحض على أن يرحم الكبير الصغير، ويوقر الصغير الكبير، فإذا قصر أهل العلم في التراحم دل ذلك على تقصير منهم في العلم وحقه. [عبد الله القصير].

أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ: إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ.

التوحيد لغة: مصدر وحد يوحد، أي جعل الشيء واحداً، وهذا لا يتحقق إلا بنفي وإثبات، نفي الحكم عما سوى الموحّد، وإثباته له؛ لأن النفي وحده تعطيل، والإثبات وحده لا يمنع المشاركة، فمثلاً لا يتم للإنسان التوحيد حتى يشهد (أن لا إله إلا الله) فينفي الألوهية عما سوى الله تعالى ويثبتها لله وحده.

وفي الاصطلاح عرف المؤلف رحمه الله تعالى التوحيد بقوله: هو إفراد الله بالعبادة. أي: أن تعبد الله وحده ولا تشرك به، بل تفرد به بالعبادة محبة وتعظيماً ورغبة، ورهبة.

ومراد الشيخ رحمه الله تعالى التوحيد الذي بعثت الرسل لتحقيقه لأنه هو الذي حصل الإخلال به والخلاف بين الرسل وأممهم.

وهناك تعريف أعم للتوحيد وهو: إفراد الله سبحانه وتعالى بما يختص به.

وأنواعه ثلاثة:

الأول: توحيد الربوبية وهو: إفراد الله تعالى بالخلق، والملك، والتدبير. قال الله تعالى:

﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. وقال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣].

وقال تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المك: ١]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الثاني: توحيد الألوهية وهو: إفراد الله تعالى بالعبادة. بأن لا يتخذ الإنسان مع الله أحداً يعبده كما يعبد الله أو يتقرب إليه كما يتقرب إلى الله تعالى.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات وهو: إفراد الله سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته الواردة في كتاب وسنة رسوله ﷺ، وذلك بإثبات ما أثبتته، ونفي ما نفاه من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل. [محمد بن عثيمين].

واعلم هذه المسألة العظيمة واجعلها في ذاكرتك واجعلها في اهتمامك دائماً وأبداً وهي: (أن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة) وليس هو إفراد الله بالربوبية فإن هذا أقر به المشركون ولم يكونوا موحدين لأنهم لم يفرّدوا الله بالعبادة، فأقرارهم بتوحيد الربوبية ليس هو التوحيد المطلوب وإنما توحيد الربوبية دليل على توحيد الألوهية ولازم له فمن أقر بتوحيد الربوبية لزمه أن يقر بتوحيد الألوهية، والله تعالى يذكر في القرآن في كثير من الآيات توحيد الربوبية دليلاً على توحيد الألوهية، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]، هذا هو توحيد الربوبية وهو دليل توحيد الألوهية، فأقام سبحانه وتعالى الحجة عليهم فيما أنكروه من توحيد الألوهية بما اعترفوا به من توحيد الربوبية ليلزمهم بذلك.

حيث قال لهم كيف تعترفون أنه هو الخالق الرازق المحيي المميت وأنه لا شريك له في ذلك ثم تشركون في عبادته. أما الذين يقولون إن التوحيد هو الإقرار بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت... إلخ فهم أخطأوا خطأ فاحشاً، ولم يأتوا بالتوحيد المطلوب الذي دعت إليه الرسل. وعلى هذا المنهج الباطل أغلب عقائد المتكلمين التي تدرس الآن في كثير من المدارس الإسلامية. وقصد الشيخ رحمه الله بهذا التعريف هو الرد على هؤلاء الذين ركزوا على توحيد الربوبية وتركوا توحيد الألوهية، فهذه أول شبهة وهي: أنهم جعلوا توحيد الربوبية هو التوحيد المطلوب، وأن من أفرد الله به فهو الموحد وألفوا كتبهم فيه وبنوا منهجهم عليه وصرفوا همهم إلى تحقيقه. [صالح الفوزان].

وإذا وحّد العبد الله في عبادته، ففي ضمن ذلك توحيد في ربوبيته وأسمائه وصفاته؛ لأنَّ من عبَدَ الله، ففي ذلك اعترافه بأنه هو الرب النافع الضار الذي يقدر على إيصال النفع إليه، وهذا هو معنى قول العلماء: توحيد الألوهية متضمنٌ توحيد الربوبية، معنى متضمن: أي أنه داخل في ضمنه.

فلولا أن العبد يعتقد أن الله هو الرب، وأنه النافع، وأنه الضار، وأنه الذي يوصل إليه النفع ويدفع عنه الضر، لما عبده، فلما عبده دلَّ على اعترافه بربوبيته وأسمائه وصفاته بخلاف توحيد الربوبية فإنه يستلزم توحيد الألوهية، ومعنى يستلزم يعني: يستدعيه ويقتضيه ويوجبه.

فمن اعترف أن الله هو الخالق الرازق المدبر المحيي، لزمه أن يعبد الله لكن ما كل أحد يلتزم بما لزمه، ولهذا فقد اعترف المشركون بتوحيد الربوبية، لكن ما التزموا بتوحيد العبادة.

وإن كان لازماً لهم، فتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية، ومعنى يستلزمه، مثل التوبة تستلزم التائب لكن التوبة غير التائب، ومثل الولادة تستلزم والد وولد، والوالد يستلزم ولد، لكن الولد غير الوالد وهكذا. [عبد العزيز الراجحي].

والعبادة في اللغة: خضوع وتذلل معه حب عن طواعية ورغب ورهب وحسن ظن وما أشبه ذلك من أعمال القلوب. وأصلها الذل؛ ذل الشيء يعني جعله متطامناً، جعله ذليلاً، جعله غير وعز غير مستكبر، فيكون هذا في الناس، لذا سميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات لأنهم يفعلونها خاضعين ذليلين. ويكون في الطريق ومنه سمي العبد الرقيق عبداً؛ لأنه جعل ذليلاً غير متكبر متطامن لسيدته، وقيل أيضاً للطريق معبد لأنه ذل للسير كما قال طرفة:

تُبَارِي عِتَاقًا نَاجِيَاتٍ وَأَتَّبَعْتُ وَضِيْفًا وَضِيْفًا فَوْقَ مَوْرٍ مُعَبَّدٍ

وقوله أيضاً في البعير:

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

إلى آخر شواهد هذه المادة.

أما العبادة في الشرع فالعلماء عرفوها بعدة تعريفات نختار منها في هذا المقام ثلاثة: الأول: أن العبادة هي ما طلب فعله في الشرع ورُتِبَ الثواب على ذلك. وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم عن الوضوء، فإذا كان الشيء طلب فعله في الشرع ولم يكن مطلوباً قبل ذلك ورتب على ذلك الفعل الثواب فهذا الفعل عبادة.

التعريف الثاني: أيضا كلي أيضا ذكره شيخ الإسلام في أول رسالة العبودية هي أن العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. وعرفه أيضا طائفة من العلماء ومنهم الأصوليون بأن العبادة هي: ما أمر به من غير اضطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي.

فنخلص من هذا إلى أن العبادة شيء جاء بالشرع لم يكن قبل ذلك، ليس من جهة الفعل والحصول، ولكن من جهة كونه مأمورا به لهؤلاء الناس المعينين، فجاء الشرع بالأمر بأشياء كانت موجودة عند العرب، ولكن كانوا يفعلونها من غير أمر خاص شرعي بذلك، وإنما ورثوها هكذا فلما أمر بها الشرع ورتب عليها الثواب كانت مما يحبه الله ويرضاه، وكانت مأمور بها من غير اقتضاء عقلي لها ولا اطراد عرفي بها، وإنما كانت باطراد أمر الشارع بها، فخرجت عن كون مقتضى بها جاءت عرفا فقط.

لهذا الأقوال هذه الثلاثة لتعريف العبادة تلتقي ولا تختلف.

فإفراد الله سبحانه بالعبادة معناه: أن يفرد الله سبحانه بكل ما أمر به الشرع من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. فيدخل في ذلك أعمال القلوب مثل الإخلاص والرغب والرهب والخوف والتوكل والإنابة والمحبة والرجاء والاستعاذة، ويدخل فيه أيضا الأفعال الظاهرة مثل الدعاء وأنواعه الاستعانة والاستغاثة والاستسقاء إلى غير ذلك، ويدخل فيها الذبح والنذر والصلاة والزكاة والدعاء والحج والعمرة وصلة الرحم وغير ذلك، فالعبادة اسم يعم هذا جميعا، فكما أنه لا يصلي المصلي إلا الله كذلك لا يستغيث إلا بالله فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهكذا في مظاهرها كما أوضح ذلك مفصلا في كتاب التوحيد وفي ثلاثة الأصول. [صالح آل الشيخ].

(هو إفراد الله بالعبادة) فأل فيه للعهد. والمصنف كثيراً ما يعتمد هذه العبارة، وهي أحسن التعاريف وأخصرها.

نعرف أن التوحيد ثلاثة أقسام:

الأول: توحيد الألوهية والعبادة؛ وهو المَعْنِي هنا.

الثاني: توحيد الربوبية؛ وهو العلم والإقرار بأن الله هو الخالق الرازق المدبر وحده.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات؛ وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ في السنة من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

والقسم الأول هو مدلول كلمة لا إله إلا الله مطابقة^(١) وإن كانت قد دلت على القسمين الأولين بطريق التضمن^(٢). [محمد بن إبراهيم].

(١) دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له؛ كدلالة لفظ البيت على معنى البيت (السقف والجدران). ودلالة التضمن كون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له؛ كدلالة لفظ البيت على (السقف) لأن لفظ البيت عبارة عن السقف والجدران. ودلالة الالتزام كون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له؛ كدلالة لفظ السقف (على الحائط) لأن السقف غير موضوع للحائط حتى يكون مطابقاً له، ولا يتضمن إذ ليس الحائط جزءاً من السقف كما كان السقف جزءاً من نفس البيت وكما كان الحائط جزءاً من نفسه أيضاً؛ ولكنه كالرفيق الملازم الخارج من ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه. اهـ. (روضة الناظر وشرحها، ص: ٥٠ - ٥١).

(٢) فدالاتها على القسمين باعتبار كونه المستحق أن يُعبد هو بما اتصف به من صفات الكمال من الربوبية وسائر الصفات العليا.

والتوحيد له معنيان في الشرع: أحدهما: عام؛ وهو: إفراد الله بحقه. وحق الله نوعان: حق في المعرفة والإثبات، وحق في الإرادة والطلب. وينشأ من هذين الحقين أن الواجب لله في توحيدنا علينا ثلاثة أنواع: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات. والآخر: خاص، وهو: إفراد الله بالعبادة. ثم بين أن التوحيد الذي هو إفراد الله بالعبادة (هو دين الرسل) جميعا، فإن الرسل لم يأتوا إلى أقوامهم ليدعوهم إلى توحيد الربوبية؛ لأن النفوس مجبولة عليه، فهو مغروس في الفطر، والمنزاع فيه قليل، فأتت الرسل تدعو أقوامها إلى توحيد الله في العبادة؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وهذا المعنى الثاني هو المعهود في خطاب الشرع، فإذا أطلق ذكر (التوحيد) في خطاب الشرع فالمراد به توحيد العبادة، ولذلك أقتصر عليه المصنف فقال: (التوحيد هو إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة)؛ أتباعا للوارد في خبر الشرع. [صالح العصيمي].

وَهُوَ دِينَ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُمُ اللهُ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ

الرسول: جمع رسول، وهو لغة: من بعث برسالة، والرسول إنسان حر ذكر أوحى إليه بشرع وأرسل إلى قوم كافرين أو لم تبلغهم رسالة سابقة، فإن أرسل إلى قوم مؤمنين برسالة سابقة أو لتجديد شرع سابق فهو نبي وقد يُنزل على الرسول كتاب جديد وقد يؤمر بالحكم بكتاب أنزل على من قبله وقد يكون الأمران. [عبد الله القصير].

وهو دين جميع المرسلين من أولهم إلى آخرهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وإن تفرقت شرائعهم كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال ﷺ: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، دِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَأُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى»^(١). فدين جميع الرسل واحد والذي بعثوا به هو عبادة الله، والذي بعثوا به هو الذي من أجله خلق الخلق، وهو الذي من أجله أرسلت الرسل وأنزلت الكتب. [محمد بن إبراهيم].

فالشرائع تختلف من أمة إلى أمة، والله سبحانه وتعالى يشرع لكل نبي ما يناسب أحواله وأحوال أمته، لكن دين الأنبياء واحد، وهو التوحيد، وهو الإسلام، وهو توحيد الله، وإخلاص الدين له والتحذير من الشرك، وتعظيم الأوامر والنواهي، والإيمان بكل نبي،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٣).

ثم لما بعث الله نبينا محمداً ﷺ صارت شريعته خاتمة الشرائع ونسخت جميع الشرائع السابقة لها.

فالإسلام بمعناه الخاص هو: توحيد الله، وترك الإشراك به، والتصديق برسالة محمد ﷺ والعمل بشريعته، وتعظيم أوامر الله ونواهيه، واعتقاد أن شريعة نبينا محمد ﷺ شريعة عامة للثقلين الجن والإنس باقية إلى يوم القيامة، وأنه خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأنه لا نبي بعده. فالتوحيد هو دين الأنبياء جميعاً. [عبد العزيز الراجحي].

وهذا التوحيد مفطور عليه العباد للميثاق قال جل وعلا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وهذا الذي أخذ عليهم هو التوحيد وهو الفطرة، فأخذ على الناس جميعاً هذا الميثاق وهو توحيد الله جل وعلا، خرجوا وهم يوحدون الله جل وعلا؛ لكن تجتالهم الشياطين عن دينهم كما قال ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ، هَلْ تُحَسِّنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءٍ»^(١). يعني أن البهيمة تخرج سليمة، ثم بعد ذلك أهلها يقطعون شيئاً من إذنها أو شيئاً من بدنهما إلى آخره، الكمال يخرج المولود عليه، من جهة التوحيد يعني على الفطرة، ثم تتغير هذه الفطرة، معلوم أن ذلك الميثاق الأول لا يُذكر، وأن دلائل إقامة الحجة بذلك الميثاق موجودة في الآفاق وفي الأنفس، والرسل جاءت لإقرار ذلك وجعل الناس يرجعون إلى هذا الأصل الذي ولدوا عليه وهو توحيد الله جل وعلا ثم إضافة بعض الشرائع التي تختلف من رسول إلى رسول. [صالح آل الشيخ].

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨).

وتوحيد الألوهية هو دين الرسل فكلهم أرسلوا بهذا الاصل الذي هو التوحيد كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وهذا النوع هو الذي ضل فيه المشركون الذين قاتلهم النبي ﷺ، واستباح دماءهم وأموالهم، وأرضهم وديارهم وسبى نساءهم وذريتهم.

ومن أخل بهذا التوحيد فهو مشرك كافر وإن أقر بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات. فإفراد الله وحده بالعبادة هو دين الرسل الذين أرسلهم الله به إلى عباده كما قال الشيخ رحمه الله، فهذا هو أول الرسل نوح عليه السلام يقول كما حكى الله عنه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴿٥١﴾﴾ [هود: ٢٥-٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿٦٥﴾﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿٧٣﴾﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿٨٥﴾﴾ [الأعراف: ٨٥]. [محمد بن عثيمين].

فَأَوْلَهُمْ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْمِهِ لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ - وَدَّ، وَسَوَاعٍ، وَيَعُوثَ، وَيَعُوقَ، وَنَسْرٍ - .

وَآخِرُ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي كَسَرَ صُورَ هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ.

هذه أصنام في قوم نوح عليه السلام كانوا رجال صالحين، وقد جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا ولم تعبد حتى إذ هلك أولئك ونسي العلم عبدت»^(١).

وهذا التفسير فيه إشكال حيث يقول ابن عباس رضي الله عنهما: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، وظاهر القرآن أنهم قبل نوح قال الله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٤١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا ﴿٤٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٤٣﴾﴾ [نوح: ٢١-٢٣]، فظاهر الآية يدل على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما. إلا أن ظاهر السياق أن هؤلاء القوم الصالحين كانوا قبل نوح عليه السلام والله أعلم. [محمد بن عثيمين].

وقدم بهذه المقدمة لتعلم أن التوحيد الذي بعث الله به رسله من أولهم نوح عليه السلام إلى آخرهم محمد عليه السلام، ولم يذكر الشيخ آدم عليه السلام لأنه كان نبياً مبعوثاً إلى مؤمنين وهم

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٦).

أبنائه وزوجته، وفي الحديث لما سئل النبي ﷺ عن آدم أنبي كان؟ قال: «نعم، نبيُّ مُكَلَّم»^(١)، فكان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على التوحيد حتى حدث في قوم نوح الشرك^(٢)، فبعثه الله بالتوحيد، وهو أفراد الله بالعبادة.

ومختصو علم الاجتماع الذين أخذوا علمهم عن أساتذتهم في فرنسا أو أوروبا وأمريكا: من أمثال سارتر وغيره يقولون: إن الشرك في الإنسان أصيل، لأن الإنسان كان بدائياً في حياته وفي طعامه وشرابه ولبسه حتى في معتقداته، ثم ما زال يتطور حتى بلغ التوحيد وهذا من أبطل الباطل!

فمن أول جنس الإنسان؟ أليس آدم عليه السلام؟ فآدم كان موحدًا، وكذا بنوه على عشرة قرون حتى جاء الشرك، إذن فالشرك طارئ على الإسلام والتوحيد ودخيل، والأصل في بني آدم أنهم كانوا أهل توحيد وإسلام.

والنبي ﷺ كسر صور الصالحين - صورهم المنحوتة عليهم - حيث كان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنما، صورت على رجال صالحين منها اللات وهو رجل كان في الطائف وكان يلت السويق للحاج يطعمهم إياه، والسويق نوع من الطعام فلما مات وكان صالحا صوروا له صورة، فصوروا صورة هي رمز عن هذا الصنم فأصبحوا يتقربون إليه،

(١) أخرجه النسائي (٥٥٠٧)، وابن ماجه (٣٨٢٥)، وأحمد (٢١٥٤٦).

(٢) قال قتادة: ذكر لنا أنه كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الهدى وعلى شريعة من الحق ثم اختلفوا بعد ذلك فبعث الله نوحاً عليه السلام وكان أول رسول إلى أهل الأرض (مختصر السيرة ص: ٤٧).

وكذا الحال في مناة وهبل، والنبي ﷺ كسر الأصنام وأبطلها لأن الإبطال لها إبطال لمادة الشرك.

فقد جاء داعياً لهم بالتوحيد داعياً إلى أن يفردوا الله بالعبادة، ولما سأل صلى الله عليه وسلم الحصين والد عمران رضي الله عنهما: «كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟» قال: سبعة، ستة في الأرض وواحد في السماء، قال: «فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَعْبَتِكَ وَلِرَهْبَتِكَ؟» قال: الذي في السماء، قال: «أَسْلِمَ»^(١).

إذن فالأصنام والأوثان من حجارة أو نحوها ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي رموز للصالحين والأولياء، وهذا ما لم يدركه القبوريون الروافض وغيرهم، حيث ظنوا الشرك محصوراً في عبادة الأصنام! وعليها نزلوا آيات أحاديث النهي عن الشرك في الكتاب والسنة. وزعموا أن المقامات والأضرحة مشروعة لأنها خارجة عن معنى الأصنام، وهذا غلط عظيم وجهل خطير بالتوحيد وأدلتة في الوجهين، قامت عليه أكثر شبههم في توحيد العبادة.

وسيظهر لك هذا الغلط في تفهم شبهاتهم التي كشفها الشيخ المجدد رحمه الله في رسالته هذه، فليتنبه لهذا المسلم وليراعه طالب العلم فإنه مفيد جداً، يفيد ويعينه في جدال المشركين وإبطال شبههم، وليتدبره. [علي الشبل].

والغلو هو: مجاوزة الحد في التعبد والعمل والثناء، قدحاً أو مدحاً.

والغلو ينقسم إلى أربعة أقسام:

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٨٣)، والبزار (٣٥٨٠)، والطبراني (٣٩٦).

القسم الأول: الغلو في العقيدة كغلو أهل الكلام في الصفات حتى أدى بهم إما إلى التمثيل، أو التعطيل. والوسط مذهب أهل السنة والجماعة بإثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته لرسوله ﷺ من الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

القسم الثاني: الغلو في العبادات كغلو الخوارج الذين يرون كفر فاعل الكبيرة وغلو المعتزلة حيث قالوا إن فاعل الكبيرة بمنزلة بين المنزلتين وهذا التشدد قابله تساهل المرجئة حيث قالوا لا يضر مع الإيمان ذنب. والوسط مذهب أهل السنة والجماعة أن فاعل المعصية ناقص الإيمان بقدر المعصية.

القسم الثالث: الغلو في المعاملات وهو التشدد بتحريم كل شيء وقابل هذا التشدد تساهل من قال بحل كل شيء ينمي المال والاقتصاد حتى الربا والغش وغير ذلك. والوسط أن يقال تحل المعاملات المبنية على العدل وهي ما وافق ما جاءت به النصوص من الكتاب والسنة.

القسم الرابع: الغلو في العادات وهو التشدد في التمسك بالعادات القديمة وعدم التحول إلى ما هو خير منها. أما أن كانت العادات متساوية في المصالح فإن كون الإنسان يبقى على ما هو عليه خير من تلقي العادات الوافدة. [محمد بن عثيمين].

والغلو هو: مجاوزة الحد المأذون فيه على وجه الإفراط، فمداره على أمرين: أحدهما: وقوع المجاوزة لما حد شرعا بتعديه، فأحكام الشرع المطلوبة من العبد تنتهي إلى حدود بينها الشرع.

والآخر: تعلق تلك المجاوزة بالإفراط؛ وهو الزيادة. والصالحون من الخلق ينتفع بهم في صحبتهم، وتناصحهم، والتوسل بدعائهم، وغير ذلك مما جاء مأذونا به مقدرًا شرعًا، فإذا تعدى ما حده الشرع لهم وفيهم، وقع الخلق في المحذور، وقد أفضى الغلو فيهم إلى اعتقاد النفع والضرر منهم، وأنهم ينفعون ويضرون.

ومن جملة الصالحين الذين غلا فيهم الناس: الخمسة المذكورون من قوم نوح؛ فإنهم كانوا رجالاً صالحين، فلما ماتوا وغابت صورهم بين قومهم حسن من حسن منهم أن تنصب لهم صور تذكر بهم، فيشتاق الناس إلى عبادة الله، فإن رؤية الصالح تقوي في النفس العبادة، فصوروهم في تماثيل، وصيروهم أسبابا مشوقة إلى عبادة الله عز وجل، ثم طال عليهم الأمد ونُسي العلم فعبدوهم من دون الله عز وجل. [صالح العصيمي].

أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَىٰ أَنَاسٍ يَتَعَبَّدُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَذْكُرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا، وَلَكِنَّهُمْ
يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقَاتِ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ، يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُمْ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ،
وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ، مِثْلَ الْمَلَائِكَةِ، وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ، وَأَنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّالِحِينَ.

(أرسله الله إلى) قومه قريش ومن يلحق بهم وإلا فهو بعث إلى الناس كافة أحمرهم
وأسودهم ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] (أناسٍ
يتعبدون ويحجون ويتصدقون ويذكرون الله كثيراً) ويصلون الرحم ويكرمون الضيف،
وفيهم بقايا من دين إبراهيم مثل تعظيم البيت والطواف به، والحج والعمرة، والوقوف
بعرفة ومزدلفة، وإهداء البدن. ويعرفون أن الله وحده هو المتفرد بالخلق والتدبير
ويخلصون في الرخاء، (ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله؛
يقولون: نريد منهم التقرب إلى الله ونريد شفاعتهم عنده. مثل الملائكة، وعيسى، ومريم،
وأناس غيرهم من الصالحين). هذه آفتهم، وهي اتخاذهم وسائط بينهم وبين الله.
فعبادتهم لا تنفعهم إذ جعلوا لله شريكاً في العبادة؛ فهذا أفسد جميع ما هم عليه من هذه
العبادات وصاروا بذلك كفاراً مرتدين حلال الدم والمال. فهذه هي عقيدة المشركين
الأولين وهذا دينهم.

فأهم شيء معرفة دين المسلمين فيتبع، ومعرفة دين المشركين والشياطين فيجتنب؛
فإن من لا يعرف الجاهلية لا يعرف الإسلام. [محمد بن إبراهيم].

فبين الله بطلان هذا، وأنَّ هذا شرك وكفر وضلال، وأنَّ ذبحهم لهم ونذرهم لهم ودعاءهم إياهم كل هذا من الشرك الأكبر، ولو اعتقدوا أنهم مخلوقون مرزوقون، ما داموا صرفوا هذه العبادة لهم، واستغاثوا بهم، ونذروا لهم، وذبحوا لهم، هذا هو الشرك، فلعلهم بهذا - لعلَّ هؤلاء المتأخرين - إذا بصروا يتبصرون، وإذا ذكروا يتذكرون بما عليه أهل الشرك، وأنَّ هذا الذي هم عليه هو دين المشركين الأولين، وهؤلاء زادوا على الأولين أيضا؛ لأنَّ شركهم دائم في الرِّخاء والشدة، والأولون في حال الرِّخاء خاصة، أما في حال الشدائد فيخلصون لله الدِّين، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

أما هؤلاء المشركون عباد البدوي وعباد الحسين وعباد الجيلاني وغيرهم هؤلاء شركهم دائم في الرِّخاء والشدة نعوذ بالله هم أشد شركا من الأولين، وأعظم وأقبح، وبعضهم يُشرك في الربوبية أيضا، بعضهم يجعل معبوداتهم تُشارك الله في تصريف الكون، نعوذ بالله. فالمقصود أنَّ شرك المتأخرين أعظم من شرك الأولين وأقبح من جهتين: من جهة أنَّ شركهم دائم في الرِّخاء والشدة، والأولون بخلاف ذلك. ومن جهة أنَّ كثيرا منهم شركوا ألَّهتهم حتى في تدبير الأمور، وفي خلق الخلق، وفي رزق العالم، وهذا أقبح من شرك الأولين وأخطر وأشد ضلالا وبعدا عن الهدى، نسأل الله العافية. [عبد العزيز بن باز].

فالبلاء الذي أصيبوا به والشرك الذي حصل لهم سببه أنهم لم يخصصوا الله بالعبادة. ولهذا قال الشيخ رحمه الله حينما افتتح هذه الرسالة: (اعلم رحمك الله أن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، أي: تخصيص الله بالعبادة). فالمشركون لم يخصصوا الله بالعبادة قالوا: نعبد الله ونعبد غيره، ففي وقت يعبدون الله، وفي وقت آخر يعبدون غير الله.

فلا بدّ للمسلم أن يعلم أن المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ يعبدون الله، ولكنهم لم يخصّوه بالعبادة، بل يعبدون معه غيره. وامتنعوا لما قال لهم الرسول ﷺ: «قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلِحُوا»^(١)؛ لأنهم يعرفون معنى لا إله إلا الله، فإن معناها: لا معبود حق إلا الله. قالوا: كيف نخص الله بالعبادة ونترك الأصنام والأوثان؛ لأننا متلبسون بالجرائم والمعاصي. وهذه الوسائط تنقل حوائجنا إلى الله وتقربنا إلى الله... هكذا يقولون. قاسوا الله على خلقه! ولما قال لأبي جهل: «كَلِمَةٌ إِنْ أَنْتُمْ تَكَلَّمْتُمْ بِهَا مَلَكَتُمْ بِهَا الْعَرَبَ وَدَانَتْ لَكُمْ بِهَا الْعَجَمُ». فقال أبو جهل: ما هي هذه الكلمة لنعطينكها وعشرة أمثالها. فقال: «قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢) فأبى، وامتنع، واستكبر، ونكص على عقبيه وهو ينفض يديه ويقول: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]؛ ذلك لأنه يعرف معنى لا إله إلا الله وأن معناها ترك الأصنام والأوثان. قال الله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آيَاتِ اللَّهِ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾^(٣) مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْأَخْرَةِ إِنَّ هَذَا إِلَّا آخْتِلَاقٌ ﴿٧﴾ [ص: ٦-٧].

اتباع الآباء والأجداد في الباطل هذه حجة قرشية، قال الله تعالى عنهم: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْأَخْرَةِ إِنَّ هَذَا إِلَّا آخْتِلَاقٌ﴾ [ص: ٧]. وهي حجة فرعونية، حجة فرعون حين قابل موسى فقال: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]، احتج بما كان عليه السابقون.

(١) أخرجه أحمد (١٩٠٠٤).

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٣٧)، وأحمد (٣٤١٩).

وهي حجة المشركين جميعاً، اتباع الآباء والأجداد في الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، يعني: على دين وإنا على آثارهم مقتدون. [عبد العزيز الراجحي].

ولا فرق بين أن يكون المشرك به مع الله سبحانه صنماً أو عبداً صالحاً أو نبياً مرسلأ أو ملكاً مقرباً ولا أن يكون قصد المشرك أن معبوده ليس شريكاً لله في ملكه بل هو مجرد وسيلة إلى الله ومقرب إليه.

فدل ذلك على أمرين:

الأول: أن الإقرار بتوحيد الربوبية وحده لا يكفي للدخول في الإسلام ولا يعصم الدم والمال ولا ينجي من عذاب الله.

الأمر الثاني: أن عبادة الله إذا دخلها شيء من الشرك أفسدها فلا تصح العبادة إلا مع الإخلاص. [صالح الفوزان].

فحقيقة دين الخرافيين المتأخرين أمران:

أحدهما: أنهم يعتقدون فيمن يزعمون أنه سيد نفس ما يعتقد أهل الجاهلية في الأصنام والأوثان من قضاء الحاجة والشفاعة والتقريب.

الثاني: أنهم زُين لهم سوء عملهم فزعموا أن ما هم عليه من الشرك دين يحبه الله تعالى، وهو أبغض شيء إليه، وأعظم ذنب عصى الله به، ومن هذا شأنه فإنه يبعد أن يتوب من أمر يعتقد ديناً وقربة، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]. [عبد الله القصير].

قال الشيخ رحمه الله بعدها: (ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله) هذه الوساطة لها جهات:

الجهة الأولى: جهة التوجه يعني نوع التقرب لها بالعبادة.

والجهة الثانية: مكانتها عند الله حتى ترفع الحاجات.

ولفظ الوساطة هذا دقيق من الشيخ رحمه الله، وهو الموافق لما جاء في القرآن في أول سورة الزمر حيث قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، قال العلماء قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا﴾ هذا حصر قلب إضافي - معلوم في علم المعاني، في علم البلاغة - يعني ما نعبدهم لعله من العلل أبدا فيهم وأنهم متصفون بأشياء من صفات الإله أبدا، لكن نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى فقط، وهذا استفاد من قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ فهو حصر قلب إضافي؛ يعني ما نعبدهم لعله من العلل إلا لأجل التقريب، فليس لهم شيء وليس من صفاتهم أنهم يرزقون وأنهم يحيون أو أنهم يميتون أو أنهم يفيضون الخير، وإنما لأجل التقرب، وهذا هو معنى اتخاذ أولئك شفعا عند الله جل وعلا.

قال: (يقولون نريد منهم التقرب إلى الله، ونريد شفاعتهم عنده) ماذا يريدون؟ التقرب إلى الله، ليسوا ملاحدة، إنما في ألسنتهم ذكر الله جل وعلا، وعندهم صدقة وتعبد، لكن يريدون بذلك التقرب إلى الله، من هذا تعلم جهل طائفة ممن ظن أن تعبد المتعبد وصلاته وصيامه وزكاته يمنع من الحكم عليه بالشرك؛ لأن أولئك كانوا على دين إبراهيم، يعني لأن المشركين في زمن النبي ﷺ كانوا على دين إبراهيم، وقد ثبت عنه ﷺ

أنه قال: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَحَاسِنَ الْأَخْلَاقِ»^(١) هم كانوا على خلق، كانوا على حسن في التعامل، ولكن لم يكونوا موحدين، فإذا العبرة كل العبرة في التوحيد، وليست في أنهم يحجون أو لا يحجون، يعتمرون أو لا يعتمرون، يتصدقون أو لا يتصدقون، في ألسنتهم ذكر الله أو ليس في ألسنتهم ذكر الله، ليس هذا هو البرهان. [صالح آل الشيخ].

(١) أخرجه أحمد (١٨٩٣٩)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٧٣).

فَبَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التَّقَرُّبَ وَالْإِعْتِقَادَ مَحْضٌ حَقُّ اللَّهِ، لَا يَصْلِحُ مِنْهُ شَيْءٌ لَّا لِمَلِكٍ مُقَرَّبٍ، وَلَا لِنَبِيِّ مُرْسَلٍ؛ فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهِمَا.

(فبعث الله محمدا ﷺ) وهم على تلك الحالة (يجدد لهم) ما اندرس واخلولق من (دين أبيهم إبراهيم عليه السلام) فإن قريشاً ومن يليهم ذريته وورثته، وكانوا على هذا الدين الحنيف ولكنه اندرس واخلولق فيهم بسبب عمرو بن لحي بعد أن استخرج الأصنام وفرقها في العرب وغير عليهم التلبية فتغيروا بسبب ذلك.

(ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد) الذي يباشرون به الآلهة (محض حق الله) خالص حق الله من العبادة (لا يصلح منه شيء لا لملك مقرب ولا نبي مرسل فضلاً عن غيرهما) وإذا كان لا يصلح لأهل الدين والفضل فمن دونهم بطريق أولى، فلا يُعْتَقَدُ ولا يُطَلَبُ ولا يُقْصَدُ إلا الله تعالى، ولا يوسَّطُ من الخلق أحدٌ بينه وبينهم ولا يُتَقَرَّبُ به، ولا يصلح ولا يدنو من أن يصلح لبشر من حق رب العالمين شيء. وبهذا تعرف دين قريش ودين محمد ﷺ. [محمد بن إبراهيم].

فالتوحيد المنجي من النار هو توحيد الله في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، ولا بد في توحيد الربوبية من إثبات وجود الله، فتعتقد أن الله موجود، وأنه فوق العرش بذاته سبحانه وتعالى.

ولا بد أن تعترف بأن الله هو الرب وغيره مربوب، وأن الله هو الخالق وغيره مخلوق، وأنه هو المالك وغيره مملوك، وأنه المدبر وغيره مدبر.

وسائر أفعال الرب سبحانه وتعالى، وكذلك لا بدّ من الاعتراف بأسمائه وصفاته وإقرارها والإيمان بها كما جاءت في الكتاب والسنة.

هذان النوعان من التوحيد، إذا عرفت الله بأسمائه وصفاته وربوبيته، لزمك وسيلة أن تؤدي حقه سبحانه وتعالى وهو أن تخصه بالعبادة بأفعالك أنت أيها العبد.

أما توحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله هو سبحانه؛ كالخلق، والرزق، والإماتة، والإحياء، والتكبير، وغير ذلك من أفعال الرب.

وأما توحيد العبادة: فتوحد الله بأفعالك أنت أيها العبد؛ صلاتك، وصيامك، وزكاتك، وحجك، ودعاؤك، وخوفك، ونذرك. هذه أعمالك تخص الله سبحانه وتعالى بها، وتصرفها له، لا تشرك فيها مع الله أحداً، تدعو الله ولا تدع غيره، تذبح لله ولا تذبح لغيره، تنذر الله ولا تنذر لغيره، تصلي لله ولا تصلي لغيره، تحج لله ولا تحج لغيره، تأمر بالمعروف لله وتنهى عن المنكر لله، وتدعو إلى الله، تبر والديك لله، تصل رحمك لله، تجاهد في سبيل الله الله، تحسن إلى الفقراء والمساكين والأرامل لله، وتكف آذاك عن الناس خشية لله وتقرباً إليه، وتعظيماً له وإجلالاً له ... وهكذا بقية العبادات.

فلا بد للمؤمن أن يأتي بأنواع التوحيد الثلاثة كلها: يوحد الله في ربوبيته، ويوحد الله في أسمائه وصفاته، ويوحد الله في أفعاله هو، في العبادة التي يتقرب بها إليه؛ فمن لم يوحد الله في واحد من هذه الأنواع الثلاثة، فليس بموحد، وليس بمؤمن.

فالمؤمن هو الذي وحد الله في ربوبيته، ووحد الله في أسمائه وصفاته، ووحد الله في ألوهيته، وعبادته، وآمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وآمن بمحمد ﷺ وأنه رسول الله حقاً، وأنه خاتم النبيين، وأنه لا نبي بعده، ولم

يفعل شركا في العبادة، ولا ناقضا من نواقض الإسلام. هذا هو المسلم والمؤمن حقا.
[عبد العزيز الراجحي].

وقوله: (يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم) هذا فيه أن مشركي العرب كانوا على أثر من الرسالة، وأنهم لم يكونوا بلا رسول قبل محمد ﷺ بل كانت رسالة إبراهيم عليه السلام فيهم، لهذا كان فيهم بقايا من دين إبراهيم من أمور الفطرة من الغسل من الجنابة وغسل المرأة من الحيض والصدقات وبعض الأدعية والصلوات ونحو ذلك، (فبعث الله محمدا ﷺ يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم) قول الشيخ رحمه الله (يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم) أخذه من قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١١٠﴾ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ أَجْتَبَنَاهُ وَهَدَيْنَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١١١﴾ وَعَاتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [النحل: ١٢٠-١٢٣]، فالنبي ﷺ يجدد للعرب دين أبيهم إبراهيم، والله جل وعلا قال: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦]، وقوله جل وعلا: ﴿مَّا أُنذِرَ﴾ فيها وجهان من التفسير في هذه الآية: إما أن تكون موصولة يعني لتنذر قوما الذي أنذر آبائهم فهم غافلون عما أنذر آبائهم. والثانية ﴿مَّا﴾ نافية والمعنى: لتنذر قوما لم ينذر آبائهم، والمقصود يكون هنا بأبائهم الآباء القريبون؛ لأن أولئك غفلوا عن دين إبراهيم وملة إبراهيم إلا بقايا من العرب أفرادا كانوا يسمون الحنفاء اتبعوا ملة إبراهيم في كثير منها.

فإذن لفظ التنديد هنا لأجل ما ذكرت، وهذا يدل على أن مشركي العرب كانت لهم رسالة قبل محمد ﷺ، وذلك ظاهر بين والحجة عليهم قائمة به، ووجود الكعبة عندهم

وبإقرارهم أنهم من نسل إبراهيم عليه السلام، ورسالة إسماعيل ورسالة إبراهيم عليهما السلام فيهم، والنبي ﷺ جدد لهم دينهم.

قال (فبعث الله محمد ﷺ يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم) دين إبراهيم هو التوحيد والقنوت لله جل جلاله قال سبحانه وتعالى في سورة الزخرف: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨] ﴿عَقْبِهِ﴾ من نسل إسحاق، و ﴿عَقْبِهِ﴾ أيضا من نسل إسماعيل وهم العرب، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يعني إلى هذه الكلمة فدين إبراهيم عليه السلام هو التوحيد والبراءة من الشرك والإخلاص العمل والدين لله جل جلاله، وهو الذي بعث الله به محمدا ﷺ، كما قال: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، وكما قال جل وعلا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَتْهُمْ أُقْتَدَةُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

المقصود من ذلك أن العرب قامت عليهم الحجة، وبُيِّنَ لهم الأمر ببعثة إبراهيم عليه السلام، ومحمد ﷺ بعث مجددا لهم دين أبيهم إبراهيم، ولكن الشريعة مختلفة فإبراهيم عليه السلام جاء بدين الإسلام العام، ومحمد ﷺ جاء بدين الإسلام الخاص.

قال (ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق الله، لا يصلح منه شيء لغير الله لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل فضلا عن غيرهما) يخبرهم محمد ﷺ أن هذا التقرب وهو التقرب إلى الأرواح، التقرب إلى الصالحين، التقرب إلى الأنبياء، التقرب إلى الملائكة، سؤال أولئك الشفاعة، هذا التقرب والاعتقاد فيها، قال (والاعتقاد) يعني

والاعتقاد في تلك الأرواح أنها تنفع أو أنها تضر أو أنها تملك شيئاً من الأمر، قال ذلك (محض حق الله)، محض حق الله يرجع إلى المسألتين:

الأولى: التقرب. والثانية: الاعتقاد.

لأن هناك من يعتقد ولا يتقرب، وهناك من يتقرب ويعتقد، فكل المسألتين محض حق الله جل جلاله، فنفهم من هذا أن من اعتقد الشرك ولم يفعله فإنه مشرك كالذي فعله؛ لأن الاعتقاد لا بد أن يكون -الاعتقاد بأن هذه الروح تنفع أو تضر أو أن أحداً يغيث فيما لا يقدر عليه إلا الله جل وعلا- هذا يجب أن يكون في الله جل وعلا لا يعتقد في أحد أنه يملك من الأمر شيئاً، ولا أنه يملك الشفاعة كما قال جل وعلا: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، الذي يشفع الشفاعة ملك لله جل وعلا هو الذي يتكرم بها وهو الذي ينيلها من يرضى عنه جل وعلا.

(لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل فضلاً عن غيرهما) هذه رسالة محمد ﷺ أن العبادة لله وحده، وأن التقرب إنما هو لله وحده لا استغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله إلا بالله، لا استغاثة بالأموال لا استغاثة بالأرواح لا استغاثة بالغائبين، كذلك لا عبادة بأي نوع من أنواع العبادة إلا لله جل جلاله، فتتعلق القلوب بالله وحده، ويبطل أمر الجاهلية بالتعلق بغير الله جل جلاله. [صالح آل الشيخ].

وَأِلَّا فَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ - الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَرْزُقُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يُحْيِي وَلَا يُمِيتُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يُدَبِّرُ الْأَمْرَ إِلَّا
هُوَ، وَأَنَّ جَمِيعَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ
وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ.

فَإِذَا أَرَدْتَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ - الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَشْهَدُونَ
بِهَذَا؛ فَاقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ
وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ
فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]. وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ
كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٨٥ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ
الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٨٧ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ
يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ٨٩ [المؤمنون:
٨٤-٨٩]. وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

فهم مَقْرُون مدعون بتوحيد الربوبية، لم ينازعوا فيه، ولا جاءهم الخلل من ذلك؛ فهم
يعرفون الله ويفعلون أنواعاً من العبادات، إنما نازعوا في توحيد العبادات، وجاءهم الخلل
بجعل الوسائط شركاء مع الله في العبادات زعماً منهم أنهم أقرب منهم إلى الله وسيلة. هذا
هو شركهم الذي صاروا به كفاراً مرتدين. فحقيقة دين قريش قبل مبعث النبي ﷺ أنهم
يتخذون شفعاء؛ يدعونهم ويذبحون لهم ويهتفون بأسمائهم، يقولون لسنا أهلاً لسؤال
الله، فيتخذون وسائط أقرب منهم إلى الله ليشفعوا لهم ويسألوا الله لهم، فأخبرهم النبي

ﷺ أن هذا محض حق الله لا يصلح منه شيء لغير الله. أما توحيد الربوبية فهم معترفون به.

وقوله تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ أي: سيجيئونك إذا سألتهم أن الذي يفعل ذلك هو الله ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ الشرك به في ألوهيته وعبادته، وقوله تعالى: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾ ملك له ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ المالك لها وحده هو الله ﴿قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وتستدلون بها على أنه المستحق أن يُعبد إذا كانت ملكه وليس لهم فيها شركة، فتفردونه بالعبادة وتتركون من سواه من العباد الذين ليس لهم من الملك في الأرض ومن فيها ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ يعني وحده فإنهم ما أشركوا في الربوبية إنما أشركوا في الألوهية بجعلهم الوسائط ﴿قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ أي: كيف تُخدعون وتصرفون عن طاعته وتوحيده مع اعترافكم وعلمكم بأنه وحده الخالق المتصرف.

(وغير ذلك من الآيات) الدالة على إقرار المشركين بالربوبية، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١].

وهذا مما احتج به تعالى عليهم؛ احتج عليهم بما أقروا به من ربوبيته على ما جحدوه من توحيد العبادة؛ فإن توحيد الربوبية هو الأصل وهو الدليل على توحيد الألوهية، فإذا كان الله تعالى هو المتفرد بخلق السماوات والأرض لم يشرك فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل. فكونه هو الخالق وحده يقتضي أن يكون هو المعبود وحده؛ فإنه من أبعد شيء

أن يكون المخلوق مساوياً للخالق أو مستحقاً لما يستحقه الخالق، فلا يُسَوَّى ولا يُجعل من لا شركة له في شيء شريكاً لمن هو مالك كل شيء، وإقرارهم بالربوبية ناقص، لو كان حقيقة لعملوا بمقتضاه، لو تَمَمُوا أنه الخالق وحده الرازق وحده لما جعلوا له نداً من خلقه؛ لكنه مع ذلك فيه ضعف؛ لو أنه تام لما تخلف عنه أفراد بالعبادة. [محمد بن إبراهيم].

وبهذا تبين لكم أن العبادة حق لله تعالى فلا معبود بحق إلا الله سبحانه وتعالى فإن لم تعبدوه فإن هذا ضلال فماذا بعد الحق الذي هو التوحيد وإفراد الله بالعبادة إلا الضلال الذي هو الشرك.

فليحذر المسلم من هذا وليقبل الحق إذا تبين له خصوصاً في أمر التوحيد والعقيدة. يقبل الحق إذا تبين له ويخاف أن يصرف عنه فلا يقبله بعد ذلك.

قال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٥]، مادامت الأرض ومن فيها لله كيف تعبدون الأصنام التي لا تملك شيئاً وتعبدون القبور الميتة التي لا حياة في أصحابها؟

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أفلا تذكرون أن الذي يملك الأرض ومن فيها هو المستحق للعبادة دون هذه الأصنام التي تعبدونها.

وهذا إقامة للحجة عليهم بما يعترفون به على ما جحدوه فهم يعترفون بتوحيد الربوبية ويجحدون توحيد الألوهية. [صالح الفوزان].

فهم عبدوا مع الله غيره فلم تنفعهم صلاتهم ولم ينفعهم صيامهم، وإن كان زاهدين متعبدين ولم ينفعهم إقرارهم لله بالربوبية، وقد قال جل وعلا عن أكرم الخلق محمد ﷺ

﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴿٦٥﴾ يَا مُحَمَّد ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ
وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، الله جل وعلا ليس بينه وبين عباده نسب، وليس
بينه وبين عباده مجاملة، وليس بينه وبين عباده رعاية، وإنما هو جل جلاله القهار الجبار
سبحانه الذي يستحق العبادة وحده، فلو أشرك أكرم الخلق عليه لحبط عمله ولكان من
الخاسرين، فكيف بمن هو دونه؟ كيف بمن هو دون محمد ﷺ؟ لا شك أنهم لو أشركوا
لحبط عنهم ما كانوا يعملون ولبطل ما كانوا يعملون، قال جل وعلا عن المشركين
﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، لهم أعمال ولهم
طاعة ولهم أنواع خير، ولكن لما لم يوحدوا الله جل وعلا؛ لم يعبدوا الله وحده دونما
سواه، لما توجهوا إلى تلك الأرواح، لما لم يجعلوا الأمر كله لله جل جلاله، فإنهم صاروا
مشركين لم ينفعهم ذلك لم يعصم دماءهم ولا أموالهم، وإنما كانوا مشركين مكذابين
لرسل جميعا.

المسألة هذه فيها غربة في هذا الزمن وفي كل زمن، وأصبحت مسألة التوحيد وأصبح
هذا الأمر في هذا الزمن محل نظر عند الأكثرين، وصار الشرك إنما هو نفي وجود الخالق
جل جلاله، من هو الكافر؟ عند طائفة هو الملحد الذي لا يؤمن بوجود الله، وجعلت
طائفة النصارى من المؤمنين، والصابئين من المؤمنين؛ لأنهم يعبدون الله على طريقتهم،
وآخرون قالوا بتوحيد الأديان السماوية، وآخرون يردون على من قال بتوحيد الأديان
السماوية، ولكنهم إذا نظروا إلى شرك المشرك وتعلقه بالصالحين وما يحصل عند
المشاهد والقبور من أنواع عبادة غير الله، أو ما يفعله الضالون من تحكيم القوانين
واعتقاد أنها جائزة أن يحكم بها ولم يجعلوا ذلك من المخرج عن دين الإسلام وهذا من
الغربة المتحققة في هذا الزمن والله المستعان.

ولهذا يجب على طلاب العلم أن يكونوا متبصرين بهذا الأمر أعظم تبصر، وتبصرك فيه لا يعني الحكم على الأفراد، الحكم على المعينين بحث فقهي يرجع فيه إلى أهله يحتاج إلى فتوى لكن اعتقادك بالتوحيد واعتقادك أن الشرك مردود مهما كان من جاء به، وإبطال منزلة المشرك مهما كان فهذا نبينا ﷺ يقول الله جل وعلا عنه: ﴿لَيْنِ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، واليوم تجد من يقول: لا تتكلم في هذه الأمور، هؤلاء عندهم من المقامات العظيمة كذا وكذا وكذا، والله جل وعلا يقول عن نبيه: ﴿لَيْنِ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، هؤلاء يقولون إن أولئك الذين لهم أعمال صالحة لما أشركوا لا يضرهم ذلك الشرك ولا عبادة غير الله جل جلاله ولا ما يعتقدون في غير الله جل جلاله، وهذا لا شك يحتاج منك إلى الاهتمام بهذا الأمر اهتماما عظيما. [صالح آل الشيخ].

فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقَرَّبُونَ بِهَذَا وَأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَعَرَفْتَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ؛ هُوَ تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ - الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا «الْإِعْتِقَادَ» - ، كَمَا كَانُوا يَدْعُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْلًا وَنَهَارًا، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الْمَلَائِكَةَ لِأَجْلِ صِلَاتِهِمْ وَقُرْبِهِمْ مِنَ اللَّهِ لِيَشْفَعُوا لَهُ، أَوْ يَدْعُو رَجُلًا صَالِحًا - مِثْلَ اللَّاتِ - ، أَوْ نَبِيًّا - مِثْلَ عَيْسَى - .

لا بد أن تبحث وأن تعلم ما الذي جحدوه؟ ما الذي به صاروا مشركين؟ وإذا تأملت حالهم وجدت أنهم صاروا مشركين بعبادة غير الله جل وعلا.

فإذن صارت الأفعال قسمين:

القسم الأول: أفعال الرب جل وعلا.

والقسم الثاني: أفعال العباد.

أفعال الرب: توحيده بها لا يكفي؛ لأن المشركين كانوا موحدين لله جل وعلا بأفعاله؛ يعني كل فعل لله يعلمون أنه ليس له شريك فيه على الكمال والحقيقة.

والقسم الثاني من الأفعال أفعال العباد: هي التي من جهتها صاروا مشركين فالواجب في التوحيد الذي دعت إليه الرسل أن يوحد الله جل جلاله بالنعين من الأفعال أفعاله سبحانه وأفعال العباد أيضا، وإنما صار ابتلاء الناس بالرسل من جهة توحيد العباد ربهم جل وعلا بأفعالهم وليس بأفعاله سبحانه وتعالى.

لا بد أن نعلم ما التوحيد الذي جحدوه، علمنا التوحيد الذي أقروا به وهو توحيد الربوبية، لكن ما التوحيد الذي جحدوه؟ قال الإمام رحمه الله هنا (وعرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد العبادة) توحيد العبادة هو الذي جحدوه المشركون لم؟ لأنه قال لهم ﷺ قولوا لا إله إلا الله فقالوا: ﴿أَجْعَلُ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]، ومن المتقرر المعروف أن معنى الإله في لغة العرب: المعبود؛ لأن كلمة إله مشتقة من أله يأله إلهة وألوهة، وهذا بمعنى العبادة، فالإله هو المعبود، وقول لا إله إلا الله يعني لا معبود حق إلا الله، ويدل على تفسير العبادة بذلك قول الله جل وعلا: ﴿كَتَبَ أَحْكِمَتَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمِ خَبِيرٍ ۝ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ۚ﴾ [هود: ١-٢]، هذه وصية الله جل وعلا لجميع المرسلين ولجميع الناس، (لا تعبدوا إلا الله) مساوية لـ (لا إله إلا الله)، فصار بالمطابقة الإله هو المعبود، والإلهة هي العبادة، لا إله إلا الله يعني لا معبود حق إلا الله، يعني لا تعبدوا إلا الله المشركون يفهمون اللغة ويفهمون معاني الكلام في زمن النبوة، فلما قال لهم قولوا لا إله إلا الله؛ دعاهم إلى لا إله إلا الله علموا أن المعنى أن يدعوا جميع الآلهة وأن لا يتوجهوا بنوع من أفعالهم إلى شيء من تلك الآلهة، فقال الله جل وعلا عنهم في سورة الصافات: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝ وَيَقُولُونَ آيْنَا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ۝﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، يعني النبي ﷺ.

أما الأرباب بمعنى الربوبية الخلق والرزق والإحياء والإماتة فهم لم يجعلوا لهم أربابا مختلفين، لكن الرب بمعنى المربوب بالتلازم هذا يكون بالمعنى الأول يعني المعبود في نحو قوله ﴿أَرْبَابٌ مُتَّفِقُونَ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ٣٩]، وفي نحو قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾ [التوبة: ٣١].

إذن المشركون صاروا مشركين بعبادتهم غير الله جل وعلا، وتلك العبادة لغير الله كانت من جهة الاعتقاد في الأرواح الطيبة؛ الأرواح الخيرة، اعتقدوا في الملائكة لأن الملائكة أرواح خيرة، اعتقدوا في الأنبياء لأن الأنبياء أرواح طاهرة، اعتقدوا في الصالحين لهم أرواح طيبة، فمن جهة خيرية الأرواح وزكاء الأرواح وطهرتها وقربها من الله جل وعلا اعتقدوا في تلك الآلهة، فصار سبب شرك المشركين الاعتقاد في الأرواح، هذه الحقيقة هي حقيقة الشرك بالله جل وعلا في جميع رسالات الرسل جاءت لدحض هذه المسألة؛ وهي بيان أن من جعل للأرواح تأثيرا، من جعل أن للأرواح خواص ليست بشرية، وإنما خواص من خواص الآلهة فهذا هو الشرك بعينه فنوح عليه السلام أرسل إلى قوم يعتقدون في أرواح الصالحين وقالوا: ﴿لَا تَدْرُنَّ ءِإِلَهَتَكُمْ وَلَا تَدْرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَٰعُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: أسماء رجال صالحين. الملائكة اعتقدوا فيها لطهرة أرواحها، اعتقد المشركون في الصالحين وفي بعض الرسل والأنبياء لأجل طهرة أرواحها.

إذا تقرر هذا وصار عندك حقيقة واضحة؛ لأن أعظم مسألة أن تعلم لما صار المشركون مشركين في دعوة كل نبي وكل رسول، علمت حقيقة الشرك ما هو، فإذا علمت حقيقة الشرك، فأى شيء سمي به ذلك الشرك فلا يغير الحقيقة؛ لأن الأشياء تعرف بحقائقها وبمعانيها لا بألفاظها، المشركون في الزمن المتأخر في القرون الماضية غيروا الأسماء فسموا الشرك في العبادة الاعتقاد، كما ذكر الشيخ هنا قال: (الذي يسميه المشركون في زماننا الاعتقاد) يعني توحيد العبادة يعتقد في الولي، هذه كلمة تسمعها إلى الآن بكثير من الأمصار يقول هذا له روح فيها سر، والروح يسمونها السر أيضا، فيعدلون

مثلا عن قدس الله روحه إلى قدس الله سره، ما الفرق بين الروح والسر؟ السر عندهم هو الروح التي يُعتقد فيها فتغيث، فصار لها سر من الأسرار.

تسمية الشرك بالاعتقاد، تسمية الشرك بالتوسل، تسمية الاستغاثة بالتوسل^(١)، وتغيير حقائق الأسماء وحقائق الألفاظ، هذا لا يعني تغيير حقائق الأشياء وحقائق المعاني؛ لأن

(١) يقول دحلان: التوسل والتشفع والاستغاثة كلها بمعنى واحد. [الدرر السننية (ص: ١٤)]، ونقل عن ابن حجر الهيتمي من كتابه الجوهر المنظم قوله: ولا فرق في التوسل بين أن يكون بلفظ التوسل أو التشفع أو الاستغاثة أو التوجه. [الدرر السننية لدحلان (ص: ١٧)]، وانظر: مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد علوي المالكي (ص: ٥٤)]. والجواب: لا شك في وجود فرق بين التوسل والاستغاثة لغة وشرعاً، فالتوسل من الوسيلة، وهي تتضمن: التوصل، والرغبة، والقربة. [انظر: المفردات للراغب (ص: ١٨٧)، والقاموس المحيط (ص: ١٣٧٩). مادة (وسل)]. ولا بد من تقيدها في الشرع بالكتاب والسنة شأن كل الحقائق الشرعية، وفي مسألتنا هذه: وهي التوسل إلى الله بالأشخاص: يجب أن يكون وفق الشرع، وهو أن يتوسل إلى الله تعالى بدعاء الشخص فيكون شفيعاً له في مسألته، ويدل له حديث الأعمى الذي جاء إلى الرسول ﷺ فقال: يا رسول الله ادع الله أن يعافيني، فقال: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قال لا: بل ادع الله لي، فأمره أن يتوضأ وأن يصلي ركعتين وأن يدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى لِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ». [رواه الترمذي (٣٥٧٨) وابن ماجه (١٣٨٥)]. وهو ظاهر في الدعاء لأمر:

١- إنه لو لم يكن توسلاً بالدعاء لما احتاج الرجل أن يأتيه ويطلب منه الدعاء، بل كان يمكنه أن يفعل ذلك دون أن يأتيه.

٢- إن الحديث من أوله إلى آخره في الدعاء، فالرجل جاء طالباً الدعاء وخيره الرسول ﷺ بين الصبر وبين أن يدعو له فاختر الدعاء، والراوي وإن اختصر الحديث فلم يذكر دعوة النبي ﷺ له إلا أنه هو المفهوم من الحديث لأمرين: الأول: وعده ﷺ بالدعاء له إن اختاره وهو أوفى الناس بوعده. الثاني: آخر الحديث وفيه: «اللهم فشفعني فيه وشفعه فيَّ»، فقوله: «شفعه فيَّ» أي: بدعائه ﷺ لي، وقوله: «شفعني فيه» أي: أسألك اللهم أن تستجيب دعوة النبي ﷺ لي، فهذا هو وجه كونه شافعاً له. وهذا يوضح التقدير في الحديث: «أتوجه إليك بنبيك» أي: بدعائه، وكذا قوله: «أتوجه بك» أي بدعائك.

٣- عدول الصحابة عن التوسل بالرسول ﷺ بعد وفاته إلى التوسل بالعباس رضي الله عنه كما قال عمر رضي الله عنه: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيك فاسقنا. [رواه البخاري (١٠١٠)]، فلو كان التوسل بالمكانة أو الجاه مشروعاً لما عدلوا عن التوسل به ﷺ ومن ادعى جواز التوسل بذاته رده سياق الحديث، وعلى فرض صحة دعواه فإن ذلك لا يمكن إثباته حال الغيبة أو الموت للفرق الواضح بينهما على فرض مشروعيته.

وأما الاستغاثة فهي طلب الغوث [انظر: الدر النضيد للشوكاني (ص: ١٤٤)]، فالمستغيث طالب للغوث من المستغاث به، والاستغاثة تكون على ضربين: الأول: أن يكون المستغاث منه ممكناً للخلق أن يغيثوا منه. والثاني: ألا يكون ذلك في قدرة أحد إلا الله تعالى. فالأول: واضح لا إشكال فيه ولا خلاف في جوازه. وأما الثاني فإن الإنسان إذا استغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله يكون قد أشرك بالله تعالى، إذ إجابة المضطرين على هذا النحو من خصائص ربوبية الله تعالى كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِمَعِ اللَّهُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ ﴿٥٠﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا

العبرة بالمعاني لا بالألفاظ، فالخمر لو سميت بغير اسمها لو سميت شراباً روحياً بقيت خمراً محرمة، ولو سميت بأحسن الأسماء وبأقرب الأسماء للنفوس، لو سمي الربا بتسمية جائزة يعني بتسمية لا ثقة سمي فائدة أو سمي مكسباً أو سمي مضاربة وحقيقته هي حقيقة الربا يبقى ربا، فالعبرة في الشرع بالمعنى وليست العبرة بالألفاظ، قد جاء في الحديث أن قوما يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها.

بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿ [الأحقاف: ٥-٦]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

فقد حكم الله بضلال من يدعو من لا يستجيب له، ثم بين أن له الملك وحده، وأن غيره لا يملك شيئاً فوجب إذن أن يدعى الله وحده، ثم حكم أن المدعويين من دونه لا يسمعون؛ إما لموتهم أو نحو ذلك، ولو سمعوا ما استجابوا وقد سمي الله ذلك شركاً. [انظر: الرد على شبهات المستعنيين بغير الله لأحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي (ص: ٤١-٤٢)]. فعلى هذا تكون الاستغاثة المنفية عن غير الله نوعين: الأولى: الاستغاثة بالميت مطلقاً في كل شيء. والثانية: الاستغاثة بالمخلوق الحي فيما لا يقدر عليه إلا الخالق. ومما تقدم يعرف الفرق بين التوسل بدعاء الشخص وبين الاستغاثة به، فالمستغاث به مطلوب مدعو، وأما المتوسل به فهو غير مطلوب ولا مدعو، وإنما يطلب به، والمستغاث كذلك طالب من المستغاث به، بخلاف توسله بالشخص فإنه طالب به لا منه، وإنما يطلب من الله تعالى وحده ويفرده بالدعاء والمسألة في أن يقبل شفاعته المتوسل به. [انظر: الاستغاثة والرد على البكري (ص: ١٩٠)، وغاية الأمان في الرد على النبهاني (٢/ ٢٩١)].

الألفاظ لا تغير الحقائق فلما كان المشركون في زمن الإمام المصلح الشيخ محمد رحمه الله غيروا الأسماء التبس هذا على كثير من أهل العلم كيف يكون هذا هو الشرك الذي به صار أهل الجاهلية مشركين، لأجل تغير الأسماء، إذا قلت إنهم يستغيثون بغير الله قالوا هذا توسل والتوسل بالصالحين جائز، كما هو مذكور في كتب الفقه، ذاك التوسل شيء وهذه الاستغاثة التي أسميتموها توسلا اشتباها هذه حقيقتها شيء آخر، إذا قلت إن الذبح لغير الله شرك أكبر من جنس تقرب المشركين لأولئك بالقرابين لتلك الأصنام والأوثان بالقرابين قالوا ليس هذا ذبحا للميت وإنما هو تقرب لله لكن باسم الميت حتى يشفع الميت عند الله وإلا فإن المقصود هو الله جل جلاله، فغيروا الأسماء وبقيت حقيقة الاعتقاد.

ولهذا الشيخ سماه هنا (الذي يسميه المشركون في زماننا الاعتقاد) والاعتقاد هو تعلق القلب بمن تقرب إليه ذلك المتقرب، فإذا تعلق قلب المسلم بالميت تعلق به من جهة كشف ضرر أو من جهة جلب نفع أو بالتوجه إليه بأي نوع من أنواع العبادة صار ذلك شركا منه مخرجا له من الملة ولو كان مصليا صائما.

مثال ذلك ما يحصل الآن عند قبر الحسين في مصر، من المعلوم عند المؤرخين أن رأس الحسين لم يحمل إلى مصر، وإنما حمل رأسه إلى الشام، ومصر لم يصلها رأس الحسين فجعل هناك قبر ومدفن فمن تعلق بذلك القبر تعلق بالحسين، وإن كان المدفون ليس بالحسين أصلا، فصار مشركا ولو لم يوافق اعتقاده الحقيقة؛ لأنه تعلق قلبه بغير الله جل وعلا في هذه البقعة.

فإذن مدار الشرك والاعتقاد في المخلوق أن له بعض خصائص الإله؛ له أن يشفع عند الله جل وعلا بدون إذنه ورضاه، يجعلون له خاصية أن الله جل وعلا لا يرد له طلبا،

ويجعلون له خاصية أنه يسمع ما يتكلم به وأنه يغيث من استغاث به وأن أكثر الناس تقربا إليه هو يكون أقرب الناس من غيره، فيشفع له ويعطيه طلبته وحاجته.

إذن من المهمات في هذا الباب قبل الدخول في الكتاب ما قدم به الشيخ هذه الرسالة هذه المقدمات المهمة أن تعلم أولا حقيقة شرك المشركين، تعلم حقيقة عبادة أولئك، وأنهم كانوا يتعبدون، لم يكونوا خالين من التعبد كما ذكر بأول الكتاب؛ أنهم كانوا يصلون ويتصدقون ويحجون ويتفخرون بالمعروف، ولكن صاروا لم يكونوا موحدين وصاروا مشركين من جهة أنهم اعتقدوا بغير الله جل جلاله وأنهم تقربوا إلى تلك الآلهة بأنواع القرابين والعبادات. فإذا كان كذلك فمن أشرك بالله جل وعلا بأي نوع من أنواع الشرك الأكبر فإنه حابطٌ عمله ولو كان مصليا صائما؛ لأنه كما قال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وهو النبي ﷺ فكيف بمن دونه.

قال الشيخ رحمه الله بعد ذلك (عرفت أن التوحيد الذي جحدوه) يعني جحدوه المشركون (هو توحيد العبادة) يعني ألا يعبد إلا الله، وألا يتوجه إلا إلى الله، ألا يدعا إلا الله وألا يستغاث إلا بالله جل وعلا بما لا يقدر عليه إلا الله وسائر أنواع العبادة، قال (كما كانوا يدعون الله سبحانه ليلا ونهارا) فهل المشركون لم يكونوا يدعون الله؟ كانوا يدعون الله وكانوا يتقربون لله، ومع ذلك هم مشركون، لم؟ لأنهم أشركوا؛ دعوا الله ودعوا معه غيره، ذبحوا لله وذبحوا مع ذلك لغيره، نذروا لله ونذروا مع ذلك لغيره، استغاثوا بالله ومع ذلك استغاثوا بالملائكة بالجن بالصالحين بالأنبياء إلى غير ذلك، فصارت هنالك شركة؛ جعلوا لله عبادات وجعلوا أيضا لتلك الأرواح شيئا من أنواع العبادة.

قال رحمه الله بعد ذلك (ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له) من المشركين من يدعو الملائكة كما قال جل وعلا في سورة سبأ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، لأنهم عبدوهم، فهل كانوا يعبدون الملائكة في الحقيقة؟ أجابت الملائكة بما أخبر الله جل وعلا به في قوله قالوا يعني الملائكة: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ يعني تنزيها لك عن أن يكون معك معبود بحق، تنزيها لك أن نستحق العبادة تنزيها لك عن ذلك الظلم الذي وقع من الناس بإشراكهم من الملائكة مع الله في الدعاء وفي العبادة، ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١]، فحقيقة أولئك في اعتقادهم أنهم سألوا الملائكة، في اعتقادهم أنهم توسلوا بالملائكة، في اعتقادهم أنهم استغاثوا بالملائكة، لكن حقيقة الأمر أنهم استغاثوا بالجن؛ أنهم عبدوا الجن؛ لأن الجن تأتي وتتكلم عند ذلك الوثن، تتكلم عند القبر، تتكلم عند الصنم، فيظنون أن الذي كلمهم الملك، يظنون أن الذي خاطبهم وخاطبوه وأجابهم وسألوه إنما هم الملائكة، وفي الحقيقة إنما هم شياطين الجن؛ لأن الجن مهمتهم أن يغيروا الإنس لأن إبليس قال لربنا جل وعلا: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، وقال جل وعلا عنه في آية أخرى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، فدل على أن الذين استثنى الله جل وعلا من أن يقعوا في حبال إبليس إنما هم عباد الله المخلصون، وهم الذين أخلصوا الله جل وعلا دينهم فخلصوا الله سبحانه وتعالى وأخلصهم الله جل وعلا من الشركة في العبادة والتوجه.

قال (منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله) هذه مقدمات مهمة يعني لم عبدوا الملائكة؟ هل رأى الناس الملائكة؟ ما رأوا الملائكة، هل اعتقدوا في

الملائكة اعتقاد وهم لا يعرفون الملائكة؟ لا، وإنما اعتقدوا في الملائكة لأنهم يعلمون أن الملائكة:

أولاً: الأرواح طاهرة صالحة لا يعصون الله ما أمرهم، وأنهم لم يعصوا الله جل وعلا ما أمرهم ولم يرتكبوا خطيئة.

والثاني: أنهم مقربون عند الله جل وعلا.

فشرك المشركين بالملائكة كان من جهة شبهتين:

الشبهة الأولى: أنهم أرواح طاهرة صالحة لم تعص، ولذلك كانت أرفع من البشر، أرفع من المخطئين من العصاة، فإذا أراد العاصي أن يتقرب إلى الله ضعفت نفسه فذهب يتقرب بأرواح طاهرة إلى الله، بظنه أنه لأجل معصيته لا يستطيع أن يصل إلى الله جل جلاله، هذا واحد.

الثاني: لأجل قرب الملائكة من الله جل وعلا.

فتعلق المشركون بالملائكة لأجل هاتين العلتين؛ صلاح الملائكة وطهارة أرواحهم ثم لأجل قربهم من الله جل وعلا إذا تأملت وجدت أن هذه الحقيقة هي الموجودة في المشركين في كل زمان ومع تغير الأحوال وتغير المتعلقات إذا سألت النصراني لم دعوا مريم؟ لم يستغيثون بمريم عليها السلام؟ لم يستغيثون بالرسول رسل المسيح؟ لم يستغيثون ببطارتهم الأموات والأحياء؟ لم يصورون التصاوير ويجعلونها في كنائسهم؛ تصاوير الرجال الصالحين أو مريم وعيسى؟ لم يعبد اليهود بعض البشر ويتعلقون بأرواحهم؟ لم يعبد قوم نوح تلك الأرواح؟ لم يعبد قوم إبراهيم تلك الأصنام والأوثان؟

وهكذا إلى زمن المشركين في الجاهلية؛ جاهلية العرب إلى زمننا هذا، وجدت أن الشبهة هي الشبهة في الملائكة وهي راجعة إلى هاتين الشبهتين:

شبهة صلاح المستغاث به المعبود.

والشبهة الثانية قربه من الله جل جلاله.

قال هنا: (لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له) هذه الغاية، ذلك سبب لم تؤله الملائكة؟ للسببين اللذين ذكرنا، ما الغاية من سؤال الملائكة؟ ما الغاية من عبادة الملائكة؟ غايتها أن يشفع الملك عند الله للسائل، نفهم من ذلك أن سؤال أولئك للملائكة لم يكن عن اعتقاد بأن الملك يعطيه مباشرة وأنه يستقل في الإعطاء ويستقل بالإمضاء وإنما هو اعتقاد في الملك بأنه لأجل صلاحه وقربه يملك أن يشفع عند الله، ولأجل قربه وجاهه لا يرد الله جل وعلا طلبه.

إذا تقرر ذلك، فبه تعلم أن: ليس من شرط الشرك أن يكون السائل لتلك الأرواح وللأموات وللملائكة أن يعتقد أنها تنفع السائل استقلالاً، كما زعم أكثر مشركي هذا العصر أنهم -يعني عباد القبور وعباد الأوثان- لا يسألون الموتى باعتقاد أنهم ينفعون استقلالاً وإنما يقولون: نسألهم لما لهم من المقام عند الله حتى يشفعوا لنا. إذا كان هذا الأمر واقعاً من أهل العصر ومن عصر الشيخ ومن قرون، فالملائكة أشركت العرب بها وأشرك المشركون بالملائكة لأجل الشفاعة فقط، ومع ذلك قال الله جل وعلا: ﴿أَهْلُوا لآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فالغاية وإن كانت ربما تكون يُعذر بها المرء لكن الوسيلة كانت بالشرك، فالطمع في رضا الله جل وعلا هذه غاية طيبة، وكل العباد يطمعون في رضا الله جل وعلا، لكن لا بد أن يكون طلب رضا الله جل وعلا بوسيلة

مشروعة، وعبادة الملائكة وعبادة الصالحين لا يحصل بها رضا الله جل وعلا ولو كان الذي عبد قال ما عبدتهم إلا لأجل أن يعفو الله عني، وإلا فالله جل وعلا هو الذي يعفو هؤلاء وسائط، يقول هذا هو الذي من أجله حُكِمَ على أهل الإشراك بالشرك، كما قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، فإذن غايته أن يقرب المسؤؤل السائل إلى الله زلفى، ليست غاية المشرك في الزمن الأول أن يعبد المسؤؤل لقصد أن يعبد، هذا غير موجود؛ يعبد الملك لغاية أن يعبد الملك في ذاته؟ لا، وإنما يتقرب بالقرابين حتى يعطف عليه الملك ويرفع حاجته إلى الله، يتقرب بالقرابين للميت حتى يعطف عليه الميت بروحه، وكلما تقرب أكثر ازدلف منه وقرب منه فيرفع حاجته إلى الله جل وعلا.

فغاية المشركين في عبادتهم غير الله جل وعلا أن يصلوا إلى الله جل جلاله، وهذه هي الغاية الموجودة في أهل هذا الزمان يقولون: لا نعتقد في هذه الأرواح أوفي الأموات أنها تملك الأشياء استقلالاً حاشا وكلا، وإنما لأجل أن تتوسط عند الله جل وعلا فهي أرواح طاهرة وهم مقربون عند الله. نقول هذا هو عين شرك الأولين، هو عين الإشراك الذي وقع في كل أمة بعث إليه رسول ينهاهم عن الشرك ويأمرهم بعبادة الله وحده لا شريك له. مهم أن تفهم الحقائق لأن تغير الصور وتسمية الأشياء بغير اسمها هذا لا يغير الحقائق في الشرع وما جاء التلبس إلا من جهة الألفاظ أن تسمى الأشياء بغير اسمها.

قال بعد ذلك في صورة ثانية مثال آخر، قال (أو يدعو رجلا صالحا مثل اللات) قال جل وعلا: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٠]. وفي قراءة: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ واللات رجل - كما قال ابن عباس رضي الله عنهما - كان يلت

السويق، رجل صالح كان يلت السويق ويُطعمه الحاج وكان يجلس ويفرق ذلك عند صخرة، فلما مات جعلوا قبره عند ذلك المكان، وصاروا يتناوبون عليه لصلاحه، ويستغيثون به ويسألونه لأجل أنه أمضى حياته في صلاح وفي نفع للناس، فاعتقدوا فيه، فهذا اللات أشرك به العرب لأجل أن روحه طاهرة وأن أعماله في الدنيا صالحة فقالوا هو إذن مقرب عند الله جل وعلا، فإذا كان كذلك فلنتقرب إليه بالقرابين بالذبح والنذر، فلنستغيث به، فلندعه ليرفع الحاجات إلى الله جل وعلا، وهذا هو عين شرك المشركين الآلهة المختلفة (بالموتى، بالأنبياء، بالحسين، وبزينب، وبالبدوي وبالعيدروس وبعبد القادر وأنواع الموتى من الأنبياء والصالحين) لأجل هذه الشبهة؛ الصلاح والقرب من الله جل وعلا.

قال (أو نبيا مثل عيسى) مثل الشيخ رحمه الله بثلاثة أمثلة:

الأول: الملائكة. الثاني: رجل صالح اللات. الثالث: بالأنبياء ومثل بعيسى.

وعيسى اتخذ إليها يسأل ويطلب منه ويستغاث به وتنزل الحاجات به. دليله قول الله جل وعلا في سورة المائدة في آخرها: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، مع قول عيسى عليه السلام: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

هذه ثلاثة أمثلة:

استغاثة أو تأليه الملائكة بسؤالهم ودعائهم والاستغاثة بهم وإنزال الحاجات بهم والتعلق بهم ورفع ما يريده العباد عن طريقهم يعني أن يكونوا وسطاء.

الثاني: في الصالحين الرجال الصالحين مثل اللات.

والثالث: بعيسى.

فهذه الأمثلة الثلاثة، إذا تأملتها وتدبرت وفهمت لما أشرك من توجه إلى الملائكة؟ وبما وكيف أشرك من توجه إلى الرجل الصالح اللات؟ وبما أشرك من توجه إلى عيسى؟ علمت حقيقة الشرك، ولم يلبس عليك أو يقول قائل هذا الذي يمارس اليوم ليس بشرك وإنما من سماه شركاً أكبر مخرجا من الملة تشديد من المتشددين أو من الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ودعوته ومن اتبعه على ذلك؛ لأن حقائق الأشياء هي التي تفصح لك عن الغرور. [صالح آل الشيخ].

هؤلاء المشركون كان الجدل الذي بينهم وبين الرسول ﷺ هو في عبادة الله وحده لا شريك له، فالرسول ﷺ يقول لهم قولوا لا إله إلا الله تفلحوا وهم يقولون: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥].

ويقولون هذا دين آبائنا وأجدادنا حتى إن أبا طالب عند الوفاة لما طلب منه الرسول ﷺ أن يقول: «لا إله إلا الله» أبي أن يقولها. وقال: هو على ملة عبد المطلب^(١)، وملة عبد المطلب عبادة الأصنام. هذا هو محل النزاع بين الرسل وبين الأمم فالرسل يقولون للأمم اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ولكن المشركين أبوا إلا البقاء على عبادة الأصنام، فالخصومة بين الرسل وبين الأمم هي في توحيد الألوهية. أما توحيد الربوبية فهو محل

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤).

إجماع عند الجميع لم يخالفوا فيه وإنما خالفوا في توحيد الألوهية فهو محل النزاع وهو الذي شرع من أجله الجهاد في سبيل الله يقول الرسول ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١). فلو كان الرسول ﷺ يطلب منهم الإقرار بتوحيد الربوبية ما صار بينهم خصومة ولا نزاع لأنهم معترفون به.

(كما كانوا يدعون الله سبحانه ليلاً ونهاراً) وهذا أمر ثان من شأن المشركين كما أنهم يعترفون بتوحيد الربوبية فهم أيضاً يعبدون الله فيدعونه ويحجون إلى البيت ويعتصرون ويتصدقون ويعبدون الله بأنواع من العبادة لكنهم يخلطونها بالشرك بحيث يعبدون الله ويعبدون غيره، وهذا لا ينفعهم شيئاً لأن الشرك يبطل عبادتهم فالعبادة لا تنفع إلا مع الإخلاص ولهذا يقول جل وعلا: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]. ما اقتصر على قوله فليعمل عملاً صالحاً.

بل لا بد أن يتجنب الشرك فإذا كان لم يتجنب الشرك ولو كان يعمل أعمالاً كثيرة فإنها تبطل ولا تنفع.

فالمشركون كان عندهم عبادات لله عز وجل وهي من بقايا دين إبراهيم الخليل عليه السلام، فكانوا في البداية على دين إبراهيم ولكن لما جاء عمرو بن لحي الخزاعي غير دينهم وأدخل فيه الشرك، لكن بقيت بقايا من دين إبراهيم عندهم وهم مشركون فهم يدعون الله خصوصاً إذا وقعوا في الشدة فإنهم يخلصون الدعاء لله عز وجل ويتركون دعاء الأصنام لأنها لا تنفع في هذا الموقف ولا تنجدهم في وقت الشدة عليهم بهذا فقال

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، ومسلم (٢١).

سبحانه: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُكُمْ فَلَمَّا نَجَّيْكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظَّلِيلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّيْهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢].

فالعبادات إذا خالطها شرك تكون باطلة. فالذين يدعون الإسلام الآن ويصلون ويصومون ويحجون ولكنهم يدعون الحسين والبدوي وعبد القادر الجيلاني هؤلاء مثل المشركين الأولين؛ فالمشركون يتعبدون لله عز وجل ولكنهم يدعون اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ولا يقولون إن هذه أرباب بل يقولون هذه تقربنا إلى الله زلفى نريد منها الزلفى عند الله والتقرب إلى الله، فهي وسائط وشفعاء بيننا وبين الله. وهؤلاء يقولون الحسن والحسين وعبد القادر والبدوي إنما هم شفعاء لنا عند الله ولا يقولون إنهم يخلقون ويرزقون ويتصرفون في شيء من الأمور وإنما هذا لله عز وجل، إنما هؤلاء وسائط وشفعاء. ويقول بعض الناس هؤلاء مسلمون فنقول ولماذا لا يكون كفار قريش مسلمين أيضا؟!

وهذا القائل ليس عنده فهم للتوحيد ولا بصيرة لأنه ما فهم التوحيد. والواجب على الإنسان أن يعرف هذا الأمر لأنه مهم جدًا وهذه هي الثقافة الصحيحة. ليست الثقافة أن تعرف أحوال العالم والحكومات والسياسات، هذه ثقافة لا تنفع ولا تضر. الثقافة التي تنفع هي معرفة التوحيد الصحيح ومعرفة ما يضاده من الشرك أو ينقصه من البدع والمحدثات، هذه هي الثقافة الصحيحة وهذا هو المطلوب من المسلم ومن طالب العلم أن يعرف التوحيد وأن يدعو إليه هذا هو المطلوب. ماذا ينفع العلم الكثير من غير تحقيق ومن غير بصيرة؟ لا ينفع شيئًا ولا يفيد صاحبه شيئًا إذا لم يكن مبنياً على تحقيق وتوحيد

وعبادة لله ومعرفة للحق من الباطل فإنه لا ينفع صاحبه إذا كان مجرد اطلاع أو مجرد ثقافة عامة.

(ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له، أو يدعو رجلاً صالحاً مثل اللات أو نبياً مثل عيسى) هؤلاء المشركون متفرقون في عباداتهم منهم من يعبد الملائكة ومنهم من يعبد عيسى بن مريم ومنهم من يعبد الصالحين. هذا دين المشركين وهو الواقع في كثير من العالم الإسلامي اليوم مع الأسف يعبدون الله ويحجون ويصومون ويصلون لكنهم واقعون في الشرك الأكبر فيعبدون الأموات ويذبحون لهم ويستغيثون بهم وقد يعتذر لهم بعض من لا بصيرة عنده بالتوحيد.

فيقول: هؤلاء معذورون ولا يعتقدون في الأموات أنهم يخلقون ويرزقون وإنما اتخذوهم وسائط وشفعاء، فإن استحيى قال: هؤلاء مخطئون، وربما يقول: هؤلاء مجتهدون والمجتهد مأجور، أو يقول: هؤلاء جهال، وكيف يكونون جهالاً والقرآن يتلى عليهم والأحاديث تسمع وكلام أهل العلم يتردد عليهم، بل هؤلاء معاندون لأنهم قد قامت عليهم الحجة فلم يقبلوها. وهناك من يقول إن الإنسان مهما فعل ومهما قال لا يحكم عليه بالكفر ولا بالشرك حتى يعلم ما في قلبه، ويا سبحان الله هل نحن نعلم ما في القلوب أو الله الذي يعلم ما في القلوب؟ نحن نحكم على الظواهر أما البواطن فلا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، فالذي يعمل بالشرك يحكم عليه أنه مشرك ويعامل معاملة المشركين حتى يتوب إلى الله تعالى ويلتزم بعقيدة التوحيد. كما أن الذي يعمل بالتوحيد وينطق بالشهادتين يعامل معاملة المسلمين ما لم يظهر منه ما يناقض ذلك فنعامل كلاً حسب ما يظهر منه. [صالح الفوزان].

وتوحيد العبادة. هو معنى قولنا: لا إله إلا الله، وبيان ذلك: أن كلمة لا إله إلا الله مشتملة على نفي وإثبات؛ فهي مشتملة على ركنين عظيمين، أحدهما نفي، والآخر إثبات، وهما:

١ - (لا إله): نفي.

٢ - (إلا الله): إثبات.

والإله، معناه: المعبود. ولا: نافية للجنس من أخوات (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر. واسمها: إله. والخبر محذوف تقديره حق. والإله، معناه المعبود. ولا إله إلا الله معناها: لا معبود حق إلا الله.

فالتوحيد لا بد فيه من النفي والإثبات؛ لأنك إذا لم تأت بالنفي، وقلت: المعبود الله، فلا يكفي في أن الله تعالى معبود وغيره معبود، فلم يحصل التوحيد، لكن إذا قلت: لا إله إلا الله، فالمعنى لا معبود حق إلا الله، فقد حصل نفي وإثبات.

أما النفي: فقد نفيت جميع أنواع العبادة عن غير الله.

وأما الإثبات: فقد أثبت جميع أنواع العبادة لله، وبعض الناس يفسر الإله بأنه الخالق؛ إذ أن بعض أهل الكلام يقولون: معنى لا إله إلا الله: لا خالق إلا الله، وهذا غلط؛ إذ لو كان المعنى لا خالق إلا الله لم يكن هناك خلاف ولا عداوة ولا قتال بين الرسول ﷺ وبين المشركين، فإنهم يقولون لا خالق إلا الله!!!

فهم معترفون بهذا كما قال تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧] وبعضهم يقول: معناها: لا إله موجود إلا الله، وهذا غلط يكذبه الواقع، فإن الآلهة موجودة متعددة، فالشمس عُبِدَتْ من دون الله، والقمر عُبِدَ من دون الله، والنجوم عُبِدَتْ من دون الله، والملائكة عُبِدَتْ من دون الله، والأنبياء عُبِدُوا من دون

الله، والبشر عُبِدُوا من دون الله، والأشجار عُبِدَتْ من دون الله، لكن أكانت عبادتهم بالحق أم بالباطل؟ بل بالباطل.

والعبادة بالحق هي عبادة الله تعالى وحده كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

ولا يتبين عظمة هذه الكلمة وأنها كلمة التوحيد التي تنفي الشرك عن الله، وتثبت العبادة بجميع أنواعها لله إلا إذا فُسِّرَ الإله بالمعبود، وقُدِّرَ الخبر (حق)، قال الله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١].

والواجب على الإنسان أن ينظر ما كان عليه آباؤه وأجداده وأسلافه، إن كانوا على الباطل لا يتبعهم.

أعطاك الله العقل وكلفك وميزك عن الحيوانات. إن كان آباؤك وأجدادك على الحق فنعم. فتتبع الحق وإن كانوا على الباطل، فترك ما كان عليه الآباء والأجداد، واقتل الحق. [عبد العزيز الراجحي].

قول الشيخ رحمه الله إذا عرفت كذا وعرفت كذا، وعرفت كذا، هذه لا بد أن تضبط، ويحبذ على طالب العلم أن يحفظها، يحفظ هذه المقدمات؛ لأنها أمور نبه الشيخ أنه لا بد أن يتحقق الإنسان منها، ويكون متحققاً بها، ويكون منها على يقين وثبات وعلم بها وبأدلتها؛ لأنها إذا ضُبطت هذه الأمور ضبطاً تاماً وعُرفت بدلائلها كانت عمدة وأساساً لإبطال ما سيأتي من شبهات أهل الشرك والباطل، فهذه أمور ركائز ودعائم وأسس لا بد أن تُعرف في الكتاب فهذه الشبهات لأجل أن تُكشف وتُبطل لا بد أن تعرف، ولهذا أُكِّد

أن هذه الأمور لابد أن تضبط ضبطاً جيداً من طالب العلم مع أدلتها، وإذا ضبطت هذه الأمور مع أدلتها، والشيخ لم يستقص الأدلة وإنما أشار إلى البعض، فأنت إذا ضبطت هذه الأمور وضبطت أدلتها تجد أنك محتاجاً إليها فيما بعد في كل كشف شبهة لهؤلاء المشركين؛ لأنك تحتاج فيما بعد في كشف الشبهات أن تقول: أن من الأمور المتقررة في القرآن كذا، والدليل كذا، فيصبح الحق واضحاً وبين وشواهد واضحة، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فإذا ظهرت هذه الأمور اتضح أن ما سواها شبهات لا قيمة لها وقد يُكتفى في إبطالها بتقرير هذه القواعد كما سيظهر لك هذا فيما بعد؛ لأنه سيتبين من تقرير هذه القواعد وإظهارها وإبرازها بأدلتها أن ما سواها قطعاً باطل، ولكن ما وجه بطلانه؟ وكيف يُكشَف؟ تبقى هذه المسألة تفصيلية يتناولها أهل العلم كأن يقول العالم: هذا حديث موضوع لأن في سنده فلان فلا حجة فيه، أو يقول: هذا الحديث ضعيف، أو الذي فهِمتموه من هذا الحديث غير مُسَلَّم، ولا يفهم من الحديث كذا، أمور تفصيلية تأتي فيما بعد؛ لكن هذه القواعد هي الأساس في كشف شبهات أهل الباطل، فهذه القواعد لابد أن تُضبط وأن تكون عند طالب العلم أمور راسخة ثابتة بدلائلها وشواهداها من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ. [عبد الرزاق البدر].

وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشَّرْكِ، وَدَعَاهُمْ إِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ؛
 كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وَقَالَ: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ
 يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤].

لِمَ قَاتَلَ النَّبِيُّ ﷺ قَرِيشَ وَالْعَرَبَ؟ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُشْرِكِينَ، بِمَا كَانُوا مُشْرِكِينَ؟ بِعِبَادَةِ
 غَيْرِ اللَّهِ، هَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ لِقَصْدِ ذَلِكَ الْغَيْرِ أَمْ لِأَجْلِ الْوَسَايَةِ وَالتَّوَسُّلِ؟ لِأَجْلِ
 الْوَسَايَةِ وَالتَّوَسُّلِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، لِمَ
 يَكُونُوا يَتَوَجَّهُونَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَوْ الرَّجُلِ الصَّالِحِ أَوْ الْأَنْبِيَاءِ بِقَصْدِ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِمْ
 اسْتِقْلَالًا إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ وَهَذَا التَّقَرُّبُ
 يَكُونُ عَنْ طَرِيقِ وَاسِطَةٍ وَلِأَجْلِ هَذِهِ الْوَسَايَةِ صَارُوا مُشْرِكِينَ لِمَا تَوَجَّهُوا إِلَى الْمَوْتَى
 وَإِلَى الْغَائِبِينَ وَإِلَى الْمَلَائِكَةِ بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ، قَالَ (وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى
 هَذَا الشَّرْكِ) قَاتَلَهُمْ اسْتَحْلَ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَجَعَلَ مِنْ يَقَاتِلُ أَوْلِيَّكَ شَهِيدًا إِنْ مَاتَ فِي
 قِتَالِهِمْ وَجَعَلَهُ مُوَحَّدًا وَأَوْلِيَّكَ جَعَلَهُمْ مُشْرِكِينَ وَمَنْ قُتِلَ مِنْ أَوْلِيَّكَ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالنَّارِ وَمَنْ
 قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ شَهِدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ إِنْ كَانَ قِتَالَهُ لِلَّهِ وَهَكَذَا، لَمْ قُوتَلُوا وَلَمْ اسْتَحْلَتْ أَمْوَالَهُمْ
 وَدِمَائِهِمْ؟ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ ذَلِكَ الشَّرْكِ، وَلِهَذَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي رِسَالَةٍ لَهُ: «وَعَرَضْتُ مَا عِنْدِي مِنَ التَّوْحِيدِ عَلَى عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فَوَافَقُونِي
 طَائِفَةً، وَالْأَكْثَرُونَ وَافَقُونِي عَلَى التَّوْحِيدِ لَكِنْ عَظُمَ عَلَيْهِمُ التَّكْفِيرُ وَالْقِتَالُ». وَهَاتَانِ
 الْمَسْأَلَتَانِ تَرْتِيبٌ حَتْمِي لِمَا قَدِمْنَا، يَعْنِي إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَتَرْتَّبَ أَحْكَامُ

المشركين، لا بد أن يقاتلوا مع القدرة على ذلك، وإذا قوتلوا لا بد أن يكون هناك تمييز، هؤلاء موحدون وهؤلاء مشركون، ولا بد أن يكون هناك نشر للتوحيد ودحض للشرك وإقرار لما يحب الله جل وعلا ويرضى من الإخلاص وعبادته وحده لا شريك له في القتال، قال: «خالفوني في القتال والتكفير» لأن التخلص من تأثير الناس في حقائق الأشياء يحتاج إلى علم راسخ وإلى تجرد من هوى الناس وشبهاتهم.

الشيخ رحمه الله في هذه الرسالة يريد منها أن يكشف الشبهات ويبين أن التوحيد هو حق الله جل وعلا، وأن ما يمارس الناس في هذه الأزمنة بما يسمونه الاعتقاد والتعلق بالأرواح ونحو ذلك والاعتقاد في الميت، ويسمونه السيد أن هذا عين الشرك، يترتب على ذلك الأحكام بقية الأحكام من التكفير أولاً، ثم قتالهم على أنهم كفار ومشركون. [صالح آل الشيخ].

وأن تَعْبُدُهُمْ اللهُ مع الشرك به لم ينفعهم لأن الرسول ﷺ لم يقبله منهم بل دعاهم إلى إفراد الله بالعبادة وترك عبادة ما سواه. وهذه الآية تمنع عبادة الملائكة وتمنع عبادة الرسل وتمنع عبادة الصالحين ففيها إبطال عبادة غير الله عز وجل كائنا من كان ولو كان أصحابها لا يعتقدون فيهم أنهم يخلقون ويرزقون.

وإنما يقولون إن هؤلاء صالحون فيتخذونهم وسائط بينهم وبين الله وشفعاء لهم عند الله عز وجل يقربونهم إلى الله زلفى كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وفي زماننا الحاضر يقولون هؤلاء وسائل نتوسل بهم إلى الله عز وجل وهذا كله دين الجاهلية وهو باطل. لأنه عبادة لغير الله عز وجل.

قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]، والله جل وعلا لا يقبل إلا دعوة الحق يعني الدين الخالص، أما الذي يعبد الله ويعبد معه غيره فهذه دعوة شرك لا يقبلها الله. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [الرعد: ١٤]، عام في كل من دعي من دونه سواء من الملائكة أو من الرسل أو من الصالحين أو من الأصنام أو من أي شيء، وقوله: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ﴾ أي: لا يستجيبون لمن دعاهم بشيء لأنهم عاجزون لا يقدرّون على شيء.

والله جل وعلا في القرآن ذكر الرب في مواضع، وذكر الإله في مواضع. خذ مثلاً سورة الناس، يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَهِ النَّاسِ ﴿٣﴾﴾ [الناس: ١-٣]، فما الفرق بين رب الناس وإله الناس؟ هل هما بمعنى واحد؟ إذن يكون الكلام مكرراً أو أنهما بمعنيين فلا بد من معرفة الفرق بينهما، وكثيراً ما يأتي ذكر الرب كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]. فتكرر لفظ الرب وتكرر لفظ الإله فما معنى كل منهما؟ فالرب معناه المربي لخلقه بنعمه ومغذيهم برزقه تربية جسمية بالأرزاق والطعام، وتربية قلبية روحية بالوحي والعلم النافع وإرسال الرسل.

ومن معاني الرب أنه المالك للسموات والأرض فرب الشيء مالكة والمتصرف فيه، ومن معاني الرب المصلح الذي يصلح الأشياء ويدفع عنها ما يفسدها، فالله سبحانه وتعالى هو الذي يصلح هذا الكون وينظمه على مقتضى إرادته وحكمته سبحانه وتعالى. أما الإله فمعناه المعبود من أله يأله بمعنى عبد يُعبد فإنه معناه معبود وليس معناه الرب وإنما معناه المعبود، والإلهية هي العبادة والوله هو الحب لأنه سبحانه وتعالى يحبه عباده

المؤمنون ويخافونه ويرجونه ويتقربون إليه. هذا هو معنى الإله فبتبين الفرق بين معنى الرب ومعنى الإله وأنهما ليسا بمعنى واحد، ومن قال إنهما بمعنى واحد فقد غلط، والعلماء يقولون إذا ذكرا جميعا صار الرب له معنى والإله له معنى، وإذا ذكر وحده دخل فيه معنى الرب أما إذا ذكرا جميعا مثل ما في سورة الناس فإنه يكون للرب معنى وللإله معنى آخر كما في لفظ الإسلام والإيمان إذا ذكر الإسلام والإيمان صار الإسلام معناه الأعمال الظاهرة والإيمان معناه الأعمال الباطنة كما في حديث جبريل: قال أخبرني عن الإسلام قال: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». فسرته بالأركان الظاهرة. قال أخبرني عن الإيمان قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(١). فسرته بالأعمال الباطنة وهو إيمان القلب. هذا إذا ذكرا جميعا صار لكل واحد معنى وإذا ذكر أحدهما وحده دخل فيه الآخر. ومن هنا نعرف الفرق أيضا بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية فتوحيد الربوبية هو الإقرار بأن الله هو الخالق والرازق المحيي المميت أي الاعتراف بأفعال الله سبحانه وتعالى؛ وتوحيد الألوهية معناه أفراد الله بأعمال العباد التي يتقربون بها إليه مما شرع. هذا معنى توحيد الألوهية فهناك فرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وما دنا قد عرفنا معنى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية نأتي إلى حالة المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ فإنهم كانوا مقرين بالنوع الأول الذي هو توحي الربوبية ولم يدخلهم في الإسلام، بل اعتبرهم الرسول ﷺ كفارا مشركين وقاتلهم وهم يقرون بتوحيد الربوبية، فهم أقروا

(١) أخرجه مسلم (٨)، وأصله في الصحيحين.

بتوحيد الربوبية وجحدوا توحيد الألوهية لما طلب منهم أن يفرّدوا الله بالعبادة ويتركوا عبادة الأصنام قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]، لأنه قال لهم قولوا لا إله إلا الله فهم فهموا معنى لا إله إلا الله وهو أنه لا يعبد إلا الله وحده لا شريك له وهم لهم أصنام ولهم معبودات كثيرة لا يريدون تركها والاقتصار على عبادة الله وهذا لا يرضيهم ولذلك أنكروا وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَحِدًا﴾ طلب منا أن نعبد الله وحده ونترك عبادة اللات والعزى ومناة وهبل وغيرها من الأصنام هذا شيء لا يعقل عندهم ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْأَخْرَى﴾ [ص: ٧]، ملة آبائهم فهذا احتجاج بما عليه آبائهم؛ الحجة الملعونة التي احتجت بها الأمم من قبل إذا دعوا إلى عبادة الله. حتى فرعون يقول: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١]، فهم لما فهموا معنى لا إله إلا الله استغربوا هذا واستنكروه وتواصوا برفضه وفي الآية الأخرى يقول سبحانه فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ آيْنَا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦].

وهذا يبين معنى لا إله إلا الله تماما ويوضحه ويقطع الجدال، فإن فيه ردا على من غلط في معنى لا إله إلا الله. فعلماء الكلام في مقرراتهم وعقائدهم يقولون لا إله إلا الله معناها لا خالق ولا رازق ولا قادر على الاختراع إلا الله هذا معنى الإله عندهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والحاذق منهم من يقول: الإله هو القادر على الاختراع وهذا غلط وجهل كبير باللغة وبالشرع المطهر إذ معنى الإله المعبود الذي تأله القلوب وتخضع له وتتقرب إليه» فهم لم يفهموا معنى الإله ولذلك يقولون لا إله إلا الله ويكثرون، ولهم أوراد في الليل والنهار يرددونها ومع هذا يعبدون القبور والأضرحة ويستغيثون بغير الله عز وجل. فلم يفهموا معنى لا إله إلا الله وأنها تطلب منهم

ترك عبادة القبور والأضرحة وعبادة ما سوى الله من الأصنام والأشجار والأحجار فإذا قالوها لزمهم ترك عبادة الأوثان، أما هؤلاء فقالوها وعبدوا غير الله، فالأولون أحذق منهم ولهذا يقول الشيخ: لا خير في رجل جهال المشركين أعلم منه بمعنى لا إله إلا الله. [صالح الفوزان].

وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ؛ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالِاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِاللَّهِ، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا لِلَّهِ.

هذا من جهة التمثيل مثل بالنذر والذبح والاستغاثة؛ لأن الشرك بالله جل وعلا في هذه الأشياء كان أكثر شيوعا في زمن إمام الدعوة رحمه الله تعالى، وإلا فإن أصناف شرك المشركين وصرفهم العبادة لغير الله جل وعلا كثيرة، ويجمعها قوله في آخر الكلام (وجميع أنواع العبادات كلها لله) هذا احتجاجهم أننا موحدون لله، لا نقول إن ثم رازق إلا الله وليس ثم محيي إلا الله، نحن مؤمنون بالله بأنه يرزق ويخلق ويعطي وأنه يجيب دعوة المضطر وأنه وأنه، لكنهم لم يبتلوا الوسائط، لم يبتلوا قصد غير الله جل وعلا بالعبادة، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال السلف في تفسير هذه الآية يعني وما يؤمن أكثرهم بالله بأنه هو المتفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة إلا وهم مشركون به في العبادة، فقد جمعوا إيماننا وشركا، فلا تتصور أن المشرك الذي يُحکم عليه بأنه مشرك أنه خلُو الوثاق وخلو القلب من الإيمان بالله أصلا، هذا لا يتصور، وإلا لكان المشرك هو الذي يجحد كل أنواع الإيمان يعني الذي يجحد الربوبية ويجحد وجود الله جل وعلا، وهذا ليس هو الذي احتج القرآن على أصحابه، بل القرآن فيه إقامة الحجج على أن الله جل وعلا واحد وأنه هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، إلى آخر الآيات في سورة النمل، وفي كل

آية ﴿أَعْلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾، ﴿أَعْلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ إلى آخر ذلك. [صالح آل الشيخ].

والدعاء على نوعين:

الأول: دعاء عبادة بأن يتعبد للمدعو طلباً لثوابه وخوفاً من عقابه، وهذا لا يصح لغير الله وصرفه لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة، وعليه يقع الوعيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

النوع الثاني: دعاء المسألة وهو دعاء الطلب أي طلب الحاجات وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: دعاء الله سبحانه وتعالى بما لا يقدر عليه إلا هو وهو عبادة الله تعالى لأنه يتضمن الافتقار إلى الله تعالى واللجوء إليه، واعتقاد أنه قادر كريم واسع الفضل والرحمة، فمن دعا غير الله عز وجل بشيء لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر سواء كان المدعو حياً أو ميتاً.

القسم الثاني: دعاء الحي بما يقدر عليه مثل يا فلان اسقني فلا شيء فيه.

القسم الثالث: دعاء الميت أو الغائب بمثل هذا فإنه شرك لأن الميت أو الغائب لا يمكن أن يقوم بمثل هذا فدعاؤه إياه يدل على أنه يعتقد أن له تصرفاً في الكون فيكون بذلك مشركاً.

والذبح: هو إزهاق الروح بإراقة الدم على وجه مخصوص.

ويقع على وجوه:

الأول: أن يقصد به تعظيم المذبح له والتذلل له والتقرب إليه فهذا عبادة لا يكون إلا لله تعالى على الوجه الذي شرعه الله تعالى، وصرفه لغير الله شرك أكبر لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

الثاني: أن يقصد به إكرام الضيف، أو وليمة لعرس ونحو ذلك فهذا مأمور به إما وجوباً أو استجابةً لقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»^(١). وقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حين تزوج: «أَوْلِمَّ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٢).

الثالث: أن يقصد به التمتع بالأكل أو الاتجار به ونحو ذلك فهذا من قسم المباح فالأصل فيه الإباحة لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧١-٧٢]. وقد يكون مطلوباً أو منهياً عنه حسبما يكون وسيلة له.

والنذر يطلق على العبادات المفروضة عموماً، ويطلق على النذر الخاص وهو إلزام الإنسان نفسه بشيء لله عز وجل والمراد به هنا الأول فالعبادات كلها لله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

والاستغاثة: طلب الغوث والإنقاذ من الشدة والهلاك.

وهو أقسام:

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٨٢)، ومسلم (١٤٢٧).

الأول: الاستغاثة بالله عز وجل وهذا من أفضل الأعمال وأكملها وهو دأب الرسل عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم ودليله قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ﴾ [الأنفال: ٩].

الثاني: الاستغاثة بالأموال أو بالأحياء غير الحاضرين القادرين على الإغاثة فهذا شرك، لأنه لا يفعله إلا من يعتقد أن لهؤلاء تصرفاً خفياً في الكون فيجعل لهم حظاً من الربوبية، قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَعَلَّهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

الثالث: الاستغاثة بالأحياء العالمين القادرين على الإغاثة فهذا جائز كالأستعانة بهم، قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَاسْتَعَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ۗ فَوَكَّرَهُ مُوسَىٰ وَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

الرابع: الاستغاثة بحي غير قادر من غير أن يعتقد أن له قوة خفية مثل أن يستغيث بمشلول على دفع عدو صائل. فهذا لغو وسخرية بالمستغاث به، فيمنع لهذه العلة ولعلة أخرى وهي أنه ربما أعتد بذلك غيره فتوهم أن لهذا المستغاث به وهو عاجز أن له قوة خفية ينقذ بها من الشدة. [محمد بن عثيمين].

وَعَرَفَتْ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ قَصْدَهُمُ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَوْلِيَاءَ - يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ - هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ. عَرَفَتْ حِينَئِذٍ التَّوْحِيدَ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرَّسُلُ، وَأَبَى عَنِ الْإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ.

يعني أن سبب كفر المشركين وسبب الحكم عليهم بأنهم كفار مشركون حلت دماءهم وحلت أموالهم هذه الأشياء، قصد غير الله جل وعلا، قصد الملائكة قصد الأنبياء قصد الأولياء.

أما قصد الملائكة فإنهم كانوا يقصدون الملائكة بطلب الحاجات، كما قال جل وعلا في آخر سورة سبأ عنهم ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، فكانت الملائكة تُعبد، لكن في الحقيقة الذي عُبد هم الجن لأنهم طلبوا من الملائكة والذي أجابهم بطلبهم الجن ليقبوا على الشرك.

وكذلك الأنبياء سئلت الأنبياء في قبورها واستغيث بها وذبح لها ونذر ومن سئل ربما أجيب سؤاله، وإجابة السؤال من جهة الجن، فيكون الجن ربما أحضر لذلك السائل بعض الأشياء أو عرفه ببعض الأشياء لتقع المصيبة وهذا في أكثر الأحوال وإلا فإنه من المقرر أن إجابة الدعاء من فروع الربوبية وليس من فروع الإلهية؛ لأن المشرك قد يدعو الله جل وعلا ويستجيب الله جل وعلا لدعائه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فإجابة الدعاء

من جنس إعطاء الرزق، من جنس إعطاء المآكل والمشارب والأولاد، فإنه قد يدعو الكافر ويستجاب له لأن إجابة الدعاء ليست خاصة بإجابة المسلم بل هذا عدو الله إبليس سأل الله وقد أبى واستكبر وكان من الكافرين أن يؤخره إلى يوم الدين فأجاب الله دعاءه وسؤاله فأخره.

فإذن هنا حينما يسأل نبي من الأنبياء أو يسأل ولي من الأولياء عند القبر فيُجاب السؤال أو يحصل له ما طلب، فسبب حصول ما طلب أحد شيئين:

الأول: أن يكون شياطين الجن أحضرت له ما طلب، أو كان ثم سبب فأزالته الجن؛ يعني بسبب من جهة الجن إما امرأة ما تحمل بسبب شياطين الجن، أو شيء مفقود كان بسبب شياطين الجن، أو نحو ذلك، أو أراد أن يكلم هذا الميت فكلمه شيطان، وما أشبه ذلك يعني مما تقدر عليه الجن هذا نوع.

والنوع الثاني: أن يكون سأل متوسطا بصاحب القبر لكنه قام بقلبه حين السؤال اضطرار وحاجة ملحة فأجاب الله جل وعلا لأجل الاضطرار، والله جل وعلا أطلق إجابة المضطر فقال سبحانه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، فالمشرك إذا كان مضطرا يجاب، ولو كان في سؤاله بعض الشرك؛ لأنه يكون هنا غلب عليه جهة الاضطرار.

ولهذا حقق العلماء أن إجابة سؤال المشرك عند القبر ليس السر فيه القبر كما يقوله المشركون، وإنما يكون ثم شيء آخر إما جهة شياطين الجن وإما أمر آخر قام بالقلب منه مثلا الاضطرار وإنزال الحاجة والانكسار بين يدي الله جل وعلا، فيظن الظان أن سبب إجابة الدعاء بركة القبر، وإنما هو من جهة ما قام بالقلب من الاضطرار لأن إجابة الدعاء

من فروع الربوبية، والربوبية ليست خاصة لمسلم دون كافر، إعطاء الأرزاق ليس خاصا بالموحدين، بل يعطي الله جل وعلا الجميع كما قال جل وعلا في جواب سؤال إبراهيم قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

والأنبياء قصدتها العرب وقصدها المشركون من أهل الملل، عبد موسى، وعبد عزيز، وعبد المسيح من دون الله جل وعلا، وقصد أولئك لأجل الوساطة، لأجل التقرب إلى الله جل وعلا به فصار من قصدهم مشركا حلال الدم والمال لا لأنه طلب منهم استقلالاً ولكن لأنه طلب منهم بالوساطة.

والأولياء أشرك بهم كما قال جل وعلا: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٠].

قصدوا هؤلاء الملائكة والأنبياء والأولياء، يريدون ماذا؟ هل قصدوهم يعني العرب يريدون أن يجيب هؤلاء استقلالاً؟ أم قصدوا أولئك بالعبادة يريدون الوساطة، يريدون الزلفى، يريدون الشفاعة؟ قال الشيخ رحمه الله هنا (يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك).

إذن فشرک الأولین من جهة الوساطة، شرک قوم نوح من جهة التوسط بالصالحين، وشرک قوم إبراهيم من جهة التوسط بما زعموه روحانية للكوكب، وشرک العرب فيه هذا وفيه هذا وإن كان الغالب عليه بأنه شرک بالصالحين.

قال (هو الذي أحل دماءهم وأموالهم) إذن مع كونهم يُقرون بالربوبية، ومع كونهم يتعبدون ولهم أذكار ونحو ذلك، لكن لما قصدوا غير الله بالعبادة ولو كان على جهة التوسط، فإن ذلك أحل دماءهم وأموالهم؛ لأن عندنا مقدمة يقينية ونتيجة متيقنة: المقدمة اليقينية الأولى: أنهم قصدوا الملائكة والأنبياء والأولياء، هذا بيقين من القرآن، ومن حال العرب.

المقدمة الثانية: أنهم قصدوا الملائكة والأنبياء والأولياء وغير هذه الأشياء، يريدون التقرب إلى الله زلفى، ولا يريدون الاستقلال؛ لا يريدون الطلب على جهة الاستقلال، وإنما أرادوا الطلب على جهة التوسط.

فهذه المقدمة الأولى يقينية، والثانية أيضا يقينية، لقول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]. فهذا حصر العلة في عبادتهم لإنتاج المعلول وهو التقرب إلى الله زلفى؛ يعني أنه ما توجهوا لهم لأجلهم لذاتهم، ولكن لأجل أن يوصلوهم إلى الله جل وعلا فهاتان المقدمتان يقينيتان.

والنتيجة أيضا يقينية: وهو أن دمائهم حلت وأموالهم حلت للنبي ﷺ ولأصحابه بإحلال الله جل وعلا ذلك لهم وأن سبب جعل هذه الأشياء حلالا هو شركهم بالله جل جلاله.

قال بعد ذلك (عرفت حينئذ التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأبى عن الإقرار به المشركون) وهذه النتيجة من دخلت إلى قلبه بالبراهين السابقة فقد أوتي حضا عظيما لأن الشبهة إذا تكسرت في البداية فما بعدها أهون أن يتقرر ما ذكرنا وأن يبطل استبعاد شرك المشرك لأجل أنه يصلي أو يزكي أو يحج أو يعتمر أو أنه يذكر الله إلى آخره.

إذن مدار الحكم بالشرك واضح؛ وهو صرف العبادة أو صرف شيء من العبادة لغير الله جل جلاله، فمن أتى به فهو حابط العمل مشرك ولو كان أرفع الخلق ولهذا قال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، ولو كان سيد الخلق؛ لأن مقام الخالق جل وعلا مقام الرب العظيم أعظم، وحقه أعظم من أن يحابى فيه لأجل إنسان كائنا من كان.

فإذا صرف أحد العبادة أو صرف شيئاً من العبادة لغير الله فهو مشرك وعمله حابط ولو كان أثر السجود في وجهه؛ لأنه أشرك.

بهذه المقدمة إلى هنا يسهل الدخول إلى ما بعده في الكتاب، وأن التوحيد هو أعظم المهمات وأعظم الواجبات وأول واجب وآخر واجب، وأن من صرف شيئاً من العبادة لغير الله فإنه حابط العمل ولو كان ما كان في عمله، هذه إذا دخلت في القلب ولم يكن في القلب تردد لأجلها، صار إبطال أي شبهة احتج بها المشركون راجعا إلى هذا المحكم.

ولهذا يقرر الشيخ بعد ذلك أن ما ذكرنا من وصف حال المشركين والمقدمات هذه والنتيجة اليقينية، أن هذا محكم إذا احتج أحد من المشركين بحديث أو بآية وأولها على غير تأويلها فلك أن ترجع إلى هذا المحكم وأن تترك ما اشتبه عليك علمه؛ لأن هذا يقيني كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى، فهذه المقدمة مهمة للغاية، وهي أساس محكم يمكن أن تحتج به في أي مقام على من عاند وأشرك بالله جل وعلا أو حسن الشرك أو لم يكفر بالطاغوت. [صالح آل الشيخ].

وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَإِنَّ «الإِلَهَ» عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ شَجَرَةً، أَوْ قَبْرًا، أَوْ جَنِيًّا. لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ «الإِلَهَ» هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ، فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لِلَّهِ وَحْدَهُ - كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ - . وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِـ «الإِلَهَ»: مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ «السَّيِّدِ». فَآتَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهُمْ إِلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَهِيَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَالْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ: مَعْنَاهَا؛ لَا مُجَرَّدَ لَفْظِهَا.

قال رحمه الله (وهذا التوحيد هو معنى قولك لا إله إلا الله) هذا التوحيد الذي سبق بيانه وهو أفراد الله جل وعلا بالقصد بالذبح بالندر بالاستغاثة بجميع أنواع العبادة، هذا هو التوحيد، وهو معنى (لا إله إلا الله)؛ لأن كلمة (لا إله إلا الله) مشتملة على نفي وعلى إثبات:

النفي بـ(لا).

والإثبات بـ(إلا).

والذي نُفِي بـ(لا) هو استحقاق العبادة، أو أن يكون ثم إله حق غير الله جل وعلا، فلا إله إلا الله معناها لا معبود حق إلا الله؛ لأن كلمة إله هذه معناها معبود، وهذا هو المعروف في العربية وهو المعروف بحال العرب أيضا؛ لأن إله هذه فعال بمعنى مفعول، مثل فراش بمعنى مفروش وأشباه ذلك، وبناء بمعنى مبني، فإله بمعنى مألوه، وأله يأله إلهة معناها عبد يعبد عبادة مع الحب والتعظيم.

فإذن يكون معنى الألوهية العبودية، ومعنى توحيد الألوهية توحيد العبودية، توحيد الإلهية توحيد العبادة، يكون معنى الإله المعبود، ولهذا اسم الله الذي ترجع إليه أو تجتمع فيه صفات الكمال الله هذا معناه المعبود الحق، قال بعضهم الله علم على المعبود بحق، فالله أصلها الإله -على الصحيح- لأنها مشتقة، وإنما أُطلق عليها يعني خففت الهمزة في الإله فصارت الله لكثرة دعائه ورجائه والتوسل إليه باسمه هذا، ونحو ذلك.

المقصود أن كلمة (لا إله) هذه فيها العبودية وهذا هو المتقرر في العربية وفي القرآن كما قال جل وعلا في سورة النمل: ﴿أَأَلَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، يعني أمعبود مع الله؟ لأنهم إنما جعلوا معبودا مع الله ولم يجعلوا ربا مع الله جل جلاله، ومنه أيضا قول الراجز:

الله دُرُّ الغانيات المُدَّةِ سَبَّحْنَ واسترجعن من تألهي

يعني من عبادتي، فالتأله وأله يأله والإلهة والألوهة إلى ما يُشتق من هذا المصدر هذا كله راجع إلى معنى التعبد العبادة، فإذن هذه المادة مادة العبادة، وليست مادة للسيادة والتصرف في الأمر، وهذا هو المعروف عند العرب، وهو المعروف عند الصحابة والتابعين، إلى أن تُرجمت كتب اليونان، وصار هناك خلط بين ما جاءت به الشريعة وما في علوم اليونان، فالذين ترجموا هذه الكتب، قرأها من قرأها، وجعلوا القصد الأعظم أن ينظر المرء بهذا الملكوت ويثبت ربوبية الله جل وعلا، لهذا قالوا المقصود الأول هو الربوبية، فإذا أثبت المرء بالنظر أن الله جل وعلا هو الموجب لهذا الملكوت صار مقرا ومؤمنا، فالمتكلمون حين تأثروا باليونان في مدارسهم في النظر وفي الفلسفة جعلوا معنى الإله راجع للربوبية، والمتكلمون في ذلك على قولين:

منهم من يقول الإله هو القادر على الاختراع، وهذا في كثير في كتب المتكلمين.

ومنهم من يقول الإله هو المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه.

وكل منهما قول لطائفة من المتكلمين، فعلى كل قول منها يكون الإله مفسر بالربوبية؛ لأن القادر على الاختراع، القدرة على الخلق هذه ربوبية، والمستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه هذه أيضا ربوبية، فهي من صفات الربوبية لا من صفات الألوهية، كما حصل لهذا في المسلمين وتداول هذا القول، صار معلم الإيمان عند أولئك ألا يقرب وجود رَبِّينَ، ويعبرون عن ذلك ألا يقرب وجود إلهين، ولهذا في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، يجعلون هذه الآية دليلا على إثبات تفرد الله جل وعلا بالربوبية، فيقولون هذه الآية هي دليل التمانع، ومعنى ذلك عندهم أن وجود إلهين، أي: يتصرف هذا في جزء من الملكوت وهذا في جزء من الملكوت، ولا بد أن يحصل تمانع لا بد أن يحصل اضطراب؛ لأن هذا له إرادة وهذا له إرادة وجعلوا الإله هنا هو الرب في نفسه، ولهذا جعلوها دليلا على توحيد الربوبية الذي هو الغاية عندهم، فدخل هذا في المسلمين، ولما دخل وتوسع الناس في اتباع مذهب الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة وطرق المتكلمين صارت الغاية عندهم هي توحيد الربوبية، فلهذا لم يصر أولئك عندهم مشركين هذه أعظم فتنة حصلت في الصد عن لا إله إلا الله وتفسيرها بتوحيد الربوبية.

ولهذا تجد في عقائد الأشاعرة كما في السنوسية الكبرى المسماة عندهم بأم البراهين يقول فيها ما ذكرته لكم قبل ذلك يقول: الإله هو المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه. فمعنى لا إله إلا الله لا مستغنيا عما سواه ولا مفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله، هذا التفسير وهذه الكلمة على هذا النحو ليست هي كلمة لا إله إلا الله، إنما هي كلمة لا رب في الوجود إلا الله، والإله غير الرب الألوهية مادة والربوبية مادة، ولهذا صاغ نعت اسم الله برب العالمين في قوله جل وعلا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ولو كانت

الربوبية هي الألوهية أو كانت الألوهية هي الربوبية لكان نعتا للشيء في نفسه، وهذا زيادة في الكلام ننزه عنها القرآن.

المقصود من ذلك أن معنى الإلهية عند المتكلمين ومن نحى نحوهم هو الربوبية، ولهذا دعا المشركون وعلماء المشركين إلى التوسط بهؤلاء الأموات بأن هذا لا يقدر في التوحيد؛ لأن التوحيد عندهم هو الربوبية، فالقاعدة التي بني عليها استحسان الشرك والتساهل فيه هو الخلاف في تفسير كلمة التوحيد، وذلك لأنهم جعلوا كلمة التوحيد معناها القدرة على الاختراع وأنه لا قادر على الاختراع وعلى الخلق إلا الله جل وعلا، وهذا يؤمن به أبو جهل وأبو لهب وكل من قاتلهم النبي ﷺ.

قال الشيخ رحمه الله (وهذا التوحيد هو معنى قولك لا إله إلا الله) يعني الذي سبق ذكره قبل ذلك، (فإن الإله عندهم) يعني عند العرب (هو الذي يقصد لأجل هذه الأمور سواء كان ملكا أو نبيا أو وليا أو شجرة أو قبرا أو جنيا، لم يريدوا أن الإله هو الخالق الرازق المدبر، فإنهم يعلمون أن ذلك لله وحده) وهذا بيقين؛ لأن الله جل وعلا قال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١].

فجل مفردات الربوبية نسبوها لله جل وعلا وحده ولم يجعلوا لآلهتهم منها شيئا، ولهذا لما ركبوا في الفلك دعوا الله وحده لأنهم يعلمون أن هذا المطلب العظيم إنما يستقل به الله وحده ولا يجب إلا أن يكون الإقبال عليه وحده فيه، ولأن آلهتهم بعدت

عنهم، وهذا مخالف لقول المتكلمين ومن نحى نحوهم: إن لا إله إلا الله هي لا قادر على الاختراع إلا الله. لأن العرب لم يشكوا بأن هذه الكلمة إنما جاءت للألوهية لا للقدرة على الاختراع، وإلا لقالوا نحن نؤمن بهذا، ولكن قالوا: ﴿أَجْعَلُ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]، فهذا يبين.

قال الشيخ رحمه الله (وإنما يعنون بالإله ما يعني المشركون في زماننا بلفظ السيد)، (السيد) في لغة العرب: هو المتصرف المطاع في ملكه، والسيادة تختلف مثل الرب، فتكون مضافة هذا سيد فلان، وسيد البيت، وسيد القبيلة وهذا رب الإبل، وهذا رب المال وأشباه ذلك، فلفظ السيد هو بمعنى لفظ الرب مع اختلاف بينهما.

فمعنى السيد في لغة العرب المتصرف الذي يدبر الأمر ويرجع إليه تدبير ما يملك، هذا هو السيد له السيادة في الملكوت، له السيادة في ملكه.

لكن في العرف الذي عليه الناس في زمن الشيخ وما قبله إلى وقتنا هذا أطلق لفظ السيد على خلاف معناه في العربية، ويُراد بالسيد الذي بيده التوسط أو الذي فيه السر ولهذا يستعملون في السادة الذين يقصدون لأجل العبادات والتوسط يقولون فيهم قدس الله سر فلان؛ لأنهم يجعلون لروحه سرا ويطلقون على هؤلاء لفظ السيد، فمثلا السيد البدوي، السيدة زينب، السيد الحسين، السيد العيدروس، السيد المرغني، السيد فلان، السيد فلان.

ومن المتقرر أن العبرة بالحقائق لا بالألفاظ، العبرة كما حرره وقرره وهو معروف لكن أطال عليه في هذا الموضع الشوكاني والصنعاني قالوا إن تغير الأسماء ومدلولاتها لا يغير

الحقائق فإنهم إذا سمو السيد، سمو هؤلاء بالسيد وعنوا بالسيد الإله فإنهم يحاسبون على ما قصدوا لا على أصل اللفظ الذي لم يخطر لهم على بال أو لم يعنوه.

فإذن كلمة السيد يراد منها الإله، يراد منها ما يفهم من معنى كلمة الإله عند أهل العربية، لهذا قال هنا (وإنما يعنون بالإله ما يعني المشركون في زماننا بلفظ السيد) من هو السيد؟ الذي يُقصد لأجل التوسط عند الله، بل زاد بعضهم وجعل لهؤلاء السادة نصيبا في الملك من جهة التفويض، فيقولون هناك أوتاد في الأرض أعطوا بعض التصرف في ملكه؛ وبعد الأوتاد هناك أقطاب لهم تصرف، هؤلاء يرجعون إليهم، والأقطاب ترجع إلى الغوث الأكبر في البلد، والأرض قسموها قسمة رباعية وجعلوا لها أربعة أشخاص هم الملاذ والغوث الأعظم، يعني أنهم زادوا على شرك العرب في أن جعلوا هؤلاء تصرفا في الملك، وهذا شرك في الربوبية مع كونه شركا في الإلهية.

وقوله (والمراد من هذه الكلمة معناها لا مجرد لفظها) لأن الإجماع منعقد على أن من بَلَغَ مجنوننا فقال لا إله إلا الله فإنه لا يحكم له بالإسلام؛ يعني إذا كان مشركا قبل ذلك، أو من وُلد مجنوننا ثم استمر وقال لا إله إلا الله فإنه لا يحكم له بالإسلام بهذه الكلمة، وإنما يكون تبع لأبويه بتفصيل معروف، فالمشرك الذي كان على الشرك ثم جُن وقال لا إله إلا الله في جنونه مائة مرة أو أكثر، بالإجماع عند أولئك المخالفين وعند أهل الحق أنه لا يدخل في الإسلام؛ لأنه تكلم بكلام لم يقصد معناه؛ لأنه لا يعقل المعنى. لهذا فالعبرة فيما تعبد فيه من الألفاظ بالإقرار بالمعنى لا بمجرد اللفظ، وذلك لأن المنافقين قالوا هذه الكلمة ظاهرا وهم بنص القرآن والسنة هم كفار في الدرك الأسفل من النار، فلم ينفعهم قول لا إله إلا الله لأنهم لم يقصدوا معناها أو لأنهم خالفوا ما دلت عليه.

إذن فهذه الكلمة دليلها أنواع من الإجماع هي قوله (والمراد من هذه الكلمة معناها لا مجرد لفظها) وهذه الإشارة منه رحمه الله لأجل أن كثيرين قالوا هؤلاء الذين كفرتموهم أو قلتهم هم مشركون يشهدون أو يقولون لا إله إلا الله ويتكلمون بذلك ويذكرون الله في اليوم ألف مرة بلا إله إلا الله، فكيف تقولون ذلك والنبي ﷺ أمر بالكف على من قال لا إله إلا الله وقال لأسامة رضي الله عنه: «قَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) إلى آخر ذلك، فيقال إن قول الكلمة مع مخالفة المعنى هذا غير نافع بالإجماع فيما ذكرنا في المنافقين وفي حال من بلغ مجنوننا. [صالح آل الشيخ].

وفي وقتنا هذا وجد من يفسر لا إله إلا الله بأن معناها هو إفراد الله بالحاكمية وهذا غلط. لأن الحاكمية جزء من معنى لا إله إلا الله وليست هي الأصل لمعنى هذه الكلمة العظيمة، بل معناها لا معبود بحق إلا الله بجميع أنواع العبادات ويدخل فيها الحاكمية ولو اقتصر الناس على الحاكمية فقاموا بها دون بقية أنواع العبادة لم يكونوا مسلمين، ولهذا تجد أصحاب هذه الفكرة لا ينهون عن الشرك ولا يهتمون به ويسمون الشرك الساذج، وإنما الشرك عندهم الشرك في الحاكمية فقط وهو ما يسمونه الشرك السياسي، فلذلك يركزون عليه دون غيره، ويفسرون الشرك بأنه طاعة الحكام الظلمة. [صالح الفوزان].

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦).

وَالْكُفَّارُ الْجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ: هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالتَّعَلُّقِ، وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ وَالْبِرَاءَةُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: «قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ قَالُوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]»^(١).

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الْكُفَّارِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؛ فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا عَرَفَ جُهَّالُ الْكُفَّارِ!

بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي.

وَالْحَادِثُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَاهَا: «لَا يَخْلُقُ وَلَا يَرْزُقُ وَلَا يُدَبِّرُ الْأَمْرَ إِلَّا اللَّهُ».

فَلَا خَيْرَ فِي رَجُلٍ جُهَّالٍ الْكُفَّارِ أَعْلَمَ مِنْهُ بِمَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(والكفار الجهال يعلمون أن مراد النبي ﷺ بهذه الكلمة هو إفراد الله بالتعلق والكفر ب) جميع (ما يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ) كَهَبْلٍ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا فَهْمٌ صَحِيحٌ (وَالْبِرَاءَةُ مِنْهُ) وَأَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْهُ، فَالتَّوْحِيدُ هُوَ الْحَقُّ وَهُوَ النُّورُ لَكِنْ عَقُولُهُمْ فَسَدَتْ وَأَفْسَدَ مَزَاجُهَا الشَّرْكَ؛ لِأَنَّهَا نَشَأَتْ عَلَيْهِ وَأَلْفَتْهُ، فَصَارَتْ لَا تَسْتَنْكِرُهُ. فَصَارُوا كَالْمَرِيضِ الَّذِي إِذَا أُتِيَ بِالشَّيْءِ الْحَلْوِ قَالَ هَذَا مُرٌّ لِفَسَادِ مَزَاجِهِ، وَلَمْ تَنْشَأْ عَلَى التَّوْحِيدِ فَاسْتَنْكَرَتْهُ.

(فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الْكُفَّارِ) كَأَبِي جَهْلٍ فَرَعُونَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَأَضْرَابَهُ (يَعْرِفُونَ ذَلِكَ) يَعْنِي مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ (فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ) بَلْ يَدَّعِي الْعِلْمَ؛ بَلْ

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٧٦٩)، وأحمد (٢٠٠٨).

يدعي الإمامة في الدين (وهو لا يعرف من هذه الكلمة ما عرفه جهال الكفار) فإن هذا المدعي الإسلام فضلاً عن العلم فضلاً عن الإمامة يخفى عليه ذلك الذي بان وظهر لجهال الكفار، هذا في الحقيقة من أعجب العجب؛ بل من أعظم الجهل وأفحش الخطأ. (بل يظن أن ذلك هو التلفظ بحروفها من غير اعتقاد القلب لشيء من المعاني) فإن أبا جهل وأضرابه لو يعلمون أن هذا هو المراد لما تلعثموا في قولها ولا نازعوا، وكذلك لو فهموا أن المراد الربوبية لسارعوا إلى ذلك ولم ينازعوا، لكن علموا أن معناها أن يكون الإله المعبود هو الله وحده دون كل ما سواه والتبرّي مما سواه، وأنه لا بد من اعتقاد ذلك ووجود في العمل، وأنها تُبطل جميع ما هم عليه من دين آبائهم وأجدادهم (والحاذق منهم) الذي يرى أن المراد شيء آخر غير اللفظ يخطئ المعنى المراد ولا يعرفه (يظن أن معناها لا يخلق ولا يرزق إلا الله ولا يدبر الأمر إلا الله) يعني أنها دلت على توحيد الربوبية، ومعلوم أن لا إله إلا الله دلت على توحيد الربوبية بالتضمّن لكن معناها الذي وُضعت له مطابقة أن يكون الله وحده هو المعبود دون كل من سواه.

(فلا خير في رجل جهال الكفار أعلم منه بمعنى لا إله إلا الله) هذا رجلٌ سوءٌ لا خير فيه، هذا أقل ما يُقال فيه؛ فالمصنف اقتصر واقتصد على أدنى ما يقال فيه وإلا فهو يستحق أعظم، بل لا خير فيه بحال. إذا كان أبو جهل فرعون هذه الأمة وأضرابه أعلم منه بمعناها. [محمد بن إبراهيم].

فإن الأمر خطير، والعار شنيع، والواجب على المسلمين أن يتنبهوا لدينهم ويتأملوا دعوة نبيهم ويفقهوا دينهم فقها صحيحا وقيموه على أساس سليم من عقيدة التوحيد والبراءة من الشرك وأهله، ولا يكتفوا بمجرد التسمي والانتساب إليه مع البقاء على

الرسوم والعادات المخالفة له، وترديد عبارات جوفاء لا تسمن ولا تغني من جوع.
[صالح الفوزان].

وبهذا يتبين عظمة هذه الكلمة، وأن كلمة التوحيد التي تنفي الألوهية عن غير الله وتثبتها لله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

لا بد من العلم النافي للجهالة، ولا بد من اليقين المنافي للشك والريب، فمن قالها عن يقين لا شك فيه ولا ريب يعتقد بأن الله هو المعبود بالحق وأن غيره معبود بالباطل، ولا بد من الإخلاص في هذه الكلمة، المنافي للشرك، فلا يقع في عمله شرك.

فإذا قال: (لا إله إلا الله) ثم ذبح لغير الله أو نذر لغير الله أو دعا لغير الله، ما نفعته هذه الكلمة؛ لأنه قالها عن غير إخلاص. ولا بد من الصدق المانع من النفاق، فإن المنافقين يقولون: (لا إله إلا الله) بألسنتهم، وقلوبهم تكذبها.

قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] يقولون: آمنا بالله واليوم الآخر بألسنتهم، وما هم بمؤمنين بقلوبهم.

وكذلك يشهدون لرسول الله ﷺ بالرسالة بألسنتهم وقلوبهم مكذبة، قال تعالى عنها: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. أي: كاذبون بقلوبهم؛ لأن ألسنتهم تنطق، لكن قلوبهم مكذبة. ولا بد من الانقياد بحقوق هذه الكلمة، بأن يقول العبد: (لا إله إلا الله)، ثم ينقاد لحقوقها: من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، وإلا صار إيمانك كإيمان فرعون؛

فإنه عالم في الباطن لكنه استكبر عبادة الله واتباع رسوله، فهو غير منقاد، فلا بد من عمل يتحقق به الإيمان، ولا بد من القبول لهذه الكلمة المنافي للرد.

فإن بعض الناس يقولها، لكن لا يقبلها ممن دعاه إليها تكبراً، لا يقابلها بالقبول المنافي للردِّ، ولا بد من المحبة لهذه الكلمة (لا إله إلا الله)، ولأهلها والسرور بذلك.

كما أن لها شروطاً سبعة، وهي:

١ - العلم.

٢ - اليقين.

٣ - الصدق.

٤ - الإخلاص.

٥ - المحبة.

٦ - الانقياد.

٧ - القبول.

وزاد بعضهم: الكفر بما يعبد من دون الله والبراءة منه، ويكون شرطاً ثامناً وهو البراءة

من الشرك وأهله. [عبد العزيز الراجحي].

إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتَ لَكَ مَعْرِفَةً قَلْبٍ، وَعَرَفْتَ الشَّرْكَ بِاللَّهِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨].

وَعَرَفْتَ دِينَ اللَّهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الرُّسُلَ مِنْ أَوْلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ سِوَاهُ.

وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ فِيهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا؛ أَفَادَكَ فَاثْنَتَيْنِ:

الأولى: الفرح بفضل الله وبرحمته؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وَأَفَادَكَ - أَيْضًا - : الخوف العظيم؛ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ جَاهِلٌ؛ فَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ كَمَا ظَنَّ الْكُفَّارُ.

أي: الشرك في العبادة لا الشرك الذي هو اعتقاد أن أحداً يخلق ويرزق ويدبر مع الله، بل الشرك الذي حذر الله منه هو اعتقاد أن أحداً يستحق العبادة أو شيئاً من العبادة مع الله. فالشرك هو دعوة غير الله معه أو صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، هذا هو الشرك الذي حرمه الله وحرّم على صاحبه الجنة وأخبر أن مأواه النار. وهو الشرك الذي يحبط جميع الأعمال وهو الشرك في الألوهية وليس الشرك في الربوبية، وهذا تنبيه من الشيخ رحمه الله إلى أنه كما يجب معرفة التوحيد يجب معرفة الشرك.

(وعرفت دين الله الذي أرسل به الرسل من أولهم إلى آخرهم، الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه) دين الرسل هو الإسلام وهو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والخلوص من الشرك وأهله هذا هو دين الرسل وهذا هو الإسلام. وأما الانتساب إلى الإسلام في الظاهر دون الباطن أو الانتساب إليه بالتسمي فقط دون التزام لأحكامه، أو الانتساب إليه مع ارتكاب ما يناقضه من الشرك والوثنيات، أو الانتساب إليه مع الجهل بحقيقته، أو الانتساب إليه دون موالاته لأوليائه ومعاداة أعدائه فليس هذا هو الإسلام الذي جاءت به رسل الله. وإنما هو إسلام اصطلاحى مصطنع لا يغني ولا ينفع عند الله سبحانه وتعالى، وليس هو دين الرسل.

(وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا) وهو الجهل بالتوحيد والجهل بالشرك. هذا هو الذي أوقع كثيرا من الناس في الضلال وهو أنهم يجهلون التوحيد الصحيح ويجهلون الشرك ويفسرون كلا منهما بغير تفسيره الصحيح، هذا هو الذي أوقع كثيرا من الناس في الغلط والكفر والشرك والبدع والمحدثات إلى غير ذلك، وذلك بسبب عدم معرفة ما أمر الله به من توحيده وطاعته، وما نهى عنه من الإشراف به ومعصيته فالعوام لا يتعلمون، وغالب العلماء مكبون على علم الكلام والمنطق الذي بنوا عليه عقيدتهم وهو لا يحق حقا ولا يبطل باطلا بل هو كما قال بعض العلماء: لا ينفع العلم به ولا يضر الجهل به. [صالح الفوزان].

ويعرف الشرك شرعاً بأنه: تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائص الله. كما قال الله تعالى عن أهل الجحيم: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ ٩٦ تَأَلَّفَ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾

إِذْ نَسَوَ كُمْ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴿٩٨﴾ [الشعراء: ٩٦-٩٨]، وهو نوعان:

أ- أكبر: وهو دعوة غير الله معه أو صرف شيء من حقه سبحانه لأحد من خلقه.

ب- أصغر: وهو ما كان ذريعة إلى الأكبر أو جاء في النصوص تسميته شركاً ولم يصل إلى حد الأكبر مثل يسير الرياء، وقول ما شاء الله وشئت، والحلف بغير الله لفظاً بغير قصد تعظيم المحلوف به من دون الله.

تنبيه: وأما الشرك في الحاكمية وهو - الحكم والتحاكم - بغير الشرع فهو خطير وشؤمه كبير، لكنه ليس هو أول ما يدعى إليه، وينظر فيه لأمر:

الأول: أنه أثر من آثار الجهل بتوحيد الإلهية والعبادة، أو الإعراض عنه، أو ضعفه في القلب.

الثاني: أنه كان موجوداً في عهد البعثة، ولم تكن الدعوة إليه ولا المناظرة فيه قبل توحيد الإلهية والعبادة.

الثالث: أن جملة ممن حكموا بغير الشرع ممن ينتسب إلى الإسلام إنما يحكم به لنوع شبهة أو شهوة أو لكونه مغلوباً على أمره ممن هو أكبر منه وهذا من قبيل كبائر الذنوب لا المكفرات، لأنه وإن وجد مقتضى التكفير فقد يوجد مانع وتكفير الشخص المعين يحتاج إلى اكتمال أحكامه.

الرابع: أن غالب من خاضوا في شرك الحاكمية وشددوا فيه لُحظ عليهم تقصير أو تفريط في العناية في الدعوة إلى توحيد الإلهية والعبادة، وإنكار الشرك والبدع الموصلة إليه وأنهم ربما صانعوا خصومهم إذا حصل لهم ما يريدون من أمور الدنيا.

الخامس: أن الدعوة إليه صارت مشوبة بشيء من حظ النفس، ومن الهوى وشهوة
منازعة الحكام لذات الحكم، كما هو ظاهر من كلام المعنيين بذلك والمنظرين له. [عبد
الله القصير].

وقوله: (إذا عرفت ما ذكرت لك معرفة قلب) يعني أن الذي سلف يحتاج إلى العلم،
فالعلم منه ما يُعلم بإدراكٍ لأول وهلة ثم يترك، ومنه ما يُعرف معرفة قلب، فيكون مدركا
ومستقرا في القلب ومعلوما بأدلتة وبراهينه.

والمعرفة هي العلم في هذا الموضع يعني إذا علمت ما ذكرت لك علم قلب، والعلم
والمعرفة في ابن آدم متقاربان، أما في حق الله جل وعلا فإنما يوصف سبحانه وتعالى
بالعلم دون المعرفة، والمعرفة في القرآن أكثر ما جاءت في سبيل التهجين لها وأنها لا تنفع؛
لأنها معرفة بالظاهر لا معرفة القلب، كما قال جل وعلا: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ
يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، وكما قال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ
أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، فأتت المعرفة لا في مقام المدح في القرآن بل في مقام الذم، وهذا
لأجل أن المعرفة لا يتبعها العلم بالحق دائما والإذعان له والعمل به، وإنما قد تكون
قائدة لذلك وقد لا تكون وهو الأغلب، وعامة العلماء على أن المعرفة والعلم في ابن آدم
متقاربان؛ لكن يختلفان في أن المعرفة يسبقها جهل بالشيء أو ضياع لمعالمه، فجهل ثم
عرف أو ضاعت معالم الشيء عليه ثم اهتدى إليه وعرفه، كما قال جل وعلا في قصة
يوسف: ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، هذا من جهة العلامات والصفات.

فإذن المعرفة والعلم بمعنى واحد، لهذا جاء في حديث معاذ رضي الله عنه حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم
إلى اليمن قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةٌ

الله، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرُهُمْ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ»^(١). في بعض ألفاظ ذلك الحديث: «فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» لكن عُبر عن ذلك تارة بالتوحيد وتارة بالمعرفة، وهذا يدل على أن المعنى عند التابعين الذين رووا بهذا وهذا متقارب، لهذا يستعمل العلماء كلمة المعرفة وكلمة العلم متقاربة، وهذا هو الذي درج عليه الشيخ رحمه الله تعالى هنا؛ لأنه مخاطب من ليس عنده ذلك التفريق الدقيق بين المعرفة والعلم.

قال (إذا عرفت ما ذكرت لك معرفة قلب) وهذا المقصود به علم القلب؛ لأن المعرفة معرفة اللسان أو معرفة الظاهر قد لا تقود للإذعان للحق، لكن معرفة القلب معها الاستسلام لذلك الحق.

قال (وعرفت الشرك بالله الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]) هذه المعرفة الثانية عرفت الشرك من حيث دلالة وصفته وحكمه وما كان عليه المشركون في إشراكهم بالله جل وعلا، فإذا هذا النوع الثاني من المقدمات، والشيخ رحمه الله في هذا الكلام يقدم بمقدمات للنتيجة التي يصل إليها وهي قوله بعد ذلك (أفادك فائدتين)، فالشرك اتخاذ الشريك، واتخاذ الشريك قد يكون على جهة التنديد الأعظم، وقد يكون على جهة التنديد الأصغر، حقيقة الشرك أن يُتخذ الندم مع الله جل وعلا واتخاذ الندم مع الله قسمان:

اتخاذ للندم فيما يستحقه الله جل وعلا على العبد من توحيد بالعبادة، وهذا التنديد هو الشرك الأكبر، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه حين سأله أي الذنب أعظم؟ قال صلوات الله وسلامه عليه:

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩).

«أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»^(١)، وكما قال جل وعلا: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ونحو ذلك.

وهناك تنديد أقل يعني أن يجعل للمخلوق شيء من الندية ولكن لا تصل إلى صرف العبادة لغير الله، وهذا من جهة التعلق ببعض الأسباب التي لم يأذن الله جل وعلا بها، أو تعظيم بعض الأشياء تعظيم الذي لا يوصل إلى ما يناسب مقام الربوبية مثل الحلف بغير الله، ومثل قول لولا الله وفلان وأشباه ذلك.

فالشرك هو التنديد، وهو اتخاذ الشريك مع الله جل وعلا، والتنديد قسمان:

تنديد أعظم: وهو أن يجعل ما هو محض حق الله جل وعلا للمخلوق.

وتنديد أصغر: وهو أن يجعل للمخلوق شيئاً مما يجب أن يكون لله، لكن لا يبلغ أن يصل إلى درجة الشرك الأكبر.

ولهذا اختلف العلماء في تعريف الشرك الأصغر:

منهم من قال الشرك الأصغر هو ما دون الشرك الأكبر مما لم يوصف بالنصوص بأنه مخرج من الملة أو أنه فيه صرف العبادة لغير الله جل جلاله.

وقال آخرون الشرك الأصغر هو كل وسيلة إلى الشرك الأكبر.

والثاني ينضبط في أشياء ولا ينضبط في أشياء آخر.

فمدار ضابط الشرك الأصغر على أشياء ورد النص بتسميتها شركاً أو أن حقيقتها تشريك ولا تبلغ التنديد الأعظم في صرف العبادة لغير الله جل جلاله، فقوله جل وعلا:

(١) أخرجه البخاري (٤٧٦١)، ومسلم (٨٦).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ظاهر في التحذير والتخوف من الشرك لأن الشرك لا يغفر، وأما الذنوب فهي على رجاء الغفران ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وكما قال جل وعلا: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، أجمع العلماء على أنها نزلت في حق من تاب، وأما من مات على غير التوبة مصرا على معصية فهو على رجاء الغفران تحت المشيئة إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه بذنبه، وأما من تاب فإنه لا يدخل تحت المشيئة لقوله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ولقوله جل وعلا: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَعَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أَهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، في آيات كثيرة في هذا المقام.

وها هنا في هذه الآية بحث وهو أن قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ فيه النكرة في سياق النفي، ومن المتقرر في أصول الفقه وفي علم العربية أن النكرة في سياق النفي تعم، وهنا وقعت النكرة في سياق النفي؛ لأن معنى الكلام إن الله لا يغفر شركا به والمصدر نكرة، وهذا يعني العموم؛ عموم الشرك، فيكون المراد هنا أن الله جل وعلا لا يغفر أي نوع من أنواع الشرك، فالشرك على هذا لا يدخل تحت الغفران سواء أكان أكبر أم كان أصغر أم كان في شرك الألفاظ وأشباه ذلك، بل إنما يقع فيه من الموازنة بين الحسنات والسيئات، وإما يؤخذ العبد به فيعذب عليه، وهذا اختيار جمع من المحققين منهم شيخ الإسلام بن تيمية، ومنهم أكثر أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى، بناء على القاعدة الشرعية على ذلك. وقال آخرون من أهل العلم إن قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ هو عام لأن ﴿أَنْ يُشْرَكَ﴾ نكرة أتت في سياق النفي فهي دالة على العموم، لكن العموم تارة يراد به الخصوص لأن العموم عند الأصوليين على ثلاثة مراتب:

عموم باق على عمومه.

وعموم مخصوص.

وعموم مراد به الخصوص.

فيكون اللفظ عاما ولكن المراد به شيء خاص، كما في قوله جل وعلا: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فهنا قوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ هذه نكرة أيضا في سياق النفي بـ ﴿لَمْ﴾ وهذه تدل على عموم الظلم، ولهذا فهم الصحابة ذلك فقالوا: يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه؟ قال «إِنَّمَا هَذَا الشِّرْكَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»^(١)، فأفهمهم ﷺ أن المراد هنا بالظلم خصوص الشرك، فإذا كان اللفظ عاما ولكن المراد به خصوص الشرك، وهذا ما يسميه الأصوليون عموم مراد به الخصوص، ففي هذه الآية قال طائفة من أهل العلم اللفظ عام ولكن المراد به خصوص الشرك الأكبر؛ لأنه هو الذي نعلم من النصوص أنه لا يُغفر وأن صاحبه متوعد بالنار كما قال جل وعلا مثلاً في سورة الحج: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، وكما قال جل وعلا في سورة المائدة: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، ﴿وَمَنْ﴾ هذه شرطية و﴿يُشْرِكُ﴾ فعل فيه الحدث فيه المصدر وهي نكرة هذا يدل على العموم، لكن

(١) أخرجه البخاري (٣٢)، ومسلم (١٢٤).

لما رتب الأثر وهو أن الله حرم عليه الجنة ومأواه النار علمنا أن المراد خصوص الشرك الأكبر، فقالوا هذه الآية مثل تلك.

قال الأولون هذه الآية فيها عدم المغفرة وعدم المغفرة لا يستلزم الخلود في النار، وهذا غير الآيات التي فيها الخلود في النار، فتلك الآيات دالة على أن المراد بالشرك الخصوص؛ خصوص الشرك الأكبر لأن السياق يقتضيه، وأما هذه فلا دليل عليها.

وعلى العموم كما ذكرنا القول الأول هو قول الأكثرين، وعليه يتم الاستدلال هنا، وهو أن من عرف من الشرك الأكبر والأصغر في قول الأكثرين من أهل العلم لا يدخل تحت المغفرة أفاده الخوف من الشرك بالله جل وعلا؛ لأنه ليس ثم شركا على هذا القول يدخل تحت المغفرة، بل إن الله جل جلاله لا بد أن يؤاخذ بالشرك، فإن كان شركا أكبر فالخوف عظيم منه فلا بد من معرفته ومعرفة وسائله ومعرفة أفراده حتى يحذره العبد، وإن كان شركا أصغر فلا بد أيضا من معرفته ومعرفة وسائله حتى يحذره العبد؛ لأن الجميع لا يدخل تحت المغفرة.

فقول الشيخ رحمه الله تعالى هنا (وعرفت الشرك بالله الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾) يريد منه وضوح صورة الشرك، ثم الخوف من الشرك، وأثر ذلك الخوف وهو أن يسعى العبد في تعلم التوحيد وتعلم ضده الذي هو الشرك الأكبر والأصغر حتى لا يخاطر بدينه وبنفسه وبمستقبله في الآخرة لأشياء يتساهل فيها في هذه الدار الفانية. هذه النقطة الثانية التي تكلم عليها الشيخ.

الثالثة من المقدمات قال: (وعرفت دين الله الذي أرسل به الرسل من أولهم إلى آخرهم الذي لا يقبل الله من أحد سواه) دين الله الذي أرسل به الرسل هو الإسلام،

الإسلام المراد به هنا الإسلام العام الذي يشترك في الدعوة إليه كل رسول، فكل رسول أتى بالإسلام العام، وأما محمد بن عبد الله ﷺ فأتى بالإسلام العام والإسلام الخاص الذي هو شريعة الإسلام، والرسول من قبل مسلمون وأتباع محمد بن عبد الله ﷺ مسلمون، وإسلام من قبلنا دخول بالإسلام العام، وأما إسلام هذه الأمة فهو إسلام من جهة العقيدة ومن جهة الشريعة.

وما هو الإسلام العام؟ الإسلام العام هو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله.

هذا التعريف للإسلام دعا إليه الرسول جميعاً، أن يستسلم لله بالتوحيد وأن يُنقاد له بالطاعة والطاعة هنا بحسبها طاعة لكل رسول جاء كل أمة بحسب الرسول الذي جاءها والبراءة من الشرك وأهله.

فهذا الأصل هو الدين عند الله جل وعلا الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وبقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، قبل بعثة محمد ﷺ كل مخاطب بالإسلام الذي بعث به الرسول الذي أرسل إلى تلك الطائفة، وبعد محمد بن عبد الله ﷺ لا يقبل من أحد لا الإسلام الذي بعث به محمد ﷺ.

فدين الله الذي أرسل به الرسول مشتمل تحقيق التوحيد لله وخلع الأنداد والكفر بالطاغوت، كما قال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَجْتَنِبُوا الظَّالِمِينَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، ونحو ذلك من الآيات.

فالعالم بدين الرسل هذا مهم للغاية، وتعلم دين نوح عليه السلام، وتعلم دين إبراهيم عليه السلام، وما خالف به نوح قومه وما خالف به إبراهيم قومه، وكذلك دين موسى عليه السلام ودين عيسى وما خالفوا به أقوامهم، وكذلك الدين الذي بُعث به سيد ولد آدم ﷺ وما خالف به أقوامهم. إذا عرفت حقيقة دين المرسلين فإنه يسهل عليك أن تعرف ما عليه الناس في الأزمان التي غلب فيها الجهل.

قال في الرابعة من المقدمات: (وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا أفادك فائدتين) التوحيد تركه ممن تركه راجع إلى أحد شيئين أو هما معا في بعض الأحوال:
الأول: الجهل به.

والثاني: العناد.

والجهل قد يكون لعدم وجود من ينبه وقد يكون للإعراض عن البحث فيه.

والعناد والاستكبار هذا يكون مع العلم وإقامة الحجة.

وكل من الأمرين مُكفّر؛ فمن لم يأت بالتوحيد عن إعراض منه و جهل فهو كافر، ومن لم يأت بالتوحيد ويترك الشرك بالله جل وعلا عن عناد واستكبار فهو كافر، لهذا قال العلماء الكفر كفران:

١- كفر إباء واستكبار كقوله جل وعلا: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ

الْكٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

٢- والنوع الثاني الإعراض كما قال جل وعلا: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ

مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

فليس كل من كفر كفر عن عناد واستكبار، بل قد يكون كفره عن الإعراض، ولهذا جاء في أواخر نواقض الإسلام التي كتبها إمام الدعوة رحمه الله؛ الناقض العاشر الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به. لا يهمله أن يعلم التوحيد ولا يهمله أن يعرف الشرك ولا يهمله هذه المسائل، يُعرض عن دين الله أصلاً، هذا من جهة التأصيل.

ومن جهة الواقع يعني الحكم على الناس فإن المتلبس بالشرك يُقال له مشرك سواءً أكان عالماً أم كان جاهلاً، والحكم عليه بالكفر يتنوع:

فإن أُقيمت عليه الحجة؛ الحجة الرسالية من خبير بها ليزيل عنه الشبهة وليُفهّمه بحدود ما أنزل الله على رسوله التوحيد وبيان الشرك فترك ذلك مع إقامة الحجة عليه فإنه يعد كافراً ظاهراً وباطناً.

وأما المعرض فهنا يعمل في الظاهر معاملة الكافر، وأما باطنه فإنه لا نحكم عليه بالكفر الباطن إلا بعد قيام الحجة عليه؛ لأنه من المتقرر عند العلماء أن من تلبس بالزنا فهو زان، وقد يؤاخذ وقد لا يؤاخذ، إذا كان عالماً بحرمة الزنا فزنى فهو مؤاخذ، وإذا كان أسلم للتو وزنى غير عالم أنه محرم فاسم الزنا باق عليه لكن لا يؤاخذ بذلك لعدم علمه.

وهذا هو الجمع بين ما ورد في هذا الباب من أقوال مختلفة.

فإذن يفرق في هذا الباب بين الكفر الظاهر والباطن، والأصل أنه لا يُكفَّر أحد إلا بعد قيام الحجة عليه لقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والعذاب هنا إنما يكون بعد إقامة الحجة على العبد في الدنيا أو في الآخرة، قد يُعامل معاملة الكافر استبراء للدين وحفظاً له، من جهة الاستغفار له، ومن جهة عدم التضحية له، وألا يزوج وأشباه ذلك من الأحكام.

فكلام أئمة الدعوة في هذه المسألة فيه تفصيل ما بين الكفر الظاهر والكفر الباطن، ومن جهة التطبيق في الواقع يفرقون، فإذا أتى للتأصيل قالوا هو كفر سواء أكان كفره عن إعراض وجهل أو كان كفره عن إباء واستكبار، وإذا أتى للتطبيق على المعين أطلقوا على من أقيمت عليه الحجة الرسالية البينة الواضحة أطلقوا عليه الكفر، وأما من لم تقم عليه الحجة فتارة لا يطلقون عليه الكفر كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في موضع: وإن كنا لا نكفر من عند قبة الكواز وقبة البدوي لأجل عدم وجود من ينيهم. الشيخ ما كفر أهل الجبيلة ونحوهم ممن عندهم بعض الأوثان في أول الأمر لأجل عدم بلوغ الحجة الكافية لهم، وقد يطلق بعضهم على هؤلاء الكفر ويراد به أن يعاملوا معاملة أهل الكفر حرزا ومحافظة لأمر الشريعة والإتباع، حتى لا يستغفر لمشرك، وحتى لا يضحى عن مشرك، أو أن يتولى مشركا ونحو ذلك من الأحكام.

فإذن نخلص من ذلك (وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا) أن هذا الجهل بالتوحيد مذموم غاية الذم، سواء أطلقنا عليه حكم الكفر ونعني به الظاهر، لا الكفر الكامل الذي هو ردة مخرج من الدين أصلا، وإنما الكفر الظاهر الذي تترتب عليه الأحكام الظاهرة في الدنيا، أو قلنا أنه في هذا أتى بخطر عظيم في جهله بالتوحيد، فهذا ينبئك عن أن غالب الناس اليوم كما قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وكما قال تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، فالحق بين وواضح وجلي من أرادته أدركه ولكن سبب علمهم بالحق ليس هو خفاء الحق في نفسه ولكن سببه إعراض من أعرض.

فهذا الإعراض عن الدين والإعراض عن التوحيد وعدم تعلم التوحيد والجهل به، هذا قد تجده في أناس من الخاصة، وقد تجده في دعاة وقد تجده في بعض طلبة العلم،

فمن أنعم الله جل وعلا عليه بمعرفة التوحيد ومعرفة ضده ومعرفة أنواع التوحيد وبيان ذلك والأدلة عليه، وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه، فإنه لا شيء يعدل العلم بالتوحيد والعلم بضده والاستجابة لأمر الله بالتوحيد والاستجابة لنهي الله جل ولا عن الشرك ووسائله، فإن العلم بذلك هو أصل الاعتقاد، والعمل بذلك هو أصل الملة فأصل بعثة الأنبياء والمرسلين وزبدة الرسالات الإلهية، فأصل الملة أن تعلم التوحيد وتعلمه.

فهنا إذا عرفت المقدمات الأربع، وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا التوحيد والجهل بالشرك وعدم إعارة ذلك أو الاهتمام بذلك الاهتمام الواجب الذي يليق به لعظم مسألة التوحيد، أفادك فائدتين الأولى الفرح بفضل الله ورحمته، والحق أننا إذا تدبرنا ذلك فإننا نرى أنه لا شيء لنا، وإنما هو فضل الله جل جلاله، فالله ساق لنا هذا الفضل ويسر لنا ذلك بفضله ورحمته، ثم نفرح بفضل الله ورحمته كما قال ابن القيم رحمه الله في النونية:

واجعل في قلبك مقلتين كلاهما من خشية الرحمن باكيتان

لو شاء ربُّك كنت أيضا مثلهم القلب بين أصابع الرحمن

إذا عرفت هذا الفضل وهذه الرحمة التي غشيت بها ومن الله عليك بها فلا تتركها إلى غيرها حتى يأتينك اليقين؛ لأن هذه أعظم نعمة ينعم الله بها على العبد أن يكون عالما بالتوحيد عالما بالرسول مخالفا لأهل الجهل والجهالة.

وفضل الله ورحمته في الدين والقرآن وفقه الدين وفقه القرآن والتوحيد والإسلام ونحو ذلك، ولهذا روى ابن أبي حاتم وغيره عن عمر رضي الله عنه أنه دعا غلامه يوما إلى أن يخرج إلى إبل الصدقة خارج المدينة فلما ذهب إليها اهتال غلامه من كثرتها فقال لعمر رضي الله عنه:

يا أمير المؤمنين هذا فضل الله ورحمته. فغضب عمر وقال: كذبت ولكن فضل الله ورحمته القرآن.

فإن كان ثم فرح فليفرح المرء بهداية الله جل وعلا له بالالتزام بدين الله وبمعرفة التوحيد والعلم به وما يتصل بذلك وهذا هو الفضل، وبه تعلم أن المحروم من حرمه، وأكثر الخلق حرموا هذا الفضل العظيم.

ثم الفائدة الثانية قال: (وأفادك أيضا الخوف العظيم فإنك إذا عرفت...) إلى آخره، والخوف العظيم ملازم لأن الشيطان أضل الأكثرين، فتفرح بفضل الله وبرحمته وتخاف: فالفرح بفضل الله وبرحمته يعني بمعرفة التوحيد والعلم به ومعرفة الشرك ووسائله والابتعاد عن ذلك والدعوة إلى التوحيد والدعوة إلى النهي عن الشرك إجمالا وتفصيلا، هذا الفرح بفضل الله وبرحمته يفيد الثبات على ذلك، فكلما استحضرت الفرح هذا وكنت فرحا به كنت مستمسكا به. [صالح آل الشيخ].

وهنا ينبه الشيخ أنك لا تكتفي بمجرد الخوف؛ بل ينبغي أن يكون لهذا الخوف ثمرة وهي: الحرص، وينبغي أن يكون لهذا الحرص ثمرة وهي: بذل الأسباب في كل ما يخلصك من هذه الأمور وينجيك منها؛ ولهذا أقول: ينبغي عليك أن تكون أحرص ما ينبغي أن تحرص عليه في هذه الدنيا التوحيد، وأخوف ما ينبغي أن تخاف منه في هذه الحياة الدنيا الشرك؛ لأن صلاحك في دنياك وأخراك في التوحيد، وخسران الإنسان في دنياه وأخراه: الشرك بالله. [عبد الرزاق البدر].

إذا عرفت ذلك عرفت أن الله أعطاك فائدتين عظيمتين، وأن الله قد يسر لك فائدة عظيمة:

إحداهما: الفرح بفضل الله ورحمته، يعني: لما منَّ الله عليك بهذا العلم والبصيرة، تفرح بفضل الله ورحمته، فضل الله أن هداك للإسلام، وجعلك من أهله، فضل الله أن عرفك بالإسلام وهداك له، ومن رحمته أن جعلك من أهله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، تفرح أن الله شرح صدرك، وأنَّ الله علمك، وأنَّ الله فهمك دينك، وأنَّ الله هداك له ورحمك حتى صرت من أهله، هذه نعمة عظيمة.

والفائدة الثانية: الخوف، تخاف أن يُصيبك ما أصاب الناس، تخاف أن تهلك، تخاف أن تزل، الله يقول جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الملك: ١٢]، ويقول: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِيَّانَا كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ولما ذكر أهل الجنة قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨]، ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]، تخاف الله أن تزل قدمك، أن تقع في الشرك، أن ترتد عن دينك، أن تؤثر الدنيا على الآخرة، تخاف وتحذر، مع الفرح بفضل الله ورحمته وما يسر الله لك من الهداية، تخاف ربك، تخاف أن يزيغ قلبك، تخاف أن تزل قدمك بسبب تفریطك وتساهلك، أو إثارة الدنيا، أو غير هذا من أسباب الردة.

هكذا المؤمن: يفرح بفضل الله، يحمد الله أن جعله من أهل الإسلام، يستقيم ويُجاهد نفسه في الله، ويخاف أن تزل قدمه، يخاف أن يزيغ قلبه، يخاف أن يقع فيما وقع فيه الأكثرون من الشرك بالله، هكذا المؤمن، كما قال الله عن الرسل وأتباعهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال في أوليائه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ

﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴿٦١﴾ [المؤمنون: ٥٧-٦١].

فهكذا أهل الإيمان، هكذا الرسل وأتباعهم؛ يعملون الطاعات، ويجتهدون في الخير، ومع هذا يخافون الله، يخافون أن تزل أقدامهم، يخافون أن تزيغ قلوبهم، ليسوا آمنين، يخافون، يحذرون، هكذا المؤمن؛ يكون خائفاً وجلاً حذراً، لا يأمن مكر الله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، عندهم إيمان صادق، ومن الإيمان: الخوف من الله، والخشية له، ورجاؤه، وتعظيمه، والإخلاص له، والثبات على دينه، كل هذا داخل في الإيمان. هؤلاء هم أهل الأمن والهداية، هم الموفقون بسبب إيمانهم، وصدقهم، وإخلاصهم، وخوفهم من الله، وعنايتهم بدينهم، وحذرهم من أسباب الشر.

قال ابن أبي مليكة رحمه الله - التابعي الجليل - : أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، ما فيهم من يقول: إنه على إيمان جبرائيل وميكائيل، بل كلهم يخاف النفاق على نفسه.

قال بعضهم: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ إبراهيم الخليل يقول: ﴿وَأَجْبُنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾، يخاف: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦]، فخاف أن يصيبه ما أصاب الكثير، والنبي ﷺ كان يضرع إلى ربه ويسأله: «اللَّهُمَّ يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَىٰ دِينِكَ»^(١)، وهو نبي الله، وهو رسول الله، أفضل الخلق ﷺ،

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٠)، وأحمد (١٢١٢٨)، وابن ماجه (٣٨٣٤)، والبخاري في «الأدب

ويقول: «أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمُ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمُ لَهُ»^(١)، يحلف بالله أنه اتقى الناس لله، ومع ذلك أخوفهم من الله، مع إيمانه العظيم. [عبد العزيز بن باز].

قال: (فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه وقد يقولها وهو جاهل) يُشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى ما جاء بالحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ بِهِ حَيْثُ بَلَغَتْ يَهُوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(٢). فقول الشيخ رحمه الله: (يخرجها من لسانه وقد يقولها وهو جاهل) من جهة أنه لا يلقي لها بالاً؛ لأنه لا يعلم أنها مكفرة، فكلمة يحصل الكفر، سواء كان معتقدا لها؛ يعني لما دلت عليه، أو كان قوله لهذه الكلمة من الكفر بالله ناتج عن الإعراض عن دين الله وهو متمكن من معرفته.

فإذن الإعراض لا يُعذر به العبد إذا كان إعراضاً مع التمكن من المعرفة؛ عنده أهل العلم يمكنه أن يسألهم، عنده أهل الديانة يستطيع أن يبحث عن الحق، ثم هو لا يبحث عن ذلك.

قال: (وقد يقولها وهو جاهل فلا يُعذر بالجهل) لأنه أعرض مع تمكنه من المعرفة، أعرض مع قرب الحجة منه، فجهله لا بسبب خفاء الحق أو بسبب عدم وجود من ينبهه وإنما جهله بها لأجل الإعراض.

فهنا نلاحظ التفريق في الجهل ما بين الجهل الذي سببه عدم وجود من ينبه بالحق، والجهل الذي سببه الإعراض.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٤)، وابن ماجه (٣٩٧٠)، وأحمد (٨٦٥٨).

فالجهل الذي سببه الإعراض مع وجود من ينبه هذا لا يعذر به العبد. وأما الجهل الذي يكون لأجل عدم وجود من ينبه فإنه يعذر به حكما في الآخرة حتى يأتي من يقيم عليه الحجة، ولا يعذر به في أحكام الدنيا، فهو على كل حال متوعد هذا التوعد العظيم.

إذا كان الإنسان قد يهوي في النار سبعين خريفا يعني يكون في قعرها، هذا يعني أنه فارق نار الموحدين بكلمة يقولها، هذا من خاف هذا الشيء يلزمه أن يتعلم أسباب الردة وأسباب الكفر والكلمات التي قد يكفر بها وهو لا يشعر بذلك، وهذا مضبوط بضوابطه الشرعية، فإنه ليس كل من قال كلمة الكفر كفر، ولهذا الشيخ قال: (إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه وقد يقولها وهو جاهل) قد يقول ذلك (وهو جاهل فيعذر بالجهل) يعني في بعض أحواله (وقد يقولها وهو يظن أنها تقربه إلى الله تعالى كما ظن المشركون) المشرك في أي زمان ومكان ما أشرك محادة لله ولرسله قصدا في المحادة وإنما حصلت المحادة نتيجة لشركه، فهو إن أشرك محادا، ولكن إذا قلت للوثني المشرك الجاهل أنت مبغض لله كاره لله جل وعلا محاد لله يقول لا؛ لأنه يقول أنا ما فعلت هذه الأفعال إلا بقصد التقرب إلى الله حتى يرتفع مقامي عند الله.

فإذن لا يتصور في المشرك أنه أشرك للبعد عن الله بل أشرك ليتقرب إلى الله، كما قال جل وعلا ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]. [صالح آل الشيخ].

وقوله: (فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه وقد يقولها وهو جاهل فلا يعذر بالجهل).

تعليقنا على هذه الجملة من كلام المؤلف رحمه الله:

لا أظن الشيخ رحمه الله أنه لا يرى العذر بالجهل، اللهم إلا أن يكون هذا الجاهل منه تفريط بترك التعلم مثل أن يسمع بالحق فلا يلتفت إليه ولا يتعلم، فهذا لا يعذر بالجهل وإنما لا أظن ذلك من الشيخ لأن له كلاماً آخر يدل على العذر بالجهل.

فقد سئل رحمه الله تعالى عما يقاتل عليه؟ فأجاب:

أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة: إذا أقر بها، وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها؛ والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود؛ ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان.

وأيضاً: نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر، فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع:

النوع الأول: من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله، الذي أظهرناه للناس؛ وافر أيضاً: أن هذه الاعتقادات في الحجر، والشجر والبشر، الذي هو دين غالب الناس: أنه الشرك بالله الذين بعث الله رسوله ﷺ ينهى عنه، ويقاتل أهله، ليكون الدين كله لله، ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد، ولا تعلمه، ولا دخل فيه، ولا ترك الشرك، فهو كافر، نقاتله بكفره، لأنه عرف دين الرسول، فلم يتبعه، وعرف الشرك فلم يتركه، مع أنه لا يبغض دين الرسول، ولا من دخل فيه ولا يمدح الشرك، ولا يزينه للناس.

النوع الثاني: من عرف ذلك، ولكنه تبين في سبب دين الرسول، مع ادعائه أنه عامل به، وتبين في مدح من عبد يوسف، والأشقر، ومن عبد أبا علي، والخضر من أهل الكويت، وفضلهم على من وحد الله، وترك الشرك، فهذا أعظم من الأول، وفيه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، وهو ممن قال الله

فيه: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَ أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

النوع الثالث: من عرف التوحيد، وأحبه، واتبعه، وعرف الشرك، وتركه ولكن يكره من دخل في التوحيد، ويحب من بقي على الشرك، فهذا أيضاً كافر، فيه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩].

النوع الرابع: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده يصرحون بعبادة أهل التوحيد، وإتباع أهل الشرك، وساعين في قتالهم، ويتعذر بأن ترك وطنه يشق عليه، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده، ويجاهد بماله ونفسه، فهذا أيضاً كافر؛ فإنهم لو يأمرونه بترك الصوم، ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم فعل؛ ولو يأمرونه بتزوج امرأة أبيه ولا يمكنه ذلك إلا بفراقهم فعل؛ وموافقهم على الجهاد معهم بنفسه وماله مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله أكبر من ذلك بكثير، فهذا أيضاً كافر، وهو ممن قال الله فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ عَاخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَاخْذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٩١] فهذا الذي نقول.

وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه؛ فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا: لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

بل نكفر تلك الأنواع الأربعة، لأجل محادثهم لله ورسوله، فرحم الله إمرأه نظر نفسه، وعرف أنه ملاق الله، الذي عنده الجنة والنار؛ وصلى الله على محمد وآله وصحبه، وسلم^(١).

تممه: الاختلاف في مسألة العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية، وربما يكون اختلافًا لفظيًا في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين، أي أن الجميع يتفقون على أن هذا القول كفر، أو هذا الفعل كفر، أو هذا الترك كفر، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين لقيام المقتضى في حقه وانتفاء المانع أو لا ينطبق لفوات بعض المقتضيات، أو وجود بعض الموانع. وذلك أن الجهل بالمكفر على نوعين:

الأول: أن يكون من شخص يدين بغير الإسلام أو لا يدين بشيء ولم يكن يخطر بباله أن دينًا يخالف ما هو عليه فهذا تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا، وأما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل والقول الراجح أنه يمتحن في الآخرة بما يشاء الله والله أعلم بما كانوا عاملين، لكننا نعلم أنه لن يدخل النار إلا بذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/١٠٢-١٠٤).

وإنما قلنا تجرى عليه أحكام الظاهر في الدنيا وهي أحكام الكفر؛ لأنه لا يدين بالإسلام فلا يمكن أن يعطي حكمه، وإنما قلنا بأن الراجح أنه يمتحن في الآخرة لأنه جاء في ذلك آثار كثيرة ذكرها ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه طريق الهجرتين عند كلامه على المذهب الثامن في أطفال المشركين تحت الكلام على الطبقة الرابعة عشرة^(١).

(١) قال ابن القيم رحمه الله: أنهم يمتحنون في عرصة القيامة، ويرسل إليهم هناك رسول وإلى كل من لم تبلغه الدعوة، فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن عصاه أدخله النار. وعلى هذا فيكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار. وبهذا يتألف شمل الأدلة كلها. وتتوافق الأحاديث ويكون معلوم الله عز وجل الذي أحال عليه النبي ﷺ حيث يقول: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» [أخرجه البخاري (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٩)]، يظهر حينئذ ويقع الثواب والعقاب عليه حال كونه معلوماً علماً خارجياً لا علماً مجرداً، ويكون النبي ﷺ قد رد جوابهم إلى علم الله فيهم، والله تعالى يرد ثوابهم وعقابهم إلى معلومة منهم، فالخبر عنهم مردود إلى علمه ومصيرهم مردود إلى معلومة، وقد جاءت بذلك آثار كثيرة يؤيد بعضها بعضاً: فمنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده والبخاري أيضاً بإسناد صحيح، ... أن النبي ﷺ قال: «أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أَصَمٌّ، وَرَجُلٌ أَحْمَقُّ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَلَمْ أَسْمَعْ شَيْئًا، وَأَمَّا الْأَحْمَقُّ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَالصَّبِيَّانُ يَحْذِفُونِي بِالْبَعْرِ، وَأَمَّا الْهَرِمُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَمَا أَعْقَلُ، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ مَا أَنَانِي لَكَ رَسُولٌ، فَيَأْخُذُ مَوَائِقَهُمْ لِيُطِيعَنَّهُ، فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا كَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا» [أخرجه أحمد (١٦٣٤٤)، وابن حبان (٧٣٥٧)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٦٤٤)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (١٤٥٤)]، ... وعن أبي هريرة رضي الله عنه بمثل هذا الحديث وقال في آخره: «فَمَنْ دَخَلَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا رُدَّ إِلَيْهَا» ... قال الحافظ عبد الحق ... والآخرة ليست دار تكليف ولا عمل، ولكن

الله يخص من يشاء بما يشاء، ويكلف من يشاء ما شاء وحيثما شاء، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ... وفي الباب أحاديث غير هذا. وقد رويت أحاديث الامتحان في الآخرة من حديث الأسود بن سريع وصححه عبد الحق والبيهقي من حديث أبي هريرة وأنس ومعاذ وأبي سعيد رضي الله عنهم ... فهذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً وتشهد لها أصول الشرع وقواعده، والقول بمضمونها هو مذهب السلف والسنة نقله عنهم الأشعري رحمه الله في المقالات وغيرها. فإن قيل: قد أنكر ابن عبد البر هذه الأحاديث وقال: أهل العلم ينكرون أحاديث هذا الباب، لأن الآخرة ليست دار عمل ولا ابتلاء وكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها؟ فالجواب من وجوه: أحدها: أن أهل العلم لم ينفقوا على إنكارها بل ولا أكثرهم، وإن أنكرها بعضهم فقد صحح غيره بعضها كما تقدم. الثاني: أن أبا الحسن الأشعري حكى هذا المذهب عن أهل السنة والحديث، فدل على أنهم ذهبوا إلى موجب هذه الأحاديث. الثالث: أن إسناد حديث الأسود أجود من كثير من الأحاديث التي يحتج بها في الأحكام، ولهذا رواه الأئمة أحمد وإسحق وعلي بن المديني. الرابع: أنه قد نص جماعة من الأئمة على وقوع الامتحان في الدار الآخرة، وقالوا: لا ينقطع التكليف إلا بدخول دار القرار، ذكره البيهقي عن غير واحد من السلف. الخامس: ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهم في الرجل الذي هو آخر أهل الجنة دخولاً إليها أن الله سبحانه وتعالى يأخذ عهوده ومواثيقه ألا يسأله غير الذي يعطيه، وأنه يخالفه ويسأله غيره، فيقول الله تعالى: «ما أغدر كغدرك»، وهذا الغدر منه هو لمخالفته للعهد الذي عاهد ربه عليه. السادس: قوله: وليس ذلك في وسع المخلوقين. جوابه من وجهين: أحدهما: أن ذلك ليس تكليفاً بما ليس في الوسع، وإنما تكليف بما فيه مشقة شديدة، وهو كتكليف بنى إسرائيل قتل أولادهم وأزواجهم وآبائهم حين عبدوا العجل، وكتكليف المؤمنين إذا رأوا الدجال ومعه مثال الجنة والنار أن يقعوا في الذي يروونه ناراً. والثاني: أنهم لو أطاعوه ودخلوها لم يضرهم، وكانت برداً وسلاماً، فلم يكلفوا بممتنع ولا بما لم يستطع. السابع: أنه قد ثبت أنه سبحانه وتعالى يأمرهم في القيامة بالسجود

ويحول بين المنافقين وبينه. وهذا تكليف بما ليس في الوسع قطعاً، فكيف ينكر التكليف بدخول النار في رأى العين إذا كانت سبباً كما قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «هُوَ أَذْقُ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ» [أخرجه مسلم (١٨٣)]، فركوب هذا الصراط الذي هو في غاية المشقة كالنار، ولهذا كلاهما يفضي منه إلى النجاة والله أعلم. الثامن: أن هذا استبعاد مجرد لا ترد بمثله الأحاديث والناس لهم طريقان: فمن سلك طريق المشيئة المجردة لم يمكنه أن يستبعد هذا التكليف، ومن سلك طريق الحكمة والتعليل لم يكن معه حجة تنفي أن يكون هذا التكليف موافقاً للحكم، بل الأدلة الصحيحة تدل على أن مقتضى الحكمة كما ذكرناه. التاسع: أن في أصح هذه الأحاديث وهو حديث الأسود أنهم يعطون ربهم الموائيق ليطيعنه فيما يأمرهم به، فيأمرهم أن يدخلوا نار الامتحان فيتركون الدخول معصية لأمره لا لعجزهم عنه. فكيف يقال إنه ليس في الوسع. فإن قيل: فالآخرة دار جزاء، وليست دار تكليف، فكيف يمتحنون في غير دار التكليف؟ فالجواب: أن التكليف إنما ينقطع بعد دخول دار القرار، وأما في البرزخ وعرصات القيامة فلا ينقطع وهذا معلوم بالضرورة من الدين من وقوع التكليف بمسألة الملكين في البرزخ وهي تكليف. وأما في عرصة القيامة فقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، فهذا صريح في أن الله يدعو الخلائق إلى السجود يوم القيامة، وأن الكفار يحال بينهم وبين السجود إذ ذاك، ويكون هذا التكليف، بما لا يطاق حينئذ حساً عقوبة لهم، لأنهم كلفوا به في الدنيا وهم يطيقونه فلما امتنعوا منه وهو مقدور لهم كلفوا به وهم لا يقدرون عليه حسرة عليهم وعقوبة لهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٣]، يعنى أصحابه لا أحد يمنعهم منه، فلما تركوه وهم سالمون دعوا إليه في وقت حيل بينهم وبينه كما في الصحيح من حديث زيد ابن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد رضي الله عنه: «إِنْ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ - فَيَقُولُ: «تَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ. قَالُوا: يَا رَبَّنَا! فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفَقَرَّ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) حَتَّىٰ إِنَّ بَعْضَهُمْ

النوع الثاني: أن يكون من شخص يدين بالإسلام ولكنه عاش على هذا المكفر ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبهه أحد على ذلك فهذا تجري عليه أحكام الإسلام ظاهراً، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل وقد دل على ذلك الكتاب، والسنة، وأقوال أهل العلم:

فمن أدلة الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءآيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾.

لِيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ. فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها؟ فيقولون: نعم. فيكشف عن ساق. فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود. ولا يبقى من كان يسجد اتقاءً ورياءً إلا جعل الله ظهره طبقةً واحدةً. كلما أراد أن يسجد خر لقفاه قال: ثم يرفعون رؤوسهم» [أخرجه مسلم (١٨٣)]. وذكر الحديث. وهذا التكليف نظير تكليف البرزخ بالمسألة، فمن أجاب في الدنيا طوعاً واختياراً أجاب في البرزخ، ومن امتنع من الإجابة في الدنيا منع منها في البرزخ ولم يكن تكليفه في الحال وهو غير قادر قبيحاً، بل هو مقتضى الحكمة الإلهية، لأنه كلف وقت القدرة فأبى، فإذا كلف وقت العجز وقد حيل بينه وبين الفعل كان عقوبة له وحسرة. والمقصود أن التكليف لا ينقطع إلا بعد دخول الجنة أو النار، وقد تقدم أن حديث الأسود بن سريع صحيح، وفيه التكليف في عرصة القيامة. فهو مطابق لما ذكرنا من النصوص الصحيحة الصريحة. فعلم أن الذي تدل عليه الأدلة الصحيحة وتأتلف به النصوص ومقتضى الحكمة هذا القول والله أعلم. [طريق الهجرتين (١/ ٣٨٧)].

وقوله: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلَّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ١٥٥ ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ ١٥٦ ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥-١٥٧]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الحجة لا تقوم إلا بعد العلم والبيان.

وأما السنة: فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ -يعني أمة الدعوة- وَلَا يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، وَمَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»^(١).

وأما كلام أهل العلم: فقال ابن قدامة: فإن كان ممن لا يعرف الوجوب كحديث الإسلام، بغير دار الإسلام، أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم لم يحكم بكفره^(٢). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إني دائماً - ومن جالسني يعلم ذلك مني - من أعظم الناس

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠).

(٢) المغني (٨/١٣١).

نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى، وأني أقرر أن الله تعالى قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا بمعصية - إلى أن قال -: وكنت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين - إلى أن قال - والتكفير هو من الوعيد فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول ﷺ لكن الرجل قد يكون حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أو جب تأويلها وإن كان مخطئًا^(١) أ. هـ. وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: وأما التكفير فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعدما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله فهذا هو الذي أكفره. وقال: وأما الكذب والبهتان فقولهم إنا نكفر بالعموم ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر والصنم الذي على أحمد البدوي وأمثالهم لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا أو لم يكفر ويقا^(٢) ا. هـ.

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩).

(٢) الدرر السننية (١/٥٦ - ٦٠).

إذا كان هذا مقتضى نصوص الكتاب، والسنة، وكلام أهل العلم فهو مقتضى حكمة الله تعالى، ولطفه ورأفته، فلن يعذب أحداً حتى يعذر إليه، والعقول لا تستقل بمعرفة ما يجب لله تعالى من الحقوق، ولو كانت تستقل بذلك لم تتوقف الحجة على إرسال الرسل. فالأصل فيمن ينتسب للإسلام بقاء إسلامه حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي، ولا يجوز التساهل في تكفيره لأن في ذلك محذورين عظيمين:

افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم.

وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

أما الأول فواضح حيث حكم بالكفر على من لم يكفره الله تعالى فهو كمن حرم ما أحل الله؛ لأن الحكم بالتكفير أو عدمه إلى الله وحده كالحكم بالتحريم أو عدمه.

وأما الثاني: فلأنه وصف المسلم بوصف مضاد، فقال: إنه كافر، مع أنه بريء من ذلك، وحرى به أن يعود وصف الكفر عليه لما ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا». وفي رواية: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»^(١). وله من حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»^(٢). يعني رجوع عليه. وقوله في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ» يعني في حكم الله تعالى، وهذا هو المحذور الثاني أعني عود وصف الكفر عليه إن كان أخوه بريئاً منه، وهو محذور عظيم يوشك أن يقع به؛ لأن الغالب أن من تسرع بوصف المسلم بالكفر كان معجباً بعمله محتقراً لغيره

(١) أخرجه مسلم (٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٠٨)، ومسلم (٦١).

فيكون جامعاً بين الإعجاب بعمله الذي قد يؤدي إلى حبوطه، وبين الكبر الموجب لعذاب الله تعالى في النار، كما جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالْعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَارَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا أَلَقَيْتُهُ فِي النَّارِ»^(١).

فالواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين:

الأمر الأول: دلالة الكتاب، والسنة على أن هذا مكفر لئلا يفترى على الله الكذب.

الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتتفي المواع.

ومن أهم الشروط أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت كفره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فاشترط للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له. ولكن هل يشترط أن يكون عالماً بما يترتب على مخالفته من كفر أو غيره أو يكفي أن يكون عالماً بالمخالفة وإن كان جاهلاً بما يترتب عليها؟ الجواب: الثاني؛ أي أن مجرد علمه بالمخالفة كاف في الحكم بما تقتضيه لن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان لعمله بالمخالفة مع جهله بالكفارة؛ ولأن الزاني المحصن العالم بتحريم الزنا يرحم وإن كان جاهلاً بما يترتب على زناه، وربما لو كان عالماً ما زنا.

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤)، وأحمد (٧٣٨٢).

ومن الموانع من التكفير أن يكره على المكفر لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَٰكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

ومن الموانع أن يغلق عليه فكره وقصده بحيث لا يدري ما يقول لشدة فرح، أو حزن، أو غضب، أو خوف ونحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَٰكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥]، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، وقد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح»^(١).

ومن الموانع أيضاً أن يكون شبهة تأويل في الكفر بحيث يظن أنه على حق، لأن هذا لم يتعمد الإثم والمخالفة فيكون داخلاً في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَٰكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. ولأن هذا غاية جهده فيكون داخلاً في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قال في المغني: وإن استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل فكذلك - يعني يكون كافراً - وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم، وفعالهم ذلك متقربين به إلى الله تعالى. إلى أن قال: وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٩) مختصراً باختلاف يسير، ومسلم (٢٧٤٧).

دماهم، وأموالهم، واعتقادهم التقرب بقتلهم إلى ربهم، ومع هذا لم يحكم الفقهاء بكفرهم لتأويلهم، وكذلك يخرج في كل محرم استحلال بتأويل مثل هذا^(١). وفي فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: وبدعة الخوارج إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب. وقال: فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها، وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاةهم، وصاروا يتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ولا رسوخ في العلم، ولا إتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن^(٢). وقال أيضاً: فإن الأئمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين^(٣). لكنه ذكر في موضع آخر: أنه لم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع^(٤). وفي موضع آخر: أن هذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره^(٥). وفي موضع آخر قال: والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة

(١) المغني (٨/١٣١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٣٠، ٢١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/٥١٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/٢١٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٨/٥١٨).

ﷺ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي ﷺ حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع، لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم، فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن يكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه. إلى أن قال: وإذا كان المسلم متأولاً في القتال، أو التكفير لم يكفر بذلك. إلى أن قال: وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره^(١). والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقوله: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وعن النبي ﷺ: «لَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنذِرِينَ»^(٢).

والحاصل أن الجاهل معذور بما يقوله أو يفعله مما يكون كفراً، كما يكون معذوراً بما يقوله أو يفعله مما يكون فسقاً، وذلك للأدلة من الكتاب والسنة، والاعتبار، وأقوال أهل العلم. [محمد بن عثيمين].

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٢، ٢٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤٦)، ومسلم (١٤٩٩) باختلاف يسير.

وفي قول الشيخ: (إن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل، فلا يعذر بالجهل)؛ لعل المراد أنه يقولها جاهلاً بدرجة الحكم عليها؛ لأن بعض الناس يقول الكلمة وهو يعرف أنها كلمة رديئة خبيثة، لكن يقول: أنا لا أدري أنها كفر، فلا يعذر، وفي الحديث: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُ فِيهَا يَزُلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(١)، وقد يفعل بعض الناس الذنوب ولا يعلم أنها كبيرة، لكن يعلم أنها محرمة؛ فلا يعذر بقوله: لم أعلم أنها كبيرة. [عبد الرحمن البراك].

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٧)، ومسلم (٢٩٨٨).

خُصُوصًا إِنَّ أَلْهَمَكَ اللَّهُ مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى - مَعَ صَلَاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ - أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]. فَحِينئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُكَ وَحِرْصُكَ عَلَى مَا يُخَلِّصُكَ مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِهِ.

قال رحمه الله بعد ذلك (خصوصا إن ألهمك الله ما قص عن قوم موسى مع صلاحهم وعلمهم أتوه قائلين: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾) قوم موسى مروا على قوم يعبدون آلهة ويعبدون معبودات، فنظروا إلى ذلك فظنوا أنه محمود؛ لأنه مخالف لدين فرعون فقالوا لموسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، وفي حديث أبي واصب رضي الله عنه المعروف أنه قال: مررنا ونحن حدثاء عهد بكفر بسدره وكان للمشركين سدره ينوطون بها أسلحتهم فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ، قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾»^(١).

قال العلماء أصحاب موسى لم يكفروا وأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الذين كانوا حدثاء عهد بكفر لم يكفروا بتلك الكلمة، ولكن لو تبعها عمل لكفروا؛ لأنهم طلبوا شيئا عن جهل فلما بين لهم انتهوا.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، وأحمد (٥ / ٢١٨).

وهذه تفيد - يعني قصة قوم موسى وقصة ذات أنواط - أن الموحد قد يخفى عليه بعض أفراد التوحيد، وهذا يفيد الخوف؛ لأن قوم موسى وهم خاصة أصحاب موسى منهم من قال تلك الكلمة، وأصحاب محمد ﷺ ممن أسلم حديثاً منهم من قال تلك الكلمة، مع أنهم يعلمون معنى لا إله إلا الله ويعلمون ما يدخل تحتها من الأفراد، لكن جهلوا بعض الأفراد، هذا يفيد أن من دونهم لا بد أن يخاف الخوف الشديد؛ لأن جهله ببعض الأفراد أولى من جهل أولئك، فإن أنعم الله عليه بمنبه له بعد الكلام يحجزه عن العمل وينبهه، فهذا من نعمة الله عليه وإن لم يجد بل قال ذلك الكلام واتخذ إلهها مع الله فإنه يكون قد ناقض بفعله توحيده.

قال (فحينئذ يعظم حرصك وخوفك على ما يخلصك من هذا وأمثاله) وهذا لا شك أن يوجب الخوف الشديد.

فهذا المقطع من كلام الإمام رحمه الله تعالى فيه تهيئة نفس الموحد لكشف الشبهات التي يأتي بيانها، فهياً نفسه لبيان حال المشركين الذين أشركوا من أقوام كل رسول، وبين ديانة كل رسول، بين معنى التوحيد ومعنى ضده، وبين أن أكثر الناس مخالفون للتوحيد معرضون عنه جهال به، وبين أن هذه المقدمات تفيدك أولاً الفرح والثاني الخوف، وهذا تهيئة لنفسيتك حين تتلقى كشف تلك الشبه، وهذا يقيم حاجزاً قوياً نفسياً من أن تتلقى الشبهة تلقياً عقلياً بحتاً، كما عليه علماء الكلام وأشباههم دون وضع تعبدي نفسي من الوجع والخوف والفرح والرضا، ثم أن تكون حين تعرض لك جواب الشبه يكون في نفس الفرح بفضل الله بالتوحيد والفرح بفضل الله جل وعلا ورحمته أن كشفت لك الشبه.

فالشبه مَرَلَّةٌ أقدام من جهة عرضها ومن جهة كشفها، فلا بد لها من قاعدة تقوم عليها نفس الموحد، وهذه القاعدة هي التي قدمها الشيخ رحمه الله فأول الكلام قواعد علمية، والآن هذا الفرع والخوف قواعد نفسية حتى تكون فيما تستقبل من عرض الشبه ونقدها وكشفها، تكون ما بين قواعد علمية محكمات لا تزول بعدها، وما بين تحسينات نفسية لا تتأثر بالشبه مهما جاءت، فإذا جاءت الشبهة صار عندك خوف من ضد التوحيد وفرح لما أنت عليه من التوحيد، وهذا يجعلك في قوة وتحصن وأمان بفضل الله وبرحمته. [صالح آل الشيخ].

والأمور التي توقع صاحبها في الكفر متنوعة منها:

- ١- الإعراض عن فهم الحق وتعلمه مع الحاجة إليه، وهو صفة أهل الجفاء، وأخلاق النصارى، والمسلم منهّي عن التشبه بهم، والتعرض لوعيدهم.
- ٢- معرفة الحق وترك العمل بالواجب منه وهو من الكبر والعناد الذي غضب الله على اليهود بسببه، ولعنهم، وجعل منهم القردة، والخنازير، وعبد الطاغوت، وقال عنهم ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].
- ٣- إقدام بعض الناس على ترك ما يجب عليه من الحق خوفاً من ملامة، أو طلباً لجاه أو دنيا، وهذا نوع من النفاق كفر الله أهله، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، والإكراه إنما يكون على القول والفعل، لا على عقيدة القلب، فإن الله تعالى قد كفر قوماً في آخر سورة النحل بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فدل على أن إثارة الدنيا قد يكون كفراً، وإن لم يكن مستحباً للكفر بل لكونه مستحباً للحياة الدنيا.

٤- ومن الناس من يكفر بكلمة يتفوه بها لا يلقي لها بالا يزل بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب كالذي يتألى على الله أو يعترض بها على قدره، أو يقول كلمة ينتقص بها الدين وأهله هازلاً أو مازحاً لينال حظوة عند سلطان، أو شهرة بين الناس، أو شيئاً من حطام الدنيا، أو ليحافظ على منزلته ومنصبه.

٥- ومن الناس من يكفر بعد إيمانه من غير إكراه لخوفٍ متوهمٍ أو مدارةٍ لمُعظم، أو مشحةٍ في مالٍ أو ولدٍ ووطنٍ وعشيرةٍ فيداهن الكفار على كفرهم من أجل ذلك. [عبد الله القصير].

وَاعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَّوْحِيدِ إِلَّا جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

وَقَدْ يَكُونُ لِأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ، وَكُتُبٌ، وَحُجَجٌ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣].

(واعلم) أيها الطالب (أن الله سبحانه من حكمته) البالغة (لم يبعث نبياً) من الأنبياء (بهذا التوحيد) من لدن نوح إلى أن ختمهم بمحمد ﷺ (إلا جعل له أعداء) إلا قيض له أعداء قصدتهم الإغواء والصد عن دين الله؛ هذا صراط مستقيم. وهذه حكمة بالغة؛ ابتلاء الأخيار بالأشرار ليكمل للأخيار مراتب الجهاد، وإلا لو شاء لما جعل للأشرار شيئاً من السلطة ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤]، سنته البالغة أن يسلط الأشرار على الأخيار؛ سلط الأشرار على الرسل فما دونهم، وليس هواناً بالأنبياء عليهم السلام وأتباعهم، ولكن ليقوم الأخيار بالجهاد فتعظم الدرجة ويعظم الأجر وينالوا المراتب العالية؛ لأن الجنة غالية لا تُنال إلا بالصبر على المصاعب والمشاق. واعلم أن أتباعهم كذلك من صدق الله في اتباعه للرسول كانوا أعظم أعدائه (كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ يشمل جميع الأنبياء، ثم بين العدو فقال: ﴿شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾، يعني من هؤلاء وهؤلاء. والشياطين هم الذين فيهم تمرد وعلو، قال بعضهم إنه بدأ بشياطين الإنس لأنهم أعظم في هذا المقام من

شياطين الجن؛ لأن شيطان الإنس يأتي في صورة ناصح مُحب لِيَن الجانِب واللسان، ثم يَبِّن الذي به يصدون عن الحق فقال: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ فتبين لك أن تزييف القول بالعبارة له تأثير، وأن الحق قد يعرض له من يجعله في صورة الباطل كما قال الشاعر:

في زخرف القول تحسينٌ لباطله والحق قد يعتريه سوءٌ تعبير

تقول هذا مجاج النحل تمدحه وإن شئت قلت هذا قيء الزنابير

مدحاً وذمّاً وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ لكنه جعلهم ابتلاء وامتحاناً ليتبين المجاهد من القاعد والصابر من غير الصابر والمجدد من المخلد ﴿فَذَرَّهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وهذا وعيد شديد وتهديد وتغليظ.

(وقد يكون لأعداء التوحيد علوم كثيرة) لغوية (وكتب) يرجعون إليها (وحجج) لكنها عند التحقيق مثل السراب عند المناظرة تبين أنها لا شيء ﴿كَسْرَابٍ بَقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩]، عند الحاجة إليه. ومن تلك الحجج ما تقدم ومنها ما يأتي الجواب عنه. والعلم: هو الموروث عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وأما علمهم فهو إما منامات أو ترهات باطلة لا أصل لها، ومنها شيء صحيح في نفسه لكن لا يفهمونه وهو في الحقيقة لا يدل على باطلهم بل هو رد عليهم، والدليل أن عندهم علوماً كثيرة وكتباً وحججاً قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

[محمد بن إبراهيم].

ونبه المؤلف رحمه الله تعالى في هذه الجملة على فائدة عظيمة حيث بين أن من حكمة الله عز وجل أنه لم يبعث نبياً إلا جعل له أعداء من الإنس والجن، وذلك أن وجود العدو يمحص الحق ويبينه فإنه كلما وجد المعارض قويت حجة الآخر، وهذا الذي جعله الله تعالى للأنبياء جعله أيضاً لأتباعهم فكل اتباع الأنبياء يحصل لهم مثل ما يحصل للأنبياء قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]، فإن هؤلاء المجرمين يعتدون على الرسل واتباعهم وعلى ما جاءوا به بأمرين: الأول: التشكيك. الثانية: العدوان.

أما التشكيك فقال الله تعالى في مقابلته: ﴿كَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ لمن أراد أن يضلّه أعداء الأنبياء.

وأما العدوان فقال الله تعالى في مقابلته: ﴿وَنَصِيرًا﴾ لمن أراد أن يردعه أعداء الأنبياء. فالله تعالى يهدي الرسل واتباعهم وينصرهم على أعدائهم ولو كانوا من أقوى الأعداء، فعلينا ألا نياس لكثرة الأعداء وقوة من يقاوم الحق فإن الحق كما قال ابن القيم رحمه الله:

الحق منصور وممتحن فلا تعجب فهذي سنة الرحمن

فلا يجوز لنا أن نياس بل علينا أن نطيل النفس وأن نتظر وستكون العاقبة للمتقين، فالأمل دافع قوي للمضي في الدعوة والسعي في إنجاحها، كما أن اليأس سبب للفشل والتأخر في الدعوة.

وينبغي أن نعرف ما عند هؤلاء من العلوم والشبهات من أجل أن نرد عليهم بسلاحهم وهذا من هدي النبي ﷺ ولهذا لما بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن قال له: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا

أَهْلَ كِتَابٍ»^(١) وذلك من أجل أن يستعد لهم ويعرف ما عندهم من الكتاب حتى يرد عليهم بما جاءوا به. [محمد بن عثيمين].

وحكمة الله تعالى في هذا تتلخص في أمرين:

الأمر الأول: أنه ما بعث نبياً من أنبيائه إلا جعل له أعداء من المشركين كما في الآية التي ذكرها المؤلف وكما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ^ط وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًّا وَنَصِيرًا﴾ والله في ذلك الحكمة من أجل أن يتبين الصادق من الكاذب، ويتبين المطيع من العاصي. إذا بعث الأنبياء يدعون إلى الهدى صار هناك دعاة للضلال من أجل أن يمتحن الناس أيهم يتبع الأنبياء وأيهم يتبع دعاة الضلال، ولولا ذلك لكان الناس كلهم يتبعون الأنبياء ولو في الظاهر ولا يتميز الصادق في أتباعه من المنافق لأن الأنبياء يتبعهم المؤمن الصادق ويتبعهم المنافق الكاذب، والذي يميز هذا من هذا هو الابتلاء والامتحان، فالشدائد هي التي تبين الصادقين من المنافقين فالله جعل أعداءً للأنبياء لحكمة من أجل الابتلاء والامتحان ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧] هذه هي الحكمة بأن الله جعل لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن، والشيطان هو المارد العاصي فكل من تمرد عن طاعة الله فإنه شيطان سواء كان من الجن أو من الإنس، حتى الدواب المتمردة تسمى شيطانا وهو من شاط الشيء إذا اشتد أو من شطن إذا ابتعد، فالشيطان يكون من عالم الجن ويكون من عالم الإنس، وقوله تعالى: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾ الزخرف في الأصل الذهب وزخرف القول هو القول المموه المزور، لأجل أن يغر الناس. فالقول المزخرف

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

هو الباطل المغلف بشيء من الحق وهذا من أعظم الفتنة لأن الباطل لو كان مكشوفاً ما قبله أحد لكن إذا غُطي بشيء من الحق فإنه يقبله كثير من الناس وينخدعون بهذه الزخرفة، فهو باطل في صورة الحق، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ الله قادر على منعهم من ذلك لكنه شاء أن يفعلوه من أجل الابتلاء والامتحان. وإذا كان هذا مع الأنبياء فكيف بغيرهم من الدعاة إلى الله وعلماء التوحيد فأتباع الأنبياء أيضاً يكون لهم أعداء من دعاة الباطل في كل زمان وفي كل مكان. هذا مستمر في الخلق وجود دعاة الحق وإلى جانبهم دعاة الباطل في كل زمان ومكان.

الأمر الثاني: وهو العجيب أن دعاة الباطل يكون عندهم علوم وعندهم كتب وعندهم حجج يجادلون بها أهل الحق كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ يعني الكفار ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾ الحقائق البينة والعلم النافع ﴿فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ الذي توارثوه عن أجدادهم وآبائهم والذي هو عبارة عن كتبهم وعن حججهم التي توارثوها، وهذا واقع الآن، فكم في الساحة من كتب أهل الباطل ككتب الجهمية، وكتب المعتزلة، وكتب الأشاعرة، وكتب الشيعة كم في الساحة من كتب هؤلاء، وعندهم حجج مركبة ومزيفة تغر الإنسان الذي ليس عنده تمكن من العلم فعلم الكلام وعلم المنطق اعتمدوه وجعلوه هو العلم الصحيح الذي يفيد اليقين. [صالح الفوزان].

واقترضت حكمة الله تعالى أن يتلي أهل التوحيد بأعداء من شياطين الجن والإنس لحكم كثيرة، وغايات محمودة منها:

١ - أن يتبين أن الله تعالى اختار أوليائه الذين يستحقون فضله وكرامته على علم ليقينهم وثباتهم على الحق.

٢ - أن يظهر الله الفرقان بين أهل الحق وأهل الباطل بشيء بشري وليس سماوي، هذا هو الأصل وقد ينعم الله بشيء من عنده من السماء كتأييد بملائكة ونحوهم.

٣ - أن يجعل الله تعالى أهل الحق قدوةً لمن بعدهم في صبرهم على الحق مع كثرة الشبه.

ومن هدي القرآن والسنة معرفة ما عند الخصوم من العلم والشبه والاستعداد لمناظرتهم طلباً لهدايتهم وإقامة الحجة عليهم، فيحتاج طالب العلم والداعية إلى الله تعالى إلى أمور:

الأول: أن يفهم ما عند أهل الباطل من العلم والحجج التي يشبهون بها حتى يرد عليهم.

الثاني: أن يفهم الحجج الشرعية والعقلية التي يظهر بها الحق ويقوم بها الحجة على الخصم.

الثالث: إذا كان الخصوم يتكلمون بغير لسانه فإن تيسر له معرفة لسانهم فليحرص عليه ليعرف مصطلحاتهم وليباشر مناظرتهم بلا ترجمان. [عبد الله القصير].

وقد يأتي الشيطان للعبد بشبهة أن التوحيد والدين إذا كان من عند الله حقا وإذا كان ذلك فيه مرضاة الله جل وعلا والله ينصر أوليائه ويعز أوليائه ويخذل أعداءه فالمفترض أن يكون أهل التوحيد هم الغالبين، وأن يكون الرسل ليس لهم أعداء لأنهم من عند الله جل وعلا، وهذا الظن قد ظنه طائفة من المشركين فرغبوا في إنزال ملك حتى يتفق عليه، ورغبوا في أن يكون للنبي كذا وكذا من الأشياء التي يكون معها الاتفاق وعدم المعادة له وعدم جحود ما جاء به، كما قال جل وعلا: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنْ

الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ ﴿٩٠﴾ [الإسراء: ٩٠] الآيات في سورة الإسراء، وكذلك الآيات في سورة الفرقان:

﴿وَقَالُوا مَا لِيَ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمَشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴿٨﴾﴾ [الفرقان: ٧-٩]، فمن حكمة الله جل جلاله أنه بعث الرسل وجعل لكل رسول أعداء، وأعداء الرسل من الإنس والجن؛ لأن بعثة الرسل للإنس أقوامهم وللجن الذين يسمعون حديثهم، إلا محمدا ﷺ فإن بعثته للعالمين جميعا للإنس كافة وللجن كافة، فلكل رسول أعداء وهؤلاء الأعداء جعلهم الله جل وعلا أعداء لحكمة؛ لأن أمر التوحيد عظيم، فلماذا قال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال جل وعلا في الآية الأخرى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]، فحكمة الله جل وعلا اقتضت أن يجعل لكل نبي أعداء، وهكذا لكل أتباع الرسل والأنبياء جعل لهم أعداء؛ لأن حكمة الله سبحانه وتعالى اقتضت أن يُفرق بين حزب الله وحزب الشيطان، هذا الفرق بين حزب الله وحزب الشيطان قد يكون فرقا بالعلوم وقد يكون فرقا بالسيف والسنان، لهذا القرآن فرقان فرق الله جل وعلا فيه بين علوم الحق وبين علوم المشركين.

المقصود أن حكمة الله اقتضت أن يكون لكل نبي عدوا، فلا ينظر الموحد في زمن ما إلى أن أهل التوحيد قلة، أو إلى أنهم مزدرون، أو إلى أنهم لا يؤبه لهم، أو إلى أنهم مكثوا زمنا طويلا لم يُنصروا، أو نحو ذلك من الأشياء، أو أنهم يُعذبون، أو أنهم يُطردون، أو ما يفعله الأعداء بأهل التوحيد، لا ينظر إلى ذلك وإنما ينظر إلى الحق في نفسه، وحكمة الله عرفها أهل السنة بأنها وضع الأشياء في مواضعها الموافقة للغايات المحموده منها، والله

جل وعلا أذن بالشر في ملكه والشر ليس إليه ليظهر طيب الطيب وليظهر طيب أهل الحق على خبث غيرهم، فأذن جل وعلا بالشر فداءً بالخير حتى يظهر، فلولا هذه العداوة ما ظهر المستمسك بالتوحيد من غيره، ما ظهر الذي على قناعة تامة من توحيد الله جل وعلا من المتردد الذين هم في ريبهم يترددون، ونحو ذلك من الحكيم العظيمة.

فإن الله جل وعلا أنزل العداوة في موضعها، وهذه العداوة موافقة لغاية محمودة منها، فجعل بعض الجن والإنس بل الأكثر من شياطين الإنس والجن أعداء للرسول هذا فيه غايات محمودة، ومن هذه الغايات المحمودة التي هي حكمة الله جل وعلا: أن يظهر أنصار الله جل وعلا الذين يستحقون فضله ومنته ودار كرامته، ومنها أن يظهر الفرقان بين أهل الحق وأهل الباطل بشيء بشري وليس سماوي، وربما يُنعم الله جل وعلا بشيء من عنده من السماء كتأييد بملائكة أو نحو ذلك، ومنها أن يظهر أن هؤلاء الذين نصرُوا دينه ليس عندهم شك ولا شبهة مع كثرة المعادين ومع كثرة الشبه ومع كثرة ما يرد فإن استمسكهم بالحق دليل على صحة التوحيد، فالرسول مع قلة من استجاب لهم استمسكوا بالحق وبعضهم مكث مدة طويلة، فظهر أن هؤلاء الذين استمسكوا بالحق وثبتوا عليه، حتى إن أحدهم ليؤخذ فينشر بالمنشار نصفين ما يرده ذلك عن دينه هذا شهادة عظيمة بأن هذا الذي حملوه حق لأن الله جل جلاله جعلهم مكرمين بهذا الأمر ومكرمين باتباع الرسول يعني باتباع الحق، فيه حكم شتى.

والشيخ رحمه الله قوله هنا: (لم يبعث نبيا بهذا التوحيد إلا جعل له أعداء) هذا الحصر مأخوذ من الآية ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢] فلفظ (كل) ظاهر في العموم وهو بمعنى لم يبعث نبيا بهذا التوحيد إلا جعل له أعداء.

وأعداء التوحيد أعداء الأنبياء والرسول على قسمين: أعداء رؤساء، وأعداء تبع.

فالرؤساء: إما أهل الرئاسة والتدبير في أمور الدنيا، وإما أهل الرئاسة في أمور الفكر والدين، هؤلاء هم الذين تزعموا العداوة وصدوا الناس عن الدين، هذا الصنف من أصناف الأعداء.

والصنف الثاني منهم الأتباع الرعاع: الذين أعرضوا عن الحق، أو الذين أخذتهم الحمية والعصبية في ألا يقبلوا التوحيد وأن ينصروا رؤساءهم.

وكلُّ من هذين الصنفين يجب الحذر منه ويجب على الموحّد أن يعاديه، فليست عداوة الموحّد لعلماء المشركين خاصة، أو الذين أعلنوا الحرب على التوحيد خاصة هؤلاء لهم نصيب من العداوة أكبر، وكل من لم يوحد الله جل وعلا وانغمس في براثن الشرك وأشرك بالله فهو عدو لله جل وعلا، فكل مشرك عدو لله جل وعلا، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَسْتِعْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

وقال جل وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾، و﴿شَيْطِينِ الْإِنْسِ﴾ جمع شيطان والشيطان هو البعيد عن الخير مأخوذ من شَطَنَ إِذَا بَعُدَ، فالشَّاطِنُ هو البعيد، والشيطان -النون فيه أصلية- وهو البعيد من الخير. وشياطين الإنس يُرون وشياطين الجن لا يُرون، وهم الذين يلقون أيضا بعض الشبه في نفوس شياطين الإنس من جهة الوسواس والقرين.

في قوله: ﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾ ما ينبىء على أن علوم المشركين وشبه المشركين منه الشيء الناصع ومنه قيل للذهب زخرف؛ لأنه ناصع واضح، فزخرف القول الذي له مشروع وضياء يبصره ببصيرته المتأمل له فيخذه، لهذا ما عند المشركين من العلوم لها زخرف

فليحذر منه، لا يتصور في هذا المقام مقام كشف الشبهات أن شبهة المشرك ليس لها وجه البتة، لا تتصور هذا، فإن المشركين يوحى بعضهم إلى بعض بزخرف القول حتى تزين الشبهة، فلا يقال هذه الشبهة فيها نصيب من الحق فتكون حقا، أو أن يظن أن شبهة المشرك ليس لها نصيب من النظر البتة، بل يكون لها زخرف ويكون لها نظر، فإذا تأملها أهل العلم وجدوها داحضة، كما قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا أُسْتُجِبَ لَهُمْ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةً عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ١٦]، فالحجج التي يدلي بها أهل الشرك فيها زخرف وفيها تدليس وفيها تلبيس، ولها بعض الشبه لها بعض ما يجعلها ملتبسة بالحق.

ولهذا لا تتصور أن الشبه التي أدلى بها أعداء التوحيد أن كل واحدة لا تدخل العقل أصلا، بل منها أشياء يخدع بها الشياطين هؤلاء، منهم من خدعوا أممًا من الإنس والجن، ولكن هذا القول غرور يعني أنه يظهر ويتزخرف عند سماعه أو عند رؤيته، ولكنه عند التحصيل ليس بشيء وهذا لأنه إذا تدبر وفحص وجد أن حججهم داحضة.

قال: (وقد يكون لأعداء التوحيد علوم كثيرة وكتب وحجج) وهذه مقدمة مهمة في سبيل كشف الشبهات التي أدلى بها علماء المشركين، فعدو التوحيد لا تتصور أن لا يكون فقيها لا يكون محدثا لا يكون مفسرا لا يكون مؤرخا بل قد يكون مبرزا في فن من هذه الفنون أو في فنون كثيرة، كحال الذين ردوا على إمام هذه الدعوة فإنهم كان يشار إليهم بالبنان فيما اختصوا فيه من العلوم، منهم من كان فقيها، منهم من كان مؤرخا، وهذا حال أيضا من رد عليهم أئمة الدعوة فلا تتصور أن عدو التوحيد لا يكون عالما، وهذه شبهة ألقاها الضلال في نفوس الناس، فجعلوا اعتراض العالم على العالم دال على صحة كل من المذهبين، هذا وهذا والمعنى واسع، ولهذا بعضهم يقول في مسائل التوحيد هذا

أصح من القول الثاني أو في أصح قولي العلماء هو كذا وكذا، هذا لا يسوغ أن يقال في مسائل التوحيد؛ لأن من خالف في مسائل التوحيد فإنه ليس من علماء التوحيد ولا علماء السنة الذين يصح أن تنسب لهم مقالة أو أن يؤخذ بقولهم في الخلاف، بل التوحيد دلت عليه الدلائل الكبيرة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وبينه الأئمة فمن خالف ولو كان من العلماء الكبار في الفقه أو في التاريخ أو في الحديث أو غيره فإن مخالفته لنفسه، ولا يقال إن في المسألة خلافاً.

لهذا لا بد أن تنتبه إلى أن عدو التوحيد من علماء المشركين ليس من صفته أن يكون غير عالم، بل قد يكون عالماً وإماماً في فن من الفنون؛ إماماً في التفسير، وإماماً في الفقه، مرجع في القضاء ونحو ذلك.

فإذن كمقدمة لا تقل في مسألة من المسائل التي يأتي كشف الشبهة فيها قالها العالم الفلاني، وقالها الإمام الفلاني، وكيف يفعلها الإمام الفلاني، فهذا إما أن يكون جاهلاً ما حرر المسألة كبعض العلماء المشهورين المذكورين بالخير، وإما قد يكون قد علم فعاند وعارض وصنف في تحسين الشرك، مثل ما فعل مثلاً فخر الدين الرازي صاحب التفسير المسمى بمفاتيح الغيب، حيث صنف في تحسين دين الصابئة ومخاطبتهم للنجوم كتاباً سماه: سر المكتوم في أسرار الأفلاك ومخاطبة النجوم. وبه كفره طائفة من أهل العلم، فيحسن كيف تخاطب النجوم وكيف يستغاث بها وكيف تستنبط إلى آخره، وصنف في ذلك ليدل صابئة حران على ذلك، وهذا لا شك أنه من الضلال البعيد، فلا يقال في أي شبهة يأتي ردها أو رد عليها أئمة السنة والتوحيد، لا يقال كيف العالم الفلاني قالها؟ كيف راجت على هذا العالم الفلاني؟ وهؤلاء إما أن يكونوا جاهلاً فلا يصنفون في أعداء التوحيد، وإما أن يكونوا صنّفوا في الشرك وتحسينه، هؤلاء هم الذين عناهم الشيخ بقوله

(وقد يكون لأعداء التوحيد علوم كثيرة وكتب وحجج)، إذا رأيت نقولهم قد تكون عن شيخ الإسلام وعن ابن القيم كما فعل داوود بن جرجيس مثلاً صنف كتاباً سماه: صلح الإخوان. نقل فيه عن شيخ الإسلام وابن القيم نقولاً، ونقل عن أقوال المفسرين وأقوال كثير من العلماء، مثلاً في هذا العصر صنف محمد بن علوي المالكي كتاباً حشد فيه أقوال نحو من مائتين أو ثلاثمائة من العلماء الذين أقرروا بعض الشريكات وبعض التوسلات ونحو ذلك في كتبهم، هذا ليس هو العبرة.

فالقاعدة التي يجب أن يكون عليها قدم الموحد أن علماء المشركين قد يكون لهم علم كبير وحجج لأنه ليس الشرك سبباً في انسلاخهم من العلم، كما قال جل وعلا عن أوائلهم: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقد يكون هذا العلم بالإلهيات كما قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]، هذا اعتراض شبهة، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقد يكون في الفقهيات كما قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ونحو ذلك، فجنس العلوم التي وجهت لهذه الأمة موجودة عند أعداء الرسل إما من جهة الإلهيات وإما من جهة الشرعيات، فعارضوا الرسل بما عندهم من العلم بل إن الله جل جلاله سمى قولهم حجة فقال وذلك تعظيماً له من جهة قوة الشبهة فيه قال: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦]. [صالح آل الشيخ].

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اللَّهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ - أَهْلِ
فَصَاحَةٍ وَعِلْمٍ وَحُجَجٍ -؛ فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللَّهِ مَا يَصِيرُ سِلَاحًا لَكَ تُقَاتِلُ
بِهِ هَؤُلَاءِ الشَّيَاطِينَ، الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ وَمُقَدِّمُهُمْ لِرَبِّكَ: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ
صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَأَتِيَنَّهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ
شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الأعراف: ١٦-١٧].

وَلَكِنْ إِنْ أَقْبَلْتَ عَلَى اللَّهِ، وَأَضْغَيْتَ إِلَى حُجَجِ اللَّهِ وَبَيِّنَاتِهِ؛ فَلَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ﴿إِنَّ
كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

(إذا عرفت ذلك) يعني ما قرّره وقدمه المصنف (وعرفت أن الطريق إلى الله لا بد له
من أعداء قاعدين عليه) ملازمين له لا ينفكون عنه ولا يرجعون عنه أبداً، قصدهم الإغواء
والصد عن هذا الصراط المستقيم (أهل فصاحة) وبلاغة في المنطق (وعلم وحجج) على
باطلهم؛ ولكنها ليست من الحجج الموروثة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم إنما
هي منامات وأكاذيب إذا جاء عند التحصيل فإذا هي تخونهم أحوج ما يكونون إليها.
(فالواجب عليك أن تتعلم من دين الله) الذي أنزله (ما يصير سلاحاً لك) تذبُّ به عن
نفسك ودينك وتدافع به و (تقاتل به هؤلاء الشياطين الذين) هم بهذا المقام أعظم ضرراً
من شياطين الجن، وهم نواب إبليس الذي (قال إمامهم ومقدمهم لربك عز وجل:
﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾) أي: لا أترك أحداً يمر إلا تشبّثت به وأغويته. لشدة
عداوته لهذا النوع الإنساني جد كل الجد واجتهد كل الاجتهاد في إغوائه وصدّه وإضلاله؛

أخبر هذا الخبر عما هو مُريد وجازم وعازم عليه؛ ثم أكده بهذه التأكيدات ﴿ثُمَّ لَا تَيَّنَّهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ فإذا كان الطريق الذي هذه صفتُه عليه مرصودٌ عليه بأنواع الصدود، وأنواع القيود، وأنواع السلاح، وأنواع الحجج والبيانات، وأنواع الكيد والمكر والخداع، فكيف يأمن الإنسان ولا يخاف؟! ومما تقدم تعرف البُعد عن صفة التعب والهويناء، بل الأمر جد كل الجد. فمعلوم أن المقيض له أعداء، لا يكون في غفلة عنهم وليس مقصودهم سفك الدم فقط، لا بل الدين. وكم أهلك في الطريق الذي عليه شياطين الإنس والجن مراصدين مع ما جعل لهم من السلطة على القلب ونحو ذلك يحسبون أنه آمن ولا خافوا من مخاوفه ولا علموا من الشرع طرقه ومخاوفه.

بعد ذكر المصنف ما ذكر من عداوة الشيطان ونوابه وحرصهم على اهلاك هذا الجنس الإنساني قال: (ولكن إذا أقبلت على الله) بقلبك وقالبك، وعلم منك اللجأ إليه والتبري والتخلي من الحول والقوة إلا به (وأصغيت) كل الإصغاء (إلى حجج الله وبياناته) من الكتاب والسنة (فلا تخف ولا تحزن) من الأعداء القاعدين لك على الصراط المستقيم؛ فعندك ما يحصنك من هذا؛ فالخوف عليك عندما تُعرض عن حجج الله وبياناته، الخوف والحزن عليك من جهة نفسك أن لا تُقبل ولا تصغي؛ وأما إن لجأت إليه فلا خوف عليك ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾.

وإن كان قسمه وحظه من الألف تسعمائة وتسعة وتسعين فليس كثرة حزبه من قوة كيده، بل كيدُه ضعيف، ولكن أكثر الخلق أطاعوه وتولَّوه ومكَّنوه من أنفسهم، فكان له عليهم سلطان، وإلا كل عباد الله ليس له عليهم سلطان، فهم الذين أعطوه القيادة لأجل الشهوات وإيثار العاجل على الآجل؛ أعطوه ذلك فصاروا إلى حيِّزه من جانب فصارت

قوته نسبية، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [النحل: ٩٩-١٠٠].
فمن استولى عليه الشيطان في شيء فهو الذي ولاه على نفسه، وإذا أطاعه في شيء انتظر منه شيئاً آخر، وهكذا حتى يوصله إلى الهلاك والعياذ بالله. [محمد بن إبراهيم].

فالأمر واضح، إذا أخلص العبد لله، وصدق في طلب العلم، وتفقه في الدين، وتعلم الأدلة الشرعية، وعني بالقرآن الكريم والسنة المطهرة، فإن الله يُعينه على كشف حُجج أهل الباطل، وإزالة شُبُههم، وإظهار الحق، وإنما يُخشى عليه إذا سلك الطريق وليس معه سلاح، يخشى على طالب العلم إذا كان مجرداً من السلاح، ما عنده سلاح العلم، ما عنده بصيرة، دعوى علم لكن بدون بصيرة، فالبصيرة هي العلم نفسه قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨] يعني: على علمٍ وبينه، ما هو على جهالة، والسلاح هو العلم: قال الله، وقال رسوله، فإذا كان عنده علم وبصيرة، وأخلص لله، وصدق مع الله، فالله يُعينه عليهم، ويُخلصه من شرهم، ولا يخشى عليه: إما من قلة العلم، وإما من فساد النية وعدم الإخلاص، ولا حول ولا قوة إلا بالله. [عبد العزيز بن باز].

فالسراب يزول كذلك هذه الحجج إذا طلعت عليها شمس القرآن وبينات القرآن زال هذا الضباب الذي معهم وهذه سنة الله سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨]. ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] قذائف الحق تدمر الباطل مهما كان. [صالح الفوزان].

وأعداء توحيد الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أصناف:

أ - أهل رئاسة دنيوية: فيحتاجون إلى مداراة ما أمكن حتى يُستمالوا إلى الحق، أو يوصل إلى أتباعهم من الخلق.

ب - أهل فكر ودين: وهؤلاء يحتاجون إلى مناظرة بغاية من التلطف لكشف شبهاتهم وتفنيد افتراءاتهم دعوة لهم وإزهاقاً لباطلهم وهداية لمن حولهم، وهؤلاء يحتاجون إلى الصبر على أذاهم، ومن المهم اتقاء الطعن في معظيهم ما أمكن اتقاء لشهرهم.

ج - رعا معروضون عن الحق، ومتعصبون لأحد الفريقين عصبية جاهلية.

ويحتاج المتصدي لتعليم الناس والدعوة إلى الحق إلى أمرين:

الأول: علم يدفع به الشبهات.

الثاني: ورع يدفع به الشهوات.

ومتى ما دخل ميدان الخصومة والمحااجة بغير هذين السلاحين كان على خطر أن يفتن في دينه، وأن يزيد طغيان خصمه وفتنته بما هو عليه من باطله وضلاله ويطمعه في فتنة الناس.

وجعل الله تعالى القرآن وما علمه نبيه ﷺ من بيان تبياناً لكل شيء، وهدى للتي هي أقوم، فلا يأتي مبطل بحجة إلى وفي الوحي المطهر كشفها والجواب عليها، عرف ذلك من عرفه، وجهله من جهله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، فإن الله تعالى قد عصم نصوص الكتاب والسنة من أن تدل على باطل، أو تؤيد مبطلاً على باطله، فلا يستدل بها مبطل على باطله إلا وهي عليه لا له، ولكن الناس يتفاوتون في إدراك ذلك. [عبد الله القصير].

وَالْعَامِّيِّ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ أَلْفًا مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]؛ فَجُنْدُ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ، كَمَا أَنَّ هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وَإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَكَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ.

وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ، وَهَدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَأْتِي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا وَيُبَيِّنُ بُطْلَانَهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: «هَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأْتِي بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(والعامي من الموحدين) الذي عرف أدلة دينه وإن كان ليس بفقير ولا عالم، ليس المراد العامي الجاهل، اللهم إلا أن يوفق العامي الذي لا يعرف لحجة عقلية وهو نادر (يغلب الألف) بل الألف (من علماء هؤلاء المشركين)، لأن حجج المشركين ترهات وأباطيل ومنامات كاذبة وما كان معهم من الحق فهو رد في الحقيقة عليهم (كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾) فهذه الآيات أفادت حصر الغلبة في جند الله وهو يقتضي بعمومه الغلب في جميع النواحي: الحجة واللسان والسيف والسنان ويغلبون قبيلهم، ولا تظن أنه يرد عليه تسليط أهل الشر في هذه الأزمان، فإنه بسبب إضاعته، وإلا دين رب العالمين محفوظٌ مؤمَّنٌ بحفظ من يقوم به. ولا تظن أنه يرد عليه إدالة أهل الباطل بعض الأحيان فإنه تمحيصٌ ورفعةٌ وغرورٌ لأهل الباطل. (وإنما الخوف على

الموحد) العابد لله المستقيم على التوحيد (الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح) يذب به عن دينه وهو الحجة والسلاح لم يتعلم أدلة دينه، فهذا مخوفٌ عليه أن يُقتل أو يُسلب أو يبقى أسيراً في يد عدوه الشيطان وجنوده فيستزلونه عن الطريق السوي (وقد منَّ الله علينا بكتابه) الذي هو السلاح كل السلاح الأعظم. (الذي جعله تبياناً لكل شيء وهدى وبشرى للمسلمين، فلا يأتي صاحب باطل بحجة) كائنة ما كانت إلى يوم القيامة (إلا وفي القرآن ما ينقضها ويبين بطلانها) يعرف ذلك من يعرفه، ويوفق له من يوفق، ويجهل ذلك من يجهره (كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾) أي بحجة أو شبهة، وهذه نكرة في سياق النفي، فتشمل جميع ما يؤتى به ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾) فالقرآن كفيل بذلك (قال بعض المفسرين: هذه الآية عامة في كل حجة يأتي بها أهل الباطل إلى يوم القيامة) ولكن قد يؤتى الإنسان من عدم الفهم له أو عدم الاعتناء به. وقد التزم بعض العلماء؛ وهو شيخ الإسلام ابن تيمية ألا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقضه. [محمد بن إبراهيم].

وعباده المؤمنون الذين ينصرون الله ورسوله يجاهدون الناس بأمرين:

الأول: الحجة والبيان وهذا بالنسبة للمنافقين الذين لا يظهرون عداوة المسلمين فهؤلاء يجاهدون بالحجة والبيان.

الثاني: من يجاهد بالسيف والسنان وهم المظهرون للعداوة وهم الكفار الخالص المعلنون بكفرهم وفي هذا والذي قبله يقول الله عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَاُولَئِكَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣]. والجهاد

بالحجة والبيان يكون للكفار الخالص المعلنين لكفرهم أولاً، ثم يجاهدون بالسيف ثانياً، ولا يجاهدون بالسيف والسنان إلا بعد قيام الحجة عليهم.

والواجب على الأمة الإسلامية أن تقابل كل سلاح يصوب نحو الإسلام بما يناسبه، فالذين يحاربون الإسلام بالأفكار والأقوال يجب أن يبين بطلان ما هم عليه بالأدلة النظرية العقلية إضافة إلى الأدلة الشرعية، والذين يحاربون الإسلام من الناحية الاقتصادية يجب أن يدافعوا، بل أن يهاجموا إذا أمكن، بمثل ما يحاربون به الإسلام، والذين يحاربون الإسلام بالأسلحة يجب أن يقاوموا بما يناسب تلك الأسلحة. [محمد بن عثيمين].

ومن العجائب أن العامي غير المتعلم من الموحدين يغلب ألفاً من علماء المشركين، ذلك لأن العامي عنده الفطرة السليمة التي لم تتلوث بالشكوك والأوهام وقواعد المنطق وعلم الكلام. أما العالم المشرك فليس عنده فطرة سليمة ولا علم صحيح وصاحب الفطرة السليمة يتغلب على الذي ليس عنده فطرة ولا علم لأن علمه جهل. إذن فالناس ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من عنده علم صحيح وفطرة سليمة وهذا أعلى الطبقات وهذا هو الذي أقبل على ربه وأصغى إلى حججه وبياناته فصار عنده علم صحيح وفطرة سليمة.

القسم الثاني: من ليس عنده علم لكن عنده فطرة سليمة وهو العامي من الموحدين.

القسم الثالث: من ليس عنده فطرة سليمة ولا علم صحيح وإنما عنده سراب لا حقيقة له، فهذا يهزم أمام العامي فكيف أمام العالم الذي عنده علم صحيح وفطرة سليمة؟ فهذا مما يدل على أن تعلم العلم النافع يكون سلاحاً للمؤمن أمام أعداء الله ورسوله ﷺ.

(وإنما الخوف على الموحّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح) هذا هو الواقع فالموحد الذي يسلك الطريق ويواجه الكفار ويقول أنا أدعو إلى الله وليس عنده علم لو يقف أمامه واحد من عوامهم ويلقي عليه شبهة ما استطاع الجواب. فهذا مما يُوجب على طلبة العلم وعلى الدعاة إلى الله خصوصاً أن يتفقهوا في دين الله وأن يتعلموا حجج الله وبراهينه وأن يطلعوا على ما عند الخصوم والكفار والمنافقين من الباطل من أجل أن يدحضوه ويكونوا على معرفة به. والنبي ﷺ لما أرسل معاذاً إلى اليمن قال له: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(١)، من أجل أن يستعد لأن الذين أمامه أهل كتاب وأهل علم وعندهم حجج وعندهم شبهات وعندهم تلبس، فلا بد أن يكون معاذ رضي الله عنه على استعداد من أجل أن يقوم بالدعوة ويرد الباطل، فهذا مما يؤكد على الموحدين عمومًا وعلى طلبة العلم خصوصاً وعلى الدعاة إلى الله بصفة أخص أن يتعلموا ما يدفعون به الباطل وينصرون به الحق وإلا فإنهم سينهزمون أمام أي شبهة تعرض لهم. والمشكلة إذا عجز الداعية إلى الله أن يُجيب على شبه الملبس أمام الناس أو أجابه بجهل، وهذا أشد. ولا يتعارض هذا مع قول الشيخ: «والعامي من الموحدين يغلب ألفاً من علماء المشركين» لأن العامي الموحّد وإن كان كذلك فعليه الخوف من شرهم وأخذ الحذر منهم بتعلم العلم النافع. وقد استشكل بعض الإخوان هذه العبارة. وهي قول الشيخ: (والعامي من الموحدين يغلب ألفاً من علماء هؤلاء المشركين) مع قوله: (وإنما الخوف على الموحّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح) والجواب عن هذا الإشكال أن الشيخ رحمه الله يقصد أن العامي عنده فطرة سليمة يستنكر بها الباطل، أما علماء الضلال

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

ففطرهم فاسدة وحججهم واهية فالعامي يغلبهم بالفطرة السليمة من حيث الجملة لا من حيث التفصيل.

فالعامي الموحد أحسن حالاً من علماء الكلام والمنطق فكتاب الله ما ترك شيئاً نحتاج إليه من أمور ديننا إلا وبينه لنا لكن يحتاج منا إلى تفقه وتعلم ولو كان عندك سلاح ولكن لا تعرف تشغيله فإنه لا يدفع عنك العدو وكذلك القرآن لا ينفع إذا كان مهجوراً وكان الإقبال على غيره من العلوم.

ولا يوجد شبهة في الدنيا أو باطل في الدنيا يُدلي به كافر أو مُلحد إلا وفي القرآن ما يرد عليه لكن لا يتبين هذا إلا بمعرفة القرآن والتفقه فيه ودراسته حق الدراسة حتى يعرف ما فيه من الكنوز وما فيه من السلاح وما فيه من الذخيرة التي نقاوم بها أعداءنا فنقبل على كتاب الله حفظاً وتفهماً وتلاوةً وتدبراً وعملاً حتى نكون مسلحين بهذا السلاح. أما مجرد وجود القرآن عندنا من غير أن نعني به وندرسه فلا يكفي، وأهل الكتاب ضلوا وكفروا وعندهم التوراة والإنجيل لما تركوا تعلمهما والعمل بهما.

لكن لا بد من دراسة القرآن على ضوء السنة النبوية وتفسير السلف الصالح، لا على ضوء الدراسات المعاصرة المبنية على التخرص والجهل أو ما يسمونه بالإعجاز العلمي.

فليس هذا خاصاً بالرسول ﷺ وأهل زمانه مع القرآن بل هذا عام لكل أمة إلى أن تقوم الساعة لكن يحتاج إلى عناية بالقرآن ودراسة للقرآن كما ينبغي، لأن فيه بيان الحق والرد على أهل الباطل. [صالح الفوزان].

والموحد، ولو كان عامياً يغلب ألفاً من المشركين؛ لأنه من جند الله، وجند الله هم الغالبون. بركة توحيده وإيمانه؛ واستقامته على دين الله، يُوفَّق ويغلب هؤلاء المشركين ولو كانوا علماء؛ لأنَّ علمهم فاسد منحرف. [عبد العزيز الراجحي].

فمثلاً: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله التزم مع خصومه؛ ومع أعداء التوحيد وأعداء الإيمان أن لا يحتجوا على باطلهم بأية من القرآن إلا ويرد عليهم بالآية نفسها التي احتجوا بها.

ومن تطبيقه العملي لهذا الأمر في صغره رحمه الله: أنه لقي أحد المتصوفة، وقال ذلك المتصوف في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] قال المعنى: وما يعلم تأويل هو أي اسم (هو) الذي يقال فيه: (هو هو) وصنف ابن عربي كتاباً في (الهو) فقلت له - وأنا إذ ذاك صغير جداً - لو كان كما تقول: لكتبت في المصحف مفسولة: (تأويل هو) ولم تكتب موصولة وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار. وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة.

ثم إنه فيما بعد التزم التزاماً آخر مع المتكلمين أنهم لا يتحجون على باطلهم بحجة عقلية إلا رد عليهم باطلهم بالحجة نفسها، والتزم هذا الالتزام؛ لأن العقل الصحيح لا يدل إلا على حق، فإذا قالوا شيئاً يحتجون عليه بالعقل يُبين لهم بالعقل من خلال الاحتجاج نفسه أنه أمرٌ باطل ولا يستقيم. [عبد الرزاق البدر].

والعامي من الموحدين عنده محكمات وهي العلم الواجب الذي ذكرنا أنه لا يصح إسلام العبد إلا به، عنده من المحكمات ما يرد بها شبه المشبهة وشبه علماء المشركين.

مثاله ما ذكره أئمة الدعوة أن رجلا من عوام الموحدين كان في المدينة في المسجد النبوي فقال له أحد العلماء لما عرف أنه من هذه الجهة هذا في الزمن الأول قال له: أنتم تقولون يطلب من الموتى، هؤلاء الشهداء أحياء بنص القرآن، والله جل وعلا يقول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، هؤلاء أحياء وليسوا بأموات، فلماذا لا نطلب منهم؟ قال له العامي من الموحدين: لو قال الله جل جلاله: (يُرْزَقُونَ) لطلبنا منهم، ولكن قال تعالى: ﴿يُرْزَقُونَ﴾ فهم يُرزقون مثل ما نُرزق نحن، فنطلب من الرزاق.

وهذا رجوع إلى المحكمات، فالموحد ولو كان عاميا لا بد أن يستمسك في هذا الباب العظيم بالمحكمات:

من المحكمات مثلا تعريف كلمة التوحيد.

من المحكمات تعريف العبادة التي ترجع إليها مهما شبه المشبه.

من المحكمات إجماع أهل العلم على أن صرف العبادة لغير الله كفر، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو مشرك.

من المحكمات أن المسلم قد يرتد بأشياء، كما نص عليه العلماء في باب حكم المرتد. فإذا تقرر هذه الأربع محكمات ومن الله عليك بأشياء زيادة على ذلك من حفظ بعض الآيات في هذا المقام كقوله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [١٣] إن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، وكقوله جل وعلا: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ

دُعَايِهِمْ غَفِلُونَ ﴿٦٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءَ وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦]؛ لأن هذا فيمن يبعث ويحشر يوم القيامة فيجيب وهو غافل عن الدعاء في الدنيا، وإذا حشر الناس يوم القيامة كانوا لهم أعداء، يعني لمن عبدتهم.

فمن المحكمات أن ترد على كل من قال إن عبادة المشركين لغير الله هي عبادة الأصنام، كما ينددن حوله أكثر المفسرين المتأخرين، كل ما أتت آية فيها عبادة غير الله يجعلونها في الأصنام، بينما إذا رأيت تفسير ابن جرير رحمه الله تجد أن كل نص فيه عبادة غير الله جل وعلا يجعله في الأصنام والأوثان والأنداد جميعاً، وهذا لا شك أنه فقه عظيم لنصوص القرآن.

إذن عرفت المحكمات التي ترجع إليها، فلا يحتاج العامي من الموحدين إلى أن يعلم التفاصيل كلها، فإذا علم ثلاثة الأصول بأدلتها، وعلم الذي ذكرنا المقدمات الأربع هذه فإنه يغلب الألف من علماء المشركين، لم؟ لأن معه المحكم وأولئك معهم المتشابه، والذي معه المحكم يغلب من معه المتشابه لأنه واضح والمتشابه غير واضح، المتشابه مشتبه وأما المحكم فواضح بين.

فكل شيء شبه عليك به ارجع به إلى أصله إلى المحكم منه فتجد أن المسألة اتضحت، فتدع المتشابه في النظر وفي الجدل وتردع إلى المحكمات فتعلوا الحجة.

قال: (كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾)، قال (فجند الله هم الغالبون بالحجة واللسان كما هم الغالبون بالسيف والسنان)، هذه الآية قال فيها شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله وجماعة ممن بعده: إن الأمة ظاهرة - «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرَةً

عَلَى الْحَقِّ»^(١) - ظاهرة وغالبة في كل زمن، وأنه لا يتصور وجود زمن لا يكون في هذه الأمة طائفة ظاهرة على الحق غالبة لأن الله جل وعلا أكد ذلك بـ(إِنَّ) وأكده باللام، وهذان نوعان من المؤكدات، وهذه الغلبة وهذا الظهور قد يكون بالحجة والبيان، وقد يكون بالسيف والسنان، فإن عَدِمَ أهل الحق الظهور بالسيف والسنان فهم غالبون في كل زمن بالحجة والبيان، ومعلوم أن النبي ﷺ مكث مُدَّةً في مكة وهو يجاهدكم بالقرآن.

فالجهاد والقتال قائم في كل حين حتى في لحظتنا هذه بيننا وبين المشركين وبين أعداء الملة والدين إما بحجة وبيان نجاهدكم بها، وإما بسيف وسنان، والسيف والسنان له شروطه المعتمدة شرعا، والحجة والبيان قائمة في كل زمان؛ لأن حججهم محكمات واضحات، ولأن حجج غيرهم داحضة لأنها شبهات. [صالح آل الشيخ].

وقول المصنف: (والعامي من الموحدين يغلب ألفا من علماء هؤلاء المشركين)، لا يعارض قوله: (وإنما الخوف على الموحّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح)؛ إذ الجملة الأولى تدل على أن العامي بتوحيده يكفي ضلالات المضلين. والجملة الثانية تدل على أن من كان على تلك الحال من العامية فإنه يخشى عليه ويخاف عليه أن يقع في الشرك.

وبيان دفع التعارض أن المصنف نظر إلى أمرين:

أحدهما: مأخذ قدري. والآخر: مأخذ شرعي.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩).

فالمأخذ القدري في قوله: (والعامي من الموحدين يغلب ألفا من علماء هؤلاء المشركين)، فيجري الله بحكمته في تقديره أن يقوم عامي فيبهت علماء المشركين بما يبطل به دعواهم.

وأما المأخذ الشرعي ففي قوله: (وإنما الخوف على الموحّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح)، فالإنسان مأمور شرعا أن يتعلم من الدين ما يكون لله سلاحا يحفظه من جيش المشركين، ومن لم يكن له سلاح من العلم خيف عليه فالجملة الأولى منشؤها قدري كوني، والجملة الثانية: منشؤها ديني شرعي، فانتفى التعارض بينها. [صالح العصيمي].

ونلاحظ الشيخ رحمة الله عليه في كل كتاباته لم يربط الناس بشيء اخترعه، ولم يربطهم بشيء أنشأه؛ وإنما كل ربطه لهم بالكتاب والسنة، الآن لما أكد على مسألة السلاح وأن الإنسان معه يكون سلاح، رأسا ربط بالقرآن، ليكون معك سلاح، ما قال: حافظ على مبادئنا - مثل بعض الطرق - ولا تضع كلام أشياخنا، إلى آخره هكذا يقول دعاة البدع، ما قال ذلك؛ لأنه ليس عنده شيء أنشأه هو، أما أولئك الأشياخ الذي عندهم هم أنشأوه أو أشياخهم؛ ولهذا وصاياهم ربطت برسومهم وطرائقهم وأشياخهم ومبادئهم إلى غير ذلك، فالشيخ هنا لما أوصى بحمل السلاح، أوصى بالكتاب والسنة، أي: فحافظ على كتاب الله وحافظ على سنته نبيه ﷺ ولهذا رأيت في هذا الكتاب وفي عامة كتبه لا يذكر شيئا إلا ويُتبعه بالآية والحديث. [عبد الرزاق البدر].

وَأَنَا أَذْكَرُ لَكَ أَشْيَاءَ - مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ - جَوَابًا لِكَلَامٍ اِحْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا عَلَيْنَا؛ فَقَوْلٌ: جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفْصَلٍ.

هذا فيه بيان موضوع الكتاب وما صُنِّفَ فيه؛ فهو في ردِّ شُبُهَةٍ شَبَّهَ بها بعض المشركين على توحيد العبادة؛ زعموا أن المصنف رحمه الله يكفر المسلمين، وحاشاه ذلك؛ بل لا يكفر إلا من عمل مكفراً وقامت عليه الحجة فإنه يكفره. فقصد كشف تلك الشبه المشبهة على الجهال وردّها وإن كانت أوهى من خيط العنكبوت لكن تشوش عليهم. [محمد بن إبراهيم].

والمجمل هو القاعدة العامة في جواب أهل الباطل على اختلاف أصنافهم، وفي أي: زمان ومكان. والمفصل هو الرد على كل شبهة على حدة فإذا عرفت المجمل والمفصل في رد الشبهات صار عندك سلاح لمنازلة المشركين والمبطلين. [صالح الفوزان].

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى بعد مقدمات تمهيدية عظيمة صدر بها كتابه المبارك، بعد تلك المقدمات التي لا بد منها في هذا الباب شرع في مقصود الكتاب وهو كشف الشبهات، بأن يذكر الشبهة ويبين ما يكشفها ويُعَرِّبُها ويبيّن زيفها ووهاءها، وأنها لا تقوم إلا على الباطل، ولا تُفضي إلا إلى الباطل.

ولعلك أيها الأخ الموفق عرفت بتلك المقدمات التي بدأ بها الشيخ أن الجانب التأصيلي في طالب العلم، أعني فهمه للعقيدة ودلائلها وبراهينها من كتاب الله ووضوح أمرها عنده هو الأساس الذي لا بد منه، وإن لم يكن عند طالب العلم أصول ثابتة وأمور

راسخة يقوم عليها دينه وإيمانه وتوحيده فإن الشبهات تُؤثر عليه وتدخل عليه، وربما أثرت في نفسه؛ ولهذا كان كتاب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله اسمه (كشف الشبهات) لعلك لو كنت تقرأ هذا الكتاب لأول مرة تتوقع أن مُصنّفه من أول ما يبدأ في كتابه يُعدد الشبهات ويوجب عليها، وتظن أن هذا الذي سيصادفك في الكتاب من أول وهلة؛ ولكن الشيخ رحمةُ الله تعالى عليه لحصافة علمه وحُسن نصحه وتمام بيانه وحسن درايته في هذا الباب العظيم ودخوله في المُعترك مع خصوم التوحيد وأعداء العقيدة؛ قرر لك في بداية الكتاب جملةً من الأصول والقواعد والأسس التي لا بد من ضبطها، وكان يُنبه رحمةُ الله تعالى عليه على أن هذه الأمور لا بد أن تعرفها معرفة قلب، ولعلك تنبهت لنصحه الذي تكرر معك، كل ذلك يُؤكّد أن طالب العلم لا بد له في باب كشف الشبهات وتعرية الباطل أن يكون على قدرٍ من الإلمام بأصول الدين وقواعده ودلائله؛ فيبدأ مؤصلاً نفسه بفهم الحق وضبطه ومعرفة دلائله وحُججه وبراهينه، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مرحلةٍ أخرى تتعلق بكشف الشبهة وبيان عوارِها، وعندما يدخل طالب العلم دخولاً أولياً في باب الشبهات والنظر فيها ومحاولة كشفها فإنه يُضُرُّ بنفسه من حيث يشعر أو من حيث لا يشعر، وليست هذه هي جادة أهل العلم.

ولهذا يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: قال لي شيخ الإسلام رضى الله عنه وقد جعلت أورد عليه إيرادا بعد إيراد: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل الاسفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا اشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرا للشبهات. وهذا البدء من الشيخ رحمة الله عليه هنا ينبهك إلى أن الاهتمام هو بضبط الأدلة، فأنت الآن وأنت تقرأ ما سيأتي اهتم من حيث الضبط والإتقان والعناية والاهتمام

بالأدلة، وليكن نظرك لهذه الشبهات النظر السريع الذي تعرف وجه بطلانه؛ لأنك قد تحتاج يوماً من الأيام بأن تُثار في مجلس تكون أنت حاضره أو في موطن أنت لك شأنٌ فيه أو نحو ذلك فتحتاج إلى هذه الأجوبة.

وهذه الشبه المقصود منها التنفير من دعوة الشيخ، وهي سنة الأنبياء فأفضل عباد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّهَمَ بأنه ساحر وبأنه كاهن وبأنه شاعر وبأنه مجنون.

فالشيخ رحمة الله عليه في زمانه بُلي بأعداء كانوا يُشككون في دعوته ويُثيرون شبهات حول أدلة التوحيد التي يُبرزها ويُبينها ويدعو إليها رحمة الله عليه، وكان حصيلة دخوله هذا المُعترك والخصومة مع أعداء التوحيد والمناقشات والردود أن أعطاك هذه العُصارة والخلاصة العظيمة التي هي أعظم سلاح لطالب العلم في باب كشف الشبهات وتعرية الباطل؛ وذلك لأن الشبهات التي أجاب عنها الشيخ رحمة الله عليه بالأجوبة المُسددة في هذا الكتاب المبارك هي أبرز الشبهات التي أُثيرت ولا تزال تُثار من أهل البدع والأهواء. وأريد أن أنبهك على أمرٍ ألا وهو أنك إذا ضبطت أجوبة الشيخ رحمة الله عليه الآتية، سواء منها الجواب المجمل وهو الأهم والأعظم، ثم الأجوبة التفصيلية، فإنه بإذن الله تبارك وتعالى سيكون ما بعد هذه الشبهات أمرها أيسر، وسيكون في الأجوبة التي تمر عليك تقعيداً لك في رد كل شبهة بإذن الله تبارك وتعالى.

أقول ذلك استدعاءً لاهتمامك بأجوبة الشيخ رحمة الله المُسددة الآتية في هذا الكتاب المبارك. [عبد الرزاق البدر].

أَمَّا الْمُجْمَلُ: فَهُوَ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَاخَذَرُوهُمْ»^(١). مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]. أَوْ: إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ. أَوْ: إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللَّهِ. أَوْ: ذَكَرَ كَلَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ. فَجَاوِبُهُ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ. وَمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقَرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَالْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَوْلِيَاءِ مَعَ قَوْلِهِمْ: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]؛ هَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيْنَ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ. وَمَا ذَكَرْتَ لِي أَيُّهَا الْمُشْرِكُ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ أَقْطَعُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَتَنَاقَضُ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُخَالِفُ كَلَامَ اللَّهِ. وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلَكِنْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا تَسْتَهِنِ بِهِ؛ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

(أما المجمل فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها) وفهمها وعرفها، أما من كانت تجري على لسانه فقط فإن هذا الجواب لا يكون له حجة. وإنما قال ذلك في المجمل لأنه في الحقيقة يصلح جواباً لكل شبهة (وذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾) الآيات المحكمات تعبد الله الخلق بالعلم بها، والعمل بها والإيمان بها. هذا هو حكم المحكم:

الأول: الإيمان به أنه من عند الله.

الثاني: معرفة معانيه.

الثالث: العمل به.

﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ أم الشيء أصله والذي يرجع إليه عند الاشتباه.

والإشكال ﴿وَأَخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ الدلالة، ليس دلالتها واضحة مثل المحكمات.

وحكمها:

أولاً: الإيمان بها أنها من عند الله أنزلها على العباد ليؤمنوا بها.

والثاني: ألا تفسر بما يخالف المحكم بل تُرد إلى الأم وهو المحكم وتفسر به^(١).

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ يعني: ميل، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا

طَغَى﴾ [النجم: ١٧] وزاغت الشمس مالت، والمراد أن الذين في قلوبهم ميل عن الحق

(١) قال ابن القيم رحمه الله: قسم الله سبحانه الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم، ومتشابه. وجعل

المحكم أصلاً للمتشابه وأما له يُرد إليه، فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم.

وقد اتفق المسلمون على هذا. (الصواعق المرسله ص: ٧٧٢).

﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ يطلبون المتشابه في الدلالة ويتركون المحكم ويصدون عن الواضح؛ لكونه يهدم ما هم عليه من الباطل ويفضحهم، فالجاهل إذا أدلوا عليه بآية من المتشابه راجت عليه، وهذا يفيد أن أهل الاهتداء والاستقامة يتبعون المحكم ويردون المتشابه إلى المحكم، فيقولون: لم عدلت عن هذه الآية وهذه الآية التي لا تحتمل هذا، ولا هذا، وأنهم خلاف أهل الزيغ؛ لأنه خص أولئك باتباع المتشابه ﴿أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾.

(وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم»^(١) لا يزيغون بكم عن سبيل الحق، حذر منهم لأن مخالطتهم وسماع كلامهم الداء العضال ومرض القلوب، ولا يتكل الإنسان على ما معه من الحق؛ بل يبعد عن أهل الزيغ ويجانبهم ولو معه حق؛ فإن السلف كان هذا شأنهم، وهذا حكم أهل الباطل؛ أن يُبعد عنهم لئلا يدخل القلب شبهة يعسر التخلص منها؛ فإن أهل الباطل لا يألون جهداً أن تكونوا مثلهم في زيغ القلوب وهم أضر على الناس من أهل المعاصي الشهوانية.

(مثال ذلك) يعني مثل احتجاج المشركين بالمتشابه. وللجواب عن ذلك بالجواب المجمل (إذا قال بعض المشركين: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾) زعم أن الآية تدل على أنهم يُدعون يعني يطلبون، وأنهم أهل قرب ومنزلة وجاه وفضل، ومن كان كذلك فقد تأهل. أو شبهه بـ (أن الشفاعة) التي ذكرت في النصوص

(١) والتأويل يُراد به التحريف، ويراد به التفسير، ويراد به علم كصفات الأمور الغائبة. فالتحريف باطل، والتفسير يعلمه العلماء، والكيفيات الغائبة لا يعلمها إلا الله.

(حق) وواقعة، وإذا كانت حقاً فهي تُطلب من الأموات ونحوهم، فيهتف باسمه ويقول: يا فلان، اشفع لي، (أو أن الأنبياء لهم جاه عند الله) فهم يسألون ويدعون ليسألوا لمن ليس له الجاه عنده (أو ذكر) المبطل المشبه (كلاماً للنبي ﷺ يستدل به على شيء من باطله وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره) يعني لا تفهم أنه يدل على مقصوده وتفهم وتعتقد أن هذه أمور باطلة. (فجاوبه بقولك إن الله ذكر في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون المحكم) ويعدلون عنه (ويتبعون المتشابه) ويميلون إليه، ويستدلون به، وأنت تركت المحكم وهو قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وعمدت إلى المتشابه ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وعمدت إلى المتشابه وهو أن الشفاعة حق وتركت المحكم وهو ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (وما ذكرته لك) وجاوبه بما ذكره المصنف (من أن المشركين يقرون بالربوبية) لم ينازعوا فيها. وتبين له أن الداعي عبد القادر مثلاً يدعي أنه ذو مكانة وأنت مُقرُّ بالربوبية والمشركون الأولون مقرون بالربوبية ولا نفعهم (وأن الله كفرهم بتعلقهم على الملائكة والأنبياء والأولياء مع قولهم: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ومع قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ما زادوا على هذا. (هذا أمر محكم بين لا يقدر أحد أن يغير معناه) كون الذين في قلوبهم زيغ يحتجون بالمتشابه ويعدلون عن المحكم، وكون المشركين الأولين ما ادَّعوا فيهم الربوبية وإنزال المطر، وأنهم ما كانوا مشركين كفاراً إلا بتعلقهم عليهم رجاء شفاعتهم وتقريبهم إلى الله زلفى. هذان أمران محكمان:

الأول: احتجاجهم بالمتشابه.

والثاني: أن المشركين مقرون بالربوبية، وأن الله كفرهم بتعلقهم على الملائكة ونحوهم؛ كونهم ما طلبوا إلا الشفاعة والقرب إلى الله بذلك ليس من الأمور المتشابهة؛ كما أن الأمور المحكمة أنهم ما أرادوا ممن دعوه وذبحوا له وتعلقوا عليه إلا شفاعته كما قال فيه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]. (وما ذكرته لي أيها المشرك من القرآن) كقوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فإنه من المتشابهة^(١) وحكمه أن يُردَّ إلى المحكم، (أو كلام) النبي ﷺ كقوله: «وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةَ»^(٢). (لا أعرف معناه) لا أعرف دلالة على ما قصدت وأردت أنهم يدعون من دون الله. نعم ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ولكن أين دلالة على المقام ما دل على أنهم يُدعون، من وصلهم إلى هذه الدرجة؟ أنت الذي تقول هذا؟! وأنا عندي شيء أقطع به كالشمس من النصوص كقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، وكقوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾. (ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله عز وجل) يعني فأعرف أن هذه الآية ونظائرها لا تنافي هذه النصوص وما معي من النصوص محكم فلا أترك المحكم البين الدلالة للمتشابه. فالأدلة التي معي لا يناقضها شيء هي من المحكمات، وما زعمه أنه يخالفها من المتشابه فلا يخالفها أبداً، ولو ادعى هو أن كلام الله يتناقض لكان كفراً آخر، وكذلك لو ادعى أن

(١) على المُشَبَّه عليه؛ لا على العلماء، ولا لأنه يخالف ظاهر المحكم كما تقدم في كلام ابن القيم.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١).

كلام النبي ﷺ يخالف كلام الله لكان كفرًا آخر سوى ما كان عليه من الكفر. (وهذا جواب جيد سديد ولكن لا يفهمه إلا من وفقه الله تعالى فلا تستهن به) هذا ثناء من المؤلف على هذا الجواب المجمل وأنه أصل أصيل في دفع شبه المشبه. (فإنه) نظير الخصلة التي هي الدفع بالتي أحسن (كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾)، فكذلك هذا الجواب بهذه الصفة العظيمة فإنك إذا وفقت للجواب بهذا فقد وفقت لأمر عظيم. فصار هذا الجواب عن هذه الشبه جوابًا مركبًا^(١) من ثلاثة أمور:

الأول: بيان أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون المحكم ويتبعون المتشابه.

الثاني: أن الأولين مقرون بالربوبية لم ينازعوا فيها وأنهم ما ادَّعوا إلا مثل ما ادعى هذا المشبه من طلب الشفاعة والقرب إلى الله بذلك وأن الله كفرهم بذلك.

الثالث: أن معي نصوصًا لا تتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله عز وجل، وأن المبطل يحتج بشيء هو حق ولا يدل على الباطل بحال. [محمد بن إبراهيم].

فالمجمل جواب لكل ذي شبهة، يصلح للعالم المتبصر ولغيره، يُجيب به، فيقول لمن ادَّعى أن ما فعله ليس من الشرك، وأن التعلق بالأولياء والأنبياء ليس من الشرك، وأن لهم جاهًا، ولهم شفاعاة، وأن الله يشفعهم فيمن دعاهم أو استغاث بهم. تقول له: أنا قلت لك شيئًا مفصلاً واضحاً: إن الله حرّم الشرك، وحرّم دعاء غير الله، وحكم على المشركين

(١) الجواب المركب هو الذي لا يكفي كل فرد منه جوابًا. والمفرد هو الجواب الواحد الكافي.

فصارت الشبهة كالداء الذي يحتاج إلى دواء؛ فتارةً يداوى بدواء واحد ويكفي، وتارة لا يكفي

بل لا بد من دواء مركب من عدة أدوية.

بالشرك والكفر بالله بدعائهم الأموات، والاستغاثة بالأموات، أو بالرسول، أو بالجن، أو بالنجوم، أو بغير ذلك، هذا شيء محكم واضح من القرآن والسنة، ومن سيرة النبي ﷺ، وما قلته لي من أنهم لهم جاه عند الله، أو أن لهم شفاعَةً، ما أفهم أنه يدل على ما ذكرت من الشرك، ولا أعرف هذا من هذه النصوص، وكلام الله لا يتناقض، وكلام الرسول لا يُخالف كلام الله، والله أخبر عن أهل الباطل أنهم يتبعون المتشابه ويتركون المحكم.

فالواجب عليك أن تخرج بالمحكم الواضح الذي بين فيه الله تحريم الشرك، وتحريم دعوة غير الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال جلَّ وعلا: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقال سبحانه: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْ كُمْ﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

كل هذا محكم واضح: أن الله أبطل شبهتهم، وردَّ عليهم، وبين كفرهم، وأن زعمهم أنهم يُقربونهم زلفى، وأنهم شفعاء؛ باطل، ولا ينفعهم، ولا يجزي عنهم شيئاً، فعليك بهذا المحكم الواضح، ودع عنك التعلق بأشياء لا تدل على ما أردت. [عبد العزيز بن باز].

ويريد بقوله: (لا أعرف معناه) أي: لا أعرف معناه الذي أنت تدعيه، وإنني أنكره ولا أقرُّ به، لأنني أعلم أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿لِشُبَّانٍ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وكلام الرسول ﷺ لا يخالف كلام الله، وكذلك كلام الله لا يناقض بعضه بعضاً، وقد أخبر سبحانه وتعالى أنه لا شريك له، وقال النبي ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١) إلى آخر الحديث، وهذا كله يؤيد بعضه بعضاً، ويدل على أن الله تعالى ليس له شريك في الألوهية كما أنه ليس له شريك في الربوبية. [محمد بن عثيمين].

وقوله تعالى: ﴿وَأَبْتَعَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾^ط التأويل يطلق على معنيين كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رسالته التدمرية:

المعنى الأول: أن المراد به التفسير وهذا هو المعروف عند المتقدمين. ولذلك تجد ابن جرير الطبري في تفسيره يقول: القول في تأويل قوله تعالى أي: في تفسيره فإن كان هذا هو المقصود في الآية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ فإنه يعطف الراسخون في العلم على لفظ الجلالة هكذا ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يعني والراسخون في العلم يعلمون تأويله وهو التفسير وذلك برده إلى المحكم الذي يبين المراد منه.

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

فتفسير القرآن على هذا الوجه لا يعلمه إلا الله وأهل العلم المختصون وأمّا العوام والجهال فلا يعلمون تفسيره، وأهل الزيغ يأخذون المتشابه ولا يردونه إلى المحكم ويقطعون بعض القرآن عن بعض فيأخذون بعض الآيات ويتركون البعض الآخر.

أما المعنى الثاني: للتأويل فهو الحقيقة التي يؤول إليها الشيء. وما يصير إليه في المستقبل، مثل حقائق ما في الجنة من أعناب ونخيل وفواكه ولبن وخمر وعسل وأشياء لا يعلم حقائقها إلا الله سبحانه وتعالى، لأنها من علم الغيب، وكذلك كيفية أسماء الله وصفاته لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى فالتأويل على هذا المعنى ما يؤول إليه الشيء في المستقبل فإذا أريد هذا المعنى تَعَيَّنَ الوقفُ في الآية على لفظ الجلالة. لأنه لا يعلم تأويله على هذا الوجه إلا هو سبحانه. [صالح الفوزان].

ومن شأن الذين في قلوبهم زيغ أنهم يتبعون ما تشابه من التنزيل، يستدلون به على باطلهم ويشبهون به على أهل الحق رغبة في التضليل فإذا استدلوا بشيء من نصوص الوحيين على الشرك أو الباطل، فينبغي لصاحب الحق أن يرد ذلك، فمثلاً لو أورد مبطل شبهة أن الأولياء والصالحين لهم ولاية أو شفاعة أو جاه تسوغ التعلق بهم ودعاءهم من دون الله، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وحديث: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ»^(١). فينبغي لصاحب الحق أن يرد ذلك بأمرين:

الأول: أن يقول: أنا لا أعلم أن الأدلة التي ذكرت تدل على ما تدعي، بل أنكر ذلك وأبرأ منه.

(١) أخرجه البخاري (٤٦١١)، ومسلم (١٦٧٥).

الثاني: أن الله تعالى أنزل القرآن للدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك وهو لا يناقض بعضه بعضاً، وبعث نبيه ﷺ يدعو إلى أن يوحد الله، وتكسر الأوثان، فالقرآن والسنة يهديان إلى ضد ما تدعوا إليه من الشرك والتعلق بغير الله، وكلاهما حق، ووجه استدلالك بالآية على ما تدعي لا أفهمه.

وهذا جواب محكم مبني على الكتاب والسنة، لا يمكن لأي مبطل أن ينقضه، وهو جواب لأي شبهة يوردها أحد يريد أن ينتصر لباطل أو يشبه بها على أهل الحق. [عبد الله القصير].

والجواب المجمل: خلاصة مقصده: هو أنه إذا جاءك القبوري، أو المشرك، أو من يدعو غير الله جل وعلا، أو يصرف له أنواعاً من العبادة، يريد أن يصبوب ما هو عليه ويبرر حاله فأتاك بأدلة وجاءك بنصوص يريد أن يستدل بها ويلبس عليك، فقل: أنا لا أعرف ما تقول بهذا القول، أنا عندي قواطع أبني عليها، وأنا أعرف أن الله جل وعلا ذكر لنا من يلوي لسانه بكلام الله ليوافق مذهبه، يلوي أعناق النصوص ليوافق قوله، وقد حذرنا من هؤلاء كما في أول آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]. فأنا لا أدع المحكم الذي عندي لأجل المتشابه، وهذا جواب مجمل ينفع مع كل ذي شبهة، ولا تكن إمعة رخوًا خفيفاً أينما نُقلت انتقلت، وكيفما حولت تحولت، ما دام أنك أخذت اعتقادك عن علم ويقين فاثبت عليه، ولا تنتقل عنه إلا بشيء مثله بالوضوح أو أوضح منه، وهذا في كل أمر، وهو في العقيدة أولى، لا تنتقل عن اليقين إلا عن يقين واضح، وبدليل: بصحة

استدلال أو بصحة تعليل. أما مجرد شبهه فتصير مثل المنبت الذي لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى. أما الراسخ الثابت العاقل البصير فتجده أمهل الناس عند الشبهات، وعند الفتن فتنبه. [علي الشبل].

وكل شبهة في كلام المشركين أدلوا بها فإن جوابها في القرآن، إما عن طريق الجواب المجمل وإما عن طريق التفصيل، لقول الله جل وعلا: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، فالله جل وعلا أبطل حجج المشركين بالإجمال وبالتفصيل، وقول الشيخ رحمه الله هنا (جواب أهل الباطل علينا من طريقين: مجمل ومفصل). كلمة (مجمل) تارة يقابل بها المبيّن، وتارة يقابل بها المفصّل، ومعناها إذا قوبل بها المبيّن يختلف عن معناها إذا قوبل بها المفصل:

والأول هو الذي يبحثه الأصوليون حين يجعلون في مباحثهم في الركن الثالث من أركان أصول الفقه - وهو البحث في الاستدلال - المجمل ويقابلون به المبيّن، والمجمل الذي يقابل به المبيّن اختلفت عباراتهم في تعريفه؛ ولكن حاصلها يرجع إلى:

أن المجمل ما لم تتضح دلالاته.

أو كما قال بعضهم: ما احتمال شيئين ولا مرجح.

أو كما قال بعضهم: ما لم يكن متحد المعنى، ولم يكن ثم ما يبين ذلك المعنى

فيه.

فإذن المجمل الذي يقابل بالمبيّن هذا يبحث فيه من جهة دلالة الألفاظ ومن جهة الاستدلال، فيقال هذا مجمل وهذا مبيّن.

ومعلوم أن النصوص إذا جاء فيها شيء مجمل فلا بد من البحث عما يبيّن حتى يتم الاستدلال؛ لأن الاستدلال بالمجمل لا يصح؛ لأنه محتمل لأشياء ولا مرجح لأحد الاحتمالات من اللفظ أو من التركيب، وإنما لا بد من البحث؛ البحث عن البيان في أدلة أخرى.

وأما في مقام البرهان وعند أهل الحجاج والاستدلال فإنهم يستخدمون لفظة المجمل المقابل لها المفصل، وهو الذي عناه الشيخ رحمه الله في هذا المقام حيث قال (من طريقتين: مجمل ومفصل)، والمجمل هنا هو المجمل في باب الحجاج وباب الاستدلال وإقامة البرهان، وذلك أن البراهين في إقامتها تنقسم إلى براهين مجملة وبراهين مفصلة. ويُقصد بالإجمال البرهان العام الذي يمكن أن تُرجع أفرادا كثيرة إليه من جهة الاحتجاج، فيصلح حجة لأشياء كثيرة دون تحديد.

وأما المفصل المقابل بالمجمل هذا فإنه الرد الذي يقابل به كل شبهة على حده، وتكون الشبهة لها رد بالتفصيل عليها. وقد يكون هناك في الرد المفصل ما يشترك فيه بين رد ورد، وهذا يأتي إن شاء الله تعالى.

فتحصل لك أن قول الإمام رحمه الله تعالى (جواب أهل الباطل من طريقتين: مجمل ومفصل) أن: المجمل: هو الجواب العام، والاستدلال العام، والبرهان العام، الذي يصلح لكل حجة يوردها المورد؛ يوردها المجادل. والمفصل: هو البرهان والدليل لإبطال كل شبهة على حده ذلك على وجه التفصيل.

فعدنا هنا الإجمال غير الإجمال المعروف في أصول الفقه، الإجمال هنا واضح بخلاف المجمل في أصول الفقه فإنه ما لم تتضح دلالاته.

فقول الشيخ رحمه الله (أما المجمل فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة) يعني أما الجواب الذي فيه البرهان والدليل العام والشامل لرد أفراد كثيرة من شبه أهل الباطل بل لرد كل شبهة يوردها المبطلون قال: (فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها) وهذا واضح فإن النبي ﷺ أحال على هذا الجواب المجمل وأحال على هذا الأمر العام في قوله ﷺ في بيان آية آل عمران: «فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ، فَأَحْذَرُوهُمْ»^(١) وهذا إحالة إلى تحذير عام من كل صاحب شبهة، وهذه يحتاجها كل مسلم كل موحد؛ لأن درجات العلم تختلف حتى بعض أهل العلم قد يخفى عليه جواب بعض الإشكالات؛ لكن إن كان من الراسخين في العلم ومن الموفقين آمن بما اشتبهه وأحال الجواب على المحكمات، ولا يلزم من ذلك أن تكون كل شبهة مردودة عند كل عالم؛ لكن المحكمات الأمر المجمل العام هذا تستفيده في كل موقف من المواقف التي يجادلك من يخالف طريقة أهل التوحيد طريقة أهل السنة والجماعة طريقة السلف الصالح، فالاستمسك بهذا الجواب المجمل هذا غاية في الأهمية؛ لأنه قد لا يستحضر طالب العلم أو يستحضر الموحد جواب كل شبهة على تفصيلها، فإذا تمكّن من هذا الجواب المجمل فإنه يتمكن من رد كل شبهة أوردها المبطلون.

والمحكم اختلفت أقوال العلماء في تعريفه، ما هو المحكم وما هو المتشابه؟

فقال بعضهم: إن المحكم هو ما استبان معناه واتضحت دلالته، فلا لبس فيه متضح لكل أحد، والمتشابه ما يشبه معناه المراد به فلا يتضح. فرجع على هذا التعريف المحكم إلى المتضح البين، والمتشابه إلى ما يحتاج إلى اجتهاد ونظر لا يتضح معناه.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

ومن الأقوال في ذلك ما رواه علي بن أبي طلحة في صحيفته المعروفة في التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: المحكم هو ناسخه وأمره ونهيه وحلاله وحرامه. فأرجع ابن عباس المحكم إلى ما يكون من جهة العمل، وأما الأخبار فإنها لا يعلم تأويلها إلا الله جل جلاله؛ لأن حقيقتها غير معلومة - يعني في الأمور الغيبية - كما سيأتي.

وقال آخرون من أهل العلم: المحكم راجع إلى ما لا تعدد في دلالاته، والمتشابه إلى ما تتعدد الدلالة فيه.

والأقوال في هذا كثيرة معروفة في كتب الأصوليين.

ومن الباطل فيها ما يجعل المحكم ما رجع إلى أمور الفقه - الأحكام - والمتشابه ما يرجع إلى أمور العقيدة؛ لأن هذا معناه أن الله جل جلاله لم يبين لنا بيانا محكما شيئا من أمور العقيدة، وهذا باطل.

ومن الباطل فيه ما يقال إن من المتشابه آيات الصفات ومنه الحروف المقطعة في أول السور، وهذا أيضا من الأقوال الباطلة فيه، وليس هذا محل ضبط الكلام في المحكم والمتشابه.

لكن المقصود من ذلك أن الراجح عند أهل العلم أن:

المحكم: هو ما تبينت دلالاته واتضحت.

والمتشابه: هو ما يحتاج في بيان دلالاته إلى اجتهاد ونظر.

والقرآن جعله الله جل وعلا محكما كلاً، وجعله جل وعلا متشابها كله في آيات أخر.

قال جل وعلا في بيان أن القرآن جميعه محكم: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ وَتُمْ فَصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، فالقرآن على هذا كله محكم، بمعنى أنه لا تفاوت فيه ولا اختلاف، مُتَقَنَّ لا من جهة الأخبار ولا من جهة الإنشاءات، فهو جل وعلا أحكمه لا اختلاف فيه، كما قال جل وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

والقرآن أيضا متشابه كله كما قال جل وعلا: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، فالقرآن متشابه لأنه بعضه يشبه بعضا آيات في التوحيد وآيات في التوحيد، وآيات في وصف أحد الرسل وبيان حاله مع قومه وآيات كذلك، آيات في الجنة والجنة والنار والنار والآخرة والآخرة، كذلك في صفات الله وصفات الله وهكذا فبعضه يشبه بعضا، في الأمر والنهي وفي الأمر والنهي، في الحلال والحرام في الحلال والحرام وهكذا.

وهذان القسمان غير القسم الذي في آية آل عمران التي استدل بها المؤلف، هذه الآية فيها تقسيم ثالث للقرآن، وهو أن القرآن منه محكم ومنه متشابه، والمحكم ما اتضحت دلالاته وبان، والمتشابه ما يحتاج في بيان دلالاته إلى اجتهاد أهل العلم فيه أو إلى رده للمحكم، ومن الاجتهاد أن يرد إلى المحكم، فالمتشابه من القرآن ما لم تتضح دلالاته في نفسه، يشته على الناظر فيه.

إذا كان كذلك فالمحكّمات التمسك بها هو الأصل الأصيل في رد الشبه، وهذه الآيات المحكّمات أنواع؛ الآيات المحكّمات في رد شبه أهل الباطل في التوحيد جميعا.

النوع الأول: الآيات التي فيها بيان أن الكفار مُقَرَّرُونَ بتوحيد الربوبية، وأنه لا إشكال عندهم في ذلك، هذا نوع.

والنوع الثاني: من الآيات أن الكفار ما أوردوا عبادة ما عبدوا إلا لأجل التقرب إلى الله جل جلاله، بالزلفى والشفاعة، إلى آخر الآيات في ذلك.

والنوع الثالث: من الآيات المحكمات في هذا الباب الواضحة أن الأموات التي عُبِدت لا تملك شيئاً وأنها يوم القيامة تتبرأ ممن عبدها.

والنوع الرابع: من الأدلة المحكمة في هذا الباب في رد حجج المشركين، الآيات التي فيها بيان أن الله جل جلاله لم يتَّخذ ولداً ولم يتَّخذ شريكاً ولم يتَّخذ ولياً ولم يتَّخذ شفيعاً، كآية سورة سبأ، وآية سورة الإسراء، وآية الفرقان، وأشباه ذلك.

والنوع الخامس: من هذه الأنواع المحكمة أن معبودات المشركين في القرآن مختلفة: فمنهم من عبد الأصنام. ومنهم من عبد الأوثان، والصنم ما كان على هيئة صورة مصورة منحوتة، والوثن ما لم يكن على هيئة صورة؛ شجر قبر كوكب إلى آخره. ومنهم عبد الملائكة. ومنهم من عبد الأولياء. ومنهم من عبد الجن. ومنهم من عبد الشجر والحجر إلى آخره. فهذه التصانيف في الآيات لمعبودات المشركين، هذه تُنزل عليها كل حالة من حالات أهل الشرك في هذا الزمن وفيما قبله وما بعده.

فهذه آيات محكمات أصول في باب توحيد العبادة؛ هذه الأنواع.

لهذا ترى أن شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يكثر من تنويع هذه الأدلة؛ لأنها حجة في هذا الباب محكمة، لا يستطيع أحد أن ينقضها ولا أن يردّها.

معنى ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ أي: هُنَّ الأَصْلُ الذي يُرْجَعُ إليه في الكتاب المحكمات
البيانات الواضحات، وما من آية مشتبهة في القرآن إلا ويمكن إرجاعها إلى محكم فيه؛
لأن الأم هي أصل الولد، وأم الكتاب الأصل الذي يرجع إليه الكتاب في آية وذلك أنها
مشملة على معاني الكتاب، ومن هذا كانت الفاتحة أم القرآن؛ لأن جميع آيات القرآن
راجعة على آيات الفاتحة إما بظهور أو بشيء من البيان.

قال: ﴿وَأَخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ فهنا بين أن القرآن منه كذا ومنه كذا، منه محكم ومنه متشابه
-متشابه لم تتضح دلالاته- وهذا المتشابه قد يكون في الأخبار وقد يكون في الإنشاءات،
فلا يُحَدُّ المتشابه لقسم الإنشاء دون الأخبار أو بقسم الأخبار دون الإنشاء؛ بل التشابه
وقع في قسمي الكلام، الأخبار والإنشاءات، ومعنى الأخبار يعني التي يكون أمثالها
بالتطبيق، والإنشاءات معناه التي يكون أمثالها بالعمل.

قال هنا في بيان موقف الذين زاغوا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ فيه إثبات أن القلوب
زاغت قبل النظر في القرآن، فَهَمُّ زَاغُوا قَبْلَ، ثم بعد ذلك تلمسوا الدليل على زيغهم،
فزاغت قلوبهم ثم اتبعوا ما تشابه منه، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ يستدلون بما تشابه بما
لم يتضح معناه أو بما يحتمل أو بما لو رُدَّ إلى المحكم لبان، ويتركون المحكم.

والحكمة من وجود المتشابه في القرآن الابتلاء، والله جل وعلا ابتلى الناس بالحياة
﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] وابتلاهم بالرسول ﷺ هل يؤمنون به أم لا
يؤمنون ﴿إِنَّمَا بَعَثْنَاكَ لِابْتَلِيكَ وَأَبْتَلِيَّ بِكَ﴾^(١)، وكذلك ابتلى الله جل وعلا الناس بالقرآن

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

بجعل بعض القرآن متشابهاً؛ هل يُرجعونه للمحكم ويسلمون لأهل العلم أم أنهم يخوضون في المتشابه فيقعون في الفتنة.

لهذا قال أهل العلم بالتفسير معنى قوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ يعني ابتغاء فتنة أتباعهم كما نص عليه ابن كثير في تفسيره، فهم اتبعوا ما تشابه منه لأجل أن يُضِلُّوا ويفتنوا الأتباع معهم.

فهم إذن تفررت عندهم أشياء ثم نظروا ولم يُسَلِّموا لأهل العلم الانقياد الراسخين في العلم، فلم يرجع الخوارج للصحابة ولم يرجع القدرية للصحابة، وهكذا في أشياء كثيرة، ولم يرجع المعتزلة لأئمة السنة، ولم يرجع الأشاعرة إلى أئمة أهل الحديث والسلف قبلهم فيما اختلف فيه، فاتبعوا ما تشابه منه وتركوا المحكمات ابتغاء الفتنة؛ يعني لأجل أن يحصل لهم أتباع الأتباع.

وقوله: ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ نفهم منه أن من أضلَّ بشبهة فهو مبتغ للفتنة، سواء قال أنا لم أرد الإضلال أو قال أنا أردته، فحالهم حين اتبعوا المتشابه وتركوا المحكم أنهم يبتغون الفتنة، فنزلوا منزلة القاصد لذلك؛ لأنهم تركوا المحكم واتبعوا المتشابه، فلما أنهم لم يتخلَّصوا من الزيغ مع وضوح الهدى ووضوح طريقه ولم يتبعوا المحكم وإنما اتبعوا المتشابه فالحال أنهم بطريقتهم هذه ابتغوا الفتنة لهم ولأتباعهم، فكأنهم قصدوا ذلك قصدا وإن كانوا يقولون إنما أردنا الخير، فالخوارج كانوا أشد الناس عبادة؛ أشد من الصحابة عبادة، يحقر أحد الصحابة عبادته مع عبادتهم وصلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، فلا يُظن بهم أنهم اتبعوا المتشابه من القرآن قصدا في مخالفة القرآن وقصدا في الإضلال، وإنما حصل منهم الضلال لشيئين:

أولاً: أنهم تركوا المحكم واتبعوا المتشابه.

ثانياً: أنهم لم يرجعوا في بيان المتشابه على الراسخين في العلم في زمانهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم.

قال جل وعلا: ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ والتأويل هنا الذي ابتغوه أن ينزلوا المتشابه على ما أرادوا؛ يعني وابتغاء تفسيره، والذي يجب أنه إذا عرض المتشابه فإنه يُرجع في تفسيره إلى المحكم ويرجع إلى تفسيره إلى أهل العلم، أما من عرض له المتشابه فدخل في تأويله بجهله وبهواه وبما عنده فلا شك أنه سيقع في الزيغ والضلال؛ لأنه ليس متأهلاً لرد المتشابه إلى المحكم في كل مسألة أو إلى بيان معنى المتشابه.

الآن الجواب المجمل اتضح وأنه في كل مسألة تُرجعه إلى المحكم إذا أتى بشبهة فترجعه إلى المحكمات، وذكرت لك أنواع المحكمات في القرآن من الآيات، فإذا أتى أحد بشيء من المشتبهات فانت ترجعه إلى نوع من الآيات المحكمات فتبطل شبهته، ولو شبه وشبه فتقول له: ما عندي من الاستدلال محكم بين لا يستطيع أحد أن يدفعه وما أتيت به شبهة، فأنا أو من أن الجميع من عند الله؛ ولكن لا أترك المحكم للمتشابه؛ لأن هذا طريقة أهل الزيغ. فتمسك بها فإن هذه من أعظم الفوائد والعوائد.

فإذا استدل المشرك بهذه الآية: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ] ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤] الآية دلت على أن الأولياء لهم منزلة عند الله جل وعلا لأنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وأنهم الذين آمنوا وكانوا يتقون وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، معنى ذلك أن الولي له المنزلة العظيمة عند الله جل وعلا.

ثم يستدل بأن الشفاعة حق، فيقول: الولي له جاه وله حرمة وله منزلة عند الله جل وعلا، والشفاعة حق، والأنبياء لهم جاه أيضا والمنزلة العظمى عند الله جل جلاله، فكيف تجعل من سأل الأولياء من الأموات أو سأل بعض الأنبياء من الأموات ودعاهم يكون مشركا مع منزلتهم الرفيعة عند الله، والشفاعة حق والمنزلة لهم ثابتة؟ فهنا هذه شبهة يأتي جوابها تفصيليا؛ لكن إذا وقعت هذه الشبهة في القلب، أو وقعت على الأذن وعرضت على القلب، فكيف يكون الجواب؟ إذا لم تعرف الجواب التفصيلي فماذا تقول؟ تقول: ما عندي من العلم محكم، وهذه محتملة لأنه هو دخل فيها باستدلال؛ لأن الأولياء الله جل وعلا بين أن لهم فضل ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، أن الله أكرمهم واستدل بهذا الإكرام على أن لهم جاها عند الله جل وعلا، وهذا النوع صار متشابها؛ لأنه جعل الفضل الذي آتاه الله جل وعلا الأولياء أو الشهداء أو الأنبياء بعد مماتهم دالا على الجاه، وعلى أن هذا الجاه لا يُرد إذا توسطوا به، فتلاحظ أنه أدخل أشياء زائدة عن معنى الآية، فالآية فيها اشتباه في المعنى؛ لكن إذا فسرنا أهل العلم أو ضحوا معنى ذلك.

فهنا يأتينا رد ذلك تفصيليا؛ لكن هنا كيف ترد عليه فتقول ما عندي محكم وهو أن الله جل جلاله بين أن المشركين الذين كفرهم النبي ﷺ وقاتلهم إنما أرادوا القربى، وهم ما توجهوا إلا للأولياء ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، فأولئك تقربوا للأولياء لماذا؟ لأجل الزلفى فهذه محكمة واضحة المعنى، كذلك بيان أن المشركين كانوا يقرون بالربوبية وأنهم مشركون، وسبب شركهم مع عبادتهم وطاعتهم هو طلب الشفاعة، كما قال جل وعلا: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا

مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولُو كَأْنُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴿الزمر: ٤٣-٤٤﴾، فنفاها عنهم فهذا أصل.

كذلك النوع الثالث من الآيات المحكمات التي فيها بيان أن الله جل جلاله حكم على من آله عيسى بالكفر: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۗ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِسْرَائِيلَ ۗ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۗ إِنَّهُ مَنِ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿المائدة: ٧٢﴾.

فهو يورد الشبهة وأنت تورد عليه المحكمات، المحكمات واضحة المعنى؛ لكن هذه الشبهة التي أوردتها في هذه الآية تلحظ أن الاستدلال بها فيه مقدمات، فقال جل وعلا: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فهو يأتي ويقول هذا معناه أن لهم جاه عند الله، تلحظ أن هذا استنتاج هذا اتباع للمتشابه؛ لأن الآية تدل على أنهم مكرمون وليسوا أصحاب جاه؛ لأن الآية فيها ما أعطاهم الله جل وعلا من الفضل؛ لكن أن لهم جاها هذه لم تأت في الآية، فجعل من تبع المتشابه هناك تلازما بين المكانة والرفعة وبين أن يكون لهم جاها، ما معنى الجاه؟ الجاه معناه إذا توسط فلا يرد، فجعل هذه ملازمة لهذه وهذا لا شك أنه اتباع للمتشابه؛ لأنه ليست دلالة الآية على ذلك. فهذا مثال لحجة يُدلي بها المشرك فإذا أدلى بهذه الحجة فتمدغه بالمحكمات الكثيرة. [صالح آل الشيخ].

[الشُّبُهَةُ الْأُولَى]

وَأَمَّا الْجَوَابُ الْمَفْصَلُ: فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللَّهِ لَهُمْ عَتِرَاضَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى دِينِ الرَّسْلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ.

مِنْهَا: قَوْلُهُمْ: نَحْنُ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ، بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ، وَلَا يَرْزُقُ، وَلَا يَنْفَعُ، وَلَا يَضُرُّ، إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، فَضَلًّا عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ أَنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ بِهِمْ! فَجَاوِبُهُ بِمَا تَقَدَّمَ؛ وَهُوَ: أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقَرَّبُونَ بِمَا ذَكَرْتَ، وَمُقَرَّبُونَ أَنْ أَوْثَانَهُمْ لَا تُدَبِّرُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا الْجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَوَضَّحَهُ.

(وأما الجواب المفصل) وهو الذي يُجابُ به عن كل شبهة بجواب يخصها (فإن أعداء الله) المشركون عبدة غير الله (لهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل يصدون بها الناس عنه) منها قولهم مع شركهم بالله (نحن لا نشرك بالله شيئاً) وهم قد وقعوا فيه لكن نفوه عن أنفسهم جهلاً وضلالاً (بل نشهد أنه لا يخلق ولا يرزق ولا ينفع ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً ﷺ لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً فضلاً عن عبد القادر) الجيلاني (أو غيره) ممن له جاه ومنزلة ومقام كبير (ولكن أنا مذنب) ولم أوهل إلى

الطلب من الجانب الأعلى (والصالحون لهم جاه عند الله وأطلب من الله بهم) فأطلب منهم وهم يسألون ويطلبون لي ويقربوني إلى الله زلفى، لا أطلبهم ذواتهم.

(فجاوبه بما تقدم؛ وهو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بما ذكرت ومقرون أن أوثانهم لا تدبر شيئاً) وأن الله هو النافع الضار وحده (وإنما أرادوا الجاه والشفاعة) فقط تعلّقوا عليهم لأجل جاههم عند الله؛ فإن المشرك الذي نزل فيه القرآن هو هذا: دعاء من يشفع لهم عند الله؛ لا أنه يخلق ويرزق (واقراً عليه ما ذكر الله في كتابه ووضحه) اقرأ عليه الآيات الدالة على هذا وهذا. فمن الآيات الدالة على إقرارهم بالربوبية قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، وقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وغير ذلك من الآيات.

واقراً عليه الآيات الدالة على أن الله كفرهم بشركهم في الإلهية، وأنهم ما أرادوا إلا شفاعتهم وتقريبهم، وأن هؤلاء ما زادوا على ما فعله المشركون الأولون، ليتبين أنه في عماية عما جاءت به الرسل ومعاكسة لما جاء به الرسل، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ

دُونَ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴿يونس: ١٨﴾،
 وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ
 اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر:
 ٣]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً
 إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [يس: ٢٢-٢٣]،
 وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ
 وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ
 تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ونظائرها من الآيات
 الدالة على أنهم ما أرادوا ممن قصدوا إلا الجاه والشفاعة. فحاصل جواب هذه الشبهة
 أنك ما زدت على ما أقرَّ به المشركون الأولون، ولا زاد فعلك عن فعلهم بل أنت وهم
 سواء. [محمد بن إبراهيم].

والمقصود أن أعداء الله من المشركين لهم شبهة يشبهون بها على الناس، على دين
 الرسل، ويؤلبسون بها على الناس؛ ولهذا ذكر الجواب المفصل الذي يرد به على
 المشركين، فإذا قالوا: لا تجعلونا مثل الكفار الأولين؛ الكفار الأولون يعبدون الأصنام:
 هبل وما هبل، ونحن ما نعبد الأصنام، نحن نتوسل بالصالحين والأنبياء والأخيار.

فتقول له: أنت فعلت مثلما فعلوا، هم ما يعبدون الأصنام وحدها، يعبدون الأصنام،
 ويعبدون الأنبياء، ويعبدون الصالحين، مثلما ذكر الله عنهم: عبدوا اللات، وهو رجل
 صالح، وعبدوا عيسى وأمه، وعيسى نبي، وأمه صالحة، وعبدوا الأولياء، إلى غير هؤلاء
 من سائر الصالحين، فهم مثلكم.

فإذا قال: أنا لا أشرك بالله شيئاً، وأنا أعرف أن الله هو الخلاق الرزاق المدبر المحيي المميت، ولكنني أطلب منه الشفاعة، وأتوسل بهم إلى الله ليُقربوني إلى الله.

فقل له: هذا هو دين المشركين، اعبد الله وحده، ادعوه وحده، لا تدع الأصنام، ولا الأنبياء، ولا الصالحين، الطريق واحد، سواء دعوت نبيا أو صالحا أو صنما أو شجرا، كله شرك بالله لا يجوز، وإذا كانوا صالحين وأنبياء فصلاحتهم لهم ليس لك، صلاحهم وأعمالهم لهم، لكن التوسل يكون بأعمالهم الطيبة، تقتدي بهم، تُصلي كما صلوا، تصوم كما صاموا، تُخلص لله العبادة كما أخلصوا، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، كما فعلوا، هذا التأسى بهم، تعمل مثل أعمالهم الطيبة، أما أن تدعوهم مع الله تقول: يا رسول الله انصرني، أو اشف مريضني، أو يا سيدي عبد القادر، أو يا أحمد البدوي، أو يا الحسين، أو يا الحسن، أو يا علي. تدعوهم وتقول: ما أعبدهم، ولكن أدعوهم لأنهم صالحون، أو لأنهم أنبياء، هذا نفس عبادة أبي جهل وعتبة بن ربيعة وأشباههم من كفار قريش، هذا دينهم، وذكر الله عنهم أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، ما نعبدهم لأنهم يخلقون ويرزقون، قال تعالى في حقهم: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فالله قال عنهم: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]؛ لأنهم طلبوها من غير وجهها، الذي يريد الشفاعة يطلبها من الله، يقول: اللهم شفّع فيّ أنبياءك، اللهم شفّع في عبادك الصالحين. ويسلك طريقهم، يعبد الله كما عبدوه، ويدعوه كما دعوه، ويستغيث بهم كما استغاثوا به، وهكذا يسير على نهجهم في العبادة لله وحده، وفي طاعة أوامره، وترك نواهيه، أما أن يدعوهم مع الله، ويستغيث بهم، وينذر لهم، ويذبح لهم، ويطوف على قبورهم، هذا نفس فعل المشركين الأولين، هذا دين الأولين، دينهم الشرك والتّقرب إلى الله بعبادة الصّالحين، يجعلهم

وسائط يدعوهم مع الله، ويستغيث بهم ويقول: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، نفس ما قاله الأولون سواء بسواء، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ ﴿٥٠﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٥١﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

فإذا كنت صادقاً تريد أن تتبعهم فاعمل كأعمالهم لا تعبدهم، هم عبيد مثلك، مخلوقون مرزوقون، ما يملكون لك ضراً ولا نفعاً، فإذا كانوا هكذا، وأنت تُقرُّ بهذا، فادع الله الذي دعوه، واعبد الله الذي عبدوه، وأنذر له، واذبح له، وصلِّ له، وصم له، وغير ذلك من العبادات التي فعلوها؛ حتى تكون مثلهم، وحتى يحصل لك الأجر والثواب والنَّجاة مثلما حصل لهم.

هذه حال المشركين في زمان المؤلف، وفي زماننا الآن، وقبل زمان المؤلف، هذه حالهم، وهكذا في زمن قريش، وهكذا قبل ذلك في زمن الأوائل؛ في زمن قوم نوح وهود وصالح كلهم هذا شركهم، نادر من يقول: إن آلهته تخلق وترزق هذا من الشرك النَّادر، شرك الربوبية، أغلب المشركين هكذا؛ شركهم في الألوهية، في التَّعبد وطلب النَّجاة والتَّوسل بهم بطلب شفاعتهم، وطلب تقربهم إلى الله، وطلب أن يشفوا مريضهم، لا أنهم يشفون بأنفسهم، لكن يشفون مريضهم؛ لأنهم يشفون إلى الله، ويسألون الله، وهم رفات في القبور، هذا من الجهل العظيم، ميت قد انتقلت روحه من جسده، لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، هو الذي يشفع لك، هو الذي يُخلصك من العذاب، من المرض بشفاعته؟! هذا هو الجهل الكبير، نسأل الله العافية. [عبد العزيز بن باز].

وهكذا ينبغي لأهل العلم في باب المناظرة والمجادلة أن يأتوا بجواب مجمل حتى يشمل ما يحتمل أن يورده الملبسون المشبهون ويأتي بجواب مفصل لكل مسألة بعينها قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ احْتِسَابُ آيَاتِهِ ثُمَّ نُفِصِلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

ولما ذكر إمام الدعوة رحمه الله تعالى ورفع درجته أن جواب أهل الباطل من طريقين مجمل ومفصل: ذكر المجمل، ثم ذكر المفصل.

ومن المعلوم في فن التأليف أن التقاسيم إذا وردت فإنه يناسب أن يقدم ما كان الكلام عليه مختصراً، وما كان الكلام عليه مطولاً فإنه يؤخر، ولهذا الشيخ رحمه الله قدم المجمل على المفصل لاعتبارات:

منها أن الكلام على المجمل قليل والكلام على المفصل كثير، ولو أخرج الكلام القليل لذهب الذهن في المفصل ونسي أنه سيأتي المجمل.

ومن فوائد تقديم المجمل على المفصل أن المجمل يفهمه كل أحد، يحتاجه كل موحد، وسهل الفهم إذا علم عقيدة التوحيد وفهم بعض أدلتها فإنه يمكنه أن يجعل ذلك محكماً، فإذا أتى من يشبهه عليه دينه ومن يجعله يتردد في بعض هذه أو يشككه أو يورد عليه الشبه فإنه يحتج عليه بالمحكم فلا يجد ذلك صعباً، وأما المفصل فيحتاج إلى علم، يحتاج إلى مقدمات تارة لغوية وتارة أصولية وتارة من واقع حال العرب.

وقال رحمه الله تعالى ابتداء بالمفصل بعد المجمل؛ ابتداء برد شبهة وهي شبهة تحتاج إلى تأمل؛ لأن أكثر الذين يكون عندهم نوع قرب أو قبول للتوحيد ربما تروج عليهم هذه أكثر من غيرها.

فهذه الشبهة يمكن تقسيمها إلى أقسام:

الجملة الأولى: قولهم (نحن لا نشرك بالله)، وهذا القول منهم يريدون به الإشراك بالله في الربوبية، ولهذا قالوا بعده (بل نشهد أنه لا يخلق ولا يرزق) إلى آخره، وقولهم راجع إلى أن الشرك له حقيقة شرعية جاءت في النصوص؛ ولكن حُرِّفَت هذه الحقيقة وُصِّفَت عن وجهها.

ففي النصوص الإشراك والشرك هو اتخاذ الندم مع الله جل وعلا في المحبة والعبادة، الإشراك أو الشرك هو أن يجعل لله شريك إما في ربوبيته أو في ألوهيته أو في أسمائه وصفاته.

أما الشرك في الربوبية فكقوله جل وعلا في سورة سبأ مثلاً: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، يعني من شرك في التدبير والتصريف.

وتارة يكون نفي الشرك أو النهي عنه لأجل الألوهية كقوله جل وعلا في آخر سورة الكهف: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، هذا شرك في الألوهية في العبادة والآيات أيضا في هذا كثيرة.

والشرك الثالث في الأسماء والصفات كقوله جل وعلا: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، وكقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وكقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

هذا هو الذي يعلمه أهل العلم بما دلت عليه بالتنصيص الآيات فكان ذلك معلوما عند العرب تفهمه بلغتها.

لما أتى اليونان إلى بلاد المسلمين بكتبهم؛ يعني استقدم بعض المسلمين كتب اليونان في قصة معلومة، ولا بأس أن نذكرها، وهي أن أحد ولاة العباسيين أرسل وفداً إلى ملك الروم، وطلب منه أن يرسل إليه بكتب الأوائل التي عنده، كتب الأوائل المقصود بها كتب الروم واليونان وكتب من يسمونهم الحكماء والفلاسفة، فعرضوا هذا على الملك الوافدون من عند الوالي المسلم من ولاة العباسيين، فقال: أمهلوني، فاستشار علماء النصرانية وعلماء بلده، فقالوا له وكانت موجودة في بيت للكتب قالوا: هذه هي زينة مملكتنا فكيف تعطيم إياها، فأجبه بالنفي، فإن هذه لا يجوز أن تُخرج من بلدنا. وسكت واحد منهم فقال له: مالك سكت؟ وكان من حكمائهم وحقاق علماء نحلتهم وملتهم، فقال: يا عظيم قومنا أرى أن ترسل بالكتب إليهم ولا تمنعهم منها. فقال له ولم؟ قال لأن هذه الكتب ما دخلت إلى أمة إلا أفسدت عليها دينها. ووافق عليه البقية، فحصل أنها أرسلت الكتب - كتب اليونان - وترجمت إلى آخر ذلك، اليونان فلاسفة، أرسلت كتب أرسطو وأفلاطون، هذه الفلسفة غايتها توحيد الربوبية، غايتها أن ينظر في الملكوت ينظر في الوجود فيثبت أن هذا الكون له صانع؛ لأن هذا غاية الحكمة؛ يثبت أن هذا الكون معلول عن علة، وهذه العلة عاقبة فيسمونها علة العلل أو العقل الأول في كلام فلسفي؛ يعني له تفاصيل.

فدخل هذا على المسلمين، فلما دخل رأى من قرأ تلك الكتب بعد ترجمتها أن هذه هي كتب الحكمة وكتب الحكماء وكتب الفلسفة؛ يعني طلب الحكمة، قالوا: إن هذه هي الغاية، فكيف نوجد وسيلة للجمع ما بين الشريعة ما بين الإسلام - القرآن - وما بين هذه الكتب وفلسفة اليونان؟ فأخرجوا ما يسمى بعلم الكلام؛ وهو خليط من الشريعة - من النصوص - وما بين عقل الفلاسفة، وهذا الخليط جعلت فيه الشريعة والعقل هذا

يقارن هذا، وهذه تقارن ذلك، يعني ما قدموا الشريعة على العقل ولا العقل على الشريعة، فنظروا في هذا ونظروا في هذا؛ لكن ينظرون في الشريعة بالعقل وينظرون في العقلانيات بالشريعة، هنا نظروا إلى أن غاية الغايات هو النظر في الملكوت، فلهذا أجمع المتكلمون على أن أول مهمة، على أن أول واجب على العبد أن ينظر في الملكوت ويثبت وجود الله جل وعلا.

هذا الأصل صار مستغرقا عندهم لا مَحِيد عنه، وخاصة بعد مرور عقيدة جهنم أن الغاية عنده إثبات وجود الله أيضا في مناظرته مع طائفة السُّمَنِيَّة.

هذا الخليط الذي نتج صار هو الغاية عند كثير من الناس، فبالتالي نظروا في تفسير كلمة التوحيد، الشريعة فيها لا إله إلا الله هذه أصل التوحيد، وكلام الحكماء - كما يقولون - فيه أن الغاية هو إثبات وجود الله والنظر في علة العلل، والنظر في الملكوت حتى يطلب الحكمة فيما وراء الطبيعة. قالوا: إذن معناه أن يفسَّر بالعلة؛ علة العلل؛ لأن أول واجب في الشريعة لا إله إلا الله، أول واجب في الفلسفة أن ينظر في الملكوت فيثبت أن لهذا الملكوت أو لهذا الكون علة نتج عنها.

فخلطوا ما بين هذا وهذا، فقالوا: لا يمكن للعقل أن يكون مخطئا - عندهم نتاج الفلاسفة عقل قطعي -، ولا يمكن أن تكون الشريعة أيضا فاسدة، فهذا صحيح وهذا صحيح، فقالوا: نفسر الإله بأنه الخالق؛ بأنه القادر على الاختراع. لكن إله في اللغة ليس معناها الخالق. فتأملوا فيما جاء في كتب اللغة فوجدوا أن هناك من قال: إله هذا بمعنى آله إذا جعله غيره متحيِّرا، فأله الرجل تحيِّر وتردد، وهذه مادة ربما تكون موجودة في بعض استعمالات العرب، آله الرجل يعني تحيِّر وتردد، فقالوا: (لا إله إلا الله) إذا كان معنى الإله هو الخالق القادر على الاختراع فهو الذي فيه تحيِّر الأفهام؛ لأن قصدهم هنا

أن ينظر، وهم إذا نظروا وتأملوا تحيرت الأفهام حتى يثبت الوجود، فقالوا: هنا التقت اللغة مع الشريعة مع العقل. وهذا قرروه في كتبهم، فحصل منه أن معنى لا إله إلا الله عندهم يعني لا قادر على الاختراع إلا الله، لا خالق إلا الله.

وإذا كان كذلك فيكون الشرك الذي يخرج من كلمة التوحيد هو أن يقول: ثم قادر على الاختراع، ثم رازق، ثم من تحيرت الأفهام في حقيقته غير الله جل وعلا، فمتى يكون مشركا عندهم؟ إذا لم يثبت لا إله إلا الله، ومتى لا يثبت لا إله إلا الله؟ إذا قال إنه ثم خالق غير الله جل وعلا.

هذا الخليط من العقل واللغة الضعيفة التي نقلوها أو القليلة والشرع فيما نظروا فيه - يعني في بعض النصوص - أنتج لهم: أن الشرك هو الشرك في الربوبية؛ يعني اعتقاد أن ثم خالقا مع الله جل جلاله، ودُونَ هذا في كتب المتكلمين الأوائل ونقله عنهم الأشاعرة، وأثبتوا ذلك في كتبهم، ولهذا الأشاعرة والماتريدية يقولون: أول واجب عند العبد النظر، وبعضهم يقول: الشك، وبعضهم يقول: القصد إلى النظر فهذا أول واجب.

والإله من هو؟ الإله:

منهم من يقول: الإله هو القادر على الاختراع.

ومنهم من يقول: الإله هو المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه.

ومنهم من يقول: الإله بمعنى آله وهو المحيّر، فلا يوصل إلى حقيقته وهو الله جل وعلا.

فنتج من هذا انحراف خطير في الأمة، وهو أن الإله ليس هو المعبود، وأن لا إله إلا الله معناها لا قادر على الاختراع إلا الله، لا مستغنيا عما سواه ولا مفتقرا إليه كل ما عداه إلا

الله، لا متحيراً في حقيقته إلا الله، فنتج من ذلك إخراج العبودية عن أن تكون في كلمة التوحيد، ونتج من ذلك الانحراف الخطير أن لا إله إلا الله ليست نفيًا لاستحقاق أحدا العبادة مع الله جل جلاله^(١).

(١) الأقوال غالبًا تنشأ عن أصول فاسدة اعتقدها أصحابها بغير دليل صحيح، والتزموا لوازمها الفاسدة، وكما قال شيخ الإسلام رحمه الله: من لم يعرف أسباب المقالات - وإن كانت باطلة - لم يتمكن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم [انظر تلخيص الاستغاثة، لابن كثير، من مقدمة تحقيق كتاب الاستغاثة للدكتور عبد الله بن دجين السهلي]. فمن هذه الأصول: الأول الاعتقاد بأن الإيمان هو التصديق، وأن التوحيد هو إثبات الصانع وتوحيد الله في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وحصرتهم التوحيد في ذلك، مع إغفالهم توحيد الألوهية، وهذا الغالب على كثير من المتأخرين من أهل الكلام والتصوف، وهم الذين تنتشر فيهم هذه البدع القبورية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وهؤلاء الذين يريدون تقرير الربوبية من أهل الكلام والفلسفة يظنون أن هذا هو غاية التوحيد، كما يظن ذلك من يظنه من الصوفية الذين يظنون أن الغاية هو الفناء في توحيد الربوبية، وهذا من أعظم ما وقع فيه هؤلاء وهؤلاء من الجهل بالتوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب؛ فإن هذا التوحيد - الذي هو عندهم الغاية - قد كان مشركو العرب يقرون به كما أخبر الله عنهم [درء التعارض (٩ / ٣٤٥)]. ولذا لا يتصورون الشرك في صرف العبادة لغير الله إلا إذا كان صاحبه متلبسا باعتقاد الربوبية فيمن يدعوه ويستغيث به، وهذا ما يصرح به كبارهم إلى يومنا هذا، ففي مقطع مصور على موقع (اليوتيوب) بعنوان: (جواز التوسل بالأنبياء والصالحين) للدكتور علي جمعة، يقرر فيه جواز الاستغاثة بالأنبياء والصالحين في كل شيء طالما اعتقد الشخص أن الله هو القاهر فوق كل شيء، وأن المستغاث به ما هو إلا سبب من الأسباب! ومثل هذا كثير لرؤوس هذه البدعة في هذا الزمان. أما أهل السنة فيعتقدون أن الإيمان قول وعمل، والكفر يكون بالقلب واللسان والجوارح، وأن من

الأفعال ما يكون كفرا بذاته؛ لمناقضته أصل الإيمان، ولا يُحتاج في هذه الحالة للسؤال عن الاستحلال واعتقاده الباطن؛ لدلالة الفعل الظاهر على ذلك دلالة لازمة [يراجع في ذلك كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية، وأبواب الردة في كتب الفقهاء؛ ككتاب روضة الطالبين للنووي رحمه الله، فقد ذكر جملة من الأفعال والأقوال التي يكفر المرء بها دون اشتراط للاستحلال]. ويعتقدون كذلك أن التوحيد نوعان، توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد القصد والطلب، وأن توحيد الألوهية هو حقيقة دعوة الأنبياء والمرسلين، وفيه كانت الخصومة بين الرسل وأقوامهم، فكما يكفر الرجل بجعله لله ندًا في الربوبية وإن لم يصرف له شيئًا من العبادة؛ يكون مشرکًا باتخاذة ندًا في الألوهية وإن لم يعتقد فيه اعتقاد الربوبية. الثاني: اعتقادهم أن الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى، وأن نسبة جميع الأفعال إلى المخلوق مجاز، باعتبار الكسب والسبب [للاستزادة حول نظرية الكسب عند الأشاعرة ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٤٢٧)]؛ وعليه فالمستغيث بالأنبياء والصالحين لا يعتقد فيهم التأثير بدهاء؛ لأنه لا يعتقد فاعلاً على الحقيقة إلا الله تعالى، وإنما هو في الحقيقة طالب من الله تعالى مستغيث به. وأما جمهور أهل السنة فيعتقدون أن العبد فاعل لفعله حقيقة، والله تعالى خالقه وخالق فعله، فالعبد متصل صائم طائع حقيقة، والله تعالى هو الذي يوفقه لذلك، ويجعله يفعل، ويخلق فعله. وقد اعتمد البكري في تجويله للاستغاثة بالرسول ﷺ على ذلك، ونقض كلامه شيخ الإسلام في رده عليه، وبين غلظه فيما أورده من أدلة. الثالث: الخلط بين معنى الاستغاثة والتوسل والسؤال، وجعل الجميع في منزلة واحدة، وهذا من أعظم الخلط في الألفاظ واستخدامها في غير محلها؛ فإن الله تعالى أمر بابتغاء الوسيلة إليه في قوله: ﴿وَأَبْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، ولا يصح تفسيرها بالاستغاثة لا لغة ولا شرعا، ولم يرد ذلك عن أحد من السلف قط، لا من أئمة الدين ولا اللغة، وتسبب هذا الخلط في اضطراب التصور، ومن ثم الحكم الصحيح، فترى الاستدلال بدلائل التوسل المشروع على الممنوع، كالاتجاج بأحاديث التوسل بالأعمال الصالحة وطلب الدعاء من النبي ﷺ في حياته على طلب الدعاء منه بعد مماته، أو الاستغاثة به في قبره،

فنتج وهي النتيجة التي قدم لها الشيخ هنا أن طوائف كثيرة من المؤمنين يعني من المسلمين فشأ فيهم كلام الأشاعرة هذا وكلام المتكلمين وكلام المبتدعة هذا في معنى كلمة التوحيد، فيكون معنى الشرك عندهم راجع إلى واحد مما دلت عليه النصوص وهو الإشراف بالربوبية الذي جاء مثلاً في سورة سبأ وفي غيرها.

أما الإشراف في العبادة ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، فهذا عندهم لا يُنقُضُ كلمة التوحيد، نظروا بعد ذلك فيما فعلته العرب - ستأتي في الشبهة التي تليها - فيما فعلته العرب بما أشركت العرب؟ قالوا أشركت بعبادتها الأصنام وفي أنها ما وحدث الله في ربوبيته ولم تقل لا إله إلا الله؛ بل قالت إن الأصنام لها نصيب من الإلهية؛ يعني لها نصيب من الربوبية؛ ولهذا من أعظم ما

وتسمية ذلك كله توسلاً! قال شيخ الإسلام رحمه الله في بيان كيفية دخول الخطأ على البكري في مسألة الاستغاثة: فدخل عليه الخطأ من وجوه: منها: أنه جعل المتوسل به بعد موته في الدعاء مستغياً به، وهذا لا يعرف في لغة أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازاً. [الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٣٦٧)]. فالاستغاثة طلب الغوث، كالأستعانة والأستنصار طلب العون والنصر، فإذا كانت ببناء للمستغاث به كان ذلك سؤالاً منه، وليس توسلاً به إلى غيره. ومما يدل على بطلان ذلك شرعاً أنه لو كان القائل: (أستغيث برسول الله) مستغياً بالله تعالى متوسلاً بالنبي ﷺ؛ لكانت الاستغاثة بالرسول ﷺ جائزة مشروعاً، بل مستحبة، سواء في حياته أو بعد مماته؛ فإن دعاء الله والاستغاثة به من أجل العبادات كما هو معلوم، ولكن الثابت في السنة وسيرة الصحابة عكس ذلك. فهذه هي الأصول الفاسدة التي تفرعت عنها هذه الشبهة، وليس الغرض الاستقصاء في نقض هذه الأصول، ولكن الغرض ما قدمناه من بيان أسباب المقالات. [رسالة: مناقشة دعوى المجاز العقلي في الاستغاثة بالرسول ﷺ. بتصرف].

راج على كثير من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وراج على كثير من علماء الأمصار أن الألوهية تفسر بالربوبية، وأن لا إله إلا الله تفسر بمقتضيات الربوبية هذا نتيجة إلى هذا الانحراف، لهذا هذا المشرك الذي قال في شبهته - قد يكون عالما وقد يكون غير عالم - يقول (نحن لا نشرك بالله) هو قال هذه بحسب اعتقاده، هو لا يشرك بالله بحسب اعتقاده أن الشرك إنما هو الشرك في الربوبية وليس في الإلهية، وهذا نتيجة لما ذكرت لكم. فهذه الكلمة (لا نشرك بالله) ردُّك عليها كشف هذه الشبهة كما ذكر الشيخ رحمه الله في آخر الكلام وبما أوضحت لك في أنه:

أولاً: توضُّح موارد الشرك في القرآن، ما الذي نُفي من الإِشراك بالله، نفيت الثلاثة التي ذكرت لك وكل واحدة عليها أدلة.

الثاني: معنى الإِشراك في النصوص.

الثالث: أن تبين أن الانحراف وقع، فصُرف معنى الإِشراك عن معناه في النصوص إلى المعنى الباطل ونتج عنه أن كلمة التوحيد فهمت أيضاً غلطا، وفهم منها أنها نفى لربوبية غير الله جل وعلا، وهذا باطل.

فقولهم (نحن لا نشرك بالله) هذه جملة يمكن أن تردّها تفصيلا، وهذه الشبهة التي أوردوها لها رد بما أورده الشيخ رحمه الله.

الشيخ ما أجاب عن كل جملة جملة؛ لكن أجاب عن النتيجة التي وصلوا إليها بهذه المقدمات الباطلة، قالوا (نحن لا نشرك بالله) لِمَ لا تشركون بالله؟ قالوا (لأننا نشهد أنه لا يخلق ولا يرزق ولا ينفع ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له) يعني لا يخلق ولا يرزق استقلالاً ولا ينفع ولا يضر استقلالاً إلا الله وحده لا شريك له، (وأن محمداً ﷺ لا يملك

لنفسه نفعاً ولا ضراً) كما جاء في النصوص يقولون نحن نقول ذلك؛ فهو ﷺ لا يملك نفعاً ولا ضراً، استقلالاً لا يمكن أن يعطينا شيء؛ ولكن هو ﷺ يمكن أن يعطينا عن طريق الوساطة، عن طريق التقريب، عن طريق التزلف؛ يعني أن يقربنا زلفاً.

وهذه الشبهة أول من أوردتها فيما أعلم في كتابه إخوان الصفا في كتابهم ورسائلهم المشهورة رسائل إخوان الصفا الرسائل الخمسين المعروفة، فإنهم قرروا أن التوحيد هو الربوبية وأن هؤلاء الأموات من الأنبياء والصالحين أنهم لا يملكون نفعاً ولا ضراً كما قال هنا هذا الذي أورد الشبهة ولكن تتوسط بهم، لِمَ تتوسط بهم؟ عللوا بأن أرواحهم عند الله؛ لأن الله قال عن أرواح الشهداء ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، والعندية معناها أنهم لهم القربى عند الله، فلهم الجاه ولهم الزلفى عند الله جل وعلا، فإذا سألتهم إذا دعوتهم فإنما تتوسط بهم لا تسألهم استقلالاً، فيقول هؤلاء نحن لا نعتقد أن هذا ينفع ويضر بنفسه ينفع ويضر استقلالاً ويخلق استقلالاً يرزق استقلالاً، حاشا وكلا، ولكن يمكن أن يخلق الله بواسطته، الولد في رحم الأم إذا سأله أن يرزق الله بواسطة شفاعته؛ لأنه مقرب عند الله جل جلاله، هذا التقريب عند الله جل جلاله وَصَفُوهُ بقولهم (ولكن أنا مذنب والصالحون لهم جاه عند الله) فقدموا هاتين المقدمتين، يقول (أنا مذنب) والمذنب لا يمكن أن يكون ولياً لله أو مقرباً عند الله، فعلى اعتقاده أنه لا يمكن أن يصل إلى الله مباشرة، وأولئك قالوا (والصالحون لهم جاه عند الله) هذا الجاه ماذا يفعل قالوا هذا الجاه بمعنى أنه لو سأل لم يرد، وإن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره، فأتى من هذه الشبهة ورد التوحيد باعتبار أن هذا الصالح الذي عند الله جل وعلا مقرب وهذا الصالح الذي عند الله له الزلفى والمقام الأعظم بحيث إنه لو سأل لم يُرد، تكملة الشبهة قالوا (وأطلب من الله بهم) أطلب من الله لا منهم؛ يعني أني لا أسألهم؛ ولكن أطلب من

الله بهم، كلمة (بهم) هنا ليس معناه التوسل بهم يعني بجاههم؛ يقول أسأل الله بالنبى أسأل الله بالولي أسأل الله بأبي بكر وعمر؛ لأن سؤال الله بالصالحين هذا بدعة ووسيلة إلى الشرك وليس شركا أكبر؛ ولكن القصد من قولهم (وأطلب من الله بهم) يعني أطلب من الله بوساطتهم وبشفاعتهم وبتقريبهم إياي عند الله زلفى.

فكلمة (بهم) لا يقصد بها التوسل بالجاء؛ لأن هذه بدعة وليس شركا وإنما يقصدون بها الشفاعة والتقريب زلفى.

قال (فجوابه بما تقدم) هذه الشبهة تلحظ أنها مركبة، لا شك أنها شبهة وهي التي تروج عند الجميع، كيف مؤمن بالله ويقول إن الله واحد في ربوبيته لا ينفع إلا هو، لا يخلق إلا هو، ولا يرزق إلا هو، إلى آخر ذلك، ويقول أنا مذنب؛ ولكن أتوسل يعني أتقرب إلى الله بالصالحين بشفاعتهم، أسألهم أن يدعو الله لي، أتقرب إليهم بالدعاء حتى يشفع لي عند الله جل وعلا، هذا لا يجعلني مشركا، معناه -على حد قولهم- هو لا يشرك بالله وهذا ليس شركا بالله، فما الجواب؟ قال (فجوابه بما تقدم وهو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مَقْرُونٌ بما ذكرت). هذا الآن الدرجة الأولى من الجواب، تقول الآن له: نحن معك فيما ذكرت؛ لكن ننظر إلى حال المشركين الذين قاتلهم النبي ﷺ وحكم عليهم بالكفر والشرك، ما حالهم؟ ننظر إلى القرآن ماذا فيه؟ القرآن فيه أنهم مقرون بأن الله هو الخالق وحده وهو الرازق وحده وهو الذي ينفع وحده وهو الذي يضر وحده، إذا قال: ما الدليل على هذا؟ هل المشرك كان يعتقد هذا؟ نقول: نعم مشركو العرب كانوا يعتقدون ذلك كما قال الله جل وعلا: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ﷻ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ﷻ﴾ [العنكبوت: ٦١]، في آيات كثيرة هذا الاعتقاد الذي وصفت أنك لست مشركا

باعتراده، نقول هذا وصف الله جل وعلا به مشركي العرب مشركي أهل الجاهلية، هذه الدرجة الأولى من جواب هذه الشبهة.

الدرجة الثانية (ومقرون بأن أوثانهم لا تدبر شيئاً)، الأوثان جمع وثن وهو المتجّه إليه بالعبادة، وفي غالبه لا يكون على هيئة صورة، والأصنام ما كان على هيئة صورة، وقد يقال للأصنام أوثاناً باعتبار أنها معبودة من دون الله جل وعلا كما قال جل وعلا في قصة إبراهيم: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وفي الآيات الأخرى في قصة إبراهيم قال: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، فهي أصنام وأوثان، فالأوثان ما لم يكن على هيئة صورة، فنقول له: المشركون مقرون بأن أوثانهم لا تدبر شيئاً. والمشرك مقر بأن الوثن ليس له نصيب في التدبير، فما رفضه من كلمة لا إله إلا الله وصار به مشركاً ليس من جهة اعتقاده أن ثم مدبراً غير الله جل جلاله؛ لأن الله جل وعلا قال: ﴿وَمَنْ يُدَبِّرِ الْأُمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، هذه المقدمة الثانية.

المقدمة الأولى: اعتقاد المشركين في الربوبية في الله جل وعلا أنه هو المتفرد بالأمر، كما قال ذلك عن نفسه؛ يعني كما قال المشرك عن نفسه أنه يشهد هذه الشهادة.

الخطوة الثانية: اعتقاد أولئك في الأوثان بم؟ قال اعتقد في الأوثان العرب أنها لا تدبر شيئاً.

إذا استدلت على هذه بالآيات وبحال العرب يأتي النتيجة وهي وإنما أرادوا الجاه والشفاعة، لماذا أرادوا الجاه والشفاعة فقط؟ لأن الله جل وعلا قال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ومن المتقرر في اللغة أن

(ما) النافية التي تأتي بعدها (إلا) هذه تفيد الحصر فكأنه قال عن قولهم: لا نعبدهم لشيء ولا لعة من العلل، لا لأنهم يملكون الرزق ولا يملكون الموت والحياة، ولا لأنهم يدبرون الأمر، ولا نعبدهم إلا لشيء واحد: وهو أن يقربونا إلى الله زلفى^(١).

فينتج من ذلك أن المشركين كان شركهم باعتقاد أن هذه الأوثان تقرب إلى الله زلفى، باعتقاد أن هذه الأوثان لأجل أن لها منزلة عند الله وأن لها جاه عند الله فهي تقرب^(٢).

ما هذه الأوثان التي عُبدت؟ الملائكة: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ ﴿سبأ: ٤٠-٤١﴾، والأولياء قال جل وعلا: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الشورى: ٩]، وقال جل وعلا في

(١) في تفسير التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٢٢): والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾، استثناء من علة محذوفة. أي: ما نعبدهم لشيء إلا لعة أن يقربونا إلى الله، فيفيد قصرًا على هذه العلة قصر قلب إضافي. انتهى.

(٢) قال الرازي عند قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] متى مات منهم رجل كبير يعتقدون فيه أنه مجاب الدعوة ومقبول الشفاعة عند الله تعالى اتخذوا صنمًا على صورته يعبدونه على اعتقاد أن ذلك الإنسان يكون شفيعًا لهم يوم القيامة عند الله تعالى على ما أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالة في قوله: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. [مفاتيح الغيب (١/ ٣٨٧)]. وقال عند قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ وضعوا هذه الأصنام والأوثان على صور أنبيائهم وأكابرهم، وزعموا أنهم متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل، فإن أولئك الأكابر تكون شفعاء لهم عند الله تعالى، ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند الله. [مفاتيح الغيب (٨/ ٢٤٩)].

قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال للنبي ﷺ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فَنُوِّعَتِ الْمَعْبُودَاتِ الْمُنْفِيَةَ وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ ﴿١٨﴾ لَوْ كَانَ هَوًّا لَاءِ ءَالِهَةٍ مَّا وَرَدُّوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩] فرح المشركون قالوا: إذن سنكون مع الصالحين، سنكون مع اللات، وسنكون مع عيسى، وسنكون مع عزيز، وسنكون مع كذا وكذا، مع من عبدنا. فأنزل الله جل وعلا قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَةً وَهُمْ فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٢].

فإذن تحتاج في رد الشبه إلى:

أن تتدرج في المقدمات أولاً.

الثاني أن تفهم كيف ترد الشبهة بعمومها وكيف تفصل جمل الشبهة فترد عليها بخصوصها.

الثالث أن تقدم الرد المجمل أو الرد الإجمالي على ما أورد من الشبهة برد مفصل على تفصيل كل جملة جملة، مثل ما ذكر الشيخ رحمه الله.

هنا قال (حالتهم) أذكر لهم حالة المشركين لا تجادلهم بأنه لست أنت مشرك أو أنه كذا وكذا لا؛ ولكن صف له حال المشركين وتفصيل الكلام الذي ذكرنا، ثم انتقل بعد ذلك إلى معنى كونه مشركاً إلى معنى كونه نافي كلمة التوحيد إلى آخر ما ذكرنا.

هذه من المهمات في أن تتصور كيف تتدرج في رد الشبهة، واحذر من أن تنساق وراء الشبهة مع العاطفة فتجبهه بكلام قد يقوي الشبهة عنده، فلا بد أن يكون الانتقال كما عليه قواعد إقامة البرهان وإقامة الحجج مع المخالف؛ أن تنتقل في شأنه من المتفق عليه إلى ما هو أقل اختلافاً، ثم إلى ما هو أكثر، وهكذا.

المسألة التي يقوى الاختلاف فيها لا تبتدئ بها، ابتدئ بالواضح، ثم انتقل بعده درجة إلى الأقل وضوحاً، ثم إلى الأقل وضوحاً وهكذا، أما إذا ابتدأت بما هو أكثر إشكالاً فإنه لن يقتنع؛ لأن ما هو أكثر إشكالاً يحتاج إلى مقدمات كثيرة.

فتبتدئ معه بما هو أكثر وضوحاً، والأكثر وضوحاً:

الأول: وصف حال المشركين من مشركي العرب من جهة إقرارهم بالربوبية.

الثاني: إقرارهم بأن أوثانهم لا تدبر شيئاً.

الثالث: أنهم أرادوا الزلفى والشفاعة بنصوص القرآن في ذلك.

لكن لو ابتدأت معه بمعنى العبادة ربما يأتيك بمخالفات، يقول لك: لا العبادة هي كذا، إذا أتيت معه في التكفير، هنا يخالفك يقول لك: لا، هو كذا وكذا وكذا، فتبتدئ معه بتقرير شرك المشركين وترد عليه شبهته هذه بأن أولئك ما أرادوا إلا الزلفى، فالتدرج مهم. [صالح آل الشيخ].

[الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ]

فَإِنْ قَالَ: هَؤُلَاءِ الْآيَاتُ نَزَلَتْ فِي مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ؛ فَكَيْفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثْلَ الْأَصْنَامِ؟! أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ أَصْنَامًا؟! فَجَاوِبُهُ بِمَا تَقَدَّمَ. فَإِنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ أَنَّ الْكُفَّارَ يَشْهَدُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّهَا لِلَّهِ، وَأَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا مِمَّنْ قَصَدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِمَا ذَكَرَ.

فَاذْكُرْ لَهُ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الْأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الْأَوْلِيَاءَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وَيَدْعُونَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمَّهُ وَصِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ أَنْظِرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظِرْ أَلَيْ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾﴾ [المائدة: ٧٥-٧٦].

وَاذْكُرْ لَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

فَقُلْ لَهُ: عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ كَفَرَ مَنْ قَصَدَ الْأَصْنَامَ، وَكَفَرَ - أَيْضًا - مَنْ قَصَدَ الصَّالِحِينَ، وَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(فإن قال) المشبه (هؤلاء الآيات) يعني آية: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] ونحوها (نزلت فيمن يعبد الأصنام) إن انتقل إلى هذه الشبهة وهي حصر عبادة غير الله في الأصنام، يعني وما سواه فليس بعبادة، فليس مثلهم، هو يدعو الصالحين وليس بمشرك (كيف تجعلون الصالحين مثل الأصنام؟) حصر عبادة غير الله في الأصنام (أم كيف تجعلون الأنبياء أصناماً؟) من شأن أهل الباطل وأشباههم نسبتهم من نزل الصالحين منازلهم أن يقولوا: تنقصوهم وهضموهم. وفي الحقيقة هم الناقصون المنتقصون للرسول وأرادوا أن يُعطوا باطلاً. وأهل الحق نزلوهم منازلهم الحق اللائقة بهم وما جاءوا به، ولا زادوا ولا نقصوا؛ أعطوهم حقهم الواجب ونزّهوهم عما لا يصلح لهم من الباطل.

(فجاوبه بما تقدم) وهو أن المشركين الأولين مقرون بالربوبية؛ أن الله تعالى الخالق وحده لا شريك له الرازق وإنما كانوا مشركين باتخاذهم الوسائط ... إلخ. لكنهم ما أعطوا الربوبية حقها فإن توحيد الألوهية هو نتيجة توحيد الربوبية كما تقدم (فإنه إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها لله وأنهم ما أرادوا ممن قصدوا إلا الشفاعة) والمشبه مقر بذلك (ولكن أراد) المشبه (أن يفرق بين فعلهم وفعله بما ذكر) وهو أن المشركين يعبدون أصناماً وهو لا يعبد صنماً.

(فاذكر له أن الكفار منهم من يعبد الأصنام) والأوثان كما ذكر الله عنهم: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَافِيَةً﴾ [الشعراء: ٧١]، ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَافِيَةٌ﴾ [الأنبياء: ٥٢]. (ومنهم

من يدعو الأولياء الذين قال الله فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ الآية) فمعبوداتهم متنوعة؛ ليست الأصنام وحدها، من دليل تنوعها هذه الآية فإنها نزلت في أناس يعبدون الجن فأسلم الجن وبقي الإنس على عبادتهم. وقيل نزلت فيمن يعبد العزير والمسيح كما هو قول أكثر المفسرين. ولا منافاة بين القولين فإنها نزلت فيمن يدعو مدعواً وذلك المدعو صالح في نفسه يرجو رحمة الرب ويخاف عقابه، فكأن الله سبحانه قال في الرد عليهم: إن من تدعونه عبيدي كما أنكم عبيدي، يرجون رحمتي ويخافون عذابي، فينبغي أن تفعلوا مثل ما تفعل تلك الآلهة. فصاروا عبيده بثلاثة أشياء: بعبادته وحده، ورجائه وحده، وخوفه وحده. هذا هو الموصل لهم والوسيلة والسبب الموصل لا عبادة سواه من الأولياء ونحوهم. فهذه الآية من جملة الأدلة على أن من معبوداتهم الأولياء. (ويدعون عيسى ابن مريم وأمه) وهو صريح في شرك النصارى بالرسول؛ عيسى رسول (وقد قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ وَصِدِّيقَةٌ﴾) يعني عزيمة التصديق بالحق ﴿كَأَنَّا يَاكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ أَنْظَرُ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنِّي يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ [المائدة: ٧٥-٧٦].

فهذا بعض أنواع شرك الأولين أهل الكتاب.

(واذكر له قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَأُولَئِكَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤٢﴾﴾) هذه الآية دالة على أن من المشركين من يعبد الملائكة.

فعرفت من هذه الآيات أن من المشركين من يدعو الأولياء والصالحين، ومنهم من يدعو الأنبياء، ومنهم من يدعو الملائكة. وأن الآيات منها ما نزل فيمن يعبد الأولياء، وبعضها فيمن يعبد الأنبياء، وبعضها فيمن يعبد الملائكة، وأنها ليست منحصرة فيمن يعبد الأصنام فقط؛ فلا فرق بين المعبودات، بل الكل تسوية المخلوق بالخالق، والكل عدل به تعالى سواه في العبادة، فالكل شرك والكل مشركون. فعرفت من الآيات أنه مثلهم فبذلك انكشفت شبهته واندحضت حجته.

(فقل) للمشبه الشبهة السابقة (عرفت أن الله كفر من قصد الأصنام وكفر أيضاً من قصد الصالحين) بل لا بد أن ينضم إلى ذلك تكفيرهم واعتقاد ذلك، فمن لم يكفرهم دليل على أنه لا يرى عملهم كفراً (وقاتلهم رسول الله ﷺ ولم يفرق بينهم) بل جعل سبيلهم واحداً، وإذا تفرقت معبوداتهم، فكلها راجعة إلى شيء واحد وهو عبادة غير الله مع الله. وبذلك انكشف شبهته واندحضت حجته وأنه في غاية الجهالة عما جاء به الرسول ﷺ. [محمد بن إبراهيم].

وهذه الشبهة راجت على كثيرين، حتى إن المفسرين المتأخرين إذا ذكرت عبادة غير الله جل وعلا في القرآن من جهة النهي عنها أو وصف المشركين أنهم يعبدون غير الله فسروا ذلك بعبادة الأصنام، وقد تقرر في اللغة أن الصنم صورة منحوتة؛ يعني ما نُحِت على شكل صورة، وإذا كان كذلك فإن الصنم إما أن يكون حجراً وإما أن يكون خشباً وإما أن يكون عجيناً وإما أن يكون تمراً إلى آخر ذلك.

فعليه جعلوا العبادة التي توجه بها المشركون من العرب وغيرهم إلى غير الله جعلوها متوجهة إلى الأصنام، ولهذا جعلوا كفار قريش ما كفروا إلا بعبادتهم الأصنام، وكذلك الكفار فيمن قبلهم كفروا بعبادتهم الأصنام، وهذا أصل أصله كثيرون في جملة من

المنتسبين إلى العلم في كتب التفسير وفي كتب العقائد المخالفة لعقائد أهل السنة وغيرها، وأصل هذا الباب وأصل هذا الضلال جاء من جهة الباطنية ومن جهة المتكلمين.

فإن الباطنية لما قرروا أن التوسل بالأرواح؛ بل لما قرروا أن الأرواح لها تصرف بعد مفارقتها للجسد أعظم مما كانت تفعل لما كانت في الجسد، قالوا: لأنها لما كانت في الجسد كانت محجوزة بهذا الجثمان، لا تنطلق، لا تتصرف إلا بما يطيقه هذا الجثمان؛ فلا تعطي، ولا تمنع، ولا تأخذ، ولا ترفع، إلا بمقدرة الجثمان، فأما إذا انفصلت عن هذا الجثمان فإنها تعود إلى انطلاقها، وتكون مهياة لقوة أعظم مما كانت عليه لما كانت في الجسد، فالجسد محل الشهوات ومحل العاهات ومحل الأمراض والروح مقيدة مسجونة فيه، فإذا فارقت الروح البدن انطلقت وصار لها من القوة ما ليس لها لما كانت مرتبهة بالجسد.

لما كان كذلك قالوا: إن التوسل بهذه القوى وبهذه الأرواح والرغب إليها حتى تتوسط عند الله جل وعلا، ليس هو مثل توسط المشركين؛ لأن المشركين توسَّطوا بأصنام والأصنام لا مكانة لها عند الله جل وعلا، وأما التوسط بالأرواح فإن الأرواح الطيبة الصالحة -أرواح الأنبياء والأولياء- هذه لها مكانها ولها مقامها ولها جاهها وحرمتها عند الله جل وعلا، فجعلوا هذا الفرق لازما.

ولهذا جعلوا الوساطة هذه ليست داخلية في التوحيد، والتوحيد عندهم هو توحيد الربوبية دون توحيد الإلهية؛ يعني هو التوحيد بأن الله هو المتصرف القادر على الاختراع المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه.

وراج هذا على المتكلمين، فكان المتكلمون يجعلون الغاية من تحقيق الإيمان هو الإيمان بالربوبية؛ الإيمان بلا إله إلا الله التي معناها أن لا رب إلا الله؛ يعني أن لا قادر على الاختراع والإبداع إلا الله جل وعلا وحده، فمتى أقر بذلك كان مؤمنا وكان مسلما. فعندهم أن مشركي العرب لم يكونوا على هذا الاعتقاد، وأنهم يعتقدون أن الأنواء تخلق، وأن الأصنام هذه تخلق وأنها تضر وأنها تنفع، وأما من وحد الله في الربوبية فإنه يكون مؤمنا، لهذا قالوا: لا إله إلا الله معناها لا قادر على الاختراع والإبداع إلا الله، أو كما قال الآخر: لا مستغنيا عما سواه ولا مفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله.

هذه الفكرة وهذا الانحراف راج في المسلمين ولما كان مذهب المتكلمين مذهب الأشاعرة والمعتزلة في التوحيد هو السائد، تأثر أكثر المفسرين وأكثر الفقهاء بهذا القول الخبيث، لهذا يفسرون الآيات التي فيها ذكر عبادة غير الله بأنها عبادة للأصنام. ولهذا استنكر وأنكر طوائف على الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله دعوته، كيف تجعل الصالحين والأولياء مثل الأصنام؛ لأن الأصنام لا روح لها، والصالحون والأولياء أرواحهم مطهرة مقدسة عند الله جل وعلا.

لهذا أورد الشيخ رحمه الله هذه الشبهة، وأورد الجواب عليها، فقال: (فإن قال: هؤلاء الآيات نزلت فيمن يعبد الأصنام كيف تجعلون الصالحين مثل الأصنام؟ أم كيف تجعلون الأنبياء أصناما؟) قال: (فجاوبه بما تقدم فإنه إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها) إلى آخر كلامه.

يعني بقوله: (فجاوبه بما تقدم) ما قدمه في المقدمات فيما سبق، وقوله: (فإنه) هذا تفصيل لذلك الجواب، قال (إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها لله) فأول إبطال

لقولهم أن يقام عليه حال الكفار مع الربوبية والله جل وعلا بين لنا أن أفراد توحيد الربوبية كان الكفار يقرون بها، فلما كان الكفار مقرين بتوحيد الربوبية كان شركهم من جهة توحيد الإلهية، فقد بين ذلك جل وعلا في آيات كثيرة كقوله جل وعلا: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وكقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وكقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مِّنْ تَزَلِّ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، وكقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، والآيات كثيرة في بيان إقرار المشركين بالربوبية.

إذا كان كذلك وأقر بهذا فإن جزءاً من شبهته قد زال، حتى يعلم أن شرك مشركي العرب لم يكن من جهة اعتقادهم أن هذه الأصنام تخلق أو قادرة على الاختراع أو لها نصيب في الملك.

فإذا كان كذلك نقول: هم من هذه الجهة أرادوا من الأصنام هذه الشفاعة، كما قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وكقوله جل وعلا: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وكقوله جل وعلا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فالمشركون لهم اعتقاد في إلهية هذه الأصنام، ويرون أنهم إنما يتقربون إليها لأجل التوسط لأجل الشفاعة، فهذا برهان ثاني.

فالله جل وعلا بين لنا أنهم لا يعتقدون في الأصنام أنها تخلق وترزق وتأتي بالمطر وتسير الرياح إلى آخر ذلك؛ بل إنما قصدوا منها الشفاعة واتخاذ الأصنام وسائل.

البرهان الثالث ما ذكره الشيخ بعد ذلك بقوله: (ولكن إذا أراد أن يفرق بين فعلهم وفعله بما ذكر، فاذكر له أن الكفار منهم من يدعو الأصنام ومنهم من يدعو الأولياء).

كما أسلفنا أن عبادة المشركين بغير الله كانت متجهة إلى أربعة أنواع ذكرناها لكم فيما سلف، وتلخيصها:

أنهم عبدوا الأصنام المصوّرة.

وعبدوا الملائكة.

وعبدوا الأنبياء والأولياء.

وعبدوا الأشجار والأحجار يعني اعتقدوا فيها وعبدوها.

فهذه جملة الأنواع.

ويدخل في الأشجار والأحجار عبادة الشمس والقمر والكواكب؛ لأن لها نصيباً من كونها أحجاراً. ويدخل في عبادة النوع الثاني أصناف. ويدخل في النوع الأول أصناف، إلى آخره. فلم تكن عبادة العرب منصبة على نوع واحد.

إذا أراد الدليل فنقول له: من جهة أن العرب وغير العرب من المشركين والكفار عبدوا أنبياء وعبدوا صالحين فالآيات في هذا كثيرة كقوله جل وعلا: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وكقوله جل وعلا: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْوُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا

يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ ﴿٤١﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، وكقوله جل وعلا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وكقوله جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وكقوله جل وعلا: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٦﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٠]، على القراءة (اللآت والعزى) وهو رجل صالح كان يلبث السوق فمات فعكفوا على قبره إلى آخر ذلك. فنجمع لهم الآيات التي هي صريحة في أن الصالحين عبدا (١).

ثم الدرجة الثانية من هذا البرهان الثالث أن نقول في القرآن أيضا بين جل وعلا أن الذين عبدتهم المشركون كانوا أمواتا غير أحياء كما قال جل وعلا في سورة النحل في ذكر الحجاج مع المشركين قال في وصف الآلهة: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ٢٠-٢١]، فهذه الآية فيها بيان أن الذين عبدتهم المشركون والكفار من العرب كانوا لا يخلقون شيئا وهم يُخلقون، وأنهم أموات غير أحياء ومعنى قوله ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ أنهم الآن ليسوا على وصف الحياة بل هم على وصف الموت وهذا يعني أنهم كانوا قبل هذا الوصف أحياء لأن الذي يوصف بأنه ميت هو من كان حيا، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿وَمَا

(١) من أدلة ذلك أيضا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٢].

يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٤٠﴾ يعني: ما يشعرون متى يبعث، والذي يُبعث هو الميت الذي يوصف بأنه كان حيا فمات، وهذا واضح في خروج الجمادات والأصنام عنها، الذي يبعث ذوا النفوس الجن والإنس والحيوان، وهنا معلوم أن المقصود من عبادة من عبادة الإنسان. فإذا كان كذلك بطل ادعاء أن العرب إنما عبدت أصناما لها وصف الحجارة فقط. وسبب تعلق العرب ومن قبلهم بالأصنام؟ لأنهم يعتقدون أن هذا الصنم الذي هو مصوّر على هيئة صورة ما تحلّه روح أو كما يقولون روحانية تلك الصورة، فإذا كانت الصورة صورة بشر حلّت فيه حين الخطاب، وإذا كانت الصورة صورة كوكب حلّت فيه روحانية الكوكب حين الخطاب، وإذا كانت الصورة ملك حضر الملك حين الخطاب، وهكذا، فيما يزعمون، وكل الذين يحضرون ويخاطبونهم، وهم صادقون حين يقولون: خاطبنا الصنم فخاطبنا وكلمناه فكلمنا وسألناه فأجابنا. ولكن لم تجبهم الأرواح الطيبة وإنما أجابتهم الأرواح الخبيثة؛ أرواح الشياطين والجن، ولهذا قال جل وهلا في آية سبأ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَأُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، يعني أن الحقيقة أن الذي خاطبهم وأوقعهم في هذا إنما هم شياطين الجن، وقد قال جل وعلا: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يس: ٦٠-٦٢]، وكان إضلال الشيطان ليس من جهة الشهوات فحسب؛ بل هو في أعظم إضلال وهو في عبادة غير الله جل وعلا.

فجواب هذه الشبهة ترتب على ثلاث أنواع من البراهين مرتبة:

الأول: أن عبادة المشركين لم تكن في الربوبية على وجه التفصيل وتسوق الآيات.

الثاني: أنهم ما أرادوا ممن عبدوهم ولو كانت الأصنام إلا التوسط والشفاعة.

الثالث: أن الآيات فيها ذكر أن تلك المعبودات لم تكن أصناما فحسب؛ بل كانت تلك المعبودات من البشر والملائكة والجن يعني أن غير الله جل وعلا عبد بجميع أنواع غير الله، فعُبدت الملائكة وعُبد الصالحون وعُبد الأولياء وعُبد الأنبياء.

إذا تبين ذلك واتضح، فنأتي إلى خاتمة هذا البرهان قبل أن نمشي مع كلام الإمام رحمه الله تعالى فنقول: إن هذا البرهان وَرَدَّ هذه الشبهة بما ذكرنا واضح؛ ولكن يبقى نتيجته وهو فهم معنى التوسط، وفهم معنى التوسل، وفهم معنى الشفاعة، وهذا سيأتي في جواب الشيخ أو في تكملة جواب الشيخ رحمه الله؛ لكن المقدمة قبل هذا أنه إن سلم بهذه البراهين الثلاث مرتبة تنتقل معه إلى الكلام على الشفاعة، ولا تتكلم بالشفاعة قبل هذه البراهين؛ لأن الكلام في الشفاعة الشبه القولية فيه والعملية والنقلية كثيرة، فيحتاج إلى محكم وإلى واضح حتى يُرجع إليه عند الاختلاف.

فحين الحجاج مع المشركين يقدم لهم إذا قالوا إن الأولين ما عبدوا إلا الأصنام البراهين الثلاثة ولا يُتكلم في الشفاعة إلا بعدها؛ ما معنى الشفاعة وكيف توسلهم ومعنى التوسل وما شابه ذلك.

قد يسأل سائل فيقول: فيقول ما الفرق بين درجتي البرهان الثالث؟

الجواب: قلنا: الدرجة الأولى في البرهان الثالث الآيات التي فيها ذكر عبادة الأنبياء والصالحين صراحة. والدرجة الثانية منه كالاستحضر بأن قال: لا، هذا ليس بصحيح إنما عبدوا الأصنام عبدوا أصنام هؤلاء، ما عبدوهم مباشرة، فيقال له: الله جل وعلا بين

أن الذين دعاهم المشركون: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]، والآيات في أول الأحقاف أيضا واضحة في الدلالة على هذا.

فالدرجة الثانية من البرهان لتبين أنهم ما عبدوا صور الصالحين الأصنام فقط، وإنما عبدوا من كان حيا فمات ومن لا يشعر متى يبعث. [صالح آل الشيخ].

[الشُّبُهَةُ الثَّلَاثَةُ]

فَإِنْ قَالَ: الْكُفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُمْ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ، الضَّارُّ، الْمُدَبِّرُ، لَا أُرِيدُ إِلَّا مِنْهُ، وَالصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ أَقْصِدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللَّهِ شَفَاعَتَهُمْ.

فَالْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْكُفَّارِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبُهَةَ الثَّلَاثَ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ وَصَّحَهَا فِي كِتَابِهِ، وَفَهَّمْتَهَا فَهَمًّا جَيِّدًا؛ فَمَا بَعْدَهَا أَيْسَرُ مِنْهَا.

(فإن قال الكفار) الذين نزل فيهم القرآن؛ أبو جهل وأضرابه (يريدون منهم) يريدون من الآلهة التي يدعون، ويطلبون منهم لأنهم أبواب حوائجهم إلى الله؛ فهم يباشرونهم بالعبادات (وأنا أشهد أن الله هو النافع الضار المدبر لا أريد إلا منه، والصالِحون ليس لهم من الأمر شيء، ولكن أقصدهم أرجو من الله شفاعتهم) والمالك لهم وللمطلوب هو الله وأقصدهم ليطلبوا لي من الله الشفاعة.

إذا انتقل بعد كشف الشبهتين الأوليين وشبه بهذه الشبهة (فالجواب) عن هذه الشبهة (أن هذا قول الكفار) بعينه حرفاً بحرف (سواءً بسواء) ما وجد شيء مخفف بل وجد منه شيء أعظم منهم؛ فإنهم مُقَرَّبُونَ بالربوبية؛ أن الله هو المدبر وحده لا شريك له كما تقدمت الإشارة إليه أول الكتاب. اقرأ عليه الآيات الدالة على إقرارهم بالربوبية المتقدمة، (واقراً

عليه) الآيات الدالة على أنهم ما أرادوا إلا الشفاعة، منها (قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾) فإن في هذه الآية حصر مطلوبهم وهو شيء واحد؛ يقولون: ليس لنا صلاحية السؤال من الله فنطلب منهم وهم يطلبون لنا من الله ليقربونا إلى الله زلفى. (وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾) ففي هذه الآية بيان أنه ليس لهم قصد إلا شيء واحد وهو طلب الشفاعة إلى رب الجميع. (واعلم أن هذه الشبه الثلاث هي أكبر ما عندهم) هذه والشبهتان قبلها: شبهة انتفاء الشرك مع الإقرار بتوحيد الربوبية، وشبهة حصر الشرك في عبادة الأصنام، وشبهة أن الكفار يريدون منهم وأنه لا يريد منهم إلا الشفاعة (فإذا عرفت أن الله وضحها في كتابه وفهمتها فهماً جيداً فما بعدها أيسر منها) يعني إذا صار هذه سهولة رداً أعظم شبههم فغيرها بطريق الأولى أسهل وأسهل؛ تجد في النصوص أسهل شيء الرد عليهم. [محمد بن إبراهيم].

هذه الشبهة (ما قصدوا إلا الشفاعة) تحتاج إلى شيء من التقرير:

فإن المشركين وأشباه المشركين والمدافعين عن المشركين يقولون: إن الأسباب جعلها الله جل وعلا منتجة لمسبباتها، فجعل الأكسجة سبباً في دفع البرد، وجعل القلم سبباً للكتابة، وجعل الطعام سبباً لدفع الجوع، وجعل الشراب والماء سبباً لدفع الظم، إلى آخر ذلك.

قالوا: فكيف يعقل أن تكون هذه الأسباب نافعة، والأنبياء والأولياء والصالحون بعد الموت لا ينفعون؟ فلا شك أنهم أعظم قدراً وسببياً أعظم من هذه الأشياء، فكيف

يقال إن الطعام ينفع والنبي ﷺ لا ينفع - كما يقولون-؟ وكيف يقال إن الأكسية تنفع والنبي ﷺ بعد مماته لا ينفع أو أن الأولياء والصالحين لا ينفعون؟

فيدخلون لك في تقرير الشفاعة والتوسل من جهة الأسباب والارتباط بالمسببات.

وجواب هذا يكون بمعرفة حال المشركين، فإن المشركين حين أشركوا ما أرادوا إلا أن يتخذوا هذه الأسباب مسببات، حينما توجهوا إلى عيسى عليه السلام وإلى أمه وإلى اللات وإلى الصالحين وإلى القبور لم توجهوا؟ هل يعتقدون فيها الاستقلالية؟ إنما اعتقدوها أسبابا.

فشبهة السببية هي مقدمة شبهة الشفاعة، فإنهم يقررون السببية حتى يصلوا منها إلى أنه لا بأس أن تتشفع برسول الله ﷺ، أو تتشفع بالأولياء والصالحين.

ففهّمك لعبادة المشركين يقضي على هذه الشبهة من أساسها، وتستطيع بفهمك لعبادة المشركين أن ترد على من أتى بهذه الشبهة التي هي مقدمة للقول بالشفاعة.

الأسباب كما هو معلوم في الشرع نوعان:

أسباب مأذون بها.

وأسباب محرمة.

فليس كل سبب جائز في الشرع أن يتعاطى، وكون النبي ﷺ سببا بعد موته أو كون الصالحين أسبابا بعد موتهم، هذا عند الجدال والبرهان نقول هذا احتمال؛ احتمال أن يكونوا أسبابا واحتمال ألا يكونوا أسبابا؛ لأن السبر والتقسيم ومقتضى الجدل الصحيح يقضي أن نقسّم بأنه احتمال أن يكونوا كذلك واحتمال ألا يكونوا كذلك.

فننظر في حال الأولين فنقول:

الإجماع الأول: الله جل وعلا بين لنا أن أرواح الشهداء عنده في مقام عظيم وأنه لا يجوز لنا أن نقول إن الشهيد ميّت، كما قال جل وعلا: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنَّ لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وقال جل وعلا في آية آل عمران: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩-١٧٠].

وفي زمن النبي ﷺ من السنة الثانية إلى وفاته ﷺ نظر في هذا السبب، هل كان شيء من النبي ﷺ أو فيما تنزل من القرآن وجهنا إلى الانتفاع بهذا السبب على فرض أنه سبب نافع، فهذا باليقين لا يقول أحد إن ثمة آية أو حديث أو سلوك للصحابة بأنهم توجهوا إلى أرواح الشهداء - وهم أحياء بنص القرآن - للانتفاع بهذا السبب، وحال الصالحين والأولياء الذين توجه لهم المشركون غير الأنبياء لاشك أنهم أقل حالا من هؤلاء الشهداء الذين شهد الله جل وعلا لهم بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون؛ لأن أولئك ما شاركوهم في وصف الشهادة، وأما الأنبياء فهم أعظم وأرفع درجة من الشهداء.

فإذا كان كذلك صار هذا إجماعاً قطعياً في زمن النبوة - وهو أعلى أنواع الإجماع - أن هذا السبب ولو فرض أنه ينفع فإنهم تركوه قصداً، ولم ينزل فيه شيء، فدل على أنه سبب غير نافع وأنه سبب غير مأذون به، هذا من جهة.

والإجماع الثاني: أنه بعد وفاة النبي ﷺ وكونه ﷺ مع الرفيق الأعلى واضحاً كان هذا عند الصحابة، ومع ذلك لم يتوجه الصحابة ولا التابعون قطعاً إلى روح النبي ﷺ يطلبون منها أو يجعلونها سبباً، فهذا إجماع ثانٍ توالى عليه أعصر.

والإجماع الثالث: في حادثة نُقلت أن عمر رضي الله عنه لما أصاب الناس في عام الرّمادة سنة ١٧هـ الضيق والكرب والجفاف والجوع كان يستسقي كما في الحديث المعروف في البخاري وفي غيره، فلما خطب قال: إنا كنا نستسقي برسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في حياته، والآن نستسقي بعم رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عباس قم فادع^(١). فقام العباس فدعا وأمن الناس على دعائه. وهذا يدل دلالة قطعية على أنهم انتفعوا بسبب دعاء العباس ولم يطلبوا الانتفاع بسبب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لعلمهم بأن ذلك السبب غير مشروع وأنه من توجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم طالبا منه أن يدعو أنه مخالف للشريعة وأنه شرك؛ لأنه لا يمكن أن يتوجهوا إلى المفضول ويتركوا الفاضل، لا يمكن أن يتوجهوا إلى الأقل ويتركوا الأعلى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا إجماع ثالث لأن الحديث صحيح فيه.

إذا تقرر هذا فنقول هذا كله على فرض أن السبب نافع ولكنه لم يؤذن بالسبب، فقد تكون الخمر نافعة لكن لم يؤذن بها، والله جل وعلا قال في الخمر والميسر ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ومع ذلك حرمها، وقال صلى الله عليه وسلم «تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ، وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ»^(٢)، وقال «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي فِي مَا حَرَّمَ عَلَيْهَا»^(٣).

إذا تبين ذلك فنقول إذن على فرض أن هذا السبب ينفع فإنه سبب محرم غير مأذون به في الشرع لتلك الأنواع الثلاثة من الإجماعات.

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤).

(٣) أخرجه أبو يعلى (٦٩٣٠)، وابن حبان «الإحسان» (١٣٩١).

ثم نتقل إلى درجة ثانية من الحجاج معهم فنقول: في الحقيقة هذا السبب غير نافع في الدنيا. وهو ما تعلقوا به من جهة الشفاعة للآتي:

أولاً: أن الله جل وعلا بين أن روح عيسى عليه السلام وروح أمه لا تنفهم ولا تضرهم بنص القرآن، فقال جل وعلا: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِالطَّعَامِ أَنْظَرُ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنِّي يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾﴾ [المائدة: ٧٥-٧٦]، ففي هاتين الآيتين من سورة المائدة والتي ساقها الشيخ رحمه الله

في الأولى بيان التوجه إلى أرواح الأنبياء والصالحين؛ لأن عيسى عليه السلام من أولي العزم من الرسل، ولأن أمه من عباد الله الصالحين ومن القانتات، فتوجهوا إلى روح نبي وإلى روح أمة صالحة وأم نبي وأم أحد أولي العزم من الرسل، بين جل وعلا أن توجههم لتلك الأرواح تعلق بسبب غير نافع ما الدليل؟ قال ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦]، وهذا يدل على أن هذا السبب غير نافع، وقال جل وعلا في الآية الأخرى في سورة الجن في وصف النبي ﷺ وبالأمر له أن يقول: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، بين جل وعلا أن محمداً ﷺ لا يملك لهم ضرا ولا رشداً إلا فيما جعله الله جل وعلا سبباً نافعا في حياته، وهو ﷺ أعظم الأسباب النافعة في حياتهم حيث هداهم إلى الإيمان وأنقذهم من الضلالة إلى الهدى وأخرجهم من الظلمات إلى النور، وبعد وفاته ﷺ بين جل وعلا أن الأنبياء والصالحين لا يملكون ضرا ولا نفعا، وقد قال جل وعلا في أول سورة الفرقان: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ وَأَتَّخِذُوا

مِنْ دُونِهِ ۚ ءَالِهَةٌ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴿١﴾ [الفرقان: ١-٣]، فهذه كلها تبين أن هذه الأسباب غير نافعة، وإنما هي نافعة في حياتها أو يوم القيامة، كيف؟ لأن الله جل وعلا جعلها أسبابا نافعة في هذين النوعين من الحياة.

هذا تدرُّج في البرهان، وإيضاح فيما ذكره الإمام رحمه الله تعالى، وهو الذي فتح هذه المعاني بما ذكر بعد توفيق الله جل وعلا. [صالح آل الشيخ].

إذا سلم بأن الدعاء لغير الله شرك ولكنه قال أنا لا أدعو النبي ﷺ ولا غيره وهذا الذي أفعله ليس دعاءً^(١) وإنما هو طلب لشفاعته النبي ﷺ وهل تنكر شفاعته النبي ﷺ؟! فإنك

(١) زعم القبورية أن ما يقولونه نداء وطلب وليس دعاء ومن ثم ليس عبادة مردود، قال تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴿٤﴾ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴿٢﴾ [مريم: ٢-٤]، فقلوه ﴿رَبِّ﴾ هذا هو الدعاء، سماه نداء ثم قال: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ فتبين أن النداء في هذه الآية هو الدعاء لا غير. وقال في سورة آل عمران: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ وَقَالَ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٨] فقلوه: ﴿رَبِّ﴾ هو الدعاء في قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا﴾ ففي سورة مريم قال: ﴿إِذْ نَادَى﴾ وفي سورة آل عمران قال: ﴿دَعَا﴾ والصيغة واحدة، ثم قال: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وفي الحديث مرفوعاً «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللَّهُ كُرْبَتَهُ». [أخرجه الترمذي (٣٥٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٤١٦)، وأحمد (١٤٦٢)]. وقال تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَ الصِّرَاطُ﴾ [القمر: ١٠]، فمدلول الدعاء والنداء واحد.

وقال كعب بن أسد الغنوي:

وداع دعا يامن يجيب إلى النداء فلم يستجبه عند ذاك مجيب

والمقصود أن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب، دالة على أن النداء الذي هو السؤال والطلب هو مسمى الدعاء، ومعناها واحد، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]. وهذا صريح في أن المراد بهذا الدعاء السؤال والطلب من غير الله، وهذه حال الميت والغائب لا يستجيب للداعي، وهو أيضاً غافل عنه وهذا الدعاء الذي نهى الله عن أن يقصد به غيره يجمع أنواعاً من العبادة: منها أن الداعي يتوجه بوجهه وقلبه ولسانه إلى غير الله، ويتضمن رجاءه والرغبة إليه والاعتماد عليه، ولذلك وصفه الله تعالى بغاية الضلال، وأخبر أن ذلك يعود عليه بالخيبة والوبال في مقام الحشر، فيخونه ذلك الدعاء أحوج ما يكون إليه. إذا تبين هذا فالتحقيق أن بين الدعاء والنداء عموماً وخصوصاً مطلقاً، فيجتمعان في السؤال والطلب إذا كان عن رغبة أو رهبة، وينفرد الدعاء إذا كان عبادة كالتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك. إذا عرفت هذا فإن أشكل عليك كون الدعاء عبادة فاطلب الأدلة على ذلك من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ﴾ [الرعد: ١٤]. وهذه الآية في دعاء المسألة دلت على أنه مختص بالله دون من سواه، لأن تقدم المعمول يفيد الحصر، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ بين أن دعاء غيره لا يحصل لداعية غرضه، وهذا جنس الشرك في الإلهية. [انظر: الرد على شبهات المستعنيين بغير الله للعلامة أحمد بن عيسى، ص: ٣٥-٣٨].

حينئذٍ تدخل معه في خصومة أخرى وشبهة أخرى وهي أنه سمي دعاء النبي ﷺ والاستغاثة به طلباً للشفاعة ولم يُسمه دعاءً ويقول إن النبي ﷺ أُعطي الشفاعة فأنا أطلب منه الشفاعة التي أعطيها.

فتقول له أنا لا أنكر الشفاعة وأقر أن شفاعة النبي ﷺ حق وأنه شافع مشفع أنا لا أنكر هذا ولكن الشفاعة لا تطلب من النبي ﷺ وهو ميت وإنما تطلب من الله لأن الشفاعة ملك لله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٤]، فجميع أنواع الشفاعة ملك لله وما دامت ملكا لله فإنها لا تطلب إلا ممن يملكها وهو الله سبحانه وتعالى، والنبي ﷺ لا يملك الشفاعة ولا أحد يملك الشفاعة إلا بإذن الله وإنما هي ملك لله عز وجل. وأيضا الشفاعة لا تنفع كل أحد وإنما تنفع أهل التوحيد وأنت لست من أهل التوحيد لأنك تدعو غير الله فالشفاعة لها شرطان: الشرط الأول: أن تطلب من الله سبحانه وتعالى ولا تطلب من غيره.

الشرط الثاني: أن يكون المشفوع فيه من أهل التوحيد لا من أهل الشرك والكفر. والدليل على الشرط الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] وهو لا يرضى إلا عن أهل التوحيد، ودليل الشرط الأول قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، لا الملائكة ولا الرسل ولا الأولياء ولا الصالحون لا أحد يشفع عند الله إلا بعد أن يأذن الله: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مَن بَعَدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

فلا تطلب الشفاعة من المخلوق الميت، وإنما تطلب الشفاعة من الله فتقول اللهم شفّع في نبيك، لا تطلبها من الأموات. وهذا الذي تقول إنه طلب للشفاعة هو الذي كفر

الله به المشركين، فإن المشركين حينما لجأوا إلى الأولياء والصالحين وإلى الملائكة وإلى الأنبياء يطلبون منهم الشفاعة كفرهم الله بذلك فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] فهذا الذي تقوله هو الذي كفر الله به المشركين وهو عبادة الأولياء والصالحين طلباً لشفاعتهم. [صالح الفوزان].

وبهذا يتبين بطلان شبه المشركين، وأن من فصلها وانتبه لها، وجادلهم بالحكمة والأسلوب الحسن؛ يتضح الأمر لمن أراد الله هدايته، وأما من أراد الله شقاوته فلا حيلة فيه، كما قال جلّ وعلا: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٩٧﴾﴾ [يونس: ٩٦-٩٧]، من استحكمت في حقه الشقاوة ما ينتفع، يجحد ويأبى ﴿وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ فأبو جهل وعتبة بن ربيعة وأشباههم جاءتهم الآيات، فصل لهم النبي الآيات، ولكن كفروا عن جحدٍ، وعن عنادٍ، كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقال في قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

فالمقصود أن المشركين أقسام: منهم الجهلة، وهو الأغلب، كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ [الفرقان: ٤٤]، هذه حال الأكثرين، ومنهم من يكفر جحداً وعناداً وتكبراً، وإلا هو يعلم أن الحق مع الأنبياء ومع المؤمنين، لكن يقول: ما أتبع هؤلاء، ولا أكون تبعا لهؤلاء، ولا يرضى أن يكون تبعا

للمسلمين؛ تكبراً وعناداً وبغياً، أو من أجل مالٍ يُعطى إياه، أو وظيفة يأخذها، فلو أسلم
لنُزعت منه، فيترك الإسلام من أجل الوظيفة، أو من أجل المال الذي يتقاضاه، أو من
أجل محبة الأقراب، وأن يكون معهم في كفرهم، وما أشبه ذلك، كما جرى لكثيرٍ من
كفار قريش وغيرهم، حملهم البغي والحسد والجحود والتكبر على إنكار الحق وعدم
الرضا به: كأبي جهل وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وغيرهم. [عبد العزيز بن باز].

ويقود رايتهم في هذا الزمان طائفتان عظيمتان:

٢ - الراضية: وهم حاملو راية الشرك وعبادة القبور والمقامات والأضرحة
والمزارات التي يصفونها بأنها عتبات مقدسة.

٣ - الصوفية بفرقهم الكثيرة: نقشبندية، وقادرية، ورفاعية، وشاذلية، وتيجانية،
ودسوقية، وبرهانية، وختمية، وعيدروسية ... في فرق كثيرة لا أحصياها لكم في هذا
المقام.

فالخلاصة أن المقصد الأعظم في تأصيل ردّ تلکم الشبه والجواب عليها واضح بأمور
خمسة رئيسة:

١ - أن الله بين التوحيد ما هو؟ وأنه لا معبود بحق إلا الله، وتوحيد هؤلاء هو توحيد
الربوبية وهذا أقر به المشركون. فلا ينفع والحالة هذه قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ
الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

٢ - النبي ﷺ قاتلهم على جحدهم توحيد العبادة ولم يقاتلهم على توحيد الربوبية؛
لأنهم مقرون به.

٣ - أنه ﷺ قاتلهم وحكم عليهم بالنار لأنهم لم يُحققوا لله العبادة.

٤ - أنهم ما اعتقدوا في آلهتهم النفع والضرر وإنما جعلوهم وسائط عند الله شفعاء صالحين.

٥ - أن هذه الأصنام كانت رموزا لصالحين اعتقدوا فيهم الصلاح، فقصدوهم. إذا عرفت هذا وتبينته وتحققته فإن ما بعده من الشُّبهه كُله هين. [علي الشبل].

[السُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ]

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَهَذَا الْإِلْتِجَاءُ إِلَى الصَّالِحِينَ وَدُعَاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ.

فَقُلْ لَهُ: أَنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكَ إِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: بَيْنَ لِي هَذَا الْفَرْضِ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ - وَهُوَ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ حَقُّهُ

عَلَيْكَ - . فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْعِبَادَةَ وَلَا أَنْوَاعَهَا؛ فَبَيِّنْهَا بِقَوْلِكَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ

تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فَإِذَا أَعْلَمْتَهُ بِهَذَا؛ فَقُلْ لَهُ: هَلْ هُوَ عِبَادَةٌ لِلَّهِ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَ «الدُّعَاءُ مُخُّ

الْعِبَادَةِ»^(١).

فَقُلْ لَهُ: إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهُ عِبَادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللَّهَ لَيْلًا وَنَهَارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي

تِلْكَ الْحَاجَةِ نَبِيًّا أَوْ غَيْرَهُ؛ هَلْ أَشْرَكَتَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ غَيْرَهُ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ [الكوثر: ٢]، فَإِذَا صَلَّيْتَ لِلَّهِ وَنَحَرْتَ لَهُ؛

هَلْ هَذَا عِبَادَةٌ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: إِذَا نَحَرْتَ لِمَخْلُوقٍ - نَبِيٍّ، أَوْ جِنِّيٍّ، أَوْ غَيْرِهِمَا -؛ هَلْ أَشْرَكَتَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ

غَيْرَ اللَّهِ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ وَيَقُولَ: نَعَمْ.

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣١٩٦).

(فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وهذا الالتجاء إلى الصالحين ودعاؤهم ليس بعبادة) جحد أنه صادر منه شرك (فقل له) مجيباً: (أنت تقر أن الله افترض عليك إخلاص العبادة لله؟) فلا يمكنه جحد ذلك، وإن جحد ذلك كفانا مؤنة الرد عليه (فإذا قال نعم، فقل له: بين لي هذا الذي فرضه الله عليك وهو إخلاص العبادة لله وهو حقه عليك) فإذا سألته عن حقيقة ما فرضه الله عليهم، وهو يعلم ويقر أن الله افترض عليه إخلاصها (فإنه لا يعرف العبادة ولا أنواعها) إذ لو عرفها وأنواعها لما نفاها عن نفسه ولما تقدّم على عبادة الله وغيره؛ لكنه من أجهل الجاهلين وأضل الضالين؛ فإن الجهل أنواع أعظمها الجهل بالله تعالى وأسمائه وصفاته، وهو أعظم من الجهل بشرعه ودينه. جهله بأمرين: أحدهما أنه جهل بالتوحيد الذي هو أساس الملة، والثاني أنه جهل بشيء مستفيض واضح عند كل أحد، والجهل بالشيء المعلوم الواضح أعظم من الجهل بالشيء الخفي (فبينها له) يعني بين له أن الدعاء والطلب عبادة، وأحد تعاريف العبادة: أنه ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي، وقد أمرنا الله تعالى بدعائه وحده (بقولك: قال الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]) وهذه الآية تفيد ذلك؛ أنه يحبه ويرضاه، والأمر عبادة.

(فإذا أعلمته بهذا) إذا أعلمته أن الآية تدل على أنه عبادة (فقل له: هل علمت هذا عبادة لله، فلا بد أن يقول نعم) لا يمكنه أن يجحد، فإن جحد سقط الكلام معه وعُرف أنه مكابر وانتقل معه إلى الجلال، إن أمكن (والدعاء مخ العبادة) كما في الحديث: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»^(١) (فقل له: إذا أقررت أنها عبادة ودعوت الله ليلاً ونهاراً، خوفاً وطمعاً، ثم

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٧١).

دعوت في تلك الحاجة نبياً أو غيره) يعني بعبادة الدعاء (هل أشركت في عبادة الله غيره؟ فلا بد أنه يقول نعم) إن كان عنده التفات إلى الدليل؛ فإن من لازم إقراره بالثانية فبذلك انكشفت شبهته. (فقل له: فإذا عملت بقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وأطعت الله ونحرت له، هل هذا عبادة؟) ودليله واضح وبرهانه قاطع (فلا بد أن يقول نعم) لا يمكنه أن يجحده. (فقل له: فإن نحرت لمخلوق نبي أو جني أو غيرهما هل أشركت في هذه العبادة) يعني عبادة النحر (غير الله؟ فلا بد أن يقر ويقول نعم) ما يمكن أن يجحد الثاني بعد الأول، بل إقراره بالأول يلزمه الإقرار الثاني، يعني وكذلك سائر العبادات إما أن يقر أنها عبادة أو لا، فإن أنكر كونها عبادة أقيمت عليه الحجة، فإن أقرَّ خُصم. فبهذا ظهر واتضح جهله وضلاله وانكشفت شبهته وأن قوله: أنا لا أعبد إلا الله... إلخ. محض جهل منه، وأن هذا عبادة لغير الله، وتبين أنه عابدٌ غيرَ الله، وأن ما يصنعه معهم عبادة لهم وأنه عابدٌ الله وعابدٌ غيره. [محمد بن إبراهيم].

فكشفت هذه الشبهة بالجواب التالي:

يسأل عن الشرك ما هو؟ والعبادة ما هي؟

أ - فإن لم يعرفهما فكيف يتكلم بما لا يعلم.

ب - وإن عرفهما بمعناهما الشرعي تبين بطلان قوله: (إن الالتجاء إلى الصالحين ليس شركاً).

ج - وإن عرفهما بما يخالف الشرع عرّف معناهما الحق، وُبين له، فإن قبل وإلا حكم بشركه. [عبد الله القصير].

وهذه الشبهة أتت من طريق المكابرة والجهل، قال طائفة منهم إنهم لا يعبدون إلا الله وإن الالتجاء للصالحين وسؤال الصالحين ودعاءهم والاستغاثة بهم ليس بعبادة، وهذا هو الذي ذكره الإمام رحمه الله في قوله (فإن قال أنا لا أعبد إلا الله)، وإذا قال الشيخ في هذا الكتاب (فإن قال) فلا يستحضر أن الذي قال الشبهة هو الذي قال بالشبه التي قبلها؛ بل هو يستحضر جنس المدلين بالشبه، فقال (فإن قال) يعني الذي يورد الشبهة أو الذي يقع في الشرك، وقد يكون من الأولين وقد لا يكون.

قال: (فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وهذا الالتجاء إلى الصالحين ودعاؤهم ليس بعبادة) وهذه يقولها كل مشرك فإنه ما من مشرك يُقَرُّ على نفسه بالشرك وبأنه يعبد غير الله جل وعلا لأن هذه الأمة ببعثة محمد ﷺ أنقذت من الشرك إلى التوحيد ومن عبادة غير الله إلى عبادة الله وحده دونما سواه.

وكل أحد من هذه الأمة يقول: أنا لا أعبد إلا الله. وقد يكون مصيبا في قوله، وفعله يحقق قوله، وقد يكون ضالا يقول شيئا وهو يخالفه إلى غيره.

وهذه المخالفة ناتجة عن أنه يظن أن ما يفعله من صرف العبادة لغير الله أنه ليس بشرك وليس بعبادة، فعنده أن دعاء غير الله ليس بعبادة، وأن الالتجاء إلى الصالحين وسؤال الأولياء الأموات كشف الكرب ورفع الضر والشفاعة وأشباه ذلك أنه ليس من العبادة، وكذلك يزعمون أن النحر لهم وأن الذبح ليس بعبادة، وأن النذر لهم ليس بعبادة، وهكذا، ما من صورة شركية يفعلها أهل الشرك إلا وإذا احتججت عليهم بأن فعلهم شرك قالوا نحن لا نعبد إلا الله، وهذه الأشياء التي نفعلها ليست بعبادة، وإنما هي للوسيلة، وأما العبادة إنما هي لله وحده دونما سواه.

وهذا القول منهم دعوى بلا برهان ولا دليل؛ بل هم المشركون الذين عبدوا مع الله جل وعلا غيره، قال رحمه الله مقررًا لشبهتهم ومستحضرا الجدل والحجاج مع رجل منهم (فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وهذا الالتجاء إلى الصالحين ودعاؤهم ليس بعبادة فقل له) فترتبت هذه الشبهة على مرتبتين:

الأولى: زعمه أنه لا يعبد إلا الله.

المرتبة الثانية: زعمه أن الالتجاء للصالحين ودعاء الصالحين بأنواع الدعاء من الاستغاثة والاستعانة والاستشفاع إلى آخره أنه ليس بعبادة.

والثانية هي التي قادتهم إلى الأولى؛ لأجل عدم وضوح الثانية قالوا إنهم لا يعبدون إلا الله، فلهذا الشيخ رحمه الله ابتداءً بالثانية لأنها هي وسيلة إثبات صحة الأولى أو خطأ المرتبة الأولى.

قال: (فقل له أنت تقر أن الله افترض عليك إخلاص العبادة وهو حقه عليك) فتسأله وتقول له: هل تقر بأن الله فرض عليك إخلاص العبادة وأن العبادة حق الله عليك؛ لأن الله أمر بها في القرآن في قوله: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وفي قوله جل وعلا: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [١٤] فَأَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِّنْ دُونِهِ [الزمر: ١٤-١٥]، وكذلك قوله في آية البينة، وغير ذلك من الآيات الكثيرة التي فيها إثبات وجوب الإخلاص لله جل وعلا، وهذا نوع من الأدلة التي فيها الأمر بالإخلاص.

والنوع الثاني من الأدلة الذي فيه الأمر بالإخلاص بيان أن المشرك الذي لم يخلص لله جل وعلا أنه كافر وأنه من أهل النار، كقول الله جل وعلا: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ

فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿١١٠﴾ [الكهف: ١١٠]، وكقول الله جل وعلا: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها بيان مصير المشرك الذي جعل مع الله في العبادة غيره؛ يعني لم يخلص دينه لله، وأشباه ذلك من الأدلة.

فتقول له: أنت تُقر بأن الله فرض عليك إخلاص العبادة وهو حق الله عليك. وكل منتسب للقبلة يقول: نعم أنا مُقر أن الله جل وعلا فرض علينا الإخلاص، وأن إخلاص العبادة حق الله علينا.

قال الشيخ (فإذا قال: نعم. فقل له: بين لي الذي فرض عليك وهو إخلاص العبادة لله وحده) تسأله عن بيان هذا الذي يقر أن الله فرضه عليه، وكثير بل الأكثر من المشركين جهال؛ لا يعلمون معنى العبادة، ولا يعلمون معنى الإخلاص، ولا يعلمون معنى الذي فرض الله جل وعلا عليهم، ولهذا فإذا سألته عن هذه فإنه لن يجيب؛ بل سيقول لا أعرف معنى العبادة أو لا أعرف جواب هذا؛ بل إخلاص العبادة لله أن أصلي لله وأزكي لله وأشباه ذلك، فإنه يجعل الإخلاص في بعض الصور.

لهذا قال الشيخ رحمه الله (فإن كان لا يعرف العبادة ولا أنواعها فبينها له بقولك) إلى آخره، وهذا خلوص منه في الحجاج إلى تعليم الجاهل، فإن المحتج على الخصم لا يسوغ أن ينزله دائما منزلة المعاند أو أن يجعله معاندا فيغلظ له في القول والحجة؛ لأنه ربما نفر من ذلك وانتصر لنفسه وترك سماع الحجة، فإنك تستدرجه حتى يُقر بأنه جاهل، فإذا أقر بأنه جاهل لا يعرف معنى العبادة ولا يعرف معنى الإخلاص ولا يعرف معنى

الدعاء وأشبهه ذلك، فإنك تبين له ذلك حتى تقوم الحجة على أفراد واضحة في قلبه وفي عقله وذهنه.

لهذا هذا الحوار الذي ذكره إمام الدعوة فيه فائدة عظيمة ذكرتها لك الآن؛ وهي أنه من أقوى وأنفع وسائل الحجاج أن تنزل من أمامك منزلة الجاهل، حتى تنقلب معه إلى معلم غير مناظر؛ لأن المعلم دائما أعلى من المتعلم؛ أعلى من جهة الحجة وأعلى من جهة قبول المتعلم لما يقول، فإن المقابل لك إذا أحس أنه عندك علما ليس عنده فإنه سيصير إلى الاستفادة منك، وهذا يثير كثيرا من النفوس في قبول الحق إذا علم أنه جاهل بما أوجب الله جل وعلا عليه وهو يدعي شيئا يجهله، فهذه وسيلة من الوسائل العظيمة في الحجة وفي جواب الشبهة.

فنستفيد من هذا أننا إذا رأينا من هو مشرك بالله جل وعلا أو من جادل عن نفسه بأنه ليس بمشرك فإنه لا يحسن أن ينزل دائما منزلة المعاند الذي تقام عليه الحجة بنوع من الشدة والغلظة؛ بل يُنظر في أمره ويستدرج حتى يجعله في منزلة الجاهل، وإذا كان كذلك فإنك تقيم عليه الحجة وتعلمه دين الله جل وعلا.

والعبادة تحصل معرفتها بالأدلة من الكتاب والسنة، وبنوعين من الاستدلال:

أما النوع الأول من الاستدلال: فالنصوص التي فيها الأمر بعبادة الله وحده دون ما سواه، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو كافر مشرك. كقول الله جل وعلا في الأول: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

ومن الثاني: قول الله جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ومن السنة قول النبي ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»^(١).

فإذا بينت له هذه الأدلة بعامة فتقول له: العبادة نعلم أن هذا الشيء عبادة لأن الله جل وعلا أمر به أو أمر به رسوله ﷺ، فإذا كان هذا الشيء مأمورا به علمنا أنه عبادة؛ لأن الله جل وعلا لم يأمرنا إلا للتعبد، فصح أن هذا الذي أمرنا به أمر إيجاب فإنه عبادة وكذلك أمر استحباب. فتقول له:

أمرنا الله جل وعلا بإخلاص الدين له، فإذا نزلنا إخلاص الدين لله عبادة. أمرنا الله بالنحر، فالنحر عبادة. أمرنا الله بكذا وكذا فهذه عبادات، وهذا النوع الأول من الاستدلال.

والنوع الثاني: ما جاء في كل مسألة من دليل خاص يثبت وجوب اختصاص الله جل وعلا بهذا النوع من العبادة.

فالدليل الأول دليل عام، تقول: إن هذا الشيء قد أمر الله جل وعلا به فهو عبادة والله جل وعلا أمرنا أن نعبده دون ما سواه وأخبرنا أن من عبد غيره فإنه مشرك كافر.

والنوع الثاني من الأدلة والاستدلال ما كان في كل مسألة بحسبها فنقول مثلا: أمر الله جل وعلا بإفراجه بالعبادة بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فقدم المفعول على الفاعل والفاعل ليفيد الاختصاص؛ اختصاص العبادة به وقصر العبادة عليه وحده دونما سواه، وقال: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فقدم المفعول على الفاعل ليدلنا على أن الاستعانة في العبادة إنما

(١) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨).

تكون بالله جل وعلا وحده هو المختص بها، وكذلك قوله جل وعلا: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، فيها أن هذه الأشياء لله وحده المستحقة؛ يعني الصلاة والنسك مستحقة لله دون ما سواه لا شريك له.

كذلك تأتي للإنازة والتوسل فتقول قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] فدل على أن التوكل عليه وحده دون ما سواه لأنه قدم الجار والمجرور على ما يتعلق به وهو الفعل فدل على اختصاص التوكل بالله جل وعلا؛ يعني بأن التوكل يكون عليه وليس على غيره، وكذلك الإنازة فإنها إليه لا إلى غيره، وهكذا في غيرها من المسائل.

وكذلك الدعاء فإن الدعاء أمر الله بدعائه وحده فقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فتوضح له معنى العبادة، ثم توضح له الأمر بالعبادة بأن يعبد الله دون ما سواه، ثم تبين له ما أمر الله به إن كل مسألة مما أمر الله به أنها تدخل في العبادة؛ فدخل الذبح في العبادة، ودخلت الصلاة في العبادة، ودخل الخوف في العبادة، ودخل التوكل في العبادة، ودخلت الاستغاثة في العبادة، ودخل الرجاء في العبادة، إلى آخر مفردات توحيد العبادة، ثم بعد ذلك تقيم عليه الدليل الثاني أو النوع الثاني من الأدلة والاستدلال بأن الله في القرآن والنبى ﷺ في السنة جعل هذه الأنواع مختصة به وحده دون ما سواه، فصار الدليل من جهتين:

من جهة دخولها في العبادة والله أمر بعبادته وحده دون ما سواه.

ومن جهة أن الله جعلها مختصة به دون ما سواه.

وهذان نوعان من الأدلة يكثر أفرادهما، وتكثر الآيات والأحاديث في كل واحد من هذين النوعين.

فإذا بينت له ذلك فقد تم البيان في إيضاح أن هذه المسائل من العبادة.

والشيخ رحمه الله تعالى مثل بذلك بمثال في الدعاء لأن الدعاء هو الذي يدخل فيه كثير من الصور، فقال (فبينها له بقولك: قال الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾)، وفي قوله رحمه الله (فبينها له بقولك: قال الله تعالى) أن حجة الموحّد يجب أن تكون دائما بالأدلة وألا يحتج بحجج عقلية لأنه قد يكون الخصم عنده من العقليات ما ليس عند الموحّد فيغلبه إما بتأصيل أو برد إلى المنطق أو ما أشبه ذلك فتضعف حجة الموحّد؛ ولكن يبين له الحجة بأدلة ثم يوضح له وجه الاستدلال من الدليل، ووجه الاستدلال من هذا الدليل أن الله جل وعلا أمرنا بدعائه، فيكون الدعاء عبادة لأنه مأمور به، وأمر بدعائه تضرعا وخفية، وسبب ذلك أن المشركين يدعون آلهتهم التي يعبدونها مع الله أو من دونه يدعونها جهارا يدعونها برفع الصوت، والله جل وعلا حي سميع بصير أقرب إلى الداعي من نفسه ومن عنق راحلته، فلما أمر الله جل وعلا بذلك علمنا أن هذا مخالفة لصنيع المشركين، وذلك لأنه سبحانه يعلم السرّ وأخفى، وقد قال الحسن رحمه الله تعالى: ما كان دعاؤهم إلا فيما بينهم وبين ربهم إلا هممة. أو قال: إلا حديثا بينهم وبين ربهم حتى إنه يدعو الداعي والرجل بجنبه لا يسمعه. فالتضرع والخفية صفة الداعي.

فنقول له: أليس الدعاء ؛ دعاء الرب جل وعلا على هذه الحالة عبادة لله جل وعلا، (فلا بد أن يقول نعم والدعاء مخ العبادة) يعني أن الدعاء لب العبادة، فإن العبادة أنواع

وأعظم أنواعها الدعاء، ولهذا قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»^(١) تعظيماً لشأن الدعاء، كما قال «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»^(٢)، فالدعاء مخ العبادة ومعظمها ولبها، ولهذا قال الشيخ رحمه الله (فلا بد أن يقول: نعم)، (والدعاء مخ العبادة) هذه جملة استطراديه، (فقل له: إذا أقررت أنه عبادة) لأن الخصم لا بد أن يقر أن دعاء الله وحده عبادة، قال: (إذا أقررت أنه عبادة ودعوت الله ليلاً ونهاراً خوفاً وطمعاً، ثم دعوت في تلك الحاجة نبياً أو غيره) تبدأ تناقشه في تعريف العبادة وما قدمنا تقول: إذا دعوت الله وحده ليلاً ونهاراً في حاجة خوفاً وطمعاً، ثم في هذه الحاجة بعينها سألت الوليَّ أو الميت أو صاحب السر أو صاحب المشهد أو صاحب القبة أو ما أشبه ذلك، دعوته وسألته هذا السؤال، هل يكون هذا شركاً في العبادة أم لا؟ فلا بد أن يقول: نعم. لم؟ إلا أن يكون مكابراً، لا بد أن يقول: نعم. لأن عين الشيء سأله الله جل وعلا ودعا به الله وحده طمعاً وخوفاً ورجاء ليلاً ونهاراً ثم تَوَجَّه به إلى غير الله في الحاجة عينها، فلا بد أن يقول: نعم، سألت الله الحاجة وسألت الولي الحاجة، فيقول: نعم هذا شرك بالله جل وعلا، لهذا قال الشيخ رحمه الله (فقل له: إذا أقررت أنه عبادة ودعوت الله ليلاً ونهاراً خوفاً وطمعاً، ثم دعوت في تلك الحاجة نبياً أو غيره هل أشركت في عبادة الله غيره؟ فلا بد أن يقول: نعم، فقل له: فإذا عملت بقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾) هذا مثال ثاني، المثال الأول في الدعاء، والمثال الثاني في النحر، يعني انحر لربك ولا تنحر لغيره، قل له إذا نحرته لله وحده وذكرت اسم الله على الذبيحة ونحرت الإبل أو البقر أو ذبحت الذبائح متقرباً بها إلى الله جل وعلا هل هذا عبادة؟ فسيقول: نعم هذا من أعظم العبادات؛ لأن الذبح في الأضاحي والنحر في الحج وأشباه

(١) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والنسائي (٣٠٤٤)، والترمذي (٢٩٧٥)، وابن ماجه (٣٠١٥).

ذلك، هذا من أعظم العبادات لله جل وعلا، (فقل له: إذا نحرت لمخلوق) يعني تقربت بهذا الدم لمخلوق كما فعلت بأن تقربت بدم آخر لله فتقربت بالدم لمخلوق، فما الفرق بين هذا وهذا؟ لا فرق؛ لأنك تقربت بالذبح الأول لله، وبالذبح الثاني تقربت للنبي أو لولي أو لصالح، أو لجني تخاف شره أو لساحر أو ما أشبه ذلك، (هل أشركت في هذه العبادة غير الله؟ فلا بد أن يُقَرَّ ويقول: نعم) لأنه لا مفر له، فعين الفعل فعلته لله والفعل عينه فعلته لغير الله، فهل هذا شرك أم لا؟ فلا بد أن يقول: إن هذا النوع عبادة لغير الله؛ لأنني قصدت بها غير الله، وذاك عبادة لله لأنني قصدت بها الله جل وعلا. ولا يمكن أن يقول في الصورة الثانية: إن هذا ليس بعبادة ولم أقصد بها غير الله؛ لأنه حين فعل تقرباً إلى الله بالذبح أقر بأن الذبح عبادة وحين توجه إلى غير الله بهذا الذبح وإراقة الدم أقر بأن هذه العبادة توجه بها لغير الله، فلا بد أن يقول: نعم. للحجة.

وهذا تمام الوجه الأول من هذا الاحتجاج، وهو ظاهر بين قوي في أن يُتدرج مع المشرك ومع هذا الذي يعبد غير الله ويدعو غير الله ويستغيث بغير الله -نعوذ بالله من الخذلان- أو يذبح لغير الله أو أنواع الصور الشركية، فإنه يُتدرج معه في هذا حتى يُقر بأن الحجة واضحة، وأنه إذا فعل ذلك فقد عبَدَ مع الله جل وعلا غيره، نسأل الله السلامة والعافية.

وعلى هذا الاحتجاج ولا بد أن يقر، وما أمر به فهو عبادة هذا بالاتفاق العلماء، فإن جادلت عالماً فإنه إن لم يكن مكابراً فسيُقر بأن ما أمر به عبادة؛ لأن الله جل وعلا لا يأمر بشيء ويكون مباحاً، لا بد أن يكون عبادة، إما أن تكون عبادة واجبة أو أن تكون عبادة مستحبة يترتب عليها الثواب.

وإذا كان لا يعلم فليس بعالم، حتى ولو كان عالماً فإنك إذا ذكرت هذه الحجج مع المقدمات التي ذكرنا فإنها أبلغ ما يكون من الحجج معه.

والْحَظُّ أن الشيخ رحمه الله صار إلى هذا النوع من الحجج لتجربته ولكثرة ما جادل المشركين، فهو أعلم رحمه الله بالحجة الأقوى وبالشبه التي أدلى بها الخصوم وكيف تُكشَف هذه الشبه. [صالح آل الشيخ].

[الجواب الثاني]

وَقُلْ لَهُ - أَيْضًا - : الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ؛ هَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَالصَّالِحِينَ، وَاللَّاتَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: وَهَلْ كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلَّا فِي الدُّعَاءِ، وَالذَّبْحِ، وَالْإِلْتِجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَإِلَّا فَهُمْ مُقَرَّبُونَ أَنَّهُمْ عِبِيدُهُ وَتَحْتَ قَهْرِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الْأَمْرَ، وَلَكِنْ دَعَاؤُهُمْ وَالتَّجَوُّوا إِلَيْهِمْ لِلجَاهِ وَالشَّفَاعَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ جَدًّا.

(وقل له أيضاً) تقدم الجواب الأول وهو جوابٌ كافٍ وافٍ، وأردفه بهذا الجواب الثاني عن شبهته السابقة - كما هو شأنه رحمه الله؛ يذكر جواب الشبهة وافياً، ثم يزيده الجواب والجوابين والثلاثة - وهي قوله: أنا لا أعبد إلا الله، وهذا الالتجاء إليهم ودعاؤهم ليس بعبادة.

(المشركون الذين نزل فيهم القرآن هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟ فلا بد أن يقول نعم) لا يمكنه أن ينكر شيئاً أثبتته القرآن واذكر له النصوص الدالة على أنهم كانوا يدعون الملائكة والصالحين واللات كقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩].

(فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح والالتجاء ونحو ذلك؟) يعني أنها ما كانت عبادتهم إلا هكذا، هل هو هذا أو غيره؟ فإنه لا يجد دليلاً غير هذا، فقل له: أنا عندي دليل وهي أن عبادتهم هي هذه ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] (وإلا فهم مقرون أنهم عبيده وتحت قهره وأن الله هو الذي يدبر الأمر ولكن دعوهم والتجؤوا إليهم للجاه والشفاعة وهذا ظاهر جداً) في كشف شبهته. [محمد بن إبراهيم].

وإلزام عبادة القبور بأن عملهم عندها من دعاء الصالحين والذبح والنذر لهم شرك بالله تعالى يكون من وجوه:

الأول: أن العبادة حق لله تعالى، وهذا متفق عليه بين الخصمين.

الثاني: أن العبادة هي طاعة الله تعالى ورسوله ﷺ بفعل ما أمر الله به العباد وترك ما نهاهم عنه إذا أدت على الوجه الذي شرع خالصاً لله تعالى.

الثالث: أن من أنواع العبادة التي تجب طاعة الله ورسوله فيها، الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد، فكل هذه يجب إخلاصها لله تعالى، ولا يجوز أن يشرك معه فيها غيره، فمن صرف منها شيئاً لغير الله فقد أشرك.

الرابع: فكذلك الدعاء والذبح والنذر والاستعانة والاستغاثة كلها عبادات يجب إخلاصها لله تعالى، ولا يجوز أن يتوجه به إلى أحد سواه كائناً من كان.

الخامس: المشركون الذين نزل فيهم القرآن كانوا يعبدون الملائكة والنبين والصالحين، وما كانت عبادتهم إلا في الدعاء والذبح والنذر والالتجاء لطلب الجاه

والشفاعة، وإلا فقد كانوا مقرين لله تعالى بالملك والتدبير وحده، وأن هؤلاء الذين يدعونهم معه عبیده لا يدبرون معه من ملكه شيئاً. [عبد الله القصير].

قال (وقل له أيضا) وهذا وجه آخر من الحججة (المشركون الذين نزل فيهم القرآن هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟) فإنه (لا بد أن يقول: نعم.) إن كان عارفا لما حصل من المشركين، وإن كان غير عالم بذلك فتقيم عليه الحججة بإيضاح حال شرك المشركين بما قدمناه لك قبل، فإذا أقمت عليه ذلك وأوضحته فلا بد أن يقول: نعم. لأن القرآن أوضح ذلك أتم إيضاح. قال (فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح والالتجاء ونحو ذلك) عبادتهم لآلهتهم فيما كانت؟ إنما كانت في الدعاء كانوا يدعونهم قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، يعني ما ندعوهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، وكانوا يذبحون لغير الله، كما في حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه، أن رجلا نذر أن ينحر إبلا ببوانة، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «هل كان فيها وثنٌ من أوثانهم؟». قال: لا. قال: «فهل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟» قال: لا. قال: «فأوفِ بِنذرك»^(١)، فدل قوله «هل كان فيها وثنٌ من أوثانهم» أنهم كانوا يذبحون للأوثان، فتعبد المشركين بالذبح والنذر وبالذبح ونحو ذلك هذا أمر معروف، ولم يكن شركهم من جهة أنهم يصلون لهم، أو أنهم يزكون لهم أو أنهم يحجون لهذه الآلهة؟ لا، إنما كان شركهم من جهة أنهم يدعون غير الله ويذبحون لغير الله ويلتجئون لغير الله ويتخذون تلك الآلهة والأولياء والأنبياء وُسطاء بينهم وبين الله جل وعلا.

[صالح آل الشيخ].

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣).

[السُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ]

فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟ فَقُلْ: لَا أُنْكِرُهَا، وَلَا أَتَبْرَأُ مِنْهَا، بَلْ هُوَ ﷺ: الشَّافِعُ الْمُسْتَفْعُ، وَأَرْجُو شَفَاعَتَهُ، وَلَكِنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا لِلَّهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]. وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وَلَا يَشْفَعُ فِي أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْذِنَ اللَّهُ فِيهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وَهُوَ لَا يَرْضَى إِلَّا التَّوْحِيدَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فَإِذَا كَانَتْ الشَّفَاعَةُ كُلَّهَا لِلَّهِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ، وَلَا يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا غَيْرُهُ فِي أَحَدٍ حَتَّى يَأْذِنَ اللَّهُ فِيهِ، وَلَا يَأْذِنُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ؛ تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا لِلَّهِ، وَأَطْلَبَهَا مِنْهُ، فَأَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنِي شَفَاعَتَهُ! اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ! وَأَمْثَالَ هَذَا.

(فإن) انتقل المشبه إلى هذه الشبهة الأخرى و (قال: أتُنكرُ شفاعَةَ رسولِ الله ﷺ وتبرأُ منها؟) هذا شأن أعداء الله القبوريين؛ إذا أنكر عليهم الباطل قالوا هذا إنكارٌ للحق، وإذا أنكر عليهم دعاء غيرِ الله قالوا هذا إنكارٌ للشفاعة، من شأن أهل الباطل المشبهين أهل الشرك المباهتة وإلباسهم أهل الحق الشبهة الباطلة، إذا أنكر عليهم دعاء غير الله وشركياتهم وضلالتهم أخذوا في الطعن على أهل التوحيد وقالوا إنكم تنكرون الشفاعَةَ، وأنتم تتنقصون الأولياء والصالحين - وليس كذلك - خالفوا طريقة الرسل وألزموهم أن يكونوا راضين بذلك، وهذا عكس ما دعوهم إليه.

(فقل: لا أنكرها) وأولى من ذلك ألا أتبرأ منها، وهي أصل لأهل التوحيد دون غيرهم، بل أنا وأمثالي أرجي لشفاعته لكوني متمسك بسنته، بل هم المحرومون لكونهم تعلقوا بأذيال لا توصلهم بل هم تركوا سبب شفاعته ﷺ (بل هو ﷺ الشافع المشفع وأرجو شفاعته، ولكن الشفاعة كلها لله) فإن النبي ﷺ لا يملكها استقلالاً بل لا يشفع إلا في أناس مخصوصين قائم بهم التأهل لأن يشفع لهم (كما قال تعالى: ﴿قُلِ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾). هذا في سياق قوله تعالى: ﴿أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَآ يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣]. فاللام عند جميع العلماء للملك، بينت الآية أن الشفاعة ملك لله وحده وكون النبي ﷺ أعطيها لا استقلالاً من دون الله بل أكرمه المالك لها لأناس مخصوصين في مقدار مخصوص، فهي شيء محدود (ولا تكون إلا من بعد إذن الله كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]). فأى قائل أو أي إنسان يخرج النبي ﷺ من هذا العموم؟! ولا يشفع في أحد إلا بعد أن يأذن الله فيه كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] يعني من رضي الله قوله وعمله (وهو سبحانه لا يرضى) من عباده إلا عمل واحد هو الإسلام والذي يدور عليه هو التوحيد؛ فالتوحيد منزلته من الإسلام كمنزلة الأساس من البنيان، فالمحور هو التوحيد والرب لا يرضى (إلا التوحيد كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]) وقال عن المشركين: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] (فإذا كانت الشفاعة كلها لله) كما في الآية الأولى (ولا تكون إلا من بعد إذنه) كما في الآية الثانية (ولا يشفع النبي ﷺ) ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه) كما في الآية الثالثة (ولا يأذن الله إلا لأهل التوحيد) كما في الآية الرابعة (تبيّن لك) بذلك كله بل بعضه كافٍ (أن الشفاعة كلها لله) ملك له

وحده، وأنها لا تُطلب من غير الله بل تطلب من الله (وأطلبها منه) فأطلبها بما هو دعاء لرب العالمين المالك وحده لا دعاء للنبي (فأقول: اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفعه فيِّ وأمثال هذا) فإنك إذا قلت ذلك نلتها، ومراده أنك تطلبه بالمعنى ولو ما لفظت؛ فإذا عملت بالتوحيد فأنت تطلب أسباباً فيها نيلُ الشفاعة سواء قلت باللفظ أو لا. [محمد بن إبراهيم].

وشفاعة النبي ﷺ لا ينكرها إلا أهل الباطل، والفرق الضالة كالخوارج والمعتزلة، أما أهل السنة والجماعة فإن من أصول عقيدتهم الإقرار بشفاعة النبي ﷺ وشفاعة الأولياء والصالحين، ولكنها لا تطلب منهم وهم أموات وإنما تطلب من الله لأن أحدا لا يشفع عند الله إلا من بعد إذنه، ولا بد أن يكون المشفوع فيه ممن يرضى الله عنه من أهل التوحيد، والنبي ﷺ وهو أعظم الشفعاء يوم القيامة، إذا تقدم له أهل المحشر وطلبوا منه أن يشفع لهم عند الله في فصل القضاء بينهم، فإنه لا يشفع ابتداءً، وإنما يستأذن ربه ويطلب منه أن يأذن له بالشفاعة فيخر ساجداً بين يدي ربه ويدعوه ويتضرع إليه ويستمر حتى يقال له: يا محمد ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع^(١) ولكن كيف تطلب الشفاعة؟ الشفاعة تطلب من الله ولا تطلب من المخلوق فتقول: اللهم لا تحرمني شفاعتي نبيك، اللهم شفعه في. وأمثال هذا. والنبي ﷺ بعد موته لا يطلب منه شيء لا شفاعة ولا غيرها لأن طلب الأشياء من الأموات شرك أكبر. [صالح الفوزان].

وشفاعة النبي ﷺ جنس تحته أنواع، فهو ﷺ يشفع يوم القيامة؛ في أنواع من الشفاعة وأعظمها وأجلها شفاعته ﷺ في أهل الموقف أن يُعَجَّلَ لهم الحساب بعد أن نالهم من

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

الكرب والشدة ما جعلهم يستغيثون به ﷺ في عرصات القيامة في ذلك الموقف العظيم، وهذا هو المقام المحمود الذي خص الله جل وعلا به محمدا ﷺ كما قال سبحانه: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهذا المقام المحمود هو شفاعته ﷺ في الناس جميعا لكي يُفَصَلَ بينهم ولكي يعجل لهم الحساب، ولهذا جاء في حديث جابر رضي الله عنه وغيره أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ. آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ إِلَّا حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١). وذلك أنه سأل الله جل وعلا لنبهه ﷺ المقام المحمود وسأل له الوسيلة والفضيلة وهي متحققة للنبي ﷺ؛ ولكن السائل إذا دعا الله جل وعلا بذلك وسألها للنبي ﷺ ففي سؤاله ذلك له ﷺ أنواع من العبادات التي بها استحق أن تحلَّ له شفاعته المصطفى ﷺ: منها يقينه بما وعد جل وعلا نبيه. ومنها حبه للمصطفى ﷺ ودخوله في أمته ورغبته ومحبه أن يكون ﷺ أنفع الخلق للناس يوم القيامة، وهو ﷺ كذلك إذ خصه الله جل وعلا بالشفاعة في الموقف.

فهنا قال (فإن قال: أتُنكر شفاعته رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟) هذا يشمل إنكار الشفاعته العظمى والشفاعات الأخرى الشفاعته في أهل المعاصي ألا يدخلوا النار، والشفاعة فيمن دخل النار واستحقها ودخلها أن يخرجها الله جل وعلا منها، والشفاعة في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم أن يدخلهم ربهم جل وعلا الجنة، وأشبه هذا.

(فقل: لا أنكرها ولا أتبرأ منها؛ بل هو ﷺ الشافع والمشفع)، (الشافع) يعني لما أعطاه الله جل وعلا، (والمشفع) فيمن شفيع له ﷺ، فإنه لا يشفع في أحد يوم القيامة إلا أعطاه

(١) أخرجه البخاري (٦١٤).

الله جل وعلا ما سأله وإلا أعطاه الله جل وعلا ما شفع فيه، حتى الكافر -عمه- فإنه يشفع فيه ﷺ ويخفف عنه من العذاب بسبب شفاعته ﷺ، فهو ﷺ الشافع وهو ﷺ المشفع، ونرجو شفاعته، نرجو أن نكون ممن شفع الله جل وعلا فيهم نبيه ﷺ، ونأخذ بأسباب تلك الشفاعة فإن شفاعته المصطفى ﷺ فيمن يشفع فيه هي بإذن الله كما سيأتي ولا تكون إلا فيمن رضيه الله جل وعلا، وهذا يعني أن يبلغ العبد الأسباب التي بها يكون المصطفى ﷺ شفيعا له، وهذه الأسباب كثيرة جاء بيانها في سنة محمد ﷺ.

قال (وأرجو شفاعته) وكوننا نرجو شفاعته المصطفى ﷺ ونسأل ذلك ببذل الأسباب الشرعية في هذا لا يعني أن نسأل الشفاعة ممن لا يملكها ابتداء؛ بل الذي يملك الشفاعة هو الله جل وعلا لظاهر قول الله جل وعلا: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، واللام هنا لام الملكية فالشفاعة ملك لله جميعا وجميع أنواعها يملكها الرب جل وعلا، ويعطيها من شاء بشرط الإذن والرضا كما سيأتي.

والشفاعة معناها ضم الداعي والسائل طلبه إلى طلب سائل آخر ليتحقق طلبه، ويكون الشافع -يعني الثاني- أقوى من الأول. هذا في مقتضى اللغة، وهي مأخوذة من الشفع وهو ضد الوتر كما قال جل وعلا: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣]، فالشفع مغاير للوتر، وسُمِّي الشافع شافعا والشفيع شفيعا لأنه صار بالنسبة للسائل زوجا وشفعا بعد أن كان الطالب والسائل واحدا، فشفع طلبه؛ يعني صار هذا الشافع ثانيا في السؤال، فبدل أن يطلب الشيء واحد في الشفاعة صار الطالب له اثنين، الأول صاحب الحاجة والثاني صاحب الشفاعة. فالشفاعة حقيقتها ضم الشافع طلبه لطلب السائل ليحقق له مراده، وهذا عام في موارد الشفاعة في اللغة. فعلى هذا تكون الشفاعة ممن يمكنه ذلك، فإذا دعا

الداعي في الدنيا لأخ من إخوانه أو لمن دعا له فإنه شافع له بالدعاء؛ يعني أنه سأل الله جل وعلا أن يعطي فلانا مطلوبه.

فحصول الشفاعة لا يكون إلا بعد أن يأذن الله بالنوعين:

فالأول الإذن الشرعي: يعني أن يكون هذا المشفوع له ممن أذن شرعا أن يشفع فيه، ومعلوم أن الله جل وعلا نهى المؤمنين أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى، فقال جل وعلا في سورة براءة: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ أَسْتَعْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: ١١٣-١١٤]، فدل هذا على أن الشرع نهى أن يستغفر للمشرك؛ يعني أن يشفع في مغفرة الذنوب عند الله جل وعلا لأهل الشرك.

وإذا كان كذلك فإن اشتراط الإذن الشرعي؛ يعني أن من طلب الشفاعة من النبي ﷺ في الدنيا وهو من أهل الشرك، أو في الآخرة وهو من أهل الشرك، فإنه لم يؤذن الإذن الشرعي في أن يشفع فيهم أو أن يسأل الشفاعة لهم، وكذلك في البرزخ - وهو ما بين الحياتين الأولى والآخرة وهو حياة خاصة - كذلك فإن من سأل النبي ﷺ الشفاعة وهو في قبره ﷺ فقد سأل ما لم يؤذن به شرعا، ولهذا الصحابة رضي الله عنهم ما سألوا النبي ﷺ في الشفاعة بعد موته، وكذلك ما سألوا شهداء أحد الشفاعة، والشهداء يشفعون كما جاء في الحديث؛ لأن الشفاعة مشروطة بالإذن الشرعي، ولو حصل من أحد أنه طلب الشفاعة فإنه لو فرض أنه ﷺ يشفع في البرزخ فإن هذا الذي طلب الشفاعة فإنه أشرك حيث سأل الشفاعة بما لم يؤذن به في الشرع؛ لأنه طلب الشفاعة ممن لم يؤذن له في ذلك والشفاعة كلها لله جل وعلا.

فتحصّل لنا من الشرط الأول وهو الإذن أنه ينقسم إلى قسمين:
الإذن الشرعي وهو أن يكون الله جل وعلا أذن للشافع أن يشفع.
وكذلك أذن للمستشفع أن يطلب الشفاعة.

وربنا جل وعلا قال في الشافع: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يعني لا أحد يشفع عند الله جل وعلا إلا بعد أن يأذن الله جل وعلا الإذن الشرعي، فإن أهل الإيمان من الرسل والأنبياء والصالحين والملائكة لا يشفعون لمن لم يؤذن له شرعا لمن خالف الشرع وطلب الشفاعة من غير الله؛ لأن الله جل وعلا قال: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

فطلب الشفاعة منهي عنه بقوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، وطلب الشفاعة معناه طلب الدعاء، فالشفاعة وطلب الدعاء واحد، فإذا جاء أحد إلى قبر، وقال لصاحب القبر: أسألك أن تدعو الله لي. معناه أنه سأل الشفاعة فهي بمنزلة قوله: أسألك أن تشفع لي. لأن الشفاعة - كما ذكرت لك - هي طلب الدعاء؛ ضم الشافع طلبه إلى المشفوع له، فقول القائل لأحد: أسألك أن تدعو لي. يعني أن تشفع لي، وهذا بالنسبة للأموات مهما علت مرتبتهم فإنه لا يجوز، وطلبها منهم لا يوافق إذن الله جل وعلا الشرعي.

إذا تبين ذلك: فالقسم الثاني من الإذن؛ الإذن الكوني القدرى: يعني أن الشافع عند الله جل وعلا لا يشفع ابتداءً كما هو الحال في الدنيا في أحوال الشافعين عند البشر، يأتي ويطلب سواءً كان المشفوع عنده يرضى بهذه الشفاعة أو لا يرضى، يرغب فيها أو لا يرغب، هذا من حال أهل القصور حال أهل الفقر والمسكنة؛ يعني هم أهل الدنيا.

أما ربنا جل وعلا ذو الكمال المطلق وذو الإحسان إلى خلقه وذو الغنى التام وذو القدرة التامة جل وعلا فإنه لا يشفع أحد عنده ابتداءً؛ بل لا يشفع أحد حتى يأذن الله للشافع أن يشفع الإذن الكوني القدري؛ يعني يعلم الله جل وعلا أن هذا يريد أن يشفع فيقول له: اشفع، كما ثبت في الصحيح أنه ﷺ إذا كانت الشفاعة العظمى يوم القيامة ويأتيه الناس فيخر ساجدا فيبتدئ بالحمد والثناء على الله جل وعلا، والله سبحانه يعلم أنه يريد أن يشفع، ولا يشفع ابتداءً؛ لأنه لا بد من الإذن الكوني لا بد أن يقال له: اشفع، قال ﷺ: «قَالَ: يَا مُحَمَّدُ: اذْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ»^(١) فهذا يدل على أن الشفاعة يوم القيامة لا يبتدئ بها أهلها حتى يأذن الله جل وعلا لهم في أن يشفعوا، وهذا أصل عظيم في هذا الباب.

فالإذن الكوني القدري - بالدليل الذي ذكرت لك - يدلُّ على أن هذا الذي شفع لا يملك الشفاعة، وإنما هو محتاج لأن يشفع كما أن الطالب محتاج في أن يُشفع له، والله جل وعلا هو الذي يملك الشفاعة، فالنبي ﷺ لا يملكها فيشفع شفاعة من يملك، وإنما هو يرجو أن يُقبل منه أن يشفع، كما جاء في هذا الحديث ودلالته واضحة على ما ذكرنا. فقوله جل وعلا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ يعني لا أحد يشفع عند الله جل وعلا إلا بإذنه سبحانه الشرعي وإذنه سبحانه القدري، فإن شفع من لم يأذن الله فيه شرعا فإنه لا تقبل شفاعته مثل ما شفع نوح عليه السلام في ابنه قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾، فأجابه ربنا جل وعلا بقوله: ﴿يَنْبُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْعَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ﴾ [هود: ٤٦].

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤).

فدلاً على أنه إذا شفع فيمن لم يؤذن له بالشفاعة شرعاً فإنه لا تقبل شفاعته وترد عليه،
وأما الإذن الكوني فإنه في الآخرة لا يحصل يعني بعد الموت لا تحصل الشفاعة ولا تقع
إلا بعد الإذن الكوني.

أما في الدنيا فإنه قد يشفع أحد فيؤذن له كونا بالشفاعة بحسب إرادته، فيبتدئ بالشفاعة
ثم ترد عليه إن لم يكن شفاعته موافقة للإذن الشرعي أو لم تكن شفاعته موافقة لحكمة
الله جل وعلا.

فتحصل من هذا أن الشفاعة لها من حيث الزمن حالان: في الدنيا، وما بعد الممات.

أما في الدنيا: فإن الإذن الكوني للشافع يحصل بإرادة الشافع، فقد يشفع والله جل وعلا
يأذن سبحانه ولو كانت حكمته في أن يرد هذا الشافع في الدنيا، مثل ما حصل من شفاعة
نوح عليه السلام في ابنه، ومن شفاعة إبراهيم في أبيه، ومن شفاعة النبي ﷺ في عمه فأنزل
الله جل وعلا: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ
قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣].

أما بعد الممات: فإنه لا يبتدئ أحد الشفاعة - يعني في يوم القيامة ولا في البرزخ - حتى
يأذن الله جل وعلا، ومعلوم أن الله جل وعلا لا يأذن في وقوع الشرك، ولا يأذن إذنا كونياً
ولا إذا شرعياً في حصول ذلك من الأموات؛ لكن من الأحياء قد يبتدئون ويطلبون ذلك
لأنها دار تكليف، فيأذن الله جل وعلا كونا بحصول ما لم يأذن به شرعاً لأنها دار تكليف.
فقوله سبحانه ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ معناها لا أحد يشفع عند الله إلا
بإذنه وذلك لكمال قدرته جل وعلا وقهره وجبروته وكمال ملكه وكمال عزته وكمال
صفاته سبحانه وأسمائه، أما الخلق فقد يشفع عندهم بلا إذن منهم.

قال الشيخ رحمه الله تعالى بعد ذلك (ولا يَشْفَعُ في أحد) يعني النبي ﷺ أو (يُشْفَعُ في أحد) يعني من جميع أنواع الشفعاء (إلا بعد أن يأذن الله فيه) هذا إذن آخر.

فباعتبار آخر الإذن ينقسم إلى قسمين:

إذن للشافع أن يشفع.

وإذن للمشفوع فيه أن يشفع له.

قال (ولا يَشْفَعُ في أحد إلا بعد أن يأذن الله فيه) يعني في حق المشفوع له أن يشفع.

أما أن يشفع لكل أحد، والله جل وعلا لا يأذن لهذا أن يُشْفَعُ له فإن هذا لا يحصل، والله سبحانه وتعالى لا يرضى إلا بالشفاعة لأهل التوحيد كما سيأتي.

قال (كما قال عز وجل: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾) يعني الملائكة، فلا يشفعون فيمن يريدون كما يظن أهل الشرك؛ بل لا يشفعون إلا لمن رضي الله جل وعلا قوله وعمله فيمن ارتضاهم ربنا جل وعلا، والله سبحانه لا يرضى إلا لأهل التوحيد، كما ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه قال: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ»^(١). قال العلماء (أسعد) هنا جاءت على أفعال التفضيل لكن معناها الوصف لا التفضيل؛ يعني سعيد الناس بشفاعتي يوم لقيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو نفسه، ف(أسعد) بمعنى سعيد، كقوله جل وعلا: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، ومعلوم أن مقيل

(١) أخرجه البخاري (٩٩).

أهل النار ليس فيه حُسْنٌ بل هو قبيح وشر وعذاب عليهم، فقوله: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ يعني حسنا مقيلاً لهم.

فهذا معلوم في اللغة أن أفعل قد تخرج عن بابها إلى الوصف، فسعيد الناس بشفاعتي ﷺ أهل التوحيد، والذين يرضاهم الله جل علا ورضي لهم قولاً هم أهل التوحيد، فإذا كان كذلك فمن سأل من لا يملك الشفاعة فإنه ليس ممن رضي الله قوله ولا رضي عمله؛ لأن الله جل وعلا نهانا عن ذلك ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك.

قال جل وعلا قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ وهذا هو الشرط الثاني وهو شرط الرضا فإن الشفاعة لا تنفع عند الله جل وعلا إلا بتحقيق شرطين: الإذن والرضا. والرضا نوعان أيضاً: رضا عن الشافع. ورضا عن المشفوع له.

فالذين يشفعون هم الذين رضي الله عنهم، وهم الأصناف الذين جاء ذكرهم في الأحاديث: الأنبياء وأولهم محمد ﷺ، والعلماء، والشهداء، والصالحون. هؤلاء هم الذين يشفعون فرضي الله جل وعلا قولهم.

وكذلك النوع الثاني الرضا لمن شُفِعَ له وهذا الرضا قد يكون رضا عن مآل حاله؛ لأنه من أهل الإسلام، وقد يكون رضا في الشفاعة لحكمة يعلمها جل وعلا وهذا إخراج لحال أبي طالب.

قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ وهو سبحانه لا يرضى إلا التوحيد) لدلالة الحديث الذي ذكرنا وكذلك دلالة قول الله جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكقوله جل وعلا: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، يعني التوحيد الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له

بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله، هذا هو الإسلام وهو التوحيد الذي جاء به الأنبياء والرسل جميعاً.

فهو سبحانه لا يرضى إلا الإسلام العام، ومن كان من هذه الأمة فلا يرضى يعني بعد بعث محمد ﷺ لا يرضى إلا اتباع المصطفى ﷺ، فمن ابتغى غير دين محمد ﷺ ﴿قُلْ لَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ لأن محمداً ﷺ بعثه الله بالإسلام الخاتم الذي نسخ كل دين قبله.

قال رحمه الله بعد ذلك (إذا كانت الشفاعة كلها لله) هذا استتاج؛ ترتيب النتائج على المقدمات، (إذا كانت الشفاعة كلها لله ولا تكون إلا بعد إذنه، ولا يشفع النبي ﷺ ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد) يعني هذه أربعة أشياء.

(إذا كانت الشفاعة كلها لله) أولاً هذه مقدمات في الحجة ليبنى على هذه المقدمات النتيجة، وهذه المقدمات كل واحدة منها سبق شرحها ودليلها.

قال (إذا كانت الشفاعة كلها لله) يعني من جهة الملك، في أن الذي يملكها الرب جل وعلا، فهو الذي يتصرف ويقول سبحانه هذا يُشفع فيه وهذا يشفع وهذه الحال فيها شفاعة وهذه الحال ليس فيها شفاعة إذ هو المالك للشفاعة سبحانه بخلاف أهل الدنيا فإنه يملك المرء الشفاعة في أحد، أنا مثلاً أريد أن أشفع لفلان فإني أملكها بحيث أبتدئ الشفاعة ولو لم يرض المشفوع عنده، فأبتدئ سواء قبل أو لم يقبل، هذا لأجل حال القصور الذي أنا عليه والضعف والمسكنة فلا أملك ولا أستطيع أن أفرض على أحد شيئاً. أما حقيقة الشفاعة فإنها لله جل وعلا يملكها سبحانه، فالشفاعة عنده جل وعلا ليست كالشفاعة عند خلقه جل وعلا بل هو الذي يملك الشفاعة، فالذي يجيء يطلب

الشفاعة لا يجيء وهو يتقدم عند الله جل وعلا بشيء يملكه هو؛ بل الذي يملك الشفاعة الرب سبحانه وتعالى.

قال بعدها (فأطلبها منه) يعني إذا كانت لله وهذه الشروط الأربعة والمقدمات الأربعة واضحة فتحصل ان الشفاعة لله والطلب يكون لمن يملك قال: (فأطلبها منه فأقول: اللهم لا تحرمني شفاعة المصطفى ﷺ، اللهم شفعه في) فتسأل الله جل وعلا أن يأذن للنبي ﷺ وأن يسخره ﷺ للشفاعة فيك، وهذا هو وجه التوحيد والطريقة الشرعية المأذون بها، قال: (وأمثال هذا) يعني من الأدعية التي تناسب هذا المقام.

فهذا الكلام الذي ذكرناه جواب على قول من قال: (أتنكر شفاعة رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟) وهذه الشبهة كثيرا ما تقال لأهل التوحيد، فإذا قالوا لغيرهم ممن طلبوا الشفاعة من المصطفى ﷺ أو من الأولياء قالوا لهم: الشفاعة لله وطلب الشفاعة من الموتى شرك؛ لأن الله جل وعلا لم يأذن بهذا والله هو الذي يملك الشفاعة، هذا لا يملكها، ومن طلب من الميت ما لا يملكه ولا يقدر عليه ابتداءً فقد طلب منه، ما هو مختص بالله وهذا يعني أنه أشرك به، قالوا أتنكر الشفاعة؟ فهم إذا أنكر عليهم الشرك، قالوا: أتنكر شفاعة المصطفى ﷺ؟ لأن أهل العلم من أهل السنة ومن الفرق الأخرى - غير المعتزلة والخوارج - من الأشاعرة والماتريدية وأشباه هؤلاء مجمعون على أن المصطفى ﷺ يشفع، وعلى أن الأولياء والصالحين يشفعون، فإذا قلت لهم: طلب الشفاعة شرك. أرادوا أن ينسبوا لأهل الضلال ممن يُنكرون الشفاعة فقالوا أتنكر الشفاعة؟ حتى ينسبوا إلى الخوارج أو إلى المعتزلة أو ما أشبه ذلك.

فقوله هنا: (فإن قال: أتنكر شفاعة رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟) هذه يقولها المشرك للموحد حتى ينسبه لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة، فكأنه قال لك إذا أنكرت عليه

طلب الشفاعة. أنت خارجي؟ أنت معتزلي؟ فتقول له: لا أنكرها ولا أتبرأ منها؛ بل أنا سلفي سني موحد ولست من أهل البدع والفرق الضالة؛ بل هو عندنا ﷺ هو الشافع المشفع بأنواع من الشفاعات نثبتها قد لا يثبتها بعض أهل البدع كالأشاعرة ونحوهم، وأرجو شفاعته ﷺ، وأبذل الأسباب في ذلك، ونسأل الله جل وعلا أن يشفع فينا نبيه ﷺ، وكذلك نأتي بالأسباب من الدعاء بعد الأذان، ومن محبة المدينة، ومن الرغبة في الموت فيها، وكذلك السعي في القتال في سبيل الله، وأشباه ذلك مما هو من أسباب نيل شفاعته ﷺ، ولكن نطلبها ممن يملكها والذي يملكها هو الله جل وعلا. هذا حقيقة هذا البرهان وهذا التفصيل من الشيخ رحمه الله تعالى. [صالح آل الشيخ].

[السُّبْهَةُ السَّادِسَةُ]

فَإِنْ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ!

فَالجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ، وَنَهَاكَ أَنْ تَدْعُوَ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا؛ فَقَالَ: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وَطَلْبُكَ مِنَ اللَّهِ شَفَاعَةَ نَبِيِّهِ ﷺ عِبَادَةً، وَاللَّهُ نَهَاكَ أَنْ تُشْرِكَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ أَحَدًا، فَإِذَا كُنْتَ تَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُشَفِّعَهُ فَيْكَ؛ فَأَطِعهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ أُعْطِيهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَصَحَّ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَشْفَعُونَ، وَالْأَوْلِيَاءَ يَشْفَعُونَ، وَالْأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ.

أَتَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُمُ الشَّفَاعَةَ، فَأَطْلُبُهَا مِنْهُمْ؟ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا؛ رَجَعْتَ إِلَى عِبَادَةِ الصَّالِحِينَ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ. وَإِنْ قُلْتَ: لَا؛ بَطَلَ قَوْلُكَ: أَعْطَاهُ اللَّهُ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ.

(فإن قال) المشبه (النبي ﷺ أعطي الشفاعة وأنا أطلبه مما أعطاه الله) إن انتقل لهذه الشبهة في زعمه: أنه كما أن من أعطي المال يُعطي من شاء، فكذلك من أعطي الشفاعة. (فالجواب) نعم (أن الله أعطاه الشفاعة) وهو سيد الشفعاء لكن الذي أعطاه الشفاعة هو الله (ونهاك عن هذا) نهاك أن تطلبها منه فهذا من جهله يطلب شيئاً منهياً عنه، مع أن إعطائه الشفاعة إعطاءً مقيداً، كما أن إعطائه المال ﷺ لا يعطيه من شاء إنما يعطيه من أمر أن يعطيه (فقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾) فهذا نهي عن دعوة غير الله، ودعوة

غير الله أنواع: منها دعوة غير الله فيما يرجونه من شفاعتهم، ومنها دعوة غير الله لكشف الكربات ونحو ذلك؛ وهذا منهي عنه بل هو حقيقة دين المشركين الأولين، إنما كانت عبادتهم آلهتهم بالدعاء وطلب الشفاعة ونحو ذلك كما تقدم (فإذا كنت تدعو الله) الظاهر أن مراده ترجو الله (أن يشفع نبيه فيك فأطعه في قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾) إذا مت ترجو أن تكون أهلاً لشفاعة سيد الشفعاء فوحد الله وأخلص له العمل تنل شفاعة المصطفى ﷺ، فإن الشفاعة التي هي حق وأعطيتها ﷺ مشروطة بشرط كما تقدم وبينت الشريعة أن سبب نيلها اتباع الرسل وإخلاص العمل فبذلك يكون من أهل الشفاعة. فالمشركون ضيعوا سبب الشفاعة وضادوه وخالفوه. والشريعة بينت أن سبب إعطائه إياها غير طلبها منه ﷺ، وإنما سببها الإيمان به ﷺ والإيمان بما جاء به؛ قال تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّفَاعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ فُلْ أَتَنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨]، وما لا يعلمه الله فهو باطل؛ يعني لا يعلم أن من دونه شفعاء. وسئل ﷺ: «من أسعد الناس بشفاعتك؟ فقال: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»^(١)، وقال: «فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا»^(٢). فالشفاعة للعصاة، أما المشركون فلا شفاعة لهم.

(وأيضاً فإن الشفاعة أعطيها غير النبي ﷺ) هذا جواب ثانٍ لكشف الشبهة السابقة، تقدم الأول وهو كافٍ شافٍ في كشف شبهته، وهذا الثاني (فصح أن الملائكة يشفعون

(١) أخرجه البخاري (٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٤) مختصراً، ومسلم (١٩٩).

والأفراط يشفعون) فجنس الشفاعة أعطيها غير النبي ﷺ ولكن هذا الإعطاء مقيد (أقول إن الله أعطاهم الشفاعة فاطلبها منهم) يعني مقتضى قوله النبي ﷺ أعطي الشفاعة وأنا أطلبها منه يدل على ذلك (فإن قلت هذا رجعت إلى عبادة الصالحين التي ذكرها الله في كتابه) فإنها ليست أكثر من طلبهم منهم الشفاعة والذبح لهم لقصد تقربهم إلى الله وطلب شفاعتهم لا غير كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

(وإن قلت لا) أطلبها منهم ولو أعطوها (بطل قولك أعطاه الله الشفاعة وأنا اطلبه مما أعطاه الله) واتضح لك أن كون شخص أعطيها لا يدل على أنه يعطيها من سألها، ولزِمَ من ذلك أن يكون كل من طلب الشفاعة يعطي إياها من سألها، ولفسدت الشرائع، فدل على أن إعطائه الشفاعة مقيد وليس دالاً على أنها تطلب منه، ولو كانت تطلب منه لكان الصحابة أول من يطلبها منه؛ بل أنكر زين العابدين على من أتى إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو^(١). وحينئذ انكشفت شبهته، واندهضت حجته، وتبين لك ذلك جهله وضلاله. [محمد بن إبراهيم].

وليس من لازم إعطاء النبي ﷺ وغيره الشفاعة جواز طلبها منهم وهم أموات بدليل أن الله سبحانه وتعالى نفي أن يشفع أحد عنده إلا بإذنه ورضاه عن المشفوع فيه ولأن

(١) أخرجه ابن أبي شيبه (٧٥٤٢)، ومن طريقه الضياء في المختارة (١ / ٢٤٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢ / ١٨٦). ونصه: عن علي بن الحسين، أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا يئوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم».

طلب الشفاعة من الأموات شرك والله قد حرم الشرك وأحبط عمل صاحبه وحرم عليه الجنة، وقد أنكر سبحانه على الذين يدعون غيره ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله ونزه نفسه عن ذلك وسماه شركا. وأيضا إعطاء الله الشفاعة ليس خاصا بالنبى ﷺ فهل كل من أعطي الشفاعة تطلب منه من دون الله كما كان المشركون الأولون يفعلون ذلك، ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ؟﴾! [صالح الفوزان].

فإذا قال: أين الدليل على أن الله نهاني عن أن أطلبها من الرسول ﷺ؟ تقول له قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، فيقول: هذا نهى عن الدعاء، فنقول: طلب الشفاعة دعاء، فلا حاجة أن ندعو غير الله، وطلب الشفاعة من الدعاء لغير الله! فالآية عامة تشمل الشفاعة وغيرها، فلا تدعو مع الله أحدا، ومثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣].

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾ إن تدعوهم لا يسمعون دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبتك مثل خبير ﴿١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

سماه الله شركا في دعائه غير الله، فالنهى عن طلب الشفاعة دخل في كل عموم النهي عن دعاء غير الله مطلقا، لا تدعو مع الله أحدا سواء كان من الشفاعة أو غيرها، ومن طلب الشفاعة من غير الله فقد دعا غير الله، لكن الناس حينما يسألون الرسول ﷺ يوم القيامة،

هذا لا بأس. الرسول حي حاضر قادر، إذا دعوت حيا حضرا قادرا. لكن إذا دعوت ميتا أو غائبا لا يسمعان، يكون هذا شرك، والناس في حياة النبي ﷺ يطلبون منه الشفاعة، فهذا مغيث زوج بريرة طلب من النبي ﷺ أن يشفع له عند بريرة حتى تأتي معه لما أعتقت، وفي يوم القيامة يسأل الناس النبي ﷺ الشفاعة، لكن بعد موته لا يسأل، فإذا أحياه الله يوم القيامة وسأله الناس فهو حي حاضر، فلا يكون هذا شركا. [عبد العزيز الراجحي].

ففي الدنيا لا نطلبها منه ﷺ بعد موته بل من الله عز وجل لأنه سبحانه مالكها، فمتى نطلبها منه ﷺ؟ إذا كان قادرا بعد الإذن من الله جل وعلا. الآن تأتي إلى وزير الملك ونائبه تقول: يا فلان اشفع لنا عند هذا الأمير أو الملك يعطينا كذا، فهو يقدر أن يسمعك، لكن إذا كان ميتا، هل تقول له اشفع لي؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه لا ينفعك فهذه هي الشفاعة. ومعنى طلب الشفاعة من الحي أن يطلب منه أن يدعو الله لغيره بحصول المطلوب.

فعلى هذا الشبه جوابان:

١ - الجواب الأول: أنها دعاء، وهذا جائز في حال الحياة أن يطلب من الله تعالى للمحتاج.

٢ - الجواب الثاني: أنها تطلب من النبي ﷺ في حاله حياته وحيث يؤذن له فيها، وأما بعد موته فلا.

إذن جوابان: إذا قال: أنا أطلبها منه؛ لأن له شفاعة عند الله تعالى، له جاه رجعنا إلى شرك الأولين.

وإذا قال: لا فعندئذ يبطل قوله: إن الله أعطاه الشفاعة. [علي الشبل].

والشفاعة طلب وهي دعاء، فإذا طلب أحد من النبي ﷺ وهو في البرزخ - مع حياته الكاملة ﷺ أكمل من حياة الشهداء ﷺ - إذا طلب منه أن يشفع، فهذا الطالب سأله والسؤال دعاء، فحقيقة طلب الشفاعة أنها دعوة الميت وسؤاله، سؤال النبي ﷺ في قبره وهو في الرفيق الأعلى ﷺ، فإذا قال القائل: يا محمد، يا رسول الله اشفع لي فقد دعاه وطلب منه، إذا قال: يا محمد، يا رسول الله أسأل الله لي. فقد سأله وطلب منه ﷺ، وهذا طلب الدعاء ممن ليس في الحياة الدنيا ممن هو عند الله جل وعلا، والله سبحانه نهانا أن ندعو أحدا غيره فقال جل وعلا: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا﴾ هذا نهي، نهانا عن الدعاء.

ومن المعلوم المتقرر في الأصول أن الفعل المضارع لا شتماله على مصدر ينزل منزلة النكرة في سياق النهي أو النفي فتعم أنواع الدعاء، ﴿فَلَا تَدْعُوا﴾ هذا يعم جميع أنواع الدعاء؛ لا يدعى مع الله أحدا؛ دعاء استغاثة، دعاء استعانة، دعاء استسقاء، دعاء شفاعة، دعاء نذر إلى آخره، فجميع هذه الأنواع داخلة في النهي في قوله جل وعلا: ﴿فَلَا تَدْعُوا﴾ دعاء العبادة ودعاء المسألة، وكذلك دلت الآية على عموم آخر وهو قوله جل وعلا: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾؛ لأن ﴿أَحَدًا﴾ نكرة جاءت في سياق النهي فدللت على عموم كل أحد، فالملائكة لا يدعون والأنبياء والرسل عليهم صلوات الله وسلامه لا يدعون، وكذلك الصالحون ممن انتقلوا عن الدنيا لا يدعون، والأولياء الأموات لا يدعون، وشهداء المعركة لا يدعون أيضا.

والصحابه أجمعوا في حياة النبي ﷺ والنبي ﷺ مقررهم على ذلك بل والتشريع ينزل أن أحدا منهم لم يسأل شهداء أحد الشفاعة، ولم يطلب منه شيئا مع أنهم كانوا في حياة أولئك الشهداء ربما طلبوا من أولئك؛ لكن لما ماتوا تركوا الطلب مع أنهم قال الله جل

وعلا: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩-١٧٠].

فدل هذا على أن طلب الشفاعة من الميت داخل في سؤال الميت وفي دعاء الميت، وهذا كما قال الشيخ رحمه الله: (فإن قال: النبي ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ) قل: نعم النبي ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الشَّفَاعَةِ؛ لَكِنِ الَّذِي أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ هُوَ الَّذِي نَهَاكَ عَنْ طَلْبِ الشَّفَاعَةِ فِي الْبَرَزَخِ؛ يَعْنِي أَنَّ تَطْلُبَهُ وَأَنْتَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُوَ فِي الْبَرَزَخِ، فَالْجَوَابُ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ (أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ وَنَهَاكَ عَنْ هَذَا) مَا الدَّلِيلُ عَلَى النِّهْيِ؟ قَالَ: (فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾) وَوَجْهَ دُخُولِ طَلْبِ الشَّفَاعَةِ فِي الدَّعَاءِ مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ وَهُوَ وَاضِحٌ تَقْرِيرُهُ.

وقوله (مَعَ اللَّهِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى سُؤَالِ مَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مَنْ سَأَلَ غَيْرَ اللَّهِ وَهَذَا الْغَيْرُ لَا يَمْلِكُ الشَّيْءَ فَقَدْ دَعَا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ جِهَةِ الْاسْتِدْلَالِ وَمِنْ جِهَةِ الْبُرْهَانِ الْوَاضِحِ الْقَوِيِّ.

قال في برهان آخر (وأيضاً) هذا نوع آخر من البرهان على المسألة (فإن الشفاعة أعطيتها غير النبي ﷺ فصح أن الملائكة يشفعون، والأفراط يشفعون والأولياء يشفعون أتقول: إن الله أعطاهم الشفاعة وأطلبها منهم؟) هذا من جهة الإلزام؛ لأن الإلزام إن التزمه تناقض فصار مبطلاً، وإن لم يلتزمه تناقض أيضاً وصار مبطلاً فقل له: (الأفراط يشفعون) ولهذا إذا مات فرط صغير فندعو لوالديه بالمغفرة وندعو أن يشفعه في والديه، كما جاء في السنة من الدعاء في الآثار. فهل يكون هذا الذي احتج بأن النبي ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ يَقُولُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ يُسْأَلُ الشَّفَاعَةَ وَنَقُولُ هُوَ لِأَنَّ الْأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ فَاسْأَلْهُمْ

الشفاعة، ولا قائل به أن الأطفال الصغار يؤتى إلى قبورهم ويطلب منهم الشفاعة، مع أن الحجة التي احتجوا بها في حق النبي ﷺ هي الحجة التي تسوغ في حق هؤلاء الصبيان.

كذلك الملائكة يشفعون فهل يطلب المسلم الشفاعة من الملائكة ويقول: يا جبريل اشفع لي عند الله، وهذا لا قائل به حتى عباد القبور لا يقول بهذا لأنهم لو قالوا به صاروا إلى دين الجاهلية بالاتفاق وصاروا مشركين بالاتفاق.

فهذه الحجة حجة إلزامية، يُحتج عليهم بما يقرون به على ما يحتجون له، فهم يقرون أن الملائكة يشفعون، ويقال لهم: النبي ﷺ أعطي الشفاعة كما ذكرتكم؛ ولكن نهينا أن نسأله الشفاعة، فإن قالوا: لا؛ بل أعطيها ونسأله الشفاعة، فنقول لهم الملائكة أيشفعون؟ فإن قالوا: لا. فنقول لهم: بل يشفعون؛ لأن الله جل وعلا قال فيهم: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ولأنه ثبت في الحديث الصحيح أن الله جل وعلا يقول يوم القيامة: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَتِ الْأَنْبِيَاءُ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»^(١) إلى آخر الحديث.

فإذا قلنا له الملائكة تشفع بنص القرآن، وأخبر الله أنهم يشفعون والنبي ﷺ أخبر، فاسأل الملائكة أن يشفعوا لك، فإن قال به ولا قائل به فيصير إلى دين المشركين بالاتفاق الذي بيننا وبين عباد القبور.

كذلك قل (الأفراط يشفعون) لما جاء في الحديث، فهل تذهب إلى قبر طفل وتسأله الشفاعة؟! وهذا لا قائل به بالاتفاق.

(١) رواه النسائي (٨ / ١١٢)، وابن ماجه (٦٠)، وأحمد (١١٩١٧).

إلى أن قال: (أتقول إن الله أعطاهم الشفاعة وأطلبها منهم، فإن قلت هذا رجعت إلى عبادة الصالحين التي ذكر الله في كتابه.) يعني بالاتفاق هذه عبادة الصالحين، عبادة الملائكة، عبادة غير الله التي أجمع عليها الناس بأن يسألوا الشفاعة ويقترب إليهم بطلب الشفاعة.

(وإن قلت: لا.) يعني لا تطلبها منهم (بطل قولك: أعطاه الله الشفاعة وأنا أطلبه مما أعطاه الله) لأن هذا إلزام بما هو لازم في نفس الأمر، فإما أن يطرق الباب فيجعل هذا وهذا بابا واحدا، وهذا يرجعه بالاتفاق إلى دين المشركين، وإما أن يفرق بين هذا وهذا فيتناقض فيدل على بطلان حجته التي ادعاها بقوله أطلبه مما أعطاه الله. [صالح آل الشيخ].

[الشُّبْهَةُ السَّابِعَةُ]

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، حَاشَا وَكَأَلَا! وَلَكِنَّ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الشُّرْكََ أَعْظَمَ مِنْ تَحْرِيمِ الزَّانَا، وَتُقِرُّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُهُ. فَمَا هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي عَظَّمَهُ اللَّهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ؟! فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي. فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبْرِئُ نَفْسَكَ مِنَ الشُّرْكِ وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُهُ؟ كَيْفَ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْكَ هَذَا، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ؛ وَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ وَلَا تَعْرِفُهُ؟ أَتَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يُحَرِّمُهُ وَلَا يُبَيِّنُهُ لَنَا؟!

(فإن قال: أنا لا أشرك بالله شيئاً، حاشا وكلا، ولكن الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك) يعني نفى عن نفسه الشرك (فقل له) مجيباً بالاستفصال والتحدي حتى تنكشف شبهته (إذا كنت تقر أن الله حرم الشرك أعظم من تحريم الزنا، وتقر أن الله لا يغفره) وهو لا يمكن أن يجحده (فما هذا الأمر الذي حرمه الله وذكر أنه لا يغفره؟)

يعني: فسّر لي حقيقة الشرك بالله، يعني وما معنى عبادة الله (فإنه لا يدري) عن الشرك ولا عن التوحيد إذا طلبت منه بيان هذا وهذا، وقف فأين هذا من التوحيد؟ (فقل له: كيف تبرئ نفسك من الشرك وأنت لا تعرفه؟) فإن الحكم على الشيء نفيًا وإثباتًا لا بد أن يكون بعد العلم والتصوير؛ فلا عرفت الشرك حتى تنفيه ولا عرفت التوحيد حتى تثبته (كيف يحرم الله عليك هذا ويذكر أنه لا يغفره ولا تسأل عنه ولا تعرفه؟) عدم معرفتك له وعدم مبالاةك به يدل على أنك لا تعرف دينك وأنت لست من التدين في شيء، صاّدٌ غافل مُعْرِضٌ عن الدين ومعرفة، فحقّق السكوت، ولأي شيء تتكلم (أتظن أن الله

يحرمه ولا يبينه لنا) فإن ظن ذلك فقد ضل ضلالاً أعظم من ضلاله الأول وأضاف إلى ذلك كفراً آخر. وإنما صدر منه ذلك لأنه كان فيه، وغمره واستحكم عليه ولا درى أنه في الشرك؛ فإن الله قد بين لنا الدقيق والجليل وأكمل لنا الدين. [محمد بن إبراهيم].

فهذا الكلام جواب على شبهة أدلى بها طائفة أخرى، وهذه الشبه التي ذكرها الشيخ رحمه الله تجد فيها تكريراً؛ وذلك أنه أورد ما أورده الناس من الشبه على التوحيد، وقد يكون ما قاله فلان يدخل بعضه فيما قاله الآخر، ولهذا ترى أنه فيها نوع تكرير ونوع إعادة؛ لأن الشبه متداخلة، وهذا يدل على أن القوم يتواردون على شبه أصلها واحد.

فإذا أحكم طالب العلم المقدمات التي ذكرناها في أول هذا الشرح وجواب الشبه الثلاث التي هي أكبر ما عندهم، سهّل عليه الجواب عن الشبه الأخرى مهما اختلفت وتلوّنت، وهذا الذي ذكر هنا جواب الشبهة التي يمكن أن تُعَنَوْنَ بقولهم: الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، وأن الشرك مخصوص بعبادة الأصنام.

وفي الحقيقة أن الذين عبدوا غير الله جل وعلا لا يعرفون معنى الشرك؛ كجهلهم بعلوم الشريعة وبأصول الدين، فإنهم لا يعرفون معنى العبادة، ولا يعلمون معنى الشرك ولا يعلمون معنى التوحيد، لهذا قد ينكرون شيئاً وهم واقعون فيه، وقد ذكر الشوكاني رحمه الله في رسالته (الدر النضيد) أن عبادة القبور عندهم تغيير للأسماء، فيسمونها بغير اسمها؛ فيسمون الشرك توسلاً، ويسمون طلب الشفاعة من الأولياء توسلاً، ويسمون إنزال الحاجات بالأولياء والأنبياء التجاءً إلى الصالحين؛ لأنهم عند الله جل وعلا لهم المقامات العالية وأشباه ذلك، قال الشوكاني: وهذا لا يغير من الحقائق شيئاً إذ العبرة بالحقائق لا بالأسماء، العبرة بالمسميات لا بالأسماء. فلو سُميت الخمر ماءً فإنها خمر، ولو سُميت سرقة الأموال إنها هدايا فإنها سرقة، فالأسماء لا تغيّر في الأحكام الشرعية، إذ

الأحكام مرتبطة بحقائق الأمور، فإذا وجدت حقيقة الأمر الذي حرمه الشرع أو أمر به الشرع فإنه هو المقصود بالتحريم وهو المقصود بالأمر وإن اختلفت الأسماء إذ لا عبرة باختلاف الأسماء.

هنا تفريعاً على ذلك قال الإمام رحمه الله تعالى ورفع درجته في الجنة (فإن قال) يعني المُدلي بالشبهة (أنا لا أشرك بالله شيئاً حاشا وكلا) وهذا صنيع كل من يعبد غير الله يعبد الأولياء والأنبياء ويتقرب إليهم أو يتقرب إلى المشاهد أو إلى الجن أو إلى ما شابه ذلك من أنواع المعبودات من دون الله، كلهم يقولون: نحن لا نشرك. إذ لا أحد يقر على نفسه بالشرك والكفر.

قال (فإن قال) يعني بعد ما ذكرنا من مسألة الشفاعة أو من أدلى بهذه الشبهة (أنا لا أشرك بالله شيئاً حاشا وكلا) يعني أنا لستُ من المشركين وعندى إباء أن أكون من أهل الشرك أو أن أفعل الشرك، فحاشا وكلا أن أشرك بالله شيئاً، لم؟ قال لأن (الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك).

فرجع أمر هذه الطائفة إلى أنهم يتبرؤون من شيء يفعلونه، وإذا كان هذا المتبرأ منه من أصول الدين من التوحيد، فإن فعله يدل على أنهم لم يعلموا معنى الشرك ومعنى التوحيد، فلا بد لهم من إقامة الحجة؛ لأنه ينفي عن نفسه أن يكون من المشركين ويكره الشرك ويكره الكفر؛ لكنه واقع فيه، فلا بد من البيان لهم والتعليم وإقامة الحجة عليه في أن ما يفعله داخل فيما نفاه عن نفسه.

قال رحمه الله (فقل له) هذا ابتداء جواب الشبهة (إذا كنت تُقرُّ أن الله حرم الشرك أعظم من الزنى، وتقرُّ أن الله لا يغفره) إلى آخر الكلام هذا الجواب للشبهة مبني على مراتب:

الأولى: هذه المرتبة التي سمعتَ وهي أن يُطلب منه تفسير الشرك، ما هو هذا الشرك الذي لا يغفره الله وأنت تنفيه عن نفسك؟ هاتِ معنى الشرك.

المرتبة الثانية: أن يفسر الشرك بعبادة الأصنام؛ فيُسأل ما معنى عبادة الأصنام؟

الثالثة: هل الشرك مخصوص بعبادة الأصنام أم لا؟

فهذه ثلاث مراتب لجواب هذا الإشكال فمن قال إن التوسل بالصالحين ليس بشرك يعني التوسل الشركي الذي يفعله عباد القبور والخرافيون ويعدونه توسلا وهو دعاء غير الله جل وعلا وطلب الشفاعة من الأموات هذا مبني على هذه الثلاث مراتب، فنأتيها واحدة واحدة.

فالأولى: قال الشيخ رحمه الله (إذا كنت تقر أن الله حرم الشرك أعظم من الزنى، وتقرُّ أن الله لا يغفره، فما هذا الأمر الذي حرمه الله وذكر أنه لا يغفره؟ فإنه لا يدري) هذا تنزيل لطائفة إذا قلت له: ما هذا الشرك الذي حرمه الله وعظمه بين أنه لا يغفره وأن أعظم من الزنى ومن شرب الخمر ومن إتيان المحارم إلى غير ذلك فطائفة منهم يقولون لا ندري، ما هذا الشرك لا نعلم ما هذا الشرك.

فهذه الطائفة يقال لها: كيف تُبرئ نفسك من الشرك وأنت لا تعرفه؟ إذا كنت لا تعرف حقيقة الشرك فكيف تقول: أنا لا أشرك بالله شيئا ومعلوم أن المشركين الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ ينفون عن أنفسهم الكفر وينفون عن أنفسهم الشرك بالله جل وعلا؛ لأن هذا الشريك الذي دعوه مع الله جل وعلا هو الله جل وعلا فنفوا أن يكونوا مشركين على الحقيقة، مثل ما قال قائلهم وهو يُلبِّي: إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك. فإذا كان

الشريك لله فإن سؤاله لا يعد سؤالاً لأحد غير الله جل وعلا، مثل اعتقاد النصارى واعتقاد الملائكة أنها بنات الله وكذلك الاعتقاد في الأصنام والأوثان.

فلا أحد يُقَرُّ على نفسه أنه مشرك مطلقاً، إذ يلزم من ذلك الشرك المطلق يعني أنه يقر بأن ثمة مصرف للأموال غير الرب جل وعلا، والمشركون مُقَرُّون بأن المصرف للأموال هو الله جل وعلا وحده، إذ يلزم لازماً عقلياً واضحاً وأيضاً شرعياً أن من اعتقد مع الله إله آخر يلزمه أن يعتقد أنه ربُّ وأنه يعطي ويمنع وأنه هو الذي يسخر الأمر وهو الذي يسخر السحاب وينزل المطر. ولهذا تجد أن في القرآن كثيراً ما يحتج على المشركين بتوحيد الربوبية على توحيد الإلهية.

فهم خروجاً من هذا الإلزام قالوا: إن هذه الآلهة لله جل وعلا فهو يملكها وهي تحت تصرفه، وهم ينقلون ما يحتاجه خلقه إلى الله جل وعلا، مثل ما فعل غلاة المتصوفة حيث قالوا: إن العالم له أقطاب أربعة فوض الله إليهم رفع حاجات أهل الأرض، فالقطب الفلاني في مصر، والقطب الثاني في الهند، والقطب الثالث في الشمال، والقطب الرابع في الجنوب؛ يعني أن هؤلاء فوض الله إليهم أمر رفع الحاجات.

فنخلص من ذلك: أن من وقع في الشرك فإنه قد يقول أنا لم أقع في الشرك وحاشاي أن أشرك، فإذا طُلب منه تفسير الشرك لم يعرف تفسيره، وهذه مرتبة العوام، فهؤلاء جوابهم أن يقال: كيف تبرئ نفسك من شيء وأنت لا تعرفه؟ كيف تبرئ نفسك من الشرك، وأنت لا تعرفه؟ كيف يحرم الله عليك هذا ويذكر أنه لا يغفره ولا تسأل عنه ولا تعرفه؟ لا شك أن هذا يدل على عدم رغبة في الخير؛ بل يدل على عدم معرفة وعلم بما خلق الله جل وعلا العباد له، فإنه إذا علم أن الشرك محرم وأنه لا يغفره الله وأن أهله مخلدون في النار إن لم يتوبوا، فكيف يقول أنا لا أعرف هذا الشرك؟ فهذا إعراض عن الدين كما قال الله جل

وعلا: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، (أتظن أن الله يحرمه ولا يبيئه لنا؟) وهذا في الحقيقة جواب يصلح للعوام؛ لأن العامي لا يصلح له ما يصلح لمن يجادل ببعض الشبه العلمية، فهذا يقول: أنا لا أشرك. فتسأله عن الشرك فيقول: أنا لا أعرفه. فيقال له كيف تنفي عن نفسك شيئاً وأنت لا تعرفه؟ فهذا يكفي في جواب هذا العامي أن يجعلك معلماً له، وكما ذكرنا لك في السابق إذا استطعت في مجادلة عوام المشركين في أن تجعلهم في مرتبة أدنى منك فتكون معلماً بحسن عبارة في أن تجرّه إلى أن يعترف على نفسه بالجهل، ثم تنتقل من مناظر إلى معلم، فهذا من أعظم الوسائل للإقناع ولإحداث الخير وإقامة الحجة وبيان المَحَجَّة، فلا ينزل العالم العامي منزلة العالم، لا ينزل من هو خال من الحجة أصلاً جاهل من هو عنده شبه، فإذا عاملت هذا معاملة هذا فإنك تخسر؛ بل ينبغي أن تسلك ما ذكره الشيخ رحمه الله هنا في أن تطلب منه تفسير الشيء فإذا كان عنده علم ناقشه برده تفسيره، وإذا لم يكن عنده علم فتقول له: كيف تكون على هذه الحال تنفي عن نفسك شيئاً وأنت واقع فيه وأنت جاهل بمعناه.

فتنتقل معه إلى التعليم لهذا تقول له كما قال الشيخ رحمه الله (أتظن أن الله يحرمه ولا يبيئه لنا؟) فلا شك أنه سيقول: لا، إن الله إذا حرم علينا هذا فهو سيبيئه لنا وستبدأ معه في بيان التوحيد ومعنى لا إله إلا الله والشرك والكفر بالطاغوت والعبادة إلى غير ذلك. [صالح آل الشيخ].

[السُّبْهَةُ الثَّامِنَةُ]

فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكَ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ، وَنَحْنُ لَا نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ! فَقُلْ لَهُ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ؟ أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الْأَخْشَابَ وَالْأَحْجَارَ تَخْلُقُ، وَتَرْزُقُ، وَتُدَبِّرُ أَمْرَ مَنْ دَعَاهَا؟! فَهَذَا يُكَذِّبُهُ الْقُرْآنُ. وَإِنْ قَالَ: هُوَ قَصْدُ خَشَبَةٍ، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ بِنِيَّةٍ عَلَى قَبْرِ أَوْ غَيْرِهِ؛ يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ؛ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ عَنَّا بَرَكَتِهِ، أَوْ يُعْطِينَا بَرَكَتِهِ. فَقُلْ: صَدَقْتَ، وَهَذَا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الْأَحْجَارِ وَالْبَنَائَا الَّتِي عَلَى الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا. فَهَذَا أَقْرَأُ أَنْ فِعْلَهُمْ هَذَا هُوَ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

فإن زعم أن الشرك عبادة الأصنام بخصوصه، وهو في زعمه أنه لا يعبد الأصنام بل ولي، فجاوبه بالاستفسار والتحدي فبه يندحض وتنكشف شبهته، ويظهر جهله وضلاله، وأنه أجنبي مما عليه المرسلون وما هو دين المشركين (فقل له: ما معنى عبادة الأصنام؟) التي حصرت الشرك فيها (أتظن أنهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والأحجار تخلق وترزق وتدبر أمر من دعاها؟) فإن قال نعم (فهذا يكذبه القرآن) ويرده؛ فإن القرآن دال على أنهم لا يعتقدون فيها ذلك أصلاً (وإن قال هو من قصد خشبة أو حجراً أو بنية على قبر أو غيره، يدعون ذلك ويذبحون له، ويقولون إنه يقربنا إلى الله زلفى، ويدفع الله عنا بركته أو يعطينا بركته) فهذا تفسير لعبادة الأصنام صحيح (فقل صدقت) لكن (وهذا هو) بعينه (فعلكم) الذي وقعت فيه (عند الأحجار والأبنية التي على القبور وغيرها) وهذا المطابق هو حقيقة تفسيرها (فهذا أقر أن فعلهم هذا هو عبادة الأصنام، فهو

المطلوب) المطلوب إقراره بالحق وكشف شبهته، وقد انكشفت شبهته واندحضت حجته، وتبين جهالته وضلالته.

وحاصله أنك تقول: هل هم يعتقدون أنها تخلق؟ فإن قال نعم فبيّن لهم الآيات الواردة.. إلخ، وإن قال هو من قصد.. إلخ. فقل. نعم، وهذا هم فعلكم، فهو إما أن يفسره بباطل فبيّن له باطله، وإما أن يقر أن فعلهم موافق له. [محمد بن إبراهيم].

وهنا قد رجع الشيخ إلى الشبهة الثانية من الشبه الثلاث الكبار، حيث ذكر المخالف أن الشرك عبادة الأصنام فقط ونحن لا نعبد الأصنام، وهذا خطأ في فهم شرك الأولين ما هو؟ فالمشركون الأولون ما اعتقدوا أن هذه الأخشاب والأحجار والأصنام والرخام والقبور والجن أنها تخلق وترزق، لم يعتقدوا ذلك، وإنما جعلوا هذه المظاهر الحجارة رموزاً على صالحين، إنما هم وسائط عند الله جل وعلا يقربون إلى الله زلفى وشفعاء. [علي الشبل].

وهي المرتبة الثانية في أناس من أهل هذه الشبهة وهم الذي يقولون: نحن لسنا مشركين وحاشانا من ذلك والالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، أهل المرتبة الثانية من هذه الطائفة هم الذين يقولون (الشرك عبادة الأصنام ونحن لا نعبد الأصنام) تلاحظ أن هذه الكلمة مرت معنا في شبهة قبل ذلك؛ لكنها مرتبة لطائفة ممن يقولون الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، والشيخ رحمه الله كرر لأن المقام يحتاج إلى هذا؛ لأن هؤلاء يدخلون تحت مظلة من يقول الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، وأولئك يدخلون تحت مظلة الشفاعة يعني طلب الشفاعة من الأموات، وآخرون يدخلون تحت مظلة أخرى.

فأصول الشبهات مختلفة وقد يختلف أهلها في الإيراد في طوائف منهم كما يمر معنا هنا. فهؤلاء طائفة ثانية من أهل هذه الشبهة قال الشيخ رحمه الله: (فإن قال: الشرك عبادة الأصنام ونحن لا نعبد الأصنام) قد يكون لُقْن هذه الحجة فيكون عامياً وقد يكون عنده شبهة في هذه المسألة؛ لأن الشرك إنما هو عبادة الأصنام، ولذلك احتاج إلى التفصيل (فقل له: وما معنى عبادة الأصنام؟) تسأله ما معنى عبادة الأصنام: إما أن يقول: لا أعرف معنى عبادة الأصنام. وإما أن يقول: عبادة الأصنام هي كذا وكذا.

فإن قال: لا أعلم معنى عبادة الأصنام، فنقول له: كيف تفسر شيئاً بشيء وتحتج عليه وأنت لا تعلمه؟ فإذا سكت فإنك تدلي عليه معنى عبادة الأصنام. [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ لَهُ - أَيْضًا - : قَوْلِكَ: (الشِّرْكَ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ)؛ هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ
 بِهَذَا، وَأَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الصَّالِحِينَ وَدُعَاءَهُمْ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؟ فَهَذَا يَرُدُّهُ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ
 فِي كِتَابِهِ مِنْ كُفْرٍ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، أَوْ عَيْسَى، أَوْ الصَّالِحِينَ. فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَرَّرَ لَكَ: أَنَّ
 مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ؛ فَهُوَ الشِّرْكَ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ؛ وَهَذَا هُوَ
 الْمَطْلُوبُ. وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللَّهِ. فَقُلْ لَهُ: وَمَا الشِّرْكَ بِاللَّهِ؟ فَسِّرْهُ
 لِي! فَإِنْ قَالَ: هُوَ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ! فَقُلْ: وَمَا مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ؟ فَسِّرْهَا لِي! فَإِنْ قَالَ: أَنَا
 لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ. فَقُلْ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ؟ فَسِّرْهَا لِي! فَإِنْ فَسَّرَهَا بِمَا بَيْنَهُ الْقُرْآنُ؛ فَهُوَ
 الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ؛ فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ؟ وَإِنْ فَسَّرَ ذَلِكَ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ:
 بَيَّنْتَ لَهُ الْآيَاتِ الْوَاضِحَاتِ فِي مَعْنَى الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَهُ فِي
 هَذَا الزَّمَانِ بَعَيْنِهِ. وَأَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ هِيَ الَّتِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنَا، وَيَصِيحُونَ
 كَمَا صَاحَ إِخْوَانُهُمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص:
 ٥]. فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي وَقْتِنَا: «الْإِعْتِقَادَ»؛ هُوَ الشِّرْكَ الَّذِي نَزَلَ
 فِيهِ الْقُرْآنُ، وَقَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ.

(ويقال له أيضاً) هذا جواب ثانٍ له (قولك: الشرك عبادة الأصنام، هل مرادك أن
 الشرك مخصوص بهذا؟) محصورٌ دون عبادة من سواهم (وأن الاعتماد على الصالحين)
 والأنبياء والأولياء والملائكة (ودعاءهم لا يدخل في ذلك) لا يكون شركاً (فهذا) أمر

باطل (يرده ما ذكره الله في كتابه) ويبطله (من كفر من تعلق على الملائكة أو عيسى أو الصالحين) فإن القرآن العزيز بين كفر من تعلق على هؤلاء، وكفر من تعلق على هؤلاء، كما تقدم، وأن عبادة الأصنام قسم من أقسام الشرك (فلا بد) حينئذٍ (أن يقر لك أن من أشرك في عبادة الله أحداً من الصالحين فهو الشرك المذكور في القرآن وهذا هو المطلوب) وتبين أن من عبد صنماً أو وثناً أو غير ذلك فهو مشرك، وبهذا تنكشف شبهته وتندحض حجته.

(وسر المسألة) يعني خالص وحاصل الأجوبة عن الشبه الثلاث. ذكر المصنف رحمه الله أولاً جواب المشبه؛ خص كل شبهة بجواب وبعضها بجوابين، ثم ذكر جوابها هنا على سبيل اللف بعد النشر.

(أنه إذا قال: أنا لا أشرك بالله، فقل له: ما معنى الشرك بالله؟ فسر له: لي: فإن قال: هو عبادة الأصنام، فقل: وما معنى عبادة الأصنام، فسر لها لي. فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وحده، فقل: ما معنى عبادة الله وحده؟ فسر لها لي. فإن فسر لها بما بينه القرآن فهو المطلوب، وإن لم يعرفه فكيف يدعي شيئاً وهو لا يعرفه وإن فسر ذلك بغير معناه بينت له الآيات الواضحات في معنى الشرك بالله وعبادة الأوثان أنه الذي يفعلونه في هذا الزمان بعينه).

يعني: وحاصل الجواب عن الشبه الثلاث أنك تتحداه؛ فله ثلاثة أحوال: أحدهما: أن يتوقف، فقل له: أنت لا تعرف الحق من الباطل، فإذا حاد ولا درى ووقف فهو كافٍ في ردِّ شُبّهه، وحينئذٍ كفانا مؤنة جوابه؛ فإنَّ هذا حال كثير ممن يعبد الأصنام؛ لا يدري عن الشرك ولا أهله ولا يدري عن عبادة الأصنام ولا ميِّز عبادة الأصنام من غيرها، وإن فسر لها بما فسر القرآن، فهذا أيضاً كفانا مؤنته وهدم أصله الذي بنى عليه، وإن فسر له

بالباطل المخالف لتفسير القرآن بينت له الآيات الواضحات في معنى الشرك بالله وعبادة الأوثان. فالحاصل أنه يتحصّل منه تسع صور من ضرب ثلاث الشبه في جوابه.

(وأن عبادة الله وحده لا شريك له) وهو توحيد (هي التي ينكرون علينا ويصيحون فيه كما صاح إخوانهم حيث قالوا) في إنكارهم التوحيد على الرسول ﷺ لما دعوهم: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ استنكروا أن يجعل الآلهة إلهًا واحدًا.

وبه تعرف أن كثيراً ممن ينتسب إلى الإسلام من هذه الأمة ليسوا على الدين، إنما معهم اسمه فقط ولا يعرفون ما هو شرك الأولين، فلو عرف أحدهم شرك الأولين وشرك أهل هذا الزمان لوجده هو هو؛ بل مشركو هذه الأزمنة أعظم من شرك أولئك بكثير؛ لما يأتيك من كلام المصنف. شرك الأولين ليس أكثر من اعتقادهم أن أحدهم يطلب ممن يعتقد فيه أن يطلب له من الله، وأنه باب وسائطهم. [محمد بن إبراهيم].

والمقصود من ذلك أن الله ذكر أن المشركين الأولين منهم من يعبد الأصنام والأشجار والأحجار ومنهم من يعبد الأنبياء والصالحين، وسوى بينهم في الحكم وحكم عليهم بالكفر والشرك. وأنت أيها المشبه تريد أن تفرق بين من عبد الأصنام ومن عبد الصالحين فتفرق بين ما جمع الله وهذا من المحادة لله سبحانه وتعالى. هذا وجه رد هذه الشبهة حيث تبين أنه لا فرق بين شرك الأولين وشرك هؤلاء الذين يدعون الإسلام وهم يعبدون القبور والأولياء والصالحين لأنهم لا يعرفون أن هذا شرك وهذه نتيجة الجهل بعقيدة التوحيد الصحيحة والجهل بما يضادها من الشرك فإن من لا يعرف الشرك يقع فيه وهو لا يدري. ومن هنا تتضح ضرورة العناية بدراسة العقيدة الصحيحة وما يضادها. [صالح الفوزان].

فَاعْلَمْ أَنَّ شِرْكَ الْأَوَّلِينَ أَخْفُ مِنْ شِرْكَ أَهْلِ زَمَانِنَا بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَوَّلِينَ لَا يُشْرِكُونَ وَلَا يَدْعُونَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَوْلِيَاءَ وَالْأَوْثَانَ مَعَ اللَّهِ؛ إِلَّا فِي الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشَّدَّةِ فَيُخْلِصُونَ لِلَّهِ الدِّينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا فَلَمَّا نَجَّيْنَاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]. وَقَالَ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِلَٰهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]. وَقَالَ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًّا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨]. وَقَالَ: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَّوْجٌ كَالظَّلْلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [لقمان: ٣٢].

فَمَنْ فَهَمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي وَضَّحَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ - وَهِيَ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُونَ اللَّهَ وَيَدْعُونَ غَيْرَهُ فِي الرَّخَاءِ. وَأَمَّا فِي الشَّدَّةِ فَلَا يَدْعُونَ إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَنْسَوْنَ سَادَاتِهِمْ. تَبَيَّنَ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ شِرْكَ أَهْلِ زَمَانِنَا وَشِرْكَ الْأَوَّلِينَ. وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهَمًا رَاسِخًا؟! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فشرك أهل زماننا أعظم وأكبر. وكون شرك أهل زماننا أغلظ وأكبر بهذين الأمرين ليس دليلاً على أنه لا يتغلظ إلا بهذين الأمرين، بل يريد أنه تغلظ بهذين الأمرين (أحدهما: أن الأولين لا يشركون ولا يدعون الملائكة والأولياء والأوثان مع الله إلا في الرخاء، وأما في

الشدة فيخلصون لله الدعاء) وإنما كان هذا حال المشركين الأولين؛ لأنهم أصح عقولاً وأفهم في هذه الأمور؛ لعلمهم أنه لا ينجي في المضايق والكروب إلا الله فيخلصون لله الدين، ولهذا لما سأل النبي ﷺ حصين: «كَمْ تَعْبُدُ؟» قال: سبعة، ستة في الأرض وواحد في السماء، قال: «فَمَنْ الَّذِي تُعِدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟» قال: الذي في السماء^(١).

وهذه الآيات التي أوردتها المؤلف ونظائرها دالة على أنهم في الرخاء يشركون وفي الشدة يخلصون؛ في الشدة لا يدعون إلا الله وحده لا شريك له.

وأما في زماننا فشركهم في الحالتين جميعاً، بل إذا كانوا في الشدة نسوا الله بالكلية ولهجوا بمعبوداتهم من دون الله، والعياذ بالله. هذا يقول: يا متبولي، يا عيدروس، يا بدوي، يا عبد القادر، يا علي، يا حسين، يا فلان، أين شرك هؤلاء من شرك الأولين؟ بين الشركين فرقٌ بعيد، بل مشركو زماننا زادوا في شركهم بفنونٍ زادوها وضروبٍ جددوها. ثم قال المصنف: (فمن فهم هذه المسألة التي وضَّحها الله في كتابه) حقيقة الفهم، وفهم عن الله ورسوله، وسلم من التعصب والهوى، وسلم من الجهل (وهي أن المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ ... الخ) يعني أن شرك أهل زماننا أعظم وأكبر وأظم، وإنما ضلوا بتركهم القرآن والإعراض عنه والتفهم والتدبر (ولكن أين من يفهم قلبه هذه المسألة فهماً جيداً راسخاً؟!) لينجو من الجهل، ولا يظن أن المراد أنهم قوم كانوا فبانوا. وفي الحقيقة إن كانوا وبانوا فقد أعقبوا من هو شرُّ منهم بكثير (والله المستعان). [محمد بن إبراهيم].

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٨٣).

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الْأَوَّلِينَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ أَنْاسًا مُقْرَبِينَ عِنْدَ اللَّهِ؛ إِمَّا مَلَائِكَةً، وَإِمَّا أَنْبِيَاءَ، وَإِمَّا أَوْلِيَاءَ، أَوْ يَدْعُونَ أَشْجَارًا وَأَحْجَارًا مُطِيعَةً لِلَّهِ لَيْسَتْ عَاصِيَةً. وَأَهْلُ زَمَانِنَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ أَنْاسًا مِنْ أَفْسَقِ النَّاسِ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ: هُمُ الَّذِينَ يَحْكُونَ عَنْهُمْ الْفُجُورَ؛ مِنَ الزُّنَا، وَالسَّرِقَةِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَالَّذِي يَعْتَقِدُ فِي الصَّالِحِ وَالَّذِي لَا يَعْصِي - مِثْلِ الْخَشَبِ، وَالْحَجَرِ -؛ أَهْوَنُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ فِيْمَنْ يُشَاهِدُ فِسْقَهُ وَفَسَادَهُ وَيَشْهَدُ بِهِ.

(الأمر الثاني) تقدم الأمر الأول الذي صار به المشركون الأولون أعظم شركاً من أهل زماننا (أن) المشركين (الأولين يدعون مع الله أناساً مقربين عند الله: إما أنبياء وإما أولياء وإما ملائكة) أو صالحين (أو يدعون أحجاراً أو أشجاراً مطيعة لله ليست عاصية) الكائنات كلها مطيعة لله ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَلُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الرعد: ١٥] (وأهل زماننا يدعون مع الله أناساً من أفسق الناس) بل منهم من يدعو أناساً من أكفر الناس، بل بعضهم أكفر من اليهود والنصارى؛ كالذين يدعون إمام أهل وحدة الوجود ابن عربي؛ فإن عليه الآن قبة في الشام (والذين يدعونهم هم الذين يحكون عنهم الفجور من الزنا والسرقة وترك الصلاة وغير ذلك؛ والذي يعتقد في الصالح أو الذي لا يعصي مثل الخشب والحجر أهون ممن يعتقد فيمن يشاهد فسقه وفساده ويشهد به) فإنه معلوم أن من دعا مع الله غيره من أي شيء كان فهو كافر، وصارف حق رب العالمين لغيره؛ وكون ذلك المصروف لنبي أو غيره لا ينجيه من الشرك، ولكنه أهون من الثاني؛ فإن عظم من

لا يُعظَّم بوجه، وهو كالمعاند أيضا. النصوص الشرعية دلت على نقص هذا وأنه مردول ومهين وهذا عاكس الشرع وجعله معظماً، فصار شركه أعظم، وإن كان الكل شرك وكفر وضلال.

فظهر بذلك صحة ما قاله المصنف وأن شرك مشركي زماننا أعظم وأغلظ من شرك المشركين الأولين؛ لكن الأولين عندهم شبهة أهل الجاهلية وهو أنه معظم في الجملة. والذي يدعو فاسقاً أو كافراً يطلب ممن كان ممقوتاً مذموماً في الشرع ويعبده فكان معانداً للشرع، فاستويًا في أن الكل شرك، وافتراقاً فيمن هو معظم في الجملة. والثاني عظم من ليس معظماً بحال فصار أعظم شركاً؛ فإن الأولين لو عظموهم بغير الشرك لكان سائغاً، والفاسق ونحوه لو عظم بدون عبادة له لكان المعظم له عاصياً إذا كان معبوده تقام عليه الحدود أو فاسق. [محمد بن إبراهيم].

هذه المسألة لأهل التوحيد، وليست للجواب على أهل الشبهات؛ بل هذه ليفهمها أهل التوحيد فهما راسخا، وهي أن الأولين يدعون مع الله أناسا مقربين عند الله، أو يدعون أشياء مطيعة لله جل وعلا، إما يدعون أنبياء مثل ما كان يدعى موسى ويدعى عيسى وتدعى أنبياء بني إسرائيل ويدعى إبراهيم عليه السلام أو أولياء من الصالحين كالكالات وكغيره وإما ملائكة، ويدعون أشجارا أو أحجارا مطيعة لله ليست بعاصية، يدعون أشياء مسبحة لله مطيعة لن تخرج عن توحيد وطاعته، وأما أهل الزمان هذا فيدعون مع الله أناسا من أفسق الناس، فمثلا قوله (من أفسق) الناس، قد يكون من جهة أنه قد عرف في حياته الفسق والفجور بدعواه أنه سقطت عنه التكليف، أو بكونه كان مجنونا وكان يفعل أشياء من الفسق والمنكرات والكبائر لجنونه، أو لكونه محادا معاندا فاسقا فاجرا أو كافرا في نفس الأمر، هذا نوع.

والنوع الثاني قد يدعون أشياء في محلات يكون الدعاء منصب على نصراني، أو يكون الدعاء منصب على حيوان، أو يكون الدعاء منصب على يهودي أو نحو ذلك، وهذه المسائل تختلف باختلاف التحقيق فيها؛ يعني أن يقال هذا الذي يدعى ليس بصالح؛ بل هو نقل عنه أنه قال لأتباعه كذا وكذا، ذكر عن نفسه أنه سقطت عنه التكليف، كان يعاشر المردان أو النساء فيفعل كذا وكذا من الفواحش، كان يشرب الخمر، كان لا يصلي كان يسرق كان يحتال إلى آخر ذلك، وهؤلاء لا شك أنهم ليسوا بأولياء وليسوا بصالحين؛ بل هم فسقة فجار وقد يكونون كفارا.

والمعاندون أو الخرافيون ينقسمون تجاه هذا الكلام إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من يقول هذا الذي تقولونه عنه ليس بصحيح أصلا، الذي ينقل عن عبد الوهاب الشعراني أنه قال كذا وكذا وكذا، يقولون هذا مدسوس على كتبه ليس من كتبه أصلا.

والصنف الثاني: من المتأولين من يقول هذا الكلام لأهله فيه تأويل فإن اصطلاحات الصوفية تختلف عن اصطلاحات غيرهم فقد يقولون العبارات التي فيها كفر وليسوا يعنون ظاهرها، إنما يعنون معاني باطنة أخرى يفهمها القوم، مثل ما نقل عن ابن عربي أنه كذا وكذا أراد مقاصد طيبة؛ ولكن فهم كلامه على ظاهره، وهو لم يرد الظاهر ومثل ما ينقل عن التلمساني وابن سبعين وأشباه هؤلاء.

والصنف الثالث: من يقول هؤلاء سقطت عنهم التكليف أصلا، والتكليف يُراد منه أن يصفو الباطن وَيَقْنَى عن شهود سواه ويفنى عن شهود غير الله جل وعلا، فإذا وصل إلى هذه المرتبة فلم ير إلا الله جل وعلا ولم يتجه إلا إلى الله جل وعلا فإن التكليف

والصلاة وتحريم الفواحش إنما هي لإصلاح نفسه، ونفسه قد بلغت المرتبة العليا فليس لإصلاحها مجال، وهذا قول الغلاة منهم، فيقول لا بأس لو فعل هذه الأفعال هو أصلاً وصل وسقطت عنه التكاليف.

وهذه الأشياء لم يكن عليها شرك الأولين فالأولون لم يجعلوا يعني ما اتخذوا لعمرو بن لحي المشرك -الذي هو أول من سيب السوائب وساق الآلهة- ما اتخذوا له قبراً يعبدونه إلى آخر أصناف علمائهم المشركين لكن أهل الأزمنة المتأخرة اعتقدوا في أنواع من الناس من فسقة هذه الأمة أو ممن ارتد أو من النصارى أو من اليهود. [صالح آل الشيخ].

وكون شرك المتأخرين أغلظ من شرك الأولين من جوه:

أحدها: أن شرك الأولين في الرخاء فقط، وشرك المتأخرين في الرخاء والشدة فشرك الأولين أهون والكل خطير.

الثاني: أن الأولين يشركون بأناس صالحين، أو مخلوقات غير عاصية، وهؤلاء يشركون بالطواغيت والفجرة، فالأولون أعقل من المتأخرين.

الثالث: أن المتأخرين اعتقدوا أن شركهم دين يحبه الله، ولذا يتقربون إليه به، ومن هذا شأنه فإنه لا يتوب من ضلاله إذ كيف يتوب من أمر يعتقده ديناً يقربه من الله تعالى وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، ويقول: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ﴿١٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٤﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤].

الرابع: أن المتأخرين في حقيقة أمرهم يعظمون من يعتقدون فيه السر ويتعلقون به من أجل ذلك تعظيماً لا يليق إلا بالله تعالى، فإنهم في الحقيقة جعلوهم مقصودين من دون الله والأولون جعلوهم وسائط إلى الله ومقصودين معه، فشارك المتأخرين أغلظ، والكل غليظ وإثم عظيم وضلال مبين.

الخامس: أنهم اعتقدوا أن توحيد الله تعالى وإفراده بحقه جفاءً للصالحين فأنكروا على من يدعوهم إليه فغاروا - كما زعموا - على حق الصالحين ولم يغاروا على حق رب العالمين. [عبد الله القصير].

[الشُّبْهَةُ التَّاسِعَةُ]

إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَحُّ عُقُولًا، وَأَخْفُّ شِرْكًَا مِنْ هَؤُلَاءِ.
فَاعْلَمْ أَنَّ لَهُؤُلَاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبْهِهِمْ، فَأَصْغِ سَمْعَكَ
لِجَوَابِهَا.

وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَكْذِبُونَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيَكْذِبُونَ الْقُرْآنَ وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا. وَنَحْنُ نَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنُصُومُ؛ فَكَيْفَ
تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ أَوْلِيكَ!؟

(إذا تحققت) مما تقدم (أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ أصح عقولاً وأخف شركاً من هؤلاء) يعني من شرك مشركي زماننا (فاعلم أن لهؤلاء شبهة يوردونها على ما ذكرنا) يدلي بها بعض من في زمن المؤلف من كون ما عليه مشركو زماننا من الشرك كشرك الأولين؛ بل يقولون إنكم ما اقتصرتم على أن جعلتمونا مثلهم بل زدتم يريد صاحب هذه الشبهة مما اعترض به من الفروق نفي ما قرره المصنف في هذه الترجمة (وهي من أعظم شبههم فأصغ سمعك لجوابها) وقد أجاب عنها المصنف رحمه الله بتسعة أجوبة، كل واحد منها كافٍ شافٍ في ردها لكن كثرتها لمزيد كشف وإيضاح (وهي أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن لا إله إلا الله) يعني لا ينطقون بالشهادتين (ويكذبون الرسول) ويمتنعون عن طاعته (وينكرون البعث) ولا يصدقون به (ويكذبون

القرآن ويجعلونه سحراً) ولا يصلون ولا يصومون (ونحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ونصدق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلي ونصوم، فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟) فكيف تسوون من يقر بهذه الأمور العظيمة وبين من يجهلها؛ يعني وأنكم سويتم بين المتفارقين وجمعتم بين المختلفين؛ بل ما اقتصرتم، بل جعلتمونا أعظم جهلاً وضلالاً منهم.

فعرفت أنهم يعارضون ما قرره المصنف ويقولن لسنا منهم، وأنتم جعلتمونا أعظم منهم، كيف تجعلون من كانت فيه هذه الخصال والفروق كمن ليس فيه منها شيء؟
ويأتيك جواب المؤلف لهم وأن هذه الفروق غير مؤثرة بالكتاب والسنة والإجماع؛ بل هذه الفروق مما يتغلظ كفرهم بها؛ فإن الكافر الأصلي الذي ما أقر بشيء من ذلك أهون كفراً ممن أقر بالحق وجحده، ولذلك المرتد أعظم كفراً من الكافر الأصلي في أحكامه. [محمد بن إبراهيم].

وهذه الشبهة شبهة العلماء لأن الذي يوردها من أهل العلم، فإن الشبه التي سبقت وجوابها الذي ذكره الشيخ أقر بحسنه جمع كثير من أهل العلم في الأمصار كما قال إمام الدعوة رحمه الله تعالى: وقد عرضت ما عندي على علماء الأمصار فوافقوني في التوحيد وخالفوني في التكفير والقتال. يعني وافقوه في معنى العبادة وفي معنى التوحيد وفي معنى الشرك بالله جل وعلا؛ لكن خالفوا بأن عباد القبور وعباد الأضرحة والأوثان والأشجار والأحجار إلى آخره خالفوا في أن هؤلاء مشركون تقام عليهم الحجة فإن استجابوا وإلا قوتلوا. خالفوا لشبهة وهي أن هؤلاء ليسوا كالأولين؛ لأن الأولين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ وبعثت إليهم الأنبياء هؤلاء يقرون بأنهم اتخذوا آلهة مع الله جل وعلا ولم ينقادوا للرسول؛ بل قالوا: إن هناك آلهة مع الله، كما قال سبحانه مخبراً عنهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا

إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ آئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، وكقول الله جل وعلا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَأَصْبَرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿٦﴾﴾ [ص: ٥-٦]، وكقوله جل وعلا: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرْنَاكَ بِبَعْضِ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود: ٥٤]، إلى آخر الآيات في هذا الباب التي فيها اعتقاد أولئك بأن هناك آلهة مع الله جل وعلا.

قال طائفة من الناس من المنتسبين للعلم: إن المشركين من هذه لأمة من عباد القبور هؤلاء وقعوا في الشرك، نعم؛ ولكن هذا الشرك ليس كفرا منهم لأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله، فإذا سألت الواحد منهم هل هناك إله مع الله؟ قال: لا. فحين يفعل الشيء بعدم اعتقاد أنه تأليه لغير الله جل وعلا فخالف صنيع أولئك المتقدمين الذين اعتقدوا بالهين؛ بل اعتقدوا بالآلهة مع الله جل جلاله كذلك قالوا هؤلاء إن وقعوا في هذه الأشياء فهي كفر عملي لا يُخرج من الملة ككفر من قاتل مسلما، وكفر من أتى حائضا، وكفر من أتى امرأة في دبرها، وكفر كذا وكذا مما جاء في النصوص تسميته كفرا وليس بالكفر الأكبر؛ بل هو كفر أصغر وأشبه ذلك.

وقالوا أيضا إن هؤلاء الذين من هذه الأمة الذين فعلوا تلك الشركيات هؤلاء لا يكذبون الرسول ﷺ ولا ينكرون البعث ولا يكذبون القرآن ويجعلونه سحرا، ولا يقولون بإنكار الزكاة والصلاة أو بعد تحريم الخمر أو بعد تحريم الزنى كفعل المشركين في الزمن الأول؛ بل هم مقرون بكل هذه التفاصيل لكنهم فعلوا ما فعلوا، فهذا يعني أنه لا يُخرجهم من الملة وليسوا بمشركين الشرك الأكبر.

وإذا تقرر هذا فإن هذه الشبهة كما ذكر الإمام رحمه الله تعالى وما عرضه من شبه القوم قال (فاعلم أن هؤلاء شبهة يوردونها على ما ذكرنا وهي من أعظم شبههم فأصغ سمعك

لجوابها) ففي هذه الجملة ذكر أن هذه الشبهة يوردونها على ما ذكر الإمام؛ يعني ما ذكره في المحاجة ورد الشبه في التوحيد، في معنى التوحيد، ومعنى الشرك، ومعنى عبادة غير الله، ومعنى الالتجاء؛ والالتجاء إلى الصالحين شرك أم لا؟ ومعنى التوسل وأشباه ذلك وتفصيله مما ذكر من أول الرسالة إلى هذا الموضع.

فإذا تبين ذلك قال (لهؤلاء شبهة يوردونها على ما ذكرنا) يعني من كل جواب الشبه السالفة فإن محصل الشبه السالفة أن يقال أنت محق في هذا الجواب، وأن هذا الذي يفعل شرك، وأن الالتجاء إلى الصالحين شرك، وأما طلب الشفاعة من الأموات شرك، إلى آخر ذلك وأن صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله شرك، وأنت محق وأن هؤلاء الذين أدلوا بالشبه في استحسان الأفعال مبطلون، وما ذكرته صواب بأن هذه الأشياء شرك؛ لكن هذه الأشياء شرك ولكنها لا تخرج من الملة من صنعها من فعلها، وهذا هو جواب هذه الشبهة فيما يأتي من كلام الإمام رحمه الله تعالى.

قال الشيخ رحمه الله (وهي من أعظم شبههم) لم صارت من أعظم الشبه؟ لأنها كما ذكرت شبهة العلماء التي يذكرونها ويروجون به على العامة، فكثيرون من الذين ردوا على الشيخ نقلوا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وكلام ابن القيم وقالوا أنت محق فيما تقول؛ لكن كون هؤلاء يكفرون الكفر الأكبر هذا ليس بصحيح؛ بل هؤلاء على كفر أصغر، هؤلاء على شرك أصغر وليسوا بمشركين الشرك الأكبر.

هذا تقرير الشبهة على حسب ما يوردونها وهذه الشبهة أجاب عنها الإمام رحمه الله تعالى هنا إجابة مختصرة، وفي ردود أئمة الدعوة ابتداء من الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه إفادة المستفيد في كفر تارك التوحيد، وكتب تلامذته وأبنائه وتلاميذهم إلى هذا الزمن ما يبين رد هذه الشبهة.

فإن هذه الشبهة من أعظم الشبه فتفصيل رد هذه الشبهة في ردود أئمة الدعوة المختلفة من وقت الشيخ محمد رحمه الله إلى زماننا هذا فيها تفصيل الرد على هذه الشبهة، ولا يتسع المقام لإيراد كل ما ذكره؛ لكن نذكر تقرير ما ذكره لإمام رحمه الله وهو أصل هذه الردود وبه كفاية.

قال (وهي: أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن) يعني من المشركين (لا يشهدون أن لا إله إلا الله ويكذبون الرسول ﷺ ويُنكرون البعث ويكذبون القرآن ويجعلونه سحرا، ونحن) يعني نفارق أولئك (ونحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ونصدق القرآن ونؤمن بالبعث ونصلي ونصوم فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟) وهذه لا شك إذا أوتي إليها من ناحية عاطفية فإنها تروج، وأن الناظر نظرا عاطفيا مجردا عن الحجة والبرهان قد يروج عليه ذلك، فيقول هؤلاء مصلون ويصومون، وقد يكون بعضهم في جبهته أثر السجود، وبعضهم يصوم يوما ويفطر يوما، وبعضهم تصدق بكل ماله، وبعضهم مجاهد في سبيل الله وحارب الكفار، وفعل ما فعل من أنواع الجهاد وبعضهم كذا وكذا، فيسرد جملة الأعمال الصالحة التي عملها، فيقول كيف تجعله كأبي جهل؟ كيف تجعله مثل أبي لهب؟ كيف تجعله مثل فلان وفلان؟ كيف تجعله مثل المشركين؟ وهذه حجة عاطفية ومعلوم أن الديانة قامت على البرهان، والبرهان العاطفي أو القضية العاطفية ليست برهانا باتفاق العقلاء؛ لأن العاطفة للهوى مدخل عليها، والبراهين خارجة عن مقتضى الهوى.

البرهان يقام بالحجة المتفق على الاحتجاج بها شرعية سمعية أو عقلية في كلام العقلاء وكلام النظار من جميع الفرق؛ يعني في كون الحجة تمضي والحجة العاطفية ليست بحجة؛ لأنها ناشئة عن رغبة وهوى.

فلذلك نقول: هذه الشبهة ينبغي أن يتخلص صاحبها أولاً من العاطفة، والعاطفة لا مدخل لها في الدين؛ لأنها ليست أحد الأدلة، وإنما الأدلة على المسائل التي يُحْتَجُّ بها في هذه الشريعة الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح والعقل الصريح وأقوال الصحابة إلى آخر الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها؛ يعني أن الحجج في الشريعة ليست فيها الحجة العاطفية؛ كيف نجعل هذا مثل هذا؟ هذا أمره عظيم، هذا فيه كذا وكذا فكيف يجعل على شبه بأولئك. [صالح آل الشيخ].

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ وَكَذَّبَهُ فِي شَيْءٍ؛ أَنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ وَجَحَدَ بَعْضَهُ؛ كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَجَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ. أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَجَحَدَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ. أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الصَّوْمَ. أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الْحَجَّ، وَلَمَّا لَمْ يَنْقُدْ أَنَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ؛ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ الْبَعْثَ؛ كَفَرَ بِالإِجْمَاعِ، وَحَلَّ دَمَهُ وَمَالَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١].

فَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ؛ فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا؛ زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الأَحْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا.

(فالجواب) عما اعترضوا به من هذه الفروق التي زعموا أنها تؤثر؛ أن الفروق منقسمة إلى قسمين: فرق يؤثر، و فرق لا يؤثر. فإنه إجماع أن هذه الفروق لا تؤثر (أن) مخففة (لا) خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء أنه كافر لم يدخل في الإسلام) بالإجماع، يعني أنه ليس بمسلم ولا عنده من الإسلام شعرة؛ فإذا كذبه في واحد وصدق في الألف من الصلاة والصدقة ونحو ذلك فهو قاضٍ

على تلك الألوف، فإذا كان مَنْ صدقه في شيء وكذبه في شيء فهو كافر فكيف بالتوحيد الذي هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ، عمد إلى زبدة الرسالة، وجعل لفاطر الأرض والسموات شريكاً في العبادة فصرفه له الدعاء الذي هو مخ العبادة وخالصها، إما أن يدعو غيره وحده أو يجعله شريكاً له.

فإذا كانت تلك الفروق لا تؤثر فكيف بالتوحيد؟ لكن والعياذ بالله طمس على قلوبهم الشرك، وامتزجت به؛ فإن أهل هذه الشبهة من أهل الجهالات والضلالات؛ فإن صاحب النظر المنصف إذا نظر في أهل هذه الشبهة لقيهم مفاليس من العلم بالمرّة (وكذلك إذا آمن بالقرآن وجحد بعضه) ولو حرف واحد أنكره وجحد، أو جحد شيئاً مما ثبت عن النبي ﷺ فهو كفر ظاهر؛ أي كفرٌ فوق كفر تكذيب الله ورسوله (كمن أقر بالتوحيد) لفظاً ومعنى (وجحد) فرعاً من فروع الشريعة معلوم أن الرسول ﷺ جاء به ك (وجوب الصلاة) فالذي يجحد الصلوات الخمس كافر بالإجماع ولو أنه يفعلها، وجاء بالتوحيد (أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة) ولو كان يؤديها، فهو كافر بإجماع الأمة (أو أقر بهذا كله وجحد الصوم) ولو أنه يفعله، فإنه كافر بإجماع الأمة لتكذيبه الله ورسوله (أو أقر بهذا كله وجحد الحج) إلى البيت، وإن كان يحج، فهو كافر بإجماع لتكذيبه الله ورسوله وردّه إجماع الأمة.

(ومن أقر بهذا كله وجحد البعث) أي جحد بعث هذه الأجسام بعد بلائها وإعادة أرواحها إليها يوم القيامة (كفر بالإجماع) بإجماع أهل العلم (وحل دمه وماله) ولم ينفعه الإقرار بما أقر به كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُقْرِفُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، فصرح الله تعالى في هذه الآية

أنه الكافر حقاً؛ فدل على أنه لا يشترط أن لا يكون كفوفاً إلا إذا كفر بجميع ذلك كله؛ بل هذا كفر نوعي؛ فإن الكفر كفران: كفر كلي، وكفر نوعي. ولا فرق بينهما؛ من كفر ببعض فكمن كفر بالكل لا فرق.

(فإذا كان الله قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقاً زالت هذه الشبهة، وهذه هي التي ذكرها بعض أهل الأحساء في كتابه الذي أرسله إلينا) وبهذا ظهر واتضح أنه يوجد فروق ولكن لا تؤثر؛ فإن الردة ردتان: ردة مطلقة وهي الرجوع كما جاء به الرسول ﷺ جملة، والثاني أن يكفر ببعض ما جاء به؛ فإنه إجماع بين أهل العلم أن الذي يرتد عن بعض الدين كافر؛ بل يرون أن الاعتقاد الواحد والكلمة الواحدة قد تُخرج صاحبها عن جملة الدين. [محمد بن إبراهيم].

وكشف هذه الشبهة يكون بأمور:

الأول: أن الله تعالى قد كفر أقواماً مع النبي ﷺ كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله ويصلون ويؤمنون بالبعث، وشهد الله لهم بالإيمان قبل ذلك، لكن كفرهم لمقالة قالوها في حق النبي ﷺ وأصحابه.

الثاني: إجماع الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ على قتل أصحاب مسيلمة الكذاب، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله.

الثالث: اتفاق علي رضي الله عنه والصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ معه على قتل الذين سجدوا لعلي غلواً فيه وقالوا أنت هو، يعنون أن علياً هو الله تعالى، فأجمع الصحابة على كفرهم بذلك ووجوب قتلهم، وقتلوهم.

الرابع: إجماع العلماء على كفر من كذب بشيء ما جاء به الرسول ﷺ ولو شهد أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله، والمشرك الذي يدعو غير الله جاحداً لأعظم شيء جاء به النبي ﷺ وهو التوحيد.

الخامس: إجماع العلماء من كل مذهب على أن من جحد البعث كفر وحل دمه وماله، ولو شهد أن لا إله إلا الله، وهكذا من كذب أحداً من رسل الله عليهم الصلاة والسلام، فكيف يكفر من جحد شيئاً من هذه الأشياء الواجبة، ولا يكفر من جحد التوحيد الذي هو أصل الواجبات. [عبد الله القصير].

وهذا حكاية للإجماع وهذا القدر من الحجة صحيح كما أورده الإمام رحمه الله تعالى في أن الإجماع انعقد باتفاق الأئمة الأربعة وأتباعهم، وكذلك غيرهم في أنه من أراد الدخول في الإسلام، فقال: أنا أدخل مصدقاً بأشياء ومكذباً بأشياء أنه لا يدخل في الإسلام وإن قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن تصديقه ببعض الأشياء في الدين وتكذيبه ببعض آخر لا يدخله في الإسلام أصلاً وهذا من جهة أنه أول ما يدخل في الإسلام كذلك من دخل في الإسلام فشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم كذب ببعض القرآن ولو بحرف واحد متفق عليه فإنه لا يدخل في الملة ويخرج منها بتكذيبه؛ لأن العلماء نصوا على أن من أنواع الردة أن يكون مكذباً أو شاكاً أو جاحداً فمن كذب بشيء؛ ولو بحرف واحد من القرآن متفق عليه فإنه كافر ولا تنفعه صلاته ولا صيامه بالاتفاق؛ قال (وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه) آمن ببعض القرآن يعني من حيث الألفاظ، وجحد بعضه يعني من المتفق عليه، ولم يؤمن به لو قال هذا ليس من القرآن والأمة متفقة على أن هذا اللفظ الذي جحدته من القرآن يعني لفظاً فإنه يكون كافراً بالاتفاق وبالإجماع، وكذلك من آمن ببعض أحكام القرآن المتفق عليها وجحد بعض

أحكام القرآن المتفق على معناها؛ يعني التي دلالتها قطعية فإنه يكون أيضا كافرا خارجا من الدين باتفاق العلماء وبالإجماع، حتى من أورد هذه الشبهة فإنه لا ينكر هذا الإجماع. مثل لهذا بقوله: (كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة) من أقر بالتوحيد موحد مؤمن بأنه لا إله إلا الله وبأن محمدا رسول الله، وكثير الزكاة والصدقات، ويصوم فرضا ونفلا، ويحج بيت الله جل وعلا كل سنة؛ لكن قال: هذه الصلاة ليست بواجبة إما مطلقا أو ليست بواجبة عليه، فإن هذا يعد كفرا بالإجماع لأنه جحد معلوما من الدين بالضرورة، وبالإجماع لا يشفع له توحيد، وبالإجماع لا يشفع له كثرة زكاته وصدقاته، وبالإجماع لا يشفع له صومه الفرض والنفل، وبالإجماع لا يشفع له التزامه بقية أحكام الشريعة؛ لأنه جحد وجوب الصلاة إما مطلقا أو عليه.

فإذا كان كذلك صارت هذه القاعدة التي أوردوها أو هذه الشبهة منتقضة بالإجماع إذ إنهم قالوا كيف تجعلون من جحد الرسالة من المشركين ومن لم يؤمن بالله إله واحدا ومن كذب الرسول كيف تجعلونه من كذب بالبعث يعني لم يؤمن بالبعث كيف تجعلونه كالذي يصلي ويصوم ويفعل ويفعل من هذه الأفعال والأعمال الصالحة؟ ونقول بالإجماع هذه منتقضة بالصلاة، وكذلك منتقضة بالزكاة بالإجماع، فإنه لو كان مصليا كثير الصلاة وجحد وجوب الزكاة إما مطلقا - يعني على الناس جميعا - وإما عليه بخاصة ولم يلتزم، فإنه يكون كافرا بالاتفاق.

فدل على أن الإيراد العاطفي الذي أوردوه ليس بواردا شرعا باتفاق أهل العلم.

قال (أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج) العلماء من كل مذهب من المذاهب الأربعة المتبوعة

مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى جميعا، وكذلك غيرهم متفقون على أن المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله يخرج من الإسلام بقول أو فعل أو اعتقاد أو شك، فذكروا أن المكفرات بالاتفاق أربعة تُخرج الموحد من الدين وهي: القول والفعل والاعتقاد والشك.

وذلك لأنهم اتفقوا على أن من قال قولاً يناقض الشهادة أو يناقض أصل توحيده أو يناقض أمراً معلوماً من الدين بالضرورة فإنه يخرج من الدين، وكذلك إذا عمل عملاً أو اعتقد اعتقاداً يعني مكفراً يعني شركاً؛ اعتقد في الله بأنه جسم كالأجسام أو اعتقد في الله صفة قبيحة، أو شك في أمر من الأمور فإنه يكفر لو كان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

فالأئمة متفقون على أن المسلم الذي يعمل بأركان الإسلام ويعمل بفروعه قد يكفر بعمل أو قول أو اعتقاد أو شك.

فهذه الشبهة التي أوردوها مخالفة أيضاً لإجماع علماء الذين ألفوا في هذا الباب، وفي كل مذهب تجد باباً خاصاً بهذا وهو باب حكم المرتد، وهو الذي يكفر بعد إسلامه. فمن احتج بهذا القول من أتباع مذهب مالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو الإمام أحمد يقال لهم ما قاله علماءهم في كتب مذاهبهم، فإنه سيقف.

ولهذا يناسب أن يقوم الدعاة إلى الله جل وعلا في كل بلد فيه أنواع الشرك بالله بالمقبورين والمدفونين والأولياء وغيرهم أن يوردوا الأدلة والأقوال من أقوال علماء مذهبهم، ويجمعونها وينشرونها في الناس؛ لأن في هذا إقامة للحجة عليهم؛ ولأن في هذا أيضاً إبعاداً للشبهة التي أوردتها هذا المورد؛ لأنه قد يتخيل بعض من لم يحقق من طلبه

العلم أو بعض العوام أن هذا القول إنما جاء به الوهابية بزعمهم، وليس عليه علماء المذاهب، فإذا جمعت هذه الأقوال ونشرت في البلد؛ البلد الذي يشيع فيه مذهب الإمام مالك ينقل فيه كلام المالكية، والمالكية لهم توسع في هذا أيضا، والحنفية أيضا أكثر منهم، والشافعية والحنابلة في باب التكفير أقل؛ يعني فيما يحصل به الكفر، فيُنقل من كتبهم ما به يكون رد هذه الشبهة، حتى لا يتوهم أن هذه الشبهة تفرد به الوهابية كما يزعمون.

والدعوة السلفية بعامة في كل بلد إنما عمدتها الكتاب والسنة وإجماع هذه الأمة؛ إجماع علمائها وما كان عليه سلفنا الصالح وما عقده أئمة أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح وأتباع الأثر، هذه عمدتهم في أي بلد، فالوسيلة التي يقررون بها الحجة ويضعفون بها الشبهة ينبغي لهم أن يسلكوها؛ لأن الحق أحق أن يُتبع.

قال رحمه الله بعد ذلك (ولما لم يَنْقَدْ أَنَسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾)، قوله (ولما لم يَنْقَدْ أَنَسٌ) عبر رحمه الله بانقياد الذي معناه الالتزام، وإلا فإن عدم الحج مع الانقياد للحكم -يعني مع اعتقاد وجوبه على المخاطب به- ليس بكفر، وإنما يكفر من جحده أو من لم يلتزم به -يعني قال لا يجب علي وإنما يجب علي غيره-، من لم ينقد للحكم؛ قال: هم واجب على الناس واجب على غيري وأنا لا يجب علي الحج. فهذا غير ملتزم به، كحال الرجل الذي نكح امرأة أبيه بعد نزول قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]، لم يلتزم بالحكم، لم ينقد له، فقال: أنا غير مخاطب بذلك. فصار كافرا. خلاف من لو التزم وانقاد يعني قال: أننا ملتزم، وهذا حرام علي.

لكن فعله فهذا له حكم أمثاله من أهل الكبائر. فقول الشيخ رحمه الله (ولما لم ينقد) هذا تعبير دقيق. ولهذا قرأتهم في شروط لا إله إلا الله وتعلمتم أن من شروطها الانقياد، فالانقياد معناه الالتزام، التزام بما دلت عليه ولو لم يفعل؛ لكنه يلتزم أن يقول: هذا واجب وأنا مخاطب به وهذا محرم وأنا مخاطب بذلك بتحريم كذا، لكنه لم يفعل، فله حكم أمثاله من أهل الكبائر؛ لكن إن قال هذا غير واجب علي، أنا ممن ارتفعت عنه التكاليف هذا يجب على الناس، وأما أنا فلا يجب علي هذا يحرم على الناس أما أنا فلا يحرم علي، فيعتقد أنه واجب في نفسه هذا الأمر محرم في نفسه يعني محرم؛ لكن يقول أنا لا ألتزمه لأنني غير مخاطب به، كفعل طوائف من هذه الأمة فهؤلاء لم ينقادوا للحكم الشرعي. فالشيخ عبر بالانقياد وهو تعبير علمي له دلالاته في الأحكام الفقهية وفي التوحيد.

بعد ذلك قال الإمام رحمه الله (ومن أقر بهذا كله وجحد البعث كفر بالإجماع) ما رأيكم فيمن قال: أنا موحد أقول لا إله إلا الله محمد رسول، لا أعبد إلا الله مقر لله بالوحدانية في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، ومقر للنبي ﷺ وشاهد له بالرسالة وبأنه خاتم المرسلين، وأصلي وازكي وأصوم وأحج؛ لكن مسألة البعث هذه فيها نظر عندي والأقرب أن لا بعث بعد الموت. ولو كان من أتقى الناس في تلك الأمور؛ لكنه قال: أنا أتعبد لله وأصلي وأصوم هذا طاعة لله جل وعلا؛ لكن لا بعث فإنه بالإجماع كافر ويحل دمه وماله لإجماع المسلمين على ذلك (كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾) فهذه الآية دلت على أن من فرق بين حكم وحكم فجحد حكما وقبل حكما فإنه يكون كافرا.

قال رحمه الله (فإذا كان الله قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقاً زالت هذه الشبهة) ومن حيث التفصيل قال رحمه الله بعد ذلك (ويقال أيضاً) يعني تفصيلاً للجمله السالفة، (إذا كنت تقر أن من صدق الرسول ﷺ في كل شيء وجحد وجوب الصلاة فهو كافر حلال الدم والمال بالإجماع) يعني بعد أن تقوم عليه الحجة (وكذلك إذا أقر بكل شيء إلا البعث، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضان وصدق بذلك كله وهنا لا تختلف المذاهب فيه وقد نطق به القرآن كما قدمنا) يعني إذا كنت تقر هذا؛ يعني ما أوردناه من الإجماع وأن المذاهب متفقة على هذا، وأن من أنكر البعث فهو كافر حلال الدم والمال باتفاق العلماء وبإجماعهم ويذكر هذا في كتبهم، فنرجع إلى خصوص المسألة التي أوردت الشبهة فيها وهي مسألة التوحيد قال (فمعلوم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ وهو أعظم من الصلاة والزكاة والصوم والحج). وجه كونه أعظم أنه بدأ به الرسول ﷺ في الدعوة، فالنبي ﷺ دعا الناس سنين عدداً إلى التوحيد فقط، ولم تفرض الصلاة ولم تفرض الزكاة ولم يفرض الصوم ولم يفرض الحج، ومعلوم أنه في هذا الحال - يعني في حال الأمر بالتوحيد دون غيره - أنه إنما تكون البداءة بالأهم كما قال ﷺ لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أرسله إلى اليمن: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ» يعني من اليهود والنصارى «فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ»، «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ أَنْ يُؤْحَدُوا لِلَّهِ»^(١) فهذا يدل على أن هذا أعظم من غيره، ومعلوم أن الصلوات الخمس لم تفرض إلا ليلة الإسراء والمعراج في السنة العاشرة من البعثة، ومعلوم أن صوم رمضان الفرض لم يكن إلا في السنة الثانية من الهجرة، ومعلوم أن الزكاة

(١) البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٣٠).

المفروضة بأنصبتها المعروفة لم تفرض إلا في السنة الثانية من الهجرة، وأن الحج لم يفرض إلا في السنة التاسعة من الهجرة، وهذا يدل على تأخر هذه المسائل التي تقول إن من جحد واحدة منها ولم يأت بها فإنه يكفر بالإجماع، فما شأن أصل الأصول؟ ما شأن أول واجب؟ ما شأن الأمر الذي دعا إليه النبي ﷺ في مكة سنين عددا؟ ما شأنه؟ هل هو أقل من هذه في الحكم؟ فالجواب: أن التوحيد هو أعظم فريضة بالاتفاق. ولهذا يذكر العلماء في المكفرات في باب حكم المرتد أول ما يذكرون في المكفر ما يتصل بالتوحيد؛ توحيد العبادة أو توحيد الربوبية أو توحيد الأسماء والصفات، فإنهم يذكرون هذا قبل غيره؛ لأنه أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ، ودعت بها الأنبياء، ومعلوم أن الصلوات والزكاة والصوم والحج إلى آخره اختلفت فيه الشرائع والأنبياء جميعا اتفقوا في التوحيد، فدل على أنه حق الله الأعظم وعلى أنه الفريضة العظمى فإذن يكون منزلتها أعظم من غيرها. [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ - أَيْضًا - : إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَجَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدِّمِ وَالْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْبَعْثَ. وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وَجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَأَقَرَّ بِذَلِكَ. لَا يَجْحَدُ هَذَا، وَلَا تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ - كَمَا قَدَّمْنَا - . فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ: كَفَرَ - وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ - . وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ - الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ - : لَا يَكْفُرُ؟! سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلَ!

والخصم لا ينكر ما قرر من وجوب هذه المذكورات ولا يستقيم الإسلام، بل ينتقل الإسلام كله ويزول من أساسه (ولا تختلف المذاهب فيه) لا تختلف المذاهب في أن جَحَدَ وجوب واحدٍ منها كافٍ في انتكاس العبد وأنه كافر بالإجماع (وقد نطق به القرآن كما قدمنا) أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقاً (فمعلوم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ وهو أعظم) من فريضة (من الصلاة والزكاة والصوم والحج) وتصديقه بكل ما جاء به الرسول ﷺ لا ينفعه ولا يجدي عليه.

فإذا كان هذا فيمن جحد واحداً من أركان الإسلام فكيف بمن جحد التوحيد الذي هو أساس الملة والدين؟ فإنه أعظم، فلا ينفعه تصديقه بكل ما جاء به الرسول ﷺ حيث جحد الأصل، إذا صار جحد فرعٍ من فروع الدين كفراً فكيف بجحد الأصل فكيف يجعلون من يهدم أساس الدين صباحاً ومساءً أنه مسلم لكونه يدعي الإسلام؛ والذي

يجحد وجوب الزكاة ولو كان يؤديها كافر بالإجماع! (سبحان الله، ما أعجب هذا الجهل!) فإن جهل هؤلاء من أعجب الجهل، كون الواحد منهم يقر أن جحد الصلاة كفر بالإجماع أو جحد غيرها من أركان الإسلام كفر وجحد التوحيد ليس بكفر؟!!

فالحاصل أنه لو قدر أن التوحيد بعض المذكورات لكان جحده كفراً، فكيف وهو أساس ذلك كله؟! بل التوحيد قد يكفي وحده في إسلام العبد ودخوله الجنة؛ فإنه إذا تكلم بكلمة التوحيد ثم توفى قبل وجوب شيء من الفروع عليه كفى التوحيد وحده؛ فالتوحيد ليس فقيراً إليها بل هي الفقيرة إليه في صحتها.

فلا أعجب ولا أقبح ولا أعظم ممن جهل هذا، فإذا كان مقراً أن من جحد شيئاً من هذه الفروع فهو كافر، وهو لا يجحد هذا، وإذا جحد التوحيد الذي هو الأصل وما بعده فرع عنه لا يكفر، فلا أعجب من جهل من جهل هذا. [محمد بن إبراهيم].

قال (فكيف إذا جحد الإنسان شيئاً من هذه الأمور كفر ولو عمل بكل ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر؟! سبحان الله ما أعجب هذا الجهل!) وهذا الاستدلال بالقياس وهذا قياس صحيح قوي.

ومعلوم أن قاعدة الشريعة العظيمة التي دلت عليها النصوص واتفقت عليها العلماء أن الشريعة لا تفرق بين التماثلات، ولا تماثل بين المختلفات، فإن التماثلات في العلة لا تفرق بينها الشريعة إذ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

ومما جاءت به الشريعة وجاء في القرآن الاستدلال به والاستدلال بقياس الأولى، فإنه القياس الذي اتفقت عليه هذه الأمة حتى الظاهرية لا ينكرون القياس المسمى عند الفقهاء الأربعة بقياس الأولى، لا تنكره الظاهرية وإن كانوا لا يسمونه قياساً؛ بل يسمونه

تمثيلاً أولوياً، فيقال هذا مثل هذا عندهم بل أولى منه، ويخرجون من تسميته قياساً، وفي الحقيقة أنهم يقرون به، فالقياس الأولوي؛ يعني أن هذا أولى من هذا فهذا بالاتفاق عند الجميع، وإذا أنكر المرء متفقاً عليه بين العقلاء وبين الفقهاء ومجمعا عليه من الدليل فإنه يكون ليس على أصل لا في التفريع ولا في التأصيل، ومعلوم أن هذا رد قوي على الذين يفرقون فإن الشريعة لم تأت بالتفريق بين المتماثلات، فكيف بالتفريق ما بين هو أدنى وأعظم رتبة.

التوحيد أعظم رتبة، كيف يتفق العلماء، كيف تقول أنت أيها المورد لهذه الشبهة كيف تقول إن الذي جحد الصلاة وهو يقر بغيرها، أو جحد الزكاة وهو يقر بغيرها، أو جحد الصوم وهو يقر بغيره، أو أقر بهذه كلها وجحد البعث، كيف تقول إنه يكفر وحلال الدم والمال، ومن ترك التوحيد وجحد لا يكفر ولا يكون حلال الدم والمال بعد إقامة الحجة عليه؟ كيف تقول هذا سبحانه الله ما أعجب هذا الجهل؛ لأنه جهل بالعقليات و جهل أيضاً بالشرعيات و جهل بكلام العلماء!!! [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ - أَيْضًا - : هُوَ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ وَقَدْ أَسْلَمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُصَلُّونَ وَيُؤَدُّونَ.
فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ؛ إِذَا كَانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلًا فِي مَرْتَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ: كَفَرَ، وَحَلَّ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَلَمْ تَنْفَعَهُ الشَّهَادَتَانِ، وَلَا الصَّلَاةُ.
فَكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ «شَمْسَانَ»، أَوْ «يُوسُفَ»^(١)، أَوْ صَحَابِيًّا، أَوْ نَبِيًّا؛ فِي مَرْتَبَةِ جَبَّارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟! سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ! ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩].

(١) سئل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عن يوسف وشمسان وتاج فأجاب: يوسف وشمسان وتاج أسماء الناس كفر طواغيت؛ فأما تاج فهو من أهل الخرج، تُصَرَّفُ إليه النذور، ويُدعى ويُعتقد فيه النفع والضرر، وكان يأتي إلى أهل الدرعية من بلده الخرج لتحصيل ما له من النذور، وقد كان يخافه كثير من الناس الذين يعتقدون فيه، وله أعوان وحاشية لا يُتعرَّض لهم بمكروه، بل يُدعى فيهم الدعاوى الكاذبة وتنسب إليهم الحكايات القبيحة؛ ومما ينسب إلى تاج أنه أعمى ويأتي من بلده الخرج من غير قائد يقوده. وأما شمسان فالذي يظهر من رسائل إمام الدعوة رحمه الله أنه لا يبعد عن العارض، وله أولاد يُعتقد فيهم. وأما يوسف فقد كان على قبره وثن يُعتقد فيه، ويظهر أن قبره في الكويت أو الأحساء كما يفهم من رسائل الشيخ رحمه الله. أما تأريخ وجودهم فهو قريب من عصر إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. (فتاوى ورسائل الشيخ محمد ١/ ١٣٤)، وانظر: تاريخ ابن غنام (ص: ٢٢٠، ٣٣٣، ٣٤٣ مطبعة المدني).

(ويقال أيضاً) هذا جوابٌ ثالث (هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة وقد أسلموا مع النبي ﷺ وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويؤذنون ويصلون فإن قال) المشبه (إنهم يقولون إن مسيلمة نبي) يعني كفرهم لقولهم مسيلمة نبي (قلنا) نعم (هذا هو المطلوب) هذا هو المطلوبنا، فهؤلاء ما صدر منهم إلا أنهم قالوا إنه نبي، فجنوا على الرسالة وصار مبطلاً توحيدهم ودينهم (إذا كان من رفع رجلاً إلى رتبة النبي ﷺ كفر وحل ماله ودمه ولم تنفعه الشهاداتان ولا الصلاة) ولا الصيام ولا الأذان؛ وأنت تقر بهذا، وهذه جريمة: رفع مخلوقٍ إلى رتبة مخلوق (فكيف بمن) جنى على الرسالة فكيف بمن جنى على الألوهية؟ فالذي يعبد مع الله غيره قد جنى، بل لا أعظم من جنايته، و(رفع شمسان أو يوسف أو صحابياً أو نبياً في رتبة جبار السماوات والأرض) يعني هذا أولى بالكفر والضلال لأنه صرف للمخلوق من أنواع العبادة ما لا يستحقه إلا الخالق. وهذا من قياس الأولى يعني إذا كان جنس ما احتجوا به كفر فبطريق الأولى هذا. فهذا رد عليهم من نفس ما احتجوا به، وإلا فالأدلة في ذلك معلومة (سبحان الله ما أعظم شأنه ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾) كهذا الطبع على قلب هذا الجاهل كيف يتصور أن من رفع رجلاً إلى رتبة رجل فهو كافر وإذا رفع رجلاً في رتبة جبار السماوات والأرض لا يكفر؟! [محمد بن إبراهيم].

خلاصة هذا أن بني حنيفة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعه أصحاب رسول الله ﷺ لم يكفروا بكل أمور الدين؛ بل كفروا بأن محمداً خاتم الأنبياء والمرسلين فرفعوا مسيلمة الكذاب إلى مقام النبي ﷺ في تبليغ الرسالة، وهذا النوع من كفرهم تبعه معه أنهم أطاعوا مسيلمة فيما أمرهم به وجعلوا رسالة مسيلمة الكذاب لهم، فما أمرهم به اتتمروا به وما نهاهم عنه انتهوا عنه، وهذا هو الذي جعلهم كفاراً وذلك لأنهم جعلوا مسيلمة

الكذاب نبيا بعد محمد ﷺ، ولم يجعلوا رسالة النبي ﷺ خاتمة الرسالات والاستدلال هذا الذي أوردوه كما قال الشيخ رحمه الله (هذا هو المطلوب)؛ لأن كفر هؤلاء دون ما يكفّر به غيرهم من عبدة القبور والأوثان وعبدة الصالحين وعبدة الأولياء وغير الأولياء والأشجار والأحجار؛ لأن من عبد هؤلاء واستغاث بهم وأنزل بهم حاجته وطلب منه دفع الضر ودفع المدلهمات في الواقع قد رفع منزلة هذا المدفون إلى منزلة رب العالمين، فقتال الصحابة رضي الله عنهم لبني حنيفة الذين أتبعوا مسيلمة الكذاب يدل بدلالة الأولى على أن من رفع شخصا مسلما كان أو غير مسلم إلى مرتبة جبار السموات والأرض في استحقاق العبادة أو الطاعة المطلقة الدينية فإنه أعظم كفرا من أولئك الذين لم يشركوا بالله جل وعلا أحدا، وإنما كفروا من جهة أنهم جعلوا مسيلمة نبي؛ لأنهم لم يعودوا إلى عبادة الأصنام وإنما جعلوا مسيلمة الكذاب نبيا لهم وبعد محمد ﷺ إلى آخر تفاصيل قصتهم، وكذب مسيلمة في نبوته واتباع أولئك له.

فتحصّل من هذا الإيراد الذي أوردوه ليدلّوا على أن المسلم الذي يدعو غير الله جل وعلا؛ يدعو نبيا أو يدعو صالحا أنه لا يكفر بدلالة أن أولئك الذين قاتلهم الصحابة ما كفروا إلا بادعاء نبوة مسيلمة، قلنا: ما هو أولى يدل على أن غيرهم ممن ألّهوا الأشخاص أعظم كفرا من أولئك، فمن انخرم في حقه الشق الأول من الشهادة وهو شهادة أن لا إله الله لا شك أنه أعظم كفرا ممن انخرم في حقه الإقرار بأن محمدا رسول الله وخاتم الأنبياء والمرسلين؛ لأن تأليه الله جل وعلا وحده دونما سواه فرض ودليله الشهادة، وهذه الشهادة تنفي هذا القسم، والشهادة بأن محمد رسول الله تنفي أن يكون أحد نبيا بعد محمد ﷺ، فدل هذا على أن من جعل بعد محمد ﷺ نبيا فهو كافر ومن جعل مع الله جل وعلا إلها يعبده ويرجوه ويستغيث به ويسأله رفع الضر وجلب النفع أنه كافر من باب

أولى؛ لأن حق الله جل وعلا أعظم من حق خلقه، وهذا الذي ذكره الإمام رحمه الله تعالى وجيه وعظيم من جهة أن حال أولئك هو دون ما نحن فيه.

فالذين اتبعوا مسيلمة الكذاب وأقروا له بالنبوة هم أخف حالا ممن ألّه غير الله وسجد له واستغاث به وتقرّب إليه رجاء شفاعته ليكون له شافعا عند الله جل وعلا وطالبا وداعيا له عند الله جل وعلا فكفر هؤلاء أعظم كفرا من الأولين بدلالة القياس الذي ذكرناه.

ثم أيضا يقال: إن قتال مانعي الزكاة وتكفير الصحابة لمن لم يلتزم وجوب الزكاة لخليفة رسول الله ﷺ وقاتل أولئك قتال المرتدين لا قتال البغاة يدل على ما نحن فيه من باب الأولى، فإن مانعي الزكاة أكثرهم مرتد عن الدين ولهذا سماهم الصحابة رضوان الله عليهم مرتدين، وقالوا في قتال بني حنيفة وفي قتال مانعي الزكاة جميعا قتال المرتدين، ولم يفرقوا ما بين طائفة وطائفة؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الطائفة الممتنعة عن تحريم ما حرم الله جل وعلا أو عن تحليل ما أحل الله أو الطائفة الممتنعة عن امتثال ما أمر الله جل وعلا أنه يجب قتالها.

ومعنى الطائفة الممتنعة يعني غير الملتزمة، ومعنى الالتزام في هذا الموضع أن يقول: إن هذا الأمر إما الواجب أو المحرم حق في نفسه فهو واجب أو حبه الله أو هو حرام حرّمه الله؛ ولكن أنا غير مخاطب بهذا يخاطب به غيري من الناس فأنا غير داخل في هذا الخطاب، كما قال مانعي الزكاة: إن هذا طلب الزكاة أن ترسل إلى المدينة هذا لغير أهل نجد لغيرنا، فخرجوا بقولهم عن عموم المخاطبة، وهذا ردّة عن الدين لأنه انتفى معه شرط الانقياد؛ لأن من شروط لا إله إلا الله الانقياد، ومعنى الانقياد الالتزام بتحليل ما أحلّ الله يعني باعتقاد حله وأن هذا المسلم مخاطب بهذا التحليل، وتحريم ما حرم الله باعتقاد حرّمته، وأنه مخاطب بهذا التحريم.

فمانعوا الزكاة كانوا على صنفين:

منهم من لم يلتزم؛ يعني امتنع حيث قال إنه غير مخاطب بهذا الحكم، ولا يلزمه أن يعطي الزكاة للخليفة، مع إقراره بأن هذا الحكم متوجه إلى غيره، فيقول هذا واجب ولكن أنا لا أدخل في هذا الواجب، فلم ينقد لكل الأحكام؛ يعني لم يجعل نفسه داخلا في خطاب الله جل وعلا للمكلفين بأحكام الإسلام، فهذا يسمى امتناع؛ امتناع عن دخوله في بعض أحكام الشريعة، وهذا كفر وردة كما ذكرنا.

وهذا يدل على أن من لم يلتزم توحيد العبادة بمعنى جعل توحيد العبادة حقا؛ ولكن قال نحن غير مخاطبين بذلك لأنَّ الناس لهم كذا وكذا من التأويلات فهذا داخل في جنس هذه المسألة.

ولهذا استدلال الشيخ رحمه الله بالاستدلال الأولوي في محله واستدلال وجيه وحكيم؛ لأن هذه المسألة التي نحن فيها أعظم مما قاتل فيه الصحابة رضي الله عنهم المرتدين ومانعي الزكاة، فقتالهم لهم في شأن أقل مما نحن فيه، وليس كل طائفة تترك شريعة من شرائع الله أو شعيرة من شعائر الله فتقاتل تعتبر مرتدة؛ بل تقاتل لتلتزم:

وقد يكون تركها لعدم الالتزام؛ يعني من جهة الامتناع فتكون كافرة.

وقد يكون تركها لأجل شبهة أو تأويل لا لأجل عدم الالتزام فلا تكفر بذلك.

وإنما يكفر من لم ينقد لشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وضابط الانقياد هو ما ذكرت لك في أن يكون ملتزما، وبهذا يكون هناك فرق عظيم ما بين الجحد والامتناع، وما بين القبول والالتزام، فالجحد في الحكم على الطوائف يقابله القبول، والامتناع يقابله الالتزام، فالامتناع والالتزام لفظان لدخول المخاطب في الأحكام

الشرعية، والقبول والجحد لفظان لإقرار المخاطب بالحكم له ولغيره. فمن أقرَّ بأن هذا الحكم شامل له ولغيره هذا واجب عليه وعلى غيره فهذا يُعتبر قابلاً. وإذا قال: هذا الحكم ليس لي ولا لغيري ليس واجبا فهذا يعد جاحداً. وإذا قال: نعم هذا الحكم واجب أداء الصلوات واجب فرضه الله جل وعلا لكن إنما واجب على طائفة من الناس، وطائفة أخرى لا يجب عليها كحال الذين سقطت عنهم التكاليف وارتفعت أحوالهم حتى لا تؤثر فيهم الطاعات في زيادة يقين، فهذا كحال غلاة الصوفية فهذا يكون ممتنعاً غير ملتزم. وهذا قرره العلماء في مواطن عدة، وبحثه شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث جيد في الفرق ما بين الالتزام والقبول والامتناع والجحد في كلامه على ترجيح الطاعة أو ترجيح الأمر على النهي أو النهي على الأمر في مجموع الفتاوى، وهو مقرر عند كثير من أهل العلم. إذا تقرر هذا فالمسألة التي نحن فيها أعظم وأبلغ من هذه المسائل التي قاتل الصحابة الناس عليها، والتي كفروا المرتدين بها.

لهذا نقول من رفع أحداً إلى مرتبة الله جل وعلا فأعطاه صفات الحق تبارك وتعالى في كونه يغيب الملهوف وينيب المضطر وكونه يغفر الذنب وكونه يمنع ويعطي ويتصرف في الملكوت، فلا شك أن هذا أعظم كفراً من الأولين وأن قتالهم بعد إقامة الحجة عليهم أوجب من قتال الأوائل، فإذا كان الصحابة رضي الله عنهم قاتلوا من لم يلتزم حكم الزكاة وتأدية الزكاة إلى الخليفة وقاتلوا الطائفة الممتنعة عن هذا الحكم فإن قتال الطائفة الممتنعة عن توحيد العبادة أظهر في البرهان وأوجب. فهذه الشبهة التي أوردوها هي في الواقع تنعكس عليهم، والحجة لنا فيها وليست علينا؛ ولكن كما قال الله جل وعلا: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]. [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ - أَيْضًا - : الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ: كُلُّهُمْ يَدْعُونَ الْإِسْلَامَ،
 وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيِّ
 مِثْلَ الْإِعْتِقَادِ فِي «يُوسُفَ» وَ «شَمْسَانَ» وَأَمْثَالِهِمَا. فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ
 وَكُفْرِهِمْ؟! أَتَظُنُّونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ يُكْفَرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟! أَمْ تَظُنُّونَ أَنَّ الْإِعْتِقَادَ فِي «تَاجٍ»
 وَأَمْثَالِهِ لَا يَضُرُّ، وَالْإِعْتِقَادَ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكْفَرُ؟!!

(ويقال أيضاً) هذا جوابٌ رابعٌ للشبهة السابقة في قوله: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن لا إله إلا الله... إلخ. (الذين حرقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنار) وهم من الشيعة الغالية من أصحاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زادوا في محبته وتعَدَّوا الحد، وذلك بدسياسة ناس من أصحابه منافقين دسَّوها ليفسدوا على الناس دينهم أتباع عبد الله بن سبأ؛ ادعى الإسلام وأراد أن يفتك بأهل الإسلام ويُدخلهم في الشرك تعَدَّوا الحد في محبة علي وتعظيمه حتى ادعوا فيه الإلهية (كلهم يدعون الإسلام) ويعملون أعمال الإسلام (وهم من أصحاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتعلموا العلم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولكن) ظهرت منهم المقالة الردية (اعتقدوا في علي) الاعتقاد الباطل؛ اعتقدوا فيه السرِّ يعني الألوهية (مثل الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما) كعبد القادر والعيدروس؛ كاعتقاد أهل زماننا في غيرهم. فلما رأى ذلك منهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَدَّ لَهُمْ أَحَادِيدَ عِنْدَ بَابِ كِنْدَةَ، وَأَضْرَمَ فِيهَا النَّيْرَانَ وَقَذَفَهُمْ فِيهَا مِنْ أَجْلِ مَقَالَتِهِمْ فِيهِ، وَقَالَ:

لَمَا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَّجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَبْرًا

فهذا الأمر من علي رضي الله عنه وافقه عليه جميع الصحابة رضي الله عنهم، ورأوا أنهم مرتدون وأن قتلهم حق، وابن عباس رضي الله عنهما كغيره في ذلك إلا أنه قال: لو قتلهم بالسيف. وقال: لا يعذب بالنار إلا ربُّ النار. وعلي رضي الله عنه رأى تحريقهم لغلظ كفرهم كما حرق أبو بكر رضي الله عنه بعض المرتدين.

(فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكفرهم؟ أتظنون أن الصحابة يكفرون المسلمين؟ أتظنون أن الاعتقاد في تاج وأمثاله لا يضر والاعتقاد في علي بن أبي طالب رضي الله عنه يكفر؟) فحينئذٍ إذا تحققت وعلمت أن هذا صدر من علي رضي الله عنه على وقت الصحابة رضي الله عنهم فيلزم أهل هذه الشبهة أحد ثلاثة أمور:

إما أن يقولوا إن الصحابة رضي الله عنهم غلطوا وأخطأوا وكفروا المسلمين، وقتلوا من لا يستحق الكفر والقتل وهم على ضلالة. وهم لا يقولون ذلك لو ضوحه في السير والتاريخ. وإن قالوه في الصحابة فهو كافٍ في الرد عليهم؛ لأنهم صاروا من الخوارج الذين يكفرون الصحابة ويسبوه، أو يقولون حاشاهم من تكفير المسلمين ومن قصد ظلمهم أو الاجتماع على غلط.

وإما أن يقولوا إن الاعتقاد في تاج وأمثاله والتوسُّل بالصالحين وسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات وإغاثة اللفهان لا يضر والاعتقاد في علي بن أبي طالب رضي الله عنه يكفر، وهم لا يقولون ذلك، فإن قالوا إنه لا يكفر كفى أنه كفر وشرك، وظهر عظيم جهلهم لفضل علي رضي الله عنه هو لاء بما لا نسبة فيه. فلو كان مسامحة في دعوة غير الله أو يكون أسهل لكانت دعوة علي.

فحينئذٍ يلزم الأمر الثالث، وهو أن يدعنوا ويسلمون أن من تعلق على غير الله بأي نوع من أنواع العبادة فهو كافر خارج من الملة مرتد، أغلظُ كفرًا ممن ليس معه هذه الأعمال، وأن إقراره بالشهادتين والصلاة والزكاة ونحو ذلك فرق غير مؤثر وغير نافع، فظهر بذلك أنهم ضلّالٌ في تشبيهِهم وترويضهم؛ فإن الغالية في علي ما اعتقدوا فيه إلا مثل الاعتقاد في تاج وأمثاله من هذه الأصنام. وإن قالوا: ليس من الغلو ففي أول الكتاب ما يبين أنه من الغلو بعبادة المخلوق مع الله. [محمد بن إبراهيم].

فهذا الإجماع يمكن أن يسقط على هذه المسألة التي يوردون علينا فيها الشبهات، وهي مسألة هؤلاء الذين يعبدون الطواغيت أو يعبدون الأولياء أو يعبدون الصالحين ويقولون: إن هؤلاء يغيثون، وأنهم يُعطون المرأة الولد، وأنهم يغفرون الذنب، وأنهم يقضون الدين؛ بل ربما جعلوا لهم أعظم مما للرب جل وعلا وتعالى وتقدس.

هؤلاء لا شك أنهم مثل الذين حرقهم علي عليه السلام فأولئك ادعوا الإلهية قولاً وهؤلاء ادعوا الإلهية فعلاً وعملاً حيث جعلوا ما للإله من حقه في عبادته وحده دون ما سواه لهؤلاء البشر.

قال: (ولكن اعتقدوا في علي مثل الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما) اعتقدوا في علي مثل هذا الاعتقاد لا فرق بين هذا وهذا، قالوا علي له صفات الألوهية، هؤلاء الموتى يغيثون ويُعطون العطايا ويتصرفون في الأرض ويغفرون الذنب، والمرأة الحامل يجعلون لها ولداً إلى آخر ذلك، فإذا تُقرب إليهم أعطوا السائل هذا، ومنهم من يعتقد فيهم الاستقلال يعني أنه يعطي استقلالاً ويمنع استقلالاً ويغفر استقلالاً بتفويض الله جل وعلا له وهذه الأمور، ومنهم من يقول لا هو يعطي ويمنع بتوسطه عند الله جل وعلا، مثل ما قال الأولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفاً.

قال الشيخ (فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكفرهم؟ أتظنون أن الصحابة يكفرون المسلمين؟ أم أتظنون أن الاعتقاد في تاج وأمثاله لا يضر والاعتقاد في علي بن أبي طالب يكفّر؟) لا شك أن هذا لا يقوله أحد منهم؛ لأن معناه أن مرتبة تاج وشمسان إلى آخره أرفع من مرتبة علي رضي الله عنه، إذا قالوا إن من اعتقد في علي يكفر ومن اعتقد في شمسان وتاج لا يكفر، من اعتقد في علي يكفر ومن اعتقد في البدوي وفي العيدروس وفي المرغني وفي فلان وفي عبد القادر لا يكفر، لا شك أن هذا معناه رفع هؤلاء عن مرتبة علي رضي الله عنه. ولا يقول به أحد. وهذه الحجة واضحة في الدلالة وواضحة في البيان. [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ - أَيْضًا - : «بُنُو عُبَيْدِ الْقَدَّاحِ» الَّذِينَ مَلَكَوا الْمَغْرِبَ وَمِصْرَ فِي زَمَنِ بَنِي الْعَبَّاسِ :
 كُلُّهُمْ يَشْهَدُونَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَدْعُونَ الْإِسْلَامَ، وَيُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ
 وَالْجَمَاعَةَ. فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ دُونَ مَا نَحْنُ فِيهِ؛ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى
 كُفْرِهِمْ وَقِتَالِهِمْ، وَأَنَّ بِلَادَهُمْ بِلَادُ حَرْبٍ، وَغَزَاهُمْ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ
 مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ.

(ويقال أيضاً) هذا جواب خامس للشبهة السابقة (بنو عبيد القداح) الذين ادَّعَوْا أنهم
 فاطميون وساعدهم على ذلك من ساعدهم وهم أذعياء ليسوا بفاطميين وتأريخهم
 معروف (الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس) وطالت لهم يدٌ أيضاً على
 الحرمين؛ ملوكهم يُسمون الحاكميين؛ الحاكم فلان والحاكم فلان (كلهم يشهدون أن
 لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويدعون الإسلام ويصلون الجمعة والجماعة)
 وينصبون القضاة والمفتين (فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه)
 كاستحلال بعض المحرمات (أجمع العلماء) في وقتهم (على كفرهم وقتالهم) ولا
 جعلوا الشهادتين والصلاة والزكاة والجمعة والجماعة فرقا مؤثراً، بل رأوه لاغي.
 وذلك أنه وُجِدَ مُكْفَرٌ فلم ينفعهما ما هم فيه (و) أجمعوا في وقتهم على (أن بلادهم بلاد
 حرب) وأن جهادهم أفضل جهاد.

(وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين) وصنف ابن
 الجوزي كتاباً سماه: النصر على مصر. فكيف بما نحن فيه من التظاهر بدين الإسلام مع

نقض أساس الملة بعبادة غير الله؟! المقصود أن العلماء أجمعوا على قتالهم وكفرهم والأمة لا تجتمع على ضلالة. وبذلك عرفت انكشاف هذه الشبهة؛ وهو أن النطق بالشهادتين لا يكفي مع ما انظمَّ إليه من فعل الطاعات إذا وُجد أحد المكفِّرات. [محمد بن إبراهيم].

فبنو عبید القداح لما أقاموا دولتهم دعوا في الباطن إلى نحلتهم، بتفاصيل الأحكام الشرعية التي هي عند الإسماعيلية، ومعلوم أن حكم الإسماعيلية من جهة الفقه خارج عن نصوص الكتاب والسنة، فمن جهة فهمهم للأدلة واستنباط الأحكام من الأدلة إنما هو بالاعتقادات الباطنة؛ لأنهم جعلوا لكل نص ظاهرها وباطنها، كذلك عندهم نصوص من الأثر الذي يعتمدون عليه خلاف ما عند السنة. فصار أمرهم نبذ أحكام كثيرة من الشريعة التي جاءت في الكتاب والسنة وقررها الأئمة.

فحاصل أمرهم أنهم في الباطن ملاحدة زنادقة، وفي الظاهر دعوا الناس إلى نبذ أحكام كثيرة من الشريعة، وإبطال كثيرا من الأحكام التي دلت عليها السنة.

فرجع أمرهم إلى أنهم لم يلتزموا أحكام الكتاب والسنة، وامتنعوا عن أحكام الكتاب والسنة في كثير بل في الأكثر من المسائل الفقهية وكذلك العقدية.

فصار حكمهم حكم الممتنعين عن تحكيم الكتاب والسنة في المسائل، وصار حكمهم حكم المشرِّعين الذين أتوا بدين جديد للناس والزموا به الناس، فينطبق عليهم قاعدة الطائفة الممتنعة الذين لم يلتزموا الأحكام الشرعية؛ بل هم أبلغ من غير الملتزمين؛ لأنهم جحدوا الأحكام وعذبوا الأئمة والعلماء في مصر على تلك المسائل.

فقول الشيخ رحمه الله: (فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه) يعني بإظهار مخالفة الشريعة يعني أظهروا عدم الالتزام، وأظهروا جحد الشريعة في الأحكام الشرعية التي هي دون ما نحن فيه من مسألة التوحيد والعبادة، ومن عرف حقيقة أمرهم عرف أن كفرهم وقتال العلماء لهم وتكفير العلماء للدولة العبيدية كان من جهة أنها دولة باطنية في عقيدتها مؤلّهة لغير الله جل وعلا هذا في الباطن، وفي الظاهر أظهروا جحد الشريعة وعدم الالتزام بأحكامها وعدم الانقياد لها بضابط الانقياد والالتزام الذين ذكرتهما لك أنفا.

فلا شك أن من أله غير الله وتوجه إلى غير الله فحكمه الردة أولى من هؤلاء بحسب الظاهر، لهذا قال الشيخ رحمه الله (فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه)، المقصود أن كفرهم جاء من جحدهم للشريعة وتكذيبهم لتفسير الأئمة للنصوص وتفسيرهم للآيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ بتفسيرات باطنية مبتدعة، فلا شك أن هذا إظهار للكفر.

وقوله (وأن بلادهم بلاد حرب) لأن هؤلاء تغلبوا عليها وحكموها بتلك العقيدة الباطنية والشريعة الإسماعيلية وغلب هذا. والبلاد التي فيها اختلاط ما بين أحكام المسلمين وأحكام الكفار اختلف العلماء هل تسمى بلاد حرب أم لا؟ فقالت طائفة: إنها تسمى بلاد مسلمين باعتبار الأصل، ما لم يغلب حكم الكفر. وقال آخرون: إنها دار إسلام ما دام يسمع فيها الأذان. وقال آخرون من أهل العلم: إن دار الإسلام ودار الحرب - يعني البلد التي فيها هذا وفيها هذا - لا يطلق عليها يتوقف في أن يطلق عليها اسم دار الإسلام أو اسم دار الحرب بل يعامل كل فيها بحسبه ولا تعامل معاملة دار الإسلام من كل وجه ولا معاملة دار الحرب من كل وجه في البلاد المختلطة. وقال آخرون من أهل

العلم: إن أحكام الإسلام، إذا غلبت فالدار دار إسلام، وإذا غلبت أحكام الكفر فالدار دار كفر، فالمدار على ما يغلب منهما. وهذا الأخير يذهب إليه أكثر أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى، والذي قبله من أنه لا يعطى هذا ولا هذا هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية.

وهذا الذي ذكره الإمام رحمه الله تعالى واضح الدلالة فيما نحن فيه من أن العلماء لم يجعلوا من أظهر الشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج وبعض العبادات أنه لا يكفر مطلقاً؛ بل نصوا على أنه يكفر في باب حكم المرتد إذا فعل أشياء أو اعتقد أشياء أو قال أشياء، كذلك هذه الأمة حصل منها تكفير لطوائف كفروا من قال برسالة مسيئة وقاتلوه، وكفروا ما نعي الزكاة غير الممتنعين عن الالتزام بها، وكفروا بني عبدة القداح لعقائدهم الباطلة وتأليههم لعلي رضي الله عنه وللأئمة، وعلي رضي الله عنه كفر من ألهمه وحرقهم بالنار.

فهذا كله يدل بوضوح على أن ما ذكره صاحب الشبهة من أن المسلم الذي يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ويصلي ويصوم ويحج أنه لا يكفر بها أن هذا باطل بالأوجه الكثيرة. [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ - أَيْضًا - : إِذَا كَانَ الْأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الشُّرْكِ، وَتَكْذِيبِ الرَّسُولِ، وَالْقُرْآنِ، وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَمَا مَعْنَى الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ: «بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ» - وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ - ؟ ثُمَّ ذَكَرُوا أَنْوَاعًا كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكْفَرُ، وَيَحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالُهُ، حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا؛ مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَرْحِ وَاللَّعِبِ.

(ويقال أيضاً) هذا جواب سادس على الشبهة السابقة (إذا كان الأولون لم يكفروا إلا أنهم جمعوا بين الشرك وتكذيب الرسول والقرآن) يعني وتكذيبه (وإنكار البعث وغير ذلك فما معنى الباب الذي ذكر العلماء في كل مذهب) المذاهب الأربعة وغيرها (باب حكم المرتد) وعرفوه بتعاريف (وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه) فهذا المذكور في هذا الباب إجماعٌ منهم أنه يخرج من الملة، ولو معه الشهادتان، لأجل اعتقادٍ واحد أو عمل واحد أو قول واحد يكفي بإجماع أهل العلم لا يختلفون فيه، وأنه ليس المرتد الذي يخرج عن الإسلام بالمرة، بل هو قسم والقسم الآخر هو ما تقدم (ثم ذكروا أنواعاً كثيرة) ومثلوا له أمثلة (كل نوع منها يكفر ويحل دم الرجل وماله) وقالوا: من قال كذا أو اعتقد كذا فهو كافر، وأنه لا ينفعه جميع ما عمل به (حتى إنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها مثل كلمة يقولها بلسانه دون قلبه أو كلمة يقولها على وجه المزح واللعب) حتى إن بعض أهل المذاهب يكفرون من صغر اسم المسجد أو المصحف.

وما ذكروه وعرفوه هو في الجملة: يُوجد أشياء يكون بها الإنسان مرتداً ولو نطق بالشهادتين وصلى، بل ولو أضاف إلى ذلك ترك المحرمات وأتى بمكفرٍ هدم جميع ما معه الإسلام؛ فإن وجود المكفرات التي يصير بها الرجل مرتداً كثيرة لا تحصر. وبهذا تنكشف شبهته؛ وهو أنه ولو نطق بالشهادتين وصلى وصام فإنه يصير به مرتداً ويصير أسوأ حالاً ممن لم يكن معه أصل الإسلام عند جميع العلماء. [محمد بن إبراهيم].

وتحصيل هذا أن العلماء من جميع المذاهب المتبوعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية كل هؤلاء من المذاهب المتبوعة عندهم المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله قد يكفر بعد إسلامه، وجماع أنواع الكفر عندهم -يعني عند جمهور هؤلاء- ترجع إلى أربعة: الأول الاعتقاد. والثاني القول. والثالث الفعل. والرابع الشك. ولهذا قالوا باب حكم المرتد وهو المسلم الذي كفر بعد إسلامه، قالوا: ويكفر المسلم -وبعضهم يقول يرتد المسلم- باعتقاد كذا وكذا أو قول كذا وكذا أو فعل أو شك، فهذه الأربعة جعلوها أنواعاً لأصول المكفرات.

وإذا كان كذلك فإن العلماء بهذا مجمعون على أن من كان مسلماً فإنه قد يكفر ببعض ما يعرض له مما يضاد الإيمان من أصله، أو يضاد الشهادتين من أصلهما، أو يضاد الإسلام من أصله، والجميع بمعنى واحد.

فإذا كان كذلك لم يكن لهذه الشبهة معنى عند الأئمة وعند أتباع الأئمة؛ لأنهم نصوا على كفر المسلم إذا أتى بشيء من المكفرات.

فقولهم لا يكفر من عبد غير الله، لا يكفر من استغاث بالأموال، لا يكفر من ذبح لغير الله، لا يكفر من استغاث بالأموال، لا يكفر من استعاذ بالأموال، لا يكفر من توكل على ميت، لا يكفر كذا وكذا لأنه مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.

فنقول هذا باطل، ثم إن شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من أهل العلم تتابعوا على نقل الإجماع على أن من اتخذ مع الله جل وعلا وسائط يدعوهم أو يتوكل عليهم فقد كفر إجماعا، وهذا إجماع أقره عليه علماء الحنابلة وطائفة من علماء الشافعية وغير هؤلاء من علماء المذاهب الأخر.

وهذا من الإجماع المعلوم من الدين بالضرورة المعروف؛ لأن معنى التوحيد معنى الشهادتين أن يوحد الله جل وعلا في العبادة، فمن اتخذ مع الله جل وعلا وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم معنى ذلك أنه توجه بالعبادة لغير الحق جل وعلا، ومن توجه بالعبادة لغير الحق جل وعلا فإنه مشرك كافر.

فهذه الشبهة التي أوردوها يقال لهم فيها: ما معنى الباب الذي ذكر العلماء في كل مذهب (باب حكم المرتد)؟ ولهذا من العلم الجيد أن يفرد من كل مذهب أنواع المكفرات التي يقولها أئمة ذلك المذهب في كتبهم سواء منهم المتأخرون أو المتقدمون، فإنك تجد أن الجميع قد أقر بأن المسلم الذي ثبت إسلامه قد ينتقل عنه بنوع من أنواع المكفرات.

قال الشيخ رحمه الله هنا (ثم ذكروا أنواعا كثيرة، كل نوع منها يكفر ويُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ) وإِحلال الدم والمال بالمكفرات فيه تفصيل:

منها ما يحتاج معه إلى إقامة حجة، ومنها ما لا يُحتاج معه إلى إقامة حجة.

ومنها ما يستتاب فيه، ومنها ما لا يُحتاج معه إلى استتابة.

كمثل المعلوم من الدين بالضرورة يعني الذي لا يحتاج فيه إلى الاستدلال يُعلم ضرورة لا يحتاج إلى إثباته استدلال فيه إذ كل مسلم ثبت إسلامه فإنه يعلم هذه المسائل بالاضطرار؛ يعني علمها لأن أصل دخوله في الدين متوقف عليها، إلا في حالات نادرة من نزعة بدائية بعيدة أو ما أشبه ذلك؛ لكن المسائل المعلوم من الدين بالضرورة يعني التي لا يُحتاج في إثباتها لاستدلال بل هي شائعة في المسلمين مثل وجوب الصلوات الخمس ووجوب الزكاة في الجملة وتحريم الزنى وتحريم الخمر وأشبه ذلك، فإنه لا يحتاج إلى دليل؛ لأن كل مسلم نشأ على الإسلام أو دخل في الدين وفهمه فإنه يقر بوجوب هذه ويحرم تلك المحرمات، فليست مما تقع في الشبهة.

فالتكفير قد يكون في مسائل يحتاج إلى إقامة حجة وفي مسائل لا يحتاج معه إلى إقامة حجة، والذي يكفر ويحل الدم والمال هو الحاكم الشرعي -يعني القاضي أو العالم المفتي- فإنه هو الذي يفتي بكفره وحل دمه وماله، وهذا ليس لأحد الناس لأن التكفير حكم شرعي يُحتاج في إثباته إلى وجود شرائط وانتفاء موانع وإزالة شبهة فيما يُحتاج معه إلى إزالة شبهة إلى غير ذلك، فيُحتاج في ذلك إلى حكم حاكم.

ثم -كما ذكرت لك- منها ما يحتاج فيه إلى استتابة، ومنها -يعني في القتل- ما لا يحتاج فيه إلى استتابة، فلو تاب تكون توبته بينه وبين ربه جل وعلا، وأما في الظاهر ففي مسائل لا تُقبل التوبة الظاهرة، وإن كان يجوز أن تُقبل باطنا؛ يعني إذا صدق في توبته.

قال (حتى إنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه) وهذا متفق عليه ما بين علماء المذاهب الأربعة في أن الكفر قد يكون بالكلمة دون اعتقاد

القلب، فليس من شروط الخروج من الدين أن يعتقد بقلبه، بل يقول كلمة يذكرها بلسانه دون اعتقاد القلب لما دلت عليه فيكون كافرا بذلك، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب ولا يواطئ قلبه عليها، لأن حماية الشريعة واجبة، ولأن من فعل ذلك فقد ترك التعظيم الواجب، وأصل الديانة والتوحيد هو تعظيم الله جل وعلا، فإذا وقع في كلمة مكفرة فإن بعض الكلمات لا يحتاج معه إلى اعتقاد القلب؛ مثل سب الله جل وعلا أو سب الرسول ﷺ أو سب دين الإسلام هكذا بالإطلاق أو ما أشبه ذلك، فإن هذا لا يحتاج معه إلى أن يعتقد؛ بل إذا سب الله جل وعلا كفر ولو لم يعتقد، وكذلك إذا سب الرسول ﷺ كفر ولو لم يعتقد كما حقق ذلك شيخ الإسلام بن تيمية في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول.

(أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب) هذا من جنس المستهزئين الذين قال الله جل وعلا فيهم ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿ [التوبة: ٦٥-٦٦]. [صالح آل الشيخ].

وَيُقَالُ - أَيْضًا - : الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]؛ أَمَا سَمِعْتَ اللَّهُ كَفَرَهُمْ بِكَلِمَةٍ مَعَ كَوْنِهِمْ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُجَاهِدُونَ مَعَهُ، وَيُصَلُّونَ مَعَهُ، وَيَزُكُّونَ، وَيُحْجُّونَ، وَيُؤَحِّدُونَ؟ وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَرَّحَ اللَّهُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَالُوا كَلِمَةَ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَرْحِ. فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ: وَهِيَ قَوْلُهُمْ: تُكْفِرُونَ الْمُسْلِمِينَ! أُنَاسًا يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُصَلُّونَ، وَيُصُومُونَ، ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوَابَهَا؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الْأُورَاقِ.

(ويقال أيضاً) هذا جواب سابع عن شبهتهم السابقة. والأجوبة السابقة ظاهرة لك في كشف تلك الشبهة (الذين قال الله فيهم: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ أما سمعت الله كفرهم بكلمة مع كونهم في زمن رسول الله ﷺ، ويجاهدون معه ويصلون ويذكرون ويحجون ويؤحدون) وينطقون بالشهادتين، ويدينون دين المسلمين في الظاهر، فكيف بمن جعل الأنداد مُعَاذَهُ وَمَلَاذَهُ وَمَلْجَأَهُ فِي الرِّغْبَاتِ، كما هو الواقع من القبوريين والعياذ بالله، فلسانه يقول لا إله إلا الله وعمله يقول لا إله إلا فلان (وكذلك الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ فهؤلاء الذين صرح الله أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَالُوا كَلِمَةَ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَرْحِ)

كفروا بسبب كلمة واحدة، وهم يعملون الأعمال الشرعية ويعملون أعمال المسلمين، فصاروا بها كفاراً بعد إيمانهم؛ لَمَّا صدر منهم شيء واحد صاروا كفار مرتدين. فبهذا تنكشف شبهة المشبه بهذه الشبهة.

(فتأمل هذه الشبهة وهي قولهم: تكفرون من المسلمين أناساً يشهدون أن لا إله إلا الله ويصلون ويصومون، ثم تأمل جوابها) يعني ما ذكره المصنف عليها من الأجوبة (فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق) فإنه من أنفع ما ذكره المصنف في هذا المؤلف؛ وذلك لأنها شبهة قد تروج على من لا يعرف ولا يفهم فيظن أن ما ذكره المشبه فروقاً مؤثرة؛ وبما ذكره المؤلف رحمه الله يتبين لك أنها فروق غير مؤثرة فإن أهل العلم مجمعون على أن هذه فروق لا تؤثر. [محمد بن إبراهيم].

وهذا الذي نسبه الشيخ رحمه الله إليهم قد يكون باعتبار الظاهر والباطن جميعاً، وقد يكون باعتبار الظاهر؛ فإن العلماء اختلفوا هل هؤلاء كانوا من المنافقين أصلاً أو لم يكونوا من المنافقين؟ يعني الذين نزل فيهم قوله: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ وعلى كلِّ فإن قوله: ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ حيث جعل الكفر بعد الإسلام والإسلام هو الظاهر، دل على أن الكفر حصل منهم بمنافاة ما قالوا للإسلام الظاهر، وهذا يشمل أن يكونوا منافقين أو أن يكونوا غير منافقين؛ لأن المنافق أسلم ظاهراً ولم يؤمن باطناً، وهو إذا أظهر شيئاً مما يخالف أصل الدين يكفر بعد إسلامه، وكذلك إذا كان من غير المنافقين فإن كلمته تلك جعلته يكفر بعد إسلامه.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ وهذا يدل على أن الكفر يكون بالكلمة ولم يشترط هنا ولا في آية الاستهزاء الاعتقاد، ولهذا بنى العلماء قولهم: إن المسلم يكفر

باعتماد أو قول أو فعل أو شك على أدلة منها هذه الآية. وقوله جل وعلا: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ دل على أن الكفر معتبر فيه القول، ولو كان يحميهم منه عدم الاعتقاد لنفوا عن أنفسهم الاعتقاد وأقروا بالقول؛ لأنهم يقصدون البعد عن الكفر، فلما لم يحتجوا باعتمادهم الباطن ولا بإيمانهم الباطن دل على حصول الكفر منهم بالظاهر بكلمة، فاحتاجوا إلى الحلف بالله أنهم لم يقولوا؛ لأن الكفر يعلمون أنه يحصل بقولهم، ولو علموا أنهم لو حلفوا بأنهم لم يعتقدوا أو لم يقروا بهذا أو يلتزموه في قلوبهم؛ يعني لو علموا أنهم لو أحالوا على ما في قلوبهم لنجوا لأحالوا على ما في قلوبهم؛ ولكن الله جل وعلا بين أنهم حلفوا على انتفاء قولهم أصلا، وذلك لأجل أن يسلموا من الكفر وقد قال جل وعلا بعدها: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾.

(كذلك الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٦٥) لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾) ففي هذه الآية (صرح الله جل وعلا أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، قالوا كلمة ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح)، وهؤلاء كانوا من المنافقين كما قال الله جل وعلا: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾ ٦٤) وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٦٥) لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبُ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٤-٦٦]، فدلّت هذه الآيات على أن هؤلاء كانوا منافقين وأن تكفيرهم لأجل ما حصل منهم من الاستهزاء بالله والآيات والرسول ﷺ، فتعليق حكم التكفير في الآية بالاستهزاء بهذه الثلاثة دل على أن المسلم الذي يُحكم بإسلامه ظاهرا:

إذا استهزأ بالله فإنه يكفر بعد إيمانه.

أو استهزأ بأي الله المتلوة - يعني القرآن - فإنه يكفر بعد إيمانه.

أو استهزأ بالرسول ﷺ فإنه يكفر بعد إيمانه.

﴿قُلْ أَيْدِي اللَّهِ وَعَائِيَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ فدل هذا على تعليق التكفير بالاستهزاء بهذه الثلاثة، وهي الاستهزاء بالله ويدخل في ذلك السب واللعن واشباه ذلك، أو الاستهزاء بالقرآن، أو استهزاء بالرسول ﷺ، أو سب القرآن، أو سب الرسول ﷺ؛ فإنه لا يقبل منه اعتذاره بأنه لم يعتقد أو أنه إنما قالها على وجه المزح واللعب ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، فدل هذا على أن من حصلت منه كلمة الكفر فإنه يكفر بعد إسلامه ويكفر بعد إيمانه، وهذا هو المراد من تقرير هذا الجواب.

قال رحمه الله بعد ذلك (فتأمل هذه الشبهة وهي قولهم تكفرون من المسلمين أناساً يشهدون أن لا إله إلا الله ويصلون ويصومون. ثم تأمل جوابها فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق) وهذه الأجوبة أظنها تبلغ تسعة أو عشرة التي ذكرها الشيخ رحمه الله في جواب هذه الشبهة، وهي لاشك مثل ما وصفها الإمام رحمه الله أنها (من أنفع ما في هذه الأوراق)؛ لأن الأكثرين ممن أقروا بالتوحيد واعتقدوا صحته صعب عليهم أن يخرجوا أحدا ممن أظهر الإسلام عن إسلامه بدعوة غير الله ودعاء الأموات والذبح لهم وأشباه ذلك مما فيه صرف العبادة لغير الله؛ لأجل أن هؤلاء مسلمون يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويصلون إلى آخره، حتى إن بعضهم في جبهته أثر العبادة، وحتى أن بعضهم يصوم يوما ويفطر يوما، فيقول كيف تحكمون عليه بالخروج من الدين وهذه حاله وهذا ديدنه في العبادة وفي الطاعة وفي قيام الليل وفي الصيام وفي كثرة التلاوة وكثرة الصلاة لأجل أنه دعا غير الله أو استغاث بغير الله أو اعتقد في الولي الفلاني أنه يملك له

نفعا أو ضرا أو أنه يتصرف بشيء من العالم كيف تكفرونه وهو من أهل الصلاح؟
والجواب أن العلماء ذكروا أجوبة كثيرة على هذا، وكل مسلم مهما كانت منزلته فإنه
يكفر بعد إسلامه بالشرك باعتقاد باطل أو بقول باطل يضاد الإسلام من أصله أو بعمل
يضاد الإسلام من أصله كالسجود لصنم أو رمي المصحف في القاذورات متعمدا عالما
وأشبه ذلك، فإنه يكفر بعد إسلامه لأنه فعل هذه الأشياء، والله جل وعلا قال لنبيه ﷺ
وهو أكرم الخلق: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ
وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]،
قال ﴿لَئِن أَشْرَكْتَ﴾ يا محمد ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، وفسر الشرك بعد ذلك بقوله: ﴿بَلِ
اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾ يعني أن من عبد غير الله فهو المشرك الذي حبط عمله، فقال: ﴿لَئِن أَشْرَكْتَ
لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ يعني الذين خسروا عبادتهم وخسروا دنياهم
وخسروا آخرتهم، ﴿بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ يعني أعبد الله وحده دون ما
سواه. [صالح آل الشيخ].

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - : مَا حَكَى اللهُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - مَعَ إِسْلَامِهِمْ، وَعِلْمِهِمْ، وَصَلَاحِهِمْ - : أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى : ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]. وَقَوْلُ أَنَاسٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم : «يَا رَسُولَ اللهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ»، فَحَلَفَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : أَنَّ هَذَا مِثْلُ قَوْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى : ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨].^(١) وَلَكِنْ لِلْمُشْرِكِينَ شُبُهَةٌ يُدْلُونَ بِهَا عِنْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ لَمْ يَكْفُرُوا بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم : «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ»؛ لَمْ يَكْفُرُوا. فَالْجَوَابُ أَنَّ تَقُولَ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا. وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَفْعَلُوا. وَلَا خِلَافَ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ لَكَفَرُوا. وَكَذَلِكَ لَا خِلَافَ أَنَّ الَّذِينَ نَهَاهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ، وَاتَّخَذُوا ذَاتَ أَنْوَاطٍ - بَعْدَ نَهْيِهِ - ؛ لَكَفَرُوا. وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ. وَلَكِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ تُفِيدُ : أَنَّ الْمُسْلِمَ - بَلِ الْعَالِمَ - قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الشَّرْكِ لَا يَدْرِي عَنْهَا. فَتُفِيدُ : التَّعَلُّمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ : «التَّوْحِيدُ فَهَمَّنَاهُ»؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَايِدِ الشَّيْطَانِ. وَتُفِيدُ - أَيْضًا - : أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ كُفْرٍ وَهُوَ لَا يَدْرِي، فُبَّئِهُ عَلَى ذَلِكَ وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ؛ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ كَمَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَالَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم. وَتُفِيدُ - أَيْضًا - : أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ يُغَلِّظُ عَلَيْهِ الْكَلَامَ تَغْلِيظًا شَدِيدًا؛ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١١٨٥)، وأحمد (٢١٩٠٠).

(ومن الدليل على ذلك أيضاً) هذا زيادة على الأجوبة السبعة السابقة في كشف شبهته وهي قوله: (تكفرون من المسلمين أناساً يشهدون أن لا إله إلا الله... إلخ)، (ما حكى الله تعالى عن بني إسرائيل مع إسلامهم وعلمهم وصلاتهم) والمراد بعلمهم بالنسبة إلى غيرهم في زمنهم؛ يعني أتباع موسى ويقتبسون من علمه ومما جاء به، ولا ينافي ذلك قوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ فإنه دالٌّ على أن صدور ذلك منهم عن جهل أنهم قالوا لموسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ كأنه أعجب من أعجبه منهم واستحسنوه فقال موسى مُنْكَرًا عَلَيْهِمْ ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾.

(وقول أناس من الصحابة) لما مروا بقوم يعلقون أسلحتهم على شجرة ويسمونها بهذا الاسم (اجعل لنا ذات أنواط) فأنكر عليهم النبي ﷺ وغلظ هذا الإنكار بأنواع التخليط (فحلف رسول الله ﷺ أن هذا مثل قول بني إسرائيل ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾) الآيات.

(ولكن للمشركين) عند كشف شبهتهم السابقة (شبهة يدلون بها عند هذه القصة) يشبهون ويمانعون في كون ذلك دليلاً، قالوا: (وهي أنهم يقولون إن بني إسرائيل لم يكفروا بذلك وكذلك الذين قالوا للنبي ﷺ اجعل لنا ذات أنواط لم يكفروا). فلا يصلح احتجاجكم بالقصتين علينا فإنكم احتجاجتم بقصتين على تكفيرنا وهم لم يكفروا بذلك. (فالجواب أن نقول إن بني إسرائيل لم يفعلوا) فعدم كفرهم لا من قصور أن يكون كفراً (وكذلك الذين سألوا النبي ﷺ لم يفعلوا) بل استحسنوا شيئاً وطلبوه؛ لو عكفوا على القبور وكذلك لو اتخذوا إلهاً لكفروا؛ هذا لا ينازع فيه أحد ولا ينفع اتباع الرسول والأعمال الأخر. فعدم كفرهم ليس من قصور العمل عن أن يصل إلى التكفير. يعني أن وجه احتجاجنا هو بتقدير الفعل؛ لو صدر لكان كفراً، فكان احتجاجاً في محله ولكنهم

لم يفعلوا وإلا لو فعلوه لكان كفراً. فسلم لنا الاحتجاج بالقصتين عليكم. (ولكن هذه القصة) قصة بني إسرائيل وقصة الذين سألوا النبي ﷺ (تفيد أن المسلم بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها) إذا كان السائل في القصة مع نبي وهو موسى وهم أوسع علماً منه، والسائل في القصة الثانية مع نبي وهم أعلم وأقدم فضيلة، استحسنوا ذلك ظناً منهم أن الله يحبه وأنه من العبادات التي يُتقرب بها إلى الله، فكيف بمن دونهم؟ (فتفيد التعلم) تعلم أسباب النجاة فإنه لا نجاة إلا بالعلم ومعرفة الضد والشر لغيره كما قال تعالى: ﴿وَنَبَلُوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْأَخْيَرِ فِتْنَةً﴾، وقال حذيفة رضي الله عنه: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني»^(١).

تعلمنا الشرَّ لا للشرِّ لكن لتوقيه من لا يعرف الشر يقع فيه

(والتحرز) يعني اتهام العمل أن يكون داخله شيء من الشرك؛ بل يجعل على باله هل أخلص قبل دخوله فيه، وتفقد النفس ولحظاتها فيمن هي (ومعرفة أن قول الجاهل التوحيد فهمناه أن هذا من أكبر الجهل ومكائد الشيطان، وتفيد أيضاً أن المسلم المجتهد إذا تكلم بكلام كفر وهو لا يدري فنبه على ذلك وتاب من ساعته أنه لا يكفر) فإن من الأشياء ما قد يخفى ويكون مجتهداً وبعد ما يُبين له يرجع كما فعل بنو إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ. (وتفيد أيضاً أنه لو لم يكفر فإنه يغلظ عليه الكلام تغليظاً شديداً كما فعل رسول الله ﷺ) في إنكاره على أولئك في قولهم اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط كما تقدم. [محمد بن إبراهيم].

وهذه القصة فيها فوائد:

(١) أخرج البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

الأولى: الحذر من الشرك وأنه قد يدب إلى المسلمين عن طريق التقليد والتشبه بالكفار ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط»، ففي ذلك التحذير من مجازاة الكفار والتحذير من الفتن التي تنجم عن ذلك.

ومن ذلك عبادة القبور التي أحدثوها وفتنوا بها وصاروا يدعون الناس إليها. والخليل عليه الصلاة والسلام الذي كسر الأصنام بيده وأوذي وألقي في النار بسبب إنكار الشرك يقول: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلَنِي كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴿٣٦﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦] خاف على نفسه عليه الصلاة والسلام من الفتنة وخاف على ذريته من الفتنة إذن كيف يقول جاهل: إن التوحيد يمكن تعلمه في خمس دقائق والمهم عنده البحث في أمور السياسة والكلام في الحكام وفقه الواقع كما يقولون، ومعناه رصد الوقائع الدولية وتحليلاتها والانشغال بها عن التفقه في الدين.

ومنهم من ينتقد مقررات التوحيد في المدارس والمعاهد والكلية ويقول: لا داعي لهذه الكثافة في مقررات التوحيد، الناس مسلمون وأولاد فطرة وبإمكان الطلاب أن يتعلموا التوحيد من البيئة الاجتماعية... إلخ، ولو سألت واحداً من هؤلاء عن أبسط مسألة في التوحيد ما أجابك بجواب صحيح. أعني الذين يقولون هذه المقالة.

والفائدة الثانية: وهي فائدة عظيمة أن من نطق بكلمة الكفر عن جهل وهو لا يدري ثم نبه وتاب من ساعته فإنه لا يكفر بدليل قصة بني إسرائيل مع موسى عليه السلام وبعض الصحابة مع النبي ﷺ فهو لا يكفر بذلك لكن بهذين الشرطين:

الشرط الأول: أن يكون قال هذا الكلام عن جهل ولم يتعمد.

الشرط الثاني: أن يتوب من ساعته ويترك هذا الشيء إذا تبين له أنه كفر.

فهذا لا يضره الكلام الذي قاله وهذا جواب عن شبهتهم التي سبقت وهي أنهم يقولون إن بني إسرائيل لم يكفروا وأصحاب محمد ﷺ لم يكفروا بهذه الكلمة. نقول لهم إنهم لم يكفروا لأنهم قالوها عن جهل ونبهوا وتركوها وتابوا إلى الله عز وجل، أما أنتم فتنبهون بالليل والنهار وتصرون على دعاء القبور والصالحين ولا تصغون أسماءكم لما يقال لكم تكبراً وعناداً.

والفائدة الثالثة: تفيد هذه القصة أن من لم يكفر بكلمة الكفر إذا قالها جهلاً فإنه لا يتساهل معه بل يغلظ عليه في الإنكار كما غلظ موسى عليه السلام على قومه وكما غلظ محمد ﷺ على أصحابه الذين قالوا هذه المقالة من باب الزجر والتحذير لاجتناب ذلك والحذر منه. [صالح الفوزان].

[السُّبْهَةُ الْعَاشِرَةُ]

وَلِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ أُخْرَى؛ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَقَالَ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»^(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢)، وَأَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكُفِّ عَمَّنْ قَالَهَا. وَمُرَادُ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةَ: أَنْ مَنْ قَالَهَا؛ لَا يُكْفَرُ، وَلَا يُقْتَلُ وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ! فَيُقَالُ لَهُؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الْجَهَّالِ: مَعْلُومٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَ الْيَهُودَ وَسَبَّاهُمْ؛ وَهُمْ يَقُولُونَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). وَأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ؛ وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، وَيُصَلُّونَ، وَيَدْعُونَ الْإِسْلَامَ. وَكَذَلِكَ الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ. وَهَؤُلَاءِ الْجَهْلَةُ مُقْرُونَ أَنْ مَنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ: كُفَّرَ، وَقُتِلَ وَلَوْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ: كُفَّرَ، وَقُتِلَ وَلَوْ قَالَهَا. فَكَيْفَ لَا تَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْفُرُوعِ، وَتَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ دِينِ الرَّسْلِ وَرَأْسُهُ؟!!

(ومراد هؤلاء الجهلة) من إيراد هذه الأحاديث والتشبيه بها (أن من قال لا إله إلا الله لا يكفر ولا يقتل ولو فعل ما فعل) يعني أن النطق بها كافٍ في إسلام العبد. ومرادهم أنكم معشر الموحدين تكفرون من يشهد أن لا إله إلا الله... إلخ. وهذا من عظيم جهلهم وعمائيتهم؛ يرون أن الدين رسوم فقط، ما دروا أن لها أرواحاً ومعاني؛ لها معاني هي

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٢)، ومسلم (٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، ومسلم (٢١).

المرادة، الألفاظ قوالبُ جثة والمعاني روح. ويأتيك كشفها ومراد النبي ﷺ من هذه الأحاديث وأنه لا كما ظنوا وزعموا. (فيقال لهؤلاء المشركين الجهال) في الجواب عن ذلك (معلوم أن رسول الله ﷺ قاتل اليهود) في عدة مواطن (وسباهم) أخذ نساءهم مماليك وعبيد كالصنيع بسائر الكفار (وهم يقولون: لا إله إلا الله) فلا منع قول لا إله إلا الله من قتالهم وسبيهم؛ فدل على أن مجرد قول لا إله إلا الله لا يمنع من التكفير، بل يقولها ناس كثير ويكونون كفاراً، إما لعدم العلم بها، أو عدم العمل بها، أو وجود ما ينافيها. فلا بد مع النطق بها مع أشياء أخرى؛ أكبرها معرفة معناها والعمل به.

(وأن أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويصلون ويدعون الإسلام) ومع ذلك قاتلوهم، وسبوا حريمهم وذريتهم، مع قولهم لا إله إلا الله... إلخ، لأجل مكفراتٍ أخرى.

(وكذلك الذين حرّقهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه) مع صلاتهم وادعائهم الإسلام، وهم من أصحاب علي رضي الله عنه، ولكن وقع منهم الغلو في علي وتجاوز الحد في تعظيمه حتى ادعوا فيه الإلهية. فإنه ليس المراد لفظ الشهادة بل لفظ وإقرار وعمل؛ فإن حصل فهو مع لا إله إلا الله وإلا فإنه ما جاء إلا بلفظها فقط؛ وروحها وحقيقتها مفقود. فلا إله إلا الله ينقضها أشياء ليست هي من ذاتها؛ فمما ينفي لا إله إلا الله مسبة الرسول، ورمي أزواجه بالإفك. كل واحدٍ منها ينقض هذه الكلمة العظيمة فكيف بنفيها نفسها من عبادة غير الله وجعل الأوثان قبلة قلب صاحبها؟! بل هذا أسوأ حالاً ممن يمتنع عن النطق بها؛ لأنه يكون مرتداً، والمرتد أعظم حكماً من الكافر الأصلي: منها أن ماله فيء؛ إلى آخر أحكام المرتدين؛ بخلاف اليهودي والنصراني والمجوسي فإنهم يتوارثون بينهم. هذا من تغليظ كفره لأنه عرف ثم أنكر وأبصر ثم عمي فصار أغلظ ممن لم يقر أصلاً.

(وهؤلاء الجهلاء) المشركون (مقرون أن من أنكر البعث كفر وقتل ولو قال لا إله إلا الله) ولم تنفعه الشهادتان (و) هم مقرون أيضاً (أن من جحد شيئاً من أركان الإسلام) كوجوب الصلاة أو وجوب الصيام (كفر وقتل ولو قالها، فكيف لا تنفعه إذا جحد شيئاً من الفروع وتنفعه إذا جحد التوحيد الذي هو أصل دين الرسل ورأسه؟!). [محمد بن إبراهيم].

وَلَكِنَّ أَعْدَاءَ اللَّهِ مَا فَهَمُوا مَعْنَى الْأَحَادِيثِ: فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا
 ادَّعَى الْإِسْلَامَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ. وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ
 الْإِسْلَامَ؛ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ: ﴿يَأْتِيهَا
 الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ
 مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]. فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ وَالتَّسَبُّتُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ - بَعْدَ
 ذَلِكَ - مَا يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ: قُتِلَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾، وَلَوْ كَانَ لَا يُقْتَلُ إِذَا قَالَهَا: لَمْ يَكُنْ
 لِلتَّسَبُّتِ مَعْنَى. وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الْآخِرُ وَأَمثَالُهُ: مَعْنَاهُ: مَا ذَكَرْنَا؛ أَنْ مَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ
 وَالتَّوْحِيدَ: وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ؛ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي قَالَ: «أَقْتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»، وَقَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتَلَ
 النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ هُوَ الَّذِي قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «أَيْنَمَا لَقَيْتُمُوهُمْ
 فَاقْتُلُوهُمْ»^(١)، «لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»^(٢)؛ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ عِبَادَةً وَتَهْلِيلًا
 - حَتَّى إِنَّ الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ أَنْفُسَهُمْ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ -، فَلَمْ
 تَنْفَعَهُمْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَلَا كَثْرَةُ الْعِبَادَةِ، وَلَا ادَّعَاءُ الْإِسْلَامِ؛ لَمَّا أَظْهَرَ مِنْهُمْ مُخَالَفَةَ
 الشَّرِيعَةِ. وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قِتَالِ الْيَهُودِ، وَقِتَالِ الصَّحَابَةِ بَنِي حَنِيفَةَ. وَكَذَلِكَ أَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنْ يَغْزَوْا بَنِي الْمُصْطَلِقِ؛ لَمَّا أَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ؛ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ
 ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ
 نَدِيمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وَكَانَ الرَّجُلُ كَاذِبًا عَلَيْهِمْ. فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي احْتَجُّوا بِهَا: مَا ذَكَرْنَا.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٦٦)، وابن ماجه (١٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤).

هذه الشبهة تتصل بشبهة سابقة وهي قولهم: أنتم تكفرون بالشرك من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وقام وصلى وزكى وحج ويكون له أعمال صالحة، وهي قوله (وللمشركين شبهة أخرى يقولون: إن النبي ﷺ أنكر على أسامة قتل من قال لا إله إلا الله وقال له: «أقتلته بعدما قال لا إله إلا الله» وكذلك قوله) إلى آخره.

والجواب على هذه الشبهة مترتب بأمور:

الأول أن يقال: لا إله إلا الله تدخل في الإسلام، ومن دخل في الإسلام بلا إله إلا الله فإنه يُنتظر له حتى يرى أيكون آتيا لحقوق لا إله إلا الله أم لا، فلا إله إلا الله لها حقوق وأعظم حقوقها التوحيد بل هي في التوحيد مطابقة، وإذا كان كذلك فإن قول القائل لا إله إلا الله محمد رسول الله يُنتظر به إذا كان قاله في معركة أو استسلام أو نحو ذلك ولا يعاقب على ما كان منه من الكفر وإنما ينتظر به، ولهذا قال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١)، وجاء في الحديث الآخر أيضا قال «مَنْعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا»^(٢)؛ «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالزَّانِي الْمُحْصَنِ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ»^(٣)، وقوله: «إلا بحقها»، «التارك لدينه المفارق للجماعة» وهنا «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» كلها متفقة غير مختلفة ولهذا نقول في

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (١٦٧٦).

جواب هذه الشبهة ما ذكره الشيخ رحمه الله أن من قال لا إله إلا الله فيما ظاهره أنه خوف فينتظر به فإن أتى بحقوق لا إله إلا الله قبلت وإن خالف حقها من التوحيد فإنه دل على نفاقه وإنما قالها تعوذاً. وأسامة بن زيد رضي الله عنه قتل قبل الثبت، قتل قبل أن يستفصل وأن يرى هل هذا قالها تعوذاً أو قالها على الإسلام حقيقة.

والجواب الثاني عن هذه الشبهة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود وسباهم، قاتلهم صلى الله عليه وسلم وهم يشهدون أن لا إله إلا الله أو يقولون لا إله إلا الله بحسب تفسيرهم يقولون لا إله إلا الله فرسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلهم على الشرك، قاتلهم على اتخاذهم ندا مع الله جل وعلا قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضِلُّهُنَّ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]، فدل على أن قول لا إله إلا الله مع عدم تطبيقها مع عدم عمل ما دلت عليه لا ينفع صاحبه؛ لأنه خالف مقتضاها.

كذلك بنو حنيفة الذين قاتلهم الصحابة قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه فيما قدمنا وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانوا يقولون لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويصلون ويدعون الإسلام، لكن لما لم يلتزموا بحكم أداء الزكاة لخليفة المسلمين قوتلوا قتال ردة لا قتال بغاة؛ لأنهم ادعوا أنهم غير مخاطبين بحكم الله جل وعلا بأداء الزكاة لخليفة المسلمين. كذلك الذين حرقهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنار فيما تقدم هم كانوا يقولون ظاهراً لا إله إلا الله محمداً رسول الله.

وهؤلاء الجهلة يقولون إن من أنكر البعث كفر وقتل ولو قال لا إله إلا الله وأن من جحد شيئاً من أركان الإسلام كفر وقتل ولو قالها.

يعني أن هؤلاء الذين احتجوا بفعل أسامة قالوا ما قاله الفقهاء والعلماء بأن من جحد البعث كفر وأن من جحد شيئاً من أركان الإسلام كفر، فكيف إذن تقولون هنا يكفر مع قوله بلا إله إلا الله محمداً رسول الله وإتيانه بالصلاة والزكاة والصيام والحج إلى غير ذلك؟ وفي هذه المسألة العظيمة -مسألة التوحيد- تقولون لا يكفر؟ لا شك أن هذا خلف من القول وتناقض، فالقاعدة عند أهل العلم واحدة وهي أنه من أتى بمكفر قولي أو عملي أو اعتقادي أو شك فيما أنزل الله جل وعلا على رسوله ﷺ مما كانت دلالاته قطعية فإنه يكفر ولو كان أصلح الصلحاء بل قد قال الله جل وعلا لنبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦].

قال المصنف رحمه الله في بيان تناقض أهل هذه الشبهة (فكيف لا تنفعه إذا جحد شيئاً من الفروع) يعني كيف لا تنفعه لا إله إلا الله محمد رسول الله إذا جحد فرعاً من الفروع جحد الصلاة جحد الزكاة جحد الحج جحد تحريم الربا جحد حل البيع إلى آخر ذلك (وتنفعه إذا جحد التوحيد الذي هو أساس الملة وأساس دين الرسل ورأسه) لا شك أن هذا تناقض بل الباب باب واحد، الأصول والفروع في هذا سواء، فمن جحد التوحيد كفر من جحد الصلاة كفر ومن جحد الزكاة كفر إلى آخر الأمور، الباب باب واحد ولا ينفعه قوله: لا إله إلا الله.

قال (ولكن أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث ولن يفهموا) أما كونهم ما فهموا فهذا واضح هي ما قدمنا، أما كونهم لن يفهموا لأن الشبهة إذا قامت في القلب والبدعة إذا قامت بالروح وبالقلب فإن صاحبها يصعب عليه الخلاص منها، ولهذا جاء في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره أن أهل الأهواء: «تَتَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ

بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»^(١)، فأهل البدع استغرقت البدعة في قلوبهم حتى حجبته عن نور فهم الكتاب والسنة، وهذه من أنواع العقوبات التي يعاقب بها من ترك الكتاب والسنة إلى غيرهم، فهذا ملاحظ أن طائفة منهم من الأذكياء ومن العلماء وممن عنده علوم مختلفة في التفسير وفي الفقه وفي العقائد إلى غير ذلك، ومع ذلك يقعون في هذه المسألة، وإذا أفهمتهم لن يفهموا.

وهنا بحث في أنهم إذا لم يفهموا فإنهم لا يُعذرون بذلك لأن فهم الحجة ليس بشرط؛ بل الشرط هو إقامة الحجة في التكفير يعني لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة الرسالية التي يكفر من أنكرها أو ترك مقتضاها.

وأما فهم الحجة فإنه لا يشترط لهذا قال الشيخ هنا رحمه الله (ما فهموا ولن يفهموا) وإذا كانوا لم يفهموا فإنه لا يعني أنه يسلب عنهم الحكم بالشرك الأكبر؛ لأن فهم الحجة ليس بشرط.

وهذا مبحث بحثه علماء الدعوة والعلماء قبلهم هل فهم الحجة شرط أم ليس بشرط والله جل وعلا قال في كتابه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، يعني جعلنا على قلوبهم أكنة أغطية وحجب أن يفهموا هذا البلاغ وهذا الإنذار، فدل على أن المشرك لم يفقه الكتاب ولم يفقه السنة يعني لم يفهم.

وتحقيق المقام هنا لأن بعض الناس قال كيف لا تشتربون فهم الحجة وكيف تقام الحجة بدون فهم، وتفصيل الكلام هنا أن فهم الحجة نوعان:

النوع الأول: فهم لسان.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، وأحمد (١٦٩٣٧).

والنوع الثاني: فهم احتجاج.

أما فهم اللسان فهذا ليس الكلام فيه فإنه شرط في بلوغ الحجة لأن الله جل وعلا قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، والله جل وعلا جعل هذا القرآن عربيا لتقوم الحجة به على من يفقه اللسان العربي.

وإذا كان كذلك فإن فهم اللسان هذا لا بد منه؛ يعني إذا أتاك رجل يتكلم بغير العربية فأتيت بالحجة الرسالية باللغة العربية، وذلك لا يفهم منها كلمة، فهذا لا تكون الحجة قد قامت عليه بلسان لا يفهمه، حتى يبلغه بما يفهمه لسانه.

والنوع الثاني من فهم الحجة هو فهم احتجاج: يفهم أن تكون هذه الحجة التي في الكتاب والسنة حجة التوحيد أو في غيره ارجح وأقوى واطهر وأبين أو هي الحجة الداخضة لحجج الآخرين، وهذا النوع لا يشترط؛ لأنه جل وعلا بين لنا وأخبر أن المشركين لم يفقهوا الحجة فقال جل وعلا: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال سبحانه: ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَفِيدُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، فهم لا يسمعون سمع فائدة، وإن سمعوا سمع أذن، وقد قال جل وعلا: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وقال سبحانه: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، حتى وصفهم بأنهم يسمعون وليس فقط يسمعون بل يسمعون يعني ينصتون ومع ذلك نفى عنهم السمع بقوله: ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَفِيدُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وبقوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾

إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَمِ ﴿ [الفرقان: ٤٤]، وقوله جل وعلا في سورة تبارك: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

فإذن هم سمعوا سمع لسان لكن لم يسمعوا الحجة سمع قلب وسمع فهم للحجة يعني أنها راجحة فلم يفهموا الحجة ولكنهم فهموها فهم لسان فهموها لأنها أقيمت عليهم بلسانهم الذي يعلمون معه معاني الكلام ولكن لم يفهموها بمعنى أن الحجة هذه راجحة على غيرها.

الوجه الثاني أن الكفر والكفار أنواع:

منهم من كفره كفر عناد. ومنهم من كفره كفر تقليد.

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الزخرف: ٢٢]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

ومن الكفار من كفره كفر إعراض، فهو معرض عن الحق: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

وإذا اشترط فهم الاحتجاج للحجة، فمعنى ذلك المصير إلى مخالفة الاجماع بالقول بأنه لا يكفر إلا المعاند، إذا قيل إنه يشترط فهم الاحتجاج يعني أن يفهم من أقيمت عليه الحجة أن هذه الحجة أقوى وتدحض حجة الخصوم، فمعنى ذلك أن يصير القول إلى أنه لا يكفر إلا من كان معاندا فقط.

ومعلوم أن الكفار ليسوا كلهم معاندين؛ بل منهم المعاند، ومنهم غير المعاند، فمنهم من ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، ومنهم المقلد ومنهم المعرض إلى غير ذلك.

ففهم الحججة ليس شرط في إقامتها ونعني بفهم الحججة فهم الحججة من حيث كونها داخضة بحجج الخصوم ومن حيث كونها أوضح من حجج الخصوم، فلو قال بعد إقامة الحججة عليه وبيان الأدلة من الكتاب والسنة وبيان معنى العبادة وقيم الحججة عالم يعلم كيف يقيم الحججة ويزيل الشبهة، لهذا يقول العلماء الحججة الرسالية، كما يقول شيخ الإسلام في مواضع كثيرة: ويكفر من قامت به الحججة الرسالية، الحججة الرسالية يعني التي يقيمها الرسل أو ورثة الرسل ممن يحسن إقامة الحججة، فسمع بالحججة وأنصت لها ثم لم يقتنع، وقال أنا لم أقتنع، عدم الاقتناع هو عدم الفهم وليس بشرط في سماع إقامة الحججة، لهذا الشيخ رحمه الله نبه على ذلك بقوله (ولم يفهموا) وكونهم لم يفهموا بما أشربت قلوبهم من حب الشرك وحب البدع ومخالفة السنة.

ثم بين رحمه الله فقال: (فأما حديث أسامة فإنه قتل رجلاً ادعى الإسلام بسبب أنه ظن أنه ما ادعى الإسلام إلا خوفاً على دمه وماله، والرجل إذا أظهر الإسلام وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالفه ذلك وأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ الآية)، إلى أن قال في آخرها ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا﴾؛ يعني أن الله جل وعلا يمن فمن قال هذه الكلمة فينتظر في شأنه حتى يرى ما يأتي به من حقوق لا إله إلا الله.

قال (فالآية تدل على أنه يجب الكف عنه والتثبت، فإذا تبين منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قتل لقوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ ولو كان لا يقتل، إذا قالها لم يكن للتثبت معنى.

وكذلك الحديث الآخر وأمثاله معناه ما ذكرناه: أن من أظهر الإسلام والتوحيد وجب الكف عنه إلا إن تبين منه ما يناقض ذلك.) هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله محل إجماع بين أهل العلم في تفسير حديث أسامة بن زيد في قتله للرجل، وغير هذا الحديث من أشباهه.

وأما الحديث التي علق فيها قتال الناس بقول لا إله إلا الله: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ حُرِّمَتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(١)، فإن في الحديث الاستثناء بقوله «إِلَّا بِحَقِّهَا» وأعظم حقوقها الواجبة التي تدل عليها الكلمة المطابقة التوحيد.

وهنا تنبيه على أنه ليس ثم تلازم ما بين القتال والحكم بالكفر فقد يحكم بالكفر ولا يقاتل، وقد يقاتل وليس بكافر يعني ليس كل من قوتل فإنه كافر بل تقاتل الطائفة التي تمتنع عن إظهار شريعة من شرائع الإسلام التي تمنع شعيرة من شعائر الإسلام فأقول أنا لا أظهر الأذان لا أظهر الصلوات جماعة، مثلا كل يصلي في بيته لا نقيم الصلاة في المساجد ونحو ذلك من شعائر الإسلام فإنه وإن كانوا مقرين بذلك؛ لكن إن منعوا هذا فإنهم يقاتلون وإن كان تركهم لبعض السنن؛ لأن الطائفة المانعة لشعيرة من شعائر الله تقاتل حتى تظهر شعائر الله.

وأظهر منه الطائفة الممتنعة التي لم تلتزم حكم من أحكام الله فإنها تقاتل قتال كفر وردة.

فمن حكم عليه بأنه يقاتل لا يلزم منه أنه يكفر وكل من كفر فقد يقتل وقد لا يقتل أيضا.

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

فإذن قد يكون الحال أن الكافر يقتل، وقد يؤخر فلا يقتل، وكذلك حال القتال فقد يقاتل من كان كافرا وقد يقاتل من ليس بكافر.

ومن النوع الأخير الخوارج، فإن الخوارج لا يحكم بكفرهم لأن عليا رضي الله عنه سئل عنهم: أكفار هم؟ فقال من الكفر فروا. وفي كفرهم روايتان عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله والمنصور من الروايتان أنه لا يطلق القول بتكفير الخوارج.

قال (وهم تعلموا العلم من الصحابة فلم تنفعهم لا إله إلا الله) الصحابة رضوان الله عليهم علموا العلم في المدينة وفي مكة وفي مصر وفي الشام وفي اليمن، والخوارج اجتمعوا من هذه الأقطار أتى طائفة منهم من اليمن وطائفة من المدينة وطائفة من مصر وطائفة من الشام، فتجمعوا على هذا، فلا يزكون بأنهم تلاميذ الصحابة، فإن التلمذة شيء والثبات على الحق شيء آخر، بل إن عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه كان في المدينة من أكثر الناس إحكاماً للقرآن فكتب عمر رضي الله عنه إلى عاهله في مصر عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال له: إني مرسل إليك برجل أثرتك به على نفسي وهو عبد الرحمن بن ملجم، اجعل له دارا يعلم الناس فيها القرآن، فلما وصل المكتوب إلى عمرو استأجر له دارا أو اكترى له دارا فجعله يعلم الناس. وكان من أكثر الناس عبادة؛ ومن أكثر الناس صلاحا في أول أمره حتى دخلته الفتنة بالقيام على عثمان رضي الله عنه، ثم سار مع علي إلى أن حصل قتل علي رضي الله عنه حتى إنه لما قتله وأرادوا القصاص منه قال لا تقتلوني دفعة واحدة؛ بل قطعوني أجزاء حتى أرى جسدي يقطع وأنا صابر في سبيل الله ولساني يلهج بذكر الله، وهذا من أعظم الفتن التي حصلت حتى قال أصحابه بعده ممن غرهم هذا المظهر في مدح عبد الله بن ملجم قاتل علي:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليلغ من ذي العرش رضوانا

إني لأذكره حيناً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

كان هذا من قول عمران بن حطان وقد تاب - فيما يقال - في آخر عمره من قول الخوارج.

المقصود من هذا أن قول الشيخ رحمه الله: (حتى إن الصحابة يحقرون أنفسهم عندهم وهم تعلموا العلم من الصحابة) يدل على أن تعلم العلم على من هو على الحق لا يعني أن يوصف صاحبه بأنه على الحق دائماً فإن المعلم لا يكون حكماً على من تعلم العلم دائماً، فكم خرج ممن علمهم أهل السنة والأئمة وأهل العلم ممن ليسوا على طريقة أهل السنة بل ذهبوا إلى البدع وإلى الضلالات وإلى بعض الكفریات، نسأل الله العافية، فليست التزكية بأن شيخه فلان، وإنما التزكية بأنه ثبت على قول أشياخ من أهل السنة، وهذا ظاهر والحمد لله وفي قصة الخوارج عبرة لمن اعتبر.

قال (وهم تعلموا العلم من الصحابة فلم تنفعهم لا إله إلا الله) يعني في الكف عنهم بأن لا يقاتلوا (ولا كثرة العبادة ولا ادعاء الإسلام لما ظهر منهم مخالفة الشريعة) فإذا ظهرت مخالفة الشريعة فإنهم يقاتلون سواء أقلنا بكفرهم أو لم نقل بكفرهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «أَيْنَمَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَا تَقْتُلْنَهُمْ قَتْلَ عَادٍ»^(١).

قال (وكذلك ما ذكرناه من قتال اليهود وقتال الصحابة بني حنيفة من هذا الباب، وكذلك أراد النبي ﷺ أن يغزو بني المصطلق لما أخبره رجل أنهم منعوا الزكاة حتى أنزل الله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا

(١) أخرجه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

بِجَهْلَةٍ ﴿[الحجرات: ٦]، وكان الرجل كاذباً عليهم، فكل هذا يدل على أن مراد النبي ﷺ في الأحاديث التي احتجوا بها ما ذكرناه) وهذا تطويل من الشيخ رحمه الله للإيضاح واستطراد للبيان بأن قول: (لا إله إلا الله محمد رسول الله) لا تنفع صاحبها إلا إذا أتى بحقها وحسابه على الله عز وجل، فإذا لم يأت بحقها فإنه لا يقبل منه ذلك إنما يقاتل قتال كفر إذا كان ما ترك من حقها (التوحيد)، وتقاتل قتال بغاة إذا كان الذي تركوا من حقها (دون التوحيد) فمنعوه ولم يمتنعوا منه. [صالح آل الشيخ].

وقد أجاب الشيخ رحمه الله عن هذه الشبهة بستة أجوبة مجملها:

الجواب الأول: أن النبي ﷺ قاتل أناسا يقولون لا إله إلا الله، فقاتل اليهود وهم يقولون لا إله إلا الله وقاتل الصحابة بني حنيفة وهم يقولون لا إله إلا الله لما ظهر منهم ما ينافي هذه الكلمة، ولم تنفعهم هذه الكلمة ولم تكن مانعة من قتلهم.

والجواب الثاني: في بيان تناقض هؤلاء لأنهم يقولون من أنكر الصلاة أو الزكاة والحج أو أنكر البعث والنشور يكفر عندهم، وأما من أنكر التوحيد فإنه لا يكفر عندهم.

والجواب الثالث: أن معنى حديث أسامة بن زيد ليس كما فهموا أن من قال لا إله إلا الله يكون مسلماً ولو فعل الشرك والكفر. وإنما معناه أن من قال لا إله إلا الله وجب الكفر عنه حتى يظهر منه ما يخالف مدلول هذه الكلمة من كفر أو شرك.

والجواب الرابع: أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، فأمر سبحانه وتعالى بالتبين يعني التثبت بشأن من قال لا إله إلا الله، فما فائدة التثبت إذا كان لا يقتل إذا قالها، وخالف مدلولها.

والجواب الخامس: أن النبي ﷺ أمر بقتل الخوارج وهم من أشد الناس عبادة وخوفاً من الله وورعاً، بل هم تتلمذوا على الصحابة ومع هذا أمر بقتلهم لما فعلوا أشياء تتنافى مع الإسلام وهم يقولون لا إله إلا الله وهم أشد الناس عبادة وصلاة وتلاوة للقرآن.

والجواب السادس: قصة بني المصطلق وهم قبيلة دخلوا في الإسلام وأرسل إليهم النبي ﷺ المصدق لجباية الزكاة ولكنه لم يذهب إليهم بل رجع إلى النبي ﷺ وقال إنهم منعوا الزكاة فهم النبي ﷺ بغزوهم فأنزل الله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبِيٍّ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، فالنبي ﷺ هم بغزوهم وقتالهم وهم يقولون لا إله إلا الله لماذا؟ لما بلغه أنهم منعوا الزكاة فمنع الزكاة يتنافى مع قول لا إله إلا الله هذا ملخص أجوبة الشيخ رحمه الله. [صالح الفوزان].

س: ما الفرق بين هذه الشبهة والتي قبلها؟

ج: أما الأولى: فلما ذكر المصنف أن مشركي زماننا أغلظ شركاً من الأولين بأمرين، اعترضوا عليه بهذه الشبهة وهذه الفروق.

وقالوا: نحن نشهد أن لا إله إلا الله فكيف تجعلوننا مثل أولئك الذين لا يشهدون... إلخ، بل ما قصرتمونا عليهم، بل زدمونا بهذين الأمرين.

فأجابهم المصنف بقوله في جميع الشبه إن من وُجد منه مكفرٌ:

بأن كان مصدقاً الرسول في شيء ومكذّباً في شيء.

أو وجد منه مكفر بأن رفع المخلوق في رتبة الخالق.

أو وجد منه مكفر بأن غلا في أحد من الصالحين فادعى في الألوهية.

أو وجد منه مخالفة الشريعة في أشياء مثل إباحته نكاح الأختين جميعاً.

أو وجد منه مكفر بأي نوع كان من أنواع الردة.

أو وجد منه مكفر بأن استهزأ بالله وآياته.

وحاصلها أن من وجد منه مكفر فهو مثلهم وهو معه هذه الفروق يشهد أن لا إله إلا

الله؛ إلى آخر ما ذكر.

وأما الثانية: فهي أنهم يقولون إن من قال لا إله إلا الله فهو مسلم حرام الدم والمال

بدليل قصة أسامة... إلخ.

فأجابهم المصنف بأن من أظهر الإسلام والتوحيد وجب الكف عنه إلى أن يتبين منه

ما يخالف ذلك، فإن تبين منه ما يخالف ذلك قُوتل، ولو قالها، حتى يعمل بما دلت عليه.

[محمد بن إبراهيم].

[الشُّبُهَةُ الحَادِيَةُ عَشْرَةَ]

وَلَهُمْ شُبُهَةٌ أُخْرَى؛ وَهِيَ: مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْتَعِيثُونَ بِآدَمَ، ثُمَّ بِنُوحٍ، ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِعِيسَى، فَكُلُّهُمْ يَعْتَدِرُونَ، حَتَّى يَتَّهُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَيْسَتْ شِرْكَاً.

فَالجَوَابُ أَنَّ تَقْوَلَ: سُبْحَانَ مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ! فَإِنَّ الإِسْتِغَاثَةَ بِالمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا نُكْرَهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى - فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ -: ﴿فَاسْتَعَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]. وَكَمَا يَسْتَعِيثُ الإِنْسَانُ بِأَصْحَابِهِ فِي الحَرْبِ وَغَيْرِهِ فِي أَشْيَاءَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا المَخْلُوقُ.

وَنَحْنُ أَنْكُرْنَا اسْتِغَاثَةَ العِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الأَوْلِيَاءِ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلاَّ اللَّهُ.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَالاسْتِغَاثَةُ بِالأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ أَنْ يُحَاسِبَ النَّاسَ؛ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الجَنَّةِ مِنْ كَرْبِ المَوْقِفِ. وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالأُخْرَى؛ أَنَّ تَأْتِي عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ حَيٍّ يُجَالِسُكَ وَيَسْمَعُ كَلَامَكَ، تَقُولُ لَهُ: ادْعُ اللَّهَ لِي، كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ فِي حَيَاتِهِ. وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ: فَحَاشَا وَكَلَّا أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِكَ عِنْدَ قَبْرِهِ! بَلْ أَنْكَرَ السَّلْفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللَّهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ بِدُعَائِهِ نَفْسِهِ؟

(ولهم شبهة أخرى) يعني مشركي هذه الأزمان غير ما تقدم (وهو ما ذكر النبي ﷺ)

وثبت (أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم، ثم بنوح، ثم بإبراهيم، ثم بموسى، ثم

بعيسى) إذا اشتد وطال بهم الموقف عمدوا إلى الاستغاثة بهؤلاء (فكلهم يعتذرون حتى ينتهوا إلى رسول الله ﷺ) فيقول: «أنا لها» (قالوا) قال المشبهون بهذا الحديث: (فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركاً) وهذا من جهلهم، ما عرفوا الفرق بين الاستغاثتين؛ فإن النبي ﷺ في حياته معهم في القيامة أكمل، والاستغاثة الشركية التي أنكرناها هي ما يأتي بيانه؛ وهي الاستغاثة بالغائب أو الميت أو الحي الحاضر الذي لا يقدر، وأما الجائزة فهي طلب الحي الحاضر، وجنس سؤال النبي موجود في اليوم الآخر وإن كان قد انقطع العمل، موجود في النصوص أن النبي ﷺ يشفع لمن أُذِن له فيه. ففرق بين ما هو معلوم الجواز وبين ما هو معلوم الحرمة والشرك.

(فالجواب أن نقول: سبحان من طبع على قلوب أعدائه) فحال بينهم وبين معرفة الفرق بين هذه الاستغاثة وهذه الاستغاثة؛ فصاروا لا يبصرون الشمس في رابعة النهار فلم يفرقوا بين الشرك والتوحيد فهذا شيء وهذا شيء آخر، وبينهما فرق في الكتاب والسنة وفرق في الحكم والحد (فإن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها) يستغيث إنسان إنساناً في شيء يقدر عليه (كما قال تعالى في قصة موسى: ﴿فَأَسْتَعِثُّهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾) وكما يستغيث الإنسان بأصحابه في الحرب، وغيرها من الأشياء التي يقدر عليها المخلوق. ونحن أنكرنا استغاثة العبادة التي يفعلونها عند قبور الأولياء) الأموات مطلقاً (أو في غيبتهم) والغائبين مطلقاً. وقوله: (عند قبور الأولياء في غيبتهم) خرج مخرج الواقع والغالب؛ وإلا فالأصنام ونحوها كذلك والحي الحاضر (في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله) كالسؤال منه هداية القلوب؛ أو رفع جبل ونحوه، وهذا كله استغاثة شركية وكلها أنكرناها؛ فمن سوى بينهما فقد سوى بين المتضادين وسوى بين المختلفين، فهو نظير التفريق بين المتماثلين؛ فإن الاستغاثة

بالميت شرك أصلاً لكونه فاقد الحراك ولا يدري ولا يقدر، والاستغاثة بالغائب أيضاً
شرك لكونه لا يسمع ولا يدري، والاستغاثة بالحي الحاضر فيها تفصيل؛ فإن كان فيما لا
يقدر عليه كرد البصر بغير أمر طبي أو هداية القلب بغير الإرشاد والحجة أو نحو ذلك
فهذا كله شرك أن يفعل بسرّه أي: بألوهيته شيئاً من ذلك؛ فإن هذا لا يقدر عليه إلا الله،
والاستغاثة بالحي الحاضر القادر أمر فطري ضروري معلوم بالشرع والحس
والاستعمال؛ فإن الإنسان مدني محتاج إلى بني جنسه ومساعدتهم في جميع معاشه
واتصالاته وهكذا كل حياة العالم على هذا.

(إذا ثبت ذلك) أي إذا تقرر ما تقدم وهو الفرق بين الاستغاثتين؛ الاستغاثة الشركية
التي أنكرناها والجائزة، التي أنكرناها استغاثة العبادة.. إلخ، لا الاستغاثة بالحي الحاضر
فيما يقدر عليه (فالاستغاثة بالأنبياء يوم القيامة) من الثانية؛ فإنها استغاثة بحي حاضر
قادر، هم مع الناس حاضرين قادرين في حياة أكمل من هذه الحياة الدنيا (يريدون منهم
أن يدعوا الله أن يحاسب الناس حتى يستريح أهل الجنة من كرب الموقف) فحقيقتها أن
يرغبوا إليهم أن يسألوا الله ويدعوه (وهذا جائز في الدنيا) ولا محذور فيه (و) جائز في
(الآخرة أن تأتي عند رجل صالح حي يجالسك ويسمع كلامك) قادر على الكلام (وتقول
ادع الله لي) لأنه متمكن؛ وكذلك الأنبياء مع الناس يوم القيامة متمكنون أن يسألوا الله
ويدعوه (كما كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه) ذلك (في حياته) كما في حديث أنس

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَادِمُكَ أَنَسٌ، ادْعِ اللَّهَ لَهُ^(١). وكما قال عكاشة بن محصن: «ادع الله أن يجعلني منهم»^(٢).

(وأما بعد موته فحاشا وكلا أنهم سألوه ذلك عند قبره) بل جاءتهم الكروب ولم يأت أحد زمن الحرة ولا غيرها بل يعدونه من أعظم المنكرات، فإن هذا هو الشرك الأكبر، ولعلمهم أن ذلك مختص به في حياته وأنه انقطع بعد مماته فلا يستغيثونه ولا يسألونه أن يدعو الله لهم (بل أنكر السلف على من قصد دعاء الله) وحده مخلصاً (عند قبره) قبر النبي ﷺ يظنه أجوب كما أنكر علي بن الحسين، وهو أعلم أهل البيت في زمانه، على من أتى قبر النبي ﷺ يدعو الله فنهاه، وقال: ألا أحدثك حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُمَا كُنْتُمْ»^(٣). (فكيف بدعاؤه) النبي (نفسه) إذا كان هذا إنكار السلف على من قصد دعاء الله وحده لا شريك له عند قبر النبي فكيف دعاؤه نفسه؟ فإنهم يكونون أشد إنكاراً؛ فإن الأول بدعة لا يجوز. وأما الثاني فهو الشرك الأكبر لأنه صدر منه مخ العبادة وهو دعاء غير الله، فما ظنك لو سمعوا من يقول انصرني أو ارزقني؟ [محمد بن إبراهيم].

فهذه شبهة أخرى جديدة ذكرها الإمام المجدد رحمه الله تعالى بأن أهل الشرك في زمانه من العلماء وأشباههم كانوا يوردونها على الشيخ رحمه الله مستدلين بهذه الشبهة

(١) أخرجه البخاري (٦٣٧٨)، ومسلم (٢٤٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٤ / ٣٤٥).

على إبطال توحيد الله جل وعلا في عبادة الاستغاثة، والمشركون حين احتجوا بهذه الشبهة وجادلوا بها يريدون إبطال الأصل الذي يعتمد عليه الموحدون، وهو أن صرف العبادة لغير الله جل وعلا شرك أكبر، فهم استدلوا ببعض ما ورد لإبطال توحيد العبادة، ويريدون بعد هذا أن يقصروا الشرك في عبادة الأصنام وفي عبادة الأوثان التي كان عليها أهل الجاهلية في الزمن الأول على ما فهموه من عبادة الأصنام والأوثان.

وهذا الإيراد الذي ذكره الشيخ رحمه الله من العجب أنه تتابع عليه الذين ردوا على الشيخ قبله؛ يعني في زمانه وبعده رحمه الله تعالى، فالذين كتبوا في تجويز الاستغاثة بالقبور وبالمقبورين وبالأولياء الصالحين وغير الصالحين، هؤلاء احتجوا بهذا الدليل وهو أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم، وهذا النوع من الاستغاثة هي استغاثة بعد الممات، فيقولون الممات حلّ والاستغاثة هذه بعد الممات، وحياتهم في قبورهم كحياتهم في الموقف ولا فرق إذ هذا وهذا حياة لهم، فيستدلون بالاستغاثة بآدم وبنوح وبإبراهيم بموسى ثم بعبسى ثم بالنبي ﷺ، يستدلون بذلك على أن الاستغاثة بغير الله جل وعلا ممن ليس في الحياة الدنيا جائزة.

وهذا هو الذي ذكره الشيخ رحمه الله هنا حيث ساق ما ساق قال في آخر كلامه (قالوا: فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركاً فالجواب أن نقول) وقبل سياق جواب الإمام رحمه الله تعالى نذكر أصلاً في أصل شبه المشبهين من المشركين وذلك أن توحيد العبادة أدلته كثيرة محكمة والمجيب على الشبه إذا اشتبه عليه جواب، فإنه يعود إلى الأصل وهو تقرير الأدلة التي جاءت في توحيد العبادة، ثم يدخل الصورة هذه التي أوردها المشبه في تلك الأدلة حتى يبطل الاستدلال من وجه إجمالي فهذه طريقة نافعة.

ثم بعد ذلك يأتي إلى الجواب الذي يكون فيه تخصيص بتلك المسألة التي احتجوا عليها ببعض الأدلة، ومسألة الاستغاثة راجعة إلى الدعاء، فإن الاستغاثة طلب ودعاء؛ لأن الأصل في فعل (استفعل) أي طلب الشيء، وقد يكون من غير الطلب في مواضع متعددة، فإذا أوتي به (استفعل) فإنها تحمل على الطلب لأنها تدل عليه في مواضع فاستسقى طلب السقيا، واستغاث طلب الغوث، واستعان طلب العون إلى آخر أمثال ذلك.

فإذا كانت طلبا فإنها سؤال وإنها دعاء، ولهذا الأدلة العامة في الكتاب والسنة تمنع السؤال بغير الله جل وعلا، تمنع دعاء غير الله، تمنع الطلب من غير الله جل وعلا كما في قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وكما في قوله جل وعلا: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وبخصوص الاستغاثة قال جل وعلا: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، وكما في قوله: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَعَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها إفراد الله جل وعلا بالطلب وإذا كان كذلك في القرآن فهذا عام يشمل ما يقدر عليه المطلوب منه وما لا يقدر عليه وكذلك ما جاء في السنة من قوله ﷺ: «إِذَا سَأَلْتَ، فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ، فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ»^(١). حتى السؤال والطلب من مخلوق لا يجوز بل يجب إفراد الله بالطلب هذه أدلة الكتاب والسنة في هذا بخصوصه.

لكن هذا العموم أو هذا الإطلاق ورد ما يقيد في النصوص، فالنصوص العامة كما ذكرنا لك أو المطلقة تمنع السؤال مطلقا إذا سألت فاسأل الله بلا تفصيل، هل يقدر أو لا

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٧٦٣).

يقدر؟ هل هو حي أم ليس بحي؟ هل هو حاضر أم ليس بحاضر؟ إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله وكذلك ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، لكن جاء في القرآن والسنة تقييدات جعلتنا نقيدها هذا العموم نقيدها هذا الإطلاق أو نخص هذا العموم ببعض الصور، ولهذا القيود في الأدلة ظاهرة فجعلوا تلك المطلقات مشروطة بشروط ولهذا قال العلماء تلك المطلقات ينظر في النصوص هل قيدت أم لا؟ كفهم عام فإنه يبقى على عمومته حتى يرد مخصص كفهم مطلق فإنه يبقى على إطلاقه حتى يرد ما يقيدده فنظرنا في القرآن فوجدنا أن الرب جل وعلا ذكر أن نبيه موسى عليه السلام في أول سورة القصص ذكر قوله جل وعلا: ﴿فَأَسْتَعْثُّهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، فعلمنا بذلك أن موسى عليه السلام وهو نبي الله وكليم الله وإن كان هذا قبل أن يوحى إليه فهو ليس إذ قال ذلك بمشرك الشرك الأكبر لأن الأنبياء منزهون عن الشرك الأكبر قبل النبوة وبعدها من باب أولى كما هو واضح وظاهر.

فقوله: ﴿فَأَسْتَعْثُّهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، هنا الله جل وعلا ذكر الاستغاثة فدل على أن هذا النوع من الطلب خارج عن الإطلاق، فننظر في بساط الحال في هذه الآية، فنقول: هذا طلب الغوث من موسى وهو حي أمامه وهو قادر لأنه وكزه ففضى عليه أو أنه في محل القدرة، أي في حكم القادر وكذلك أنه يسمع خطابه، فظهر لنا من هذا الدليل قيودات.

وكذلك نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم استغاثوا بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته في مواضع، وإذا كان كذلك فإنهم استغاثوا بمن يسمع وهو حي ويقدر على أن يغيثهم.

وكذلك إجازة طلب الغوث بهذه فيما يستغيث المرء بمن هو يقدر على إجابة ما به من كرب؛ يعني بشروطه.

فدلنا ذلك على أن تلك المعلومات إذا سألت فاسأل الله ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ مقيدة، فلهذا قيد العلماء بهذه النصوص المقيدة العموم فقالوا إذا كان المستغاث به المسؤول المطلوب إذا كان حيا يُخرج الميت، إذا كان قادرا على الإنفاذ أو بحكم القادر، إذا كان حاضرا يسمع فإن الأدلة دلت على جواز الطلب منه وعلى جواز الاستغاثة به وعلى جواز الاستعانة، فإن كان غائبا فإنه يبقى العموم على بابه يبقى المطلقات على بابها، فإن كان غير حي فيبقى.

فهنا العمومات بالإجماع يعمل بها والمطلقات بالإجماع يعمل بها، العموم مثل قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا﴾، ومثل قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ وأشبه ذلك، فيُعمل بالعموم حتى يرد المخصص، وهنا المخصصات المنفصلة كما يرد في الأصول دلتنا على اعتبار الشروط.

فمن منع الاستغاثة بغير الله جل وعلا فيما لا يقدر عليه ذلك المستغاث به، مستمسك بالأصل وهو العمومات وبالأدلة المحكمة في هذا الباب، فمن أجاز صورة من الصور فهو الذي عليه الدليل.

ولهذا نقول هذا الدليل الذي أورثتموه لا يخرج عن القيود التي ذكرناها، هذه الشبهة بالاستدلال بهذا الدليل لا يخرج عما ذكرناه؛ بل هو مؤيد ودليل من السنة على ما ذكرناه من القيود.

واستدل لكم به على أن الحياة التي بعد الموت لا تسمى حياة وإنما هي حياة الدنيا ثم بعده موت ويوم القيامة والبعث له حكم ما قبل الموت؛ لأن هؤلاء أحياء في قبورهم، ثم بعد ذلك هم أحياء، فلا فرق نقول هذا لا يستقيم مع الأدلة الكثيرة في القرآن في أن الناس أحيوا حياتين وأميتوا ميتتين قال جل وعلا: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، يعني في بطون أمهاتكم فأحياكم بنفخ الروح ثم يميتكم بذهاب الروح ثم يحييكم بعود الروح، وكذلك قوله جل وعلا في سورة غافر: ﴿رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَاحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَأَعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١]، فدل على أن النصوص فيها حياتان وفيها ميتتان، فمن جعل الموت والحياة حالة واحدة كحال هؤلاء المشبهة الذين أوردوا هذه الشبهة فإن النصوص تبطل هذا الإيراد، من جهتين:

أولاً: من حيث إن هذا الدليل هو لنا وليس علينا؛ لأن فيه القيود بأن هؤلاء أحياء يتكلمون قادرين، آدم عليه السلام قادر على الدعاء، نوح عليه السلام قادر على الدعاء، وموسى عليه السلام قادر على الدعاء، ومحمد ﷺ قادر على الدعاء، وعيسى عليه السلام قادر على الدعاء، ثم نقول إن هؤلاء كانوا في حياة ثم صاروا إلى موت، وهم مع موتهم في حياة برزخية أكمل من حياة الشهداء؛ لكن فرق بين أحكام الموت وأحكام الحياة، ثم يصيرون إلى حياة، فدل على تنوع الأحوال فلكل حال دليلها الذي يخصها.

فإذن جواب الشبهة: هذه العمومات باقية، أدعاء هذا الدليل يصلح لجواز الاستغاثة بغير الله جل وعلا باطل؛ لأنهم استدلوا بدليل في الحياة والكلام معهم في الممات إذا قالوا الممات وما بعده من يوم القيامة كل هذا يعتبر نوع واحد من الحياة، نقول النصوص دلت على أن ثمة حياتين وثمة موتين، فيحتاجون إلى دليل آخر ولا دليل عندهم.

هذا تقرير لهذه المسألة، ولك أن تُنظرَ مثلها في كل أنواع الطلب، كل الأنواع التي يستدلوا بها في أنواع الطلب تستدل بمثل هذا؛ لأنهم يوردون بعض الأدلة والآثار والإشراك بالله في مثل هذا ولك أن تطرد هذا في أمثاله.

قال الإمام رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة (والجواب أن نقول: سبحان من طبع على قلوب أعدائه) وهذا تنبيه من الله جل وعلا في مسألة عظيمة وهي مسألة القدر؛ لأنهم طبع على قلوبهم فلا يفقهون إلا قليلا، (فإن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها)، تستدلون بشيء ليس هو في المسألة التي فيها البحث، المسألة التي فيها البحث الاستغاثة بالأموال، الاستغاثة بمن لا يقدر، وأنتم تستدلون بدليل ليس في محل الدعوى فلا شك أن هذا باطل عند جميع العقلاء استدلال بدليل ليس بمحل الدعوى استدلال باطل، فإن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها، وتلاحظ هنا قوله فيما يقدر عليه، وفي آخرها قال (في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله)، وبين العبارتين فرق، هنا (فيما يقدر عليه) وهناك (فيما لا يقدر عليه إلا الله).

والجواب عن هذا الإيراد أن ضابط الاستغاثة كما ذكره في أول الكلام أن الاستغاثة بالمخلوق جائزة فيما يقدر عليه، والاستغاثة الشركية وأن يستغيث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق أو فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ لأن بين العبارتين فرقا، هو لا يقدر ولكن الآخر يقدر قد لا يقدر هو ولكن الآخر يقدر، وهذه من حيث الاستغاثة بغير الله جل وعلا مما لا يقدر عليه ذلك الغير يحتاج إلى تفصيل.

وخلاصة الأمر أن الضابط الأيسر أن تقول فيما لا يقدر عليه إلا الله، وأما فيما يقدر عليه المخلوق بأنه جائز، وفيما لا يقدر عليه المخلوق لأنه شرك هذه تحتاج إلى ضوابط.

فمثال ذلك لو استغاث بمهندس للعمارة فيما يتعلق بأمر طبي، هو لا يقدر على ذلك، صحيح؟ إنما يقدر عليه الطبيب لكن هنا الاستغاثة لا نقول إنها شرك أكبر لأن هذا جنسه وليست القدرة على ما يقدر عليه الطبيب بخصوصه بل القدر متنوعة، يأخذه ويذهب به إلى طبيب يكون معه إلى آخر الأنواع ولهذا بعض أهل العلم يعبر بقوله إن الاستغاثة بالميت فيما لا يقدر عليه أو الاستغاثة بالغائب فيما لا يقدر عليه إنها شرك أكبر، وهذه لا تنضبط عند أكثر الناس فهي صحيحة لكن تحتاج إلى عالم يضبطها لأن المسائل متشابهة فالذي يضبط المسألة هو قول الشيخ بآخر الكلام أو بغيبته في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله؛ يعني إذا طلب من المخلوق الميت أو الغائب شيء لا يقدر عليه إلا الله فإنه يكون شركا أكبر أما فيما يقدر عليه المخلوق لكن هذا المخلوق المعين لا يقدر عليه، قد تكون وقعت شبهة عند المستغيث وحال الاستغاثة يكون هناك ضعف، وقد يكون هناك ظن أن هذا يقدر أن يضيف إلى آخر مات يتصل بهذا مما ذكرنا شرحه.

المقصود من هذا أن الضابط الأخير الذي ذكره الشيخ في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله هذا ضابط صحيح كما ذكره الشيخ في الحكم بالشرك والأول في الحكم بالجواز، لهذا الشيخ نوع العبارة فقال الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه جائز، والاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك أكبر.

وهذا ضابط صحيح وهو أحسن من أن نقول في المقامين فيما يقدر عليه المخلوق أو فيما لا يقدر عليه بما يحصل معه من الاشتباه.

قال رحمه الله (وكما يستغيث الإنسان بأصحابه في الحرب وغيرها من الأشياء التي يقدر عليها المخلوق ونحن أنكرنا استغاثة العبادة التي يفعلونها عند قبور الأولياء أو في غيبتهم) استغاثة العبادة يعني طلب الغوث من الغائبين مع اعتقاد أن لهم تدبيراً في غيبتهم

هذه استغاثة العبادة، ويكون معها رجاء وخوف، أو رجاء ومحبة أو خوف ومحبة أو الثلاثة معا.

فإذن الاستغاثة منها ما هو عبادة ومنها ما ليس بعبادة، وما أنكرناه هو استغاثة العبادة^(١)، وهو أن يستغيث بغائب إما ميت أو حي غائب فيما يقدر عليه إلا الله جل وعلا يستغيث

(١) للقبورية شبهة هنا وهي قولهم: أن الإنسان إذا دعا غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله لا يكون مشركاً إلا إذا اعتقد أن لغير الله تأثيراً. يقول دحلان: فالذي يقدر في التوحيد هو اعتقاد التأثير لغير الله أو اعتقاد الألوهية واستحقاق العبادة لغير الله، وأما مجرد النداء من غير اعتقاد شيء من ذلك فلا ضرر فيه. [الدرر السننية لدحلان (ص ٣٥)، وانظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق للنبهاني (ص: ١٥٠)، ورسالة قوة الدفاع والهجوم لمحمد الطاهر (ص: ١٨)، ومفاهيم يجب أن تصحح لمحمد علوي المالكي (ص: ٢١-٢٥، ٩٥)]. والجواب عليها من وجهين: الوجه الأول: لا نسلم أن من لجأ إلى غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله أنه لم يعتقد فيه التأثير وإلا فما الذي ألجأه إلى أن يستغيث به ويدعوه؟ فمن أسباب الشرك: الغلو في الصالحين وإساءة الظن برب العالمين، فبمجموع الأمرين يقع الشرك فالذي دعا غير الله تعالى، رائده في ذلك: اعتقاده في مدعوه التأثير وظنه أن الله لا يستجيب له لكثرة ذنوبه ومعاصيه. يقول الشيخ محمد عبده: فالإشراك اعتقاد أن لغير الله أثراً فوق ما وهبه الله من الأسباب الظاهرة، وأن لشيء من الأشياء سلطاناً على ما خرج عن قدرة المخلوقين، وهو اعتقاد من يعظم سوى الله مستعيناً به فيما لا يقدر العبد عليه كالاستنصار في الحرب بغير قوة الجيوش، والاستشفاء من الأمراض بغير الأدوية التي هدانا الله إليها، والاستعانة على السعادة الأخروية أو الدنيوية بغير الطرق والسنن التي شرعها الله لنا، هذا هو الشرك الذي كان عليه الوثنيون ومن ماثلهم، فجاءت الشريعة الإسلامية بمحوه ورد الأمر فيما فوق القدرة البشرية والأسباب الكونية إلى الله وحده. [رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده (ص: ٧٥)] فهذا إثبات واضح للتلازم الذي ذكرناه. الوجه الثاني: إنه لو سلم جدلاً أن المستغيث بغير الله تعالى قصده أن

به في شفاء مرضه، يستغيث به في أن يخلص من المدلهمات التي أصابته، في كشف الكربات في إزالة المصائب التي أصابته، في مغفرة الذنب في إتيانه الولد في تأمينه مما يخاف إلى آخر ذلك.

قال: (إذا ثبت ذلك) يعني الجواب الأول الذي ذكره الشيخ وجه الاستدلال لصالحهم، قال: هذا الدليل لنا وليس علينا، ثم قال: (إذا ثبت ذلك فاستغاثتهم بالأنبياء يوم القيامة يريدون منهم أن يدعوا الله أن يحاسب الله حتى يستريح أهل الجنة من كرب الموقف وهذا جائز في الدنيا والآخرة) جوازه في الدنيا لأنه يجوز أن تطلب من أحد في الدنيا أن يدعو لك؛ لأنه يقدر على هذا الشيء، كذلك في الآخرة يجوز أن تطلب أن يدعو لك لأنه يقدر على ذلك وهاتان حياتان، والكلام في الموت أو حين الغيبة هو محل النزاع

يتخذ مدعوه واسطة بينه وبين الله دون أن يعتقد تأثيره فهذا باطل أيضاً، إذ هذا هو قصد المشركين الأوائل الذين أقروا الله تعالى بالوحدانية في الربوبية واتخذوا وسطاء بينهم وبين الله تعالى [انظر الصواعق المرسلّة الشهابية لابن سحمان (ص: ١٢٨، ١٣٥) وانظر: القول الفصل النفيس في الرد على المفتري داود بن جرجيس لعبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (ص: ٣٨-٣٩)] كما قال الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، يقول التفتازاني عندما ذكر التوحيد بدأ يعدد أصناف المشركين الذين يعتقدون وجود تأثير للكواكب ونحوها فذكر منهم عباد الأصنام وأن عبادها لا يعتقدون فيها كونها مؤثرة مدبرة فقال: وأما الأصنام فلا خفاء في أن العاقل لا يعتقد فيها شيئاً من ذلك، قال فلهم في ذلك تأويلات باطلة فذكر خمسة تأويلات، فقال عن التأويل الخامس: أنه لما مات منهم من هو كامل المرتبة عند الله تعالى اتخذوا تمثالاً على صورته وعظموه تشفعاً إلى الله تعالى وتوسلاً". [شرح المقاصد للتفتازاني (٤/٤١-٤٢)].

قال: (أن تأتي عند رجل صالح حي يجالسك ويسمع كلامك وتقول له: ادع الله لي، كما كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه ذلك في حياته، وأما بعد موته فحاشا وكلا أنهم سألوه ذلك عند قبره) يعني أن الصحابة لم يرد عنهم شيئا البتة وحاشاهم وكلا أنهم أتوا قبر النبي ﷺ فاستغاثوا به، أو أتوا قبره فاستشفوا به طلبوا منه الدعاء فهذا لم يكن يفعله الصحابة رضوان الله عليهم بعد موته البتة، قال (بل أنكر السلف على من قصد دعاء الله عند قبره، فكيف بدعائه ﷺ نفسه) يعني السلف كما في قضية علي بن الحسين وعدة حوادث في هذا عن السلف أنهم أنكروا من يأتي إلى القبر للدعاء، وإنما من دخل المسجد، من أتى من سفر كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما وغيره يأتي فيسلم عن النبي ﷺ سلاما، أما أن يتخذ القبر للدعاء يعني ما حول القبر أو أنه يدعى النبي ﷺ نفسه هذا لم يكن عند السلف؛ بل بعضهم غلط ودعا الله جل وعلا وحده عند القبر فأنكر عليه بعض السلف كما ذكرت لك، إذا أنكروا على من قصد القبر لدعاء الله جل وعلا فكيف لا يُنكرون من قصد القبر لدعاء المقبور نفسه، لا شك أن هذا أولى بالإنكار. [صالح آل الشيخ].

وملخص الإجابة على الشبهة التالي:

- ١- أن هذه استغاثة بأحياء حاضرين قادرين على الشفاعة بعد الاستئذان.
- ٢- أنها في أمر فيه نوع نفع للخلق، فهي استغاثة حاجة لا استغاثة عبادة.
- ٣- أنا لا ننكر الاستغاثة بحي حاضر فيما يقدر عليه، وإنما ننكر الاستغاثة بالأموات والغائبين، أو بحي حاضر في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى.
- ٤- أن الاستغاثة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام يوم القيامة، أي طلب الشفاعة منهم وهكذا بالنبي ﷺ في حياته طلب دعاء من حي حاضر قادر عليه، لا طلب نجدة من

المدعو، فهو طلب دعاء من المستغاث به لا دعاء له، وبهذا تكشف هذه الشبهة وتدحض تلك الحجة التي طالما تعلق بها الخرافيون لتبرير شركهم. [عبد الله القصير].

[الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ]

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى؛ وَهِيَ: قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أُلْقِيَ فِي النَّارِ، اعْتَرَضَ لَهُ جِبْرِيلُ فِي الْهَوَاءِ، فَقَالَ: أَلَيْكَ حَاجَةٌ؟ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا! قَالُوا: فَلَوْ كَانَتْ الْإِسْتِغَاثَةُ بِجِبْرِيلَ شِرْكَاً لَمْ يَعْضُضْهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

فَالجَوَابُ: إِنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الشُّبْهَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِأَمْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥]، فَلَوْ أذِنَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَارَ إِبْرَاهِيمَ وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الْأَرْضِ وَالْجِبَالِ وَيُلْقِيَهَا فِي الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَضَعَ إِبْرَاهِيمَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنْهُمْ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَفَعَلَ.

وَهَذَا كَرَجُلٍ غَنِيٍّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ يَرَى رَجُلًا مُحْتَاجًا، فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقْرِضَهُ أَوْ يَهَبَهُ شَيْئًا يَقْضِي بِهِ حَاجَتَهُ، فَيَأْبَى ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ، وَيَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اللَّهُ بِرِزْقٍ لَا مِنَّةَ فِيهِ لِأَحَدٍ. فَأَيْنَ هَذَا مِنَ اسْتِغَاثَةِ الْعِبَادَةِ وَالشَّرْكِ لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ؟!

(ولهم شبهة أخرى وهو قصة إبراهيم عليه السلام لما ألقى في النار) حينما أمر عدوُّ الله النمرود بجمع حطب عظيم ثم أضرم فيه النار وأمر بإلقاء إبراهيم فيها (اعترض له جبريل في الهواء) حين ألقى من المنجنيق (فقال له: ألك حاجة؟) في هذه الضيقة والشدة أنفَعك بها (فقال: أما إليك فلا) فصبر في شدة هذه الحاجة، ثم قال إبراهيم عليه السلام: حسبنا الله ونعم الوكيل. أي كافينا الله وحده ونعم الموكول إليه أمر عباده. فقال الله تعالى للنار: (كوني برداً وسلاماً على إبراهيم) فكانت برداً وسلاماً عليه.

فالمقصود أن هؤلاء المشركين شبهوا بهذه القصة (قالوا: فلو كانت الاستغاثة بجبريل شركاً لم يعرضها على إبراهيم).

وأصل ضلالهم في هذه الشبهة عدم التفريق بين الجائز والحرام، وعدم العلم والاطلاع على ما في الكتاب والسنة والإجماع من بيان ذلك.

(فالجواب أن هذا من جنس الشبهة الأولى؛ فإن جبريل عرض عليه أن ينفعه بأمر يقدر عليه) وهو حي حاضر قادر؛ فإن هذا من جنس الاستغاثة بالحي الحاضر القادر (فإنه كما قال الله فيه: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥])، فلو أذن الله له أن يأخذ نار إبراهيم وما حولها من الأرض والجبال ويلقيها في المشرق أو المغرب لفعل) كما صنع حين أمر بقلع ديار قوم لوط وما حولها من القرى حتى بلغ بها عنان السماء، (ولو أمره أن يضع إبراهيم عليه السلام في مكان بعيد عنهم لفعل، ولو أمره أن يرفعه إلى السماء لفعل). ثم مثل المصنف بحالة إبراهيم وجبريل فقال: (وهذا كرجل غني له مال كثير يرى رجلاً محتاجاً فيعرض عليه أن يقرضه أو أن يهب له شيئاً يقضي به حاجته) هذا مثل جبريل (فيأبى ذلك الرجل المحتاج أن يأخذ ويصبر إلى أن يأتيه الله برزق لا منة فيه لأحد) هذا مثل إبراهيم عليه السلام، فكما أن الفقير لو قبل من الغني لم يكن مشركاً فكذلك هذه. (فأين هذا من استغاثة العباد والشرك) التي يفعلونها مع الأموات والغائبين وهي عين شرك المشركين الأولين من هذه الاستغاثة المذكورة في قصة إبراهيم (لو كانوا يفقهون) فهذا جنس وهذا جنس، فمن سوى بينهما فقد سوى بين المتباينين من كل وجه. وفي الحقيقة أن من قال هذا أولى ما له مراجعة عقله؛ فمن قال إن هذه مثل هذه أو توقف فيها فهو مصاب في عقله. [محمد بن إبراهيم].

هذه الشبهة أضعف من الشبهة الأولى ولكن المشرك والعياذ بالله يتشبث بخيط العنكبوت للإبقاء على ما هو عليه، قصة إبراهيم هذه ذكرها بعض المفسرين وأن جبريل عليه السلام اعترض له في الهواء لما ألقى في الهواء فقال له يا إبراهيم ألك حاجة؟ فقال إبراهيم عليه السلام وهو إمام الحنفاء، قال: أما إليك فلا؟ قالوا لو كانت الاستغاثة شركا لم يعرضها على إبراهيم، وكما ترى ان الاستدلال ليس في محل الدعوى والدليل ليس في محل الدعوى، فالكلام في الاستغاثة بالأموات، وأما الاستغاثة في أصلها كما قلنا دلت الأدلة على جوازها بشروطها، وأما الاستغاثة التي نتكلم فيها الاستغاثة بالغائبين الاستغاثة بالأموات، ولهذا لو قال قائل لهم، إذا كنتم تقولون ذلك فهل يجوز أحد منكم أن يستغيث بإنسان اليوم، مجمع على حياته بين المسلمين وهو عيسى عليه السلام رسول من أولي العزم من الرسل، فهل تجوزون الاستغاثة والطلب من عيسى عليه السلام، وهو حي في السماء رفعه الله جل وعلا إليه، ولا قائل بين المسلمين البتة أنه تجوز الاستغاثة والطلب من عيسى عليه السلام إنما كلامهم في الأولياء المقبورين.

لهذا نقول هذه الشبهة لأنه عرض جبريل على إبراهيم هذه لنا وليست علينا؛ لأن جبريل عليه السلام قوي بل شديد القوى فقد أتى النبي ﷺ وقال له: يا محمد لو شئت لأطقت على أهل مكة الأخشيين، فقال ﷺ وهو الرؤوف الرحيم: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»^(١). فجبريل عليه السلام يخلص إبراهيم من النار هذا امر سهل ميسور عليه وجبريل كان حاضرا عرض الإغاثة لإبراهيم،

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣١)، ومسلم (١١١).

هذه بلا شك محل للدعوى لكن كما ذكرت لك المشرك يتشبهت بخيط العنكبوت.
[صالح آل الشيخ].

ومختصر كشف هذه الشبهة بالجواب التالي:

أولاً: أن القصة ضعيفة من حيث السند - وإن كان معناها صحيحاً - ففي ثبوتها نظر.

ثانياً: أن جبريل عرض على إبراهيم عليهما الصلاة والسلام أن ينفعه بأمر يقدر عليه بإذن الله تعالى فإنه كما وصفه الله تعالى بقوله شديد القوى.

ثالثاً: أنها استغاثة حاجة بحِّي حاضر يسمع النداء ويغيث بما يقدر عليه، ففرق بين هذا وبين الاستغاثة بميت أو غائب أو حاضر في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى. [عبد الله القصير].

[خَاتِمَةٌ]

وَلَنَخْتِمَ الْكَلَامَ بِمَسْأَلَةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ، لَكِنَّ نُفْرِدُ لَهَا الْكَلَامَ لِعِظَمِ شَأْنِهَا،
وَلِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهَا؛ فَنَقُولُ:

لَا خِلَافَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْعَمَلِ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا؛
لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مُسْلِمًا. فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ - كَفِرَ عَوْنًا،
وَإِبْلِيسَ، وَأَمْثَالِهِمَا -.

وَهَذَا يَغْلَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ يَقُولُونَ: هَذَا حَقٌّ، وَنَحْنُ نَفْهَمُ هَذَا، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ،
وَلَكِنَّ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلَّا مَنْ وَافَقَهُمْ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ.
وَلَمْ يَدْرِ الْمَسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أُمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ، وَلَمْ يَتْرُكُوهُ إِلَّا لِشَيْءٍ مِنَ
الْأَعْذَارِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ
الآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلًا ظَاهِرًا وَهُوَ لَا يَفْهَمُهُ وَلَا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ؛ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَهُوَ شَرُّ
مِنَ الْكَافِرِ الْخَالِصِ ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ، تَبِينُ لَكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ.

تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ بِهِ؛ لِخَوْفِ نَقْصِ دُنْيَا أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً.
وَتَرَى مَنْ يَعْمَلُ بِهِ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُ بِقَلْبِهِ: إِذَا هُوَ لَا يَعْرِفُهُ.

(ولنختم الكلام إن شاء الله تعالى بمسألة عظيمة مهمة جدا تفهم مما تقدم) من أجوبة الشبهات السابقة؛ مجموعُ جواب الشبهات السابقة يكفي لكن متفرق فيها، وإفرادها يكون أوعى لها وأحفظ. ذكرت في الأجوبة عموماً وهاهنا خصوصاً (ولكن نفرد لها الكلام لعظم شأنها ولكثرة الغلط فيها) وما كان كذلك كان حقيقاً أن يحفظه الطالب وأن يثني عليه الخناصر (فنقول: لا خلاف) بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل) فلا بد من الثلاثة؛ لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه (فإن اختل شيء من هذا) لو وحّد بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وحد بقلبه وأركانه دون لسانه ما نفعه ذلك، ولو وحد بأركانه دون الباقي (لم يكن الرجل مسلماً) هذا إجماع أن الإنسان لا بد أن يكون موحداً باعتقاده ولسانه وعمله.

وهذه أمثلة اختلال واحد من هذه الثلاثة.

(فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند) إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحق بأركانه فهذا كافر عند جميع الأمة (كفرعون) كما في آية: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، (وإبليس) وكذلك إبليس يعرف الحق كما قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، فكفرهما كفر عناد؛ فإن فرعون وإبليس يعرفان الحق في الجملة. وقد ينطقون به، وبعض الكفر يكون عن جهل وعدم بصيرة (وأمثالهما) كعلماء اليهود أمة الغضب وأمثالهم ممن يعلم الحق ولا يعمل به (وهذا) المقام مقام التوحيد، وأنه لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل

(يغلط فيه كثير من الناس) منهم من إذا نعت له التوحيد (يقولون هذا حق) وهذا الذي ندين الله به (ولكن) يعتذرون يقولون: (لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم) يعني ما يوافقون أهل بلده (وغير ذلك من الأعذار) التي اعتذر بها، يعني ليس عن جهل بها، ما جحدوها لكن آثروا العاجل والحطام على الآجل (ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق ولم يتركوه إلا لشيء من الأعذار) التي هي مثل هذه الأعذار (كما قال تعالى: ﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾) ففي هذا أنهم عرفوا الحق وإنما آفتهم شهوتهم وإيثارُ عاجلهم على آجلهم (وغير ذلك من الآيات كقوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾) فعلماء اليهود يعرفون الحق ويعرفون أنه الحق، ولكن رياستهم منعتهم من الانقياد له. فمعرفةُهم وإقرارهم بالحق ما نفعهم حيث تركوا العمل به والانقياد كما كان اليهود قبل مبعث النبي ﷺ يقولون إنه ضل زمن الأنبياء، ووالله لئن بُعث نبي لنقاتلنكم معه، قال تعالى: ﴿وَكَاثِبُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٨٩] الآية.

(فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهراً) جرى على لسانه وعملت به أركانه (وهو لا يفهمه، أو لا يعتقده بقلبه) أو فهمه ولكن لم ينقد بجناحه (فهو منافق، وهو شر من الكافر الخالص) فإن الكافر الخالص أتى الشر من وجهه ولا خادع ولا دلس ولا لبس وخان ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، يعني تحت الكفار؛ فهم أشرُّ من الكفار في الآخرة.

والنفاق مشتق من نافقاء اليربوع إذا خالف باب جُحره. وفي الشرع مخالفة الظاهر للباطن، أما في الاعتقاد كمن يقول باللسان ويعمل بالأركان ولكن مخالف بالجنان. فهذا نفاق أكبر ناقل عن الملة، وقد ذكر الله المنافقين في ثلاث عشرة آية من سورة البقرة،

بخلاف الكافر الأصلي فإنه أهون كفراً من المنافق والكفار الأصليون ذكروا في آيتين من سورة البقرة.

والقسم الثاني نفاق عملي، وهو ما ذكر في الحديث: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ»^(١). وصاحبه لا يكون مثل الأول، وهو أعظم من الكبائر؛ فإن جنس ما أتى في النصوص بتسميته كفراً أو نفاقاً فهو أعظم مما أتى أنه معصية متوعدٌ عليها بوعيد؛ لأن ذنب الشرك والنفاق أعظم من غيره وأقبح. [محمد بن إبراهيم].
فالناس مع التوحيد ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من يعرفه ويؤمن به باطناً ويجحده ظاهراً وينكره.

القسم الثاني: من يتكلم به ويعمل به ظاهراً وينكره ويكفر به باطناً. وهم المنافقون.

القسم الثالث: من يعتقد باطناً ويعمل به ظاهراً وباطناً. والقسمان الأولان كافرين خاسران والقسم الثالث مؤمن مفلح. [صالح الفوزان].

فهذه صلة لما اتفق أن بينا من مقاصد هذه الرسالة العظيمة كشف الشبهات لما أورد الإمام المجدد رحمه الله تعالى جملاً من أصول الشبهات التي يوردها أعداء الدين وأعداء دعوة والتوحيد، ختم الكلام بإيراد شبهة، وهذه الشبهة راجعة إلى العمل، والشبهة السابقة راجعة إلى العلم يعني بالتوحيد وبيان أنه الحق ورد ما يجادل به المشركون في صحة التوحيد وصحة اعتقاد ما دلت عليه كلمة التوحيد.

(١) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

قال الإمام رحمه الله (ولنختم الكلام إن شاء الله تعالى بمسألة عظيمة مهمة جداً) وفي قوله هنا: (ولنختم الكلام إن شاء الله تعالى) فيه يعني في إيراده للاستثناء هذا إن شاء الله تنبيه لطالب العلم؛ بل ولكل مؤمن أن يستعمل هذه الكلمة فيما يريد أن يفعله من الأمور العلمية ومن الأمور العملية، واستعمال هذه الكلمة ينقسم إلى واجب ومستحب ومتأكد فأما الواجب فهو إذا قرنها بتأكيد وعزم وتصميم أو كان مع ذلك أو كان معها قسم في فعل شيء ما وهذا مأخوذ من قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، فقوله هنا جل وعلا فيه النهي كما هو ظاهر، والنهي متعلق بقوله ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ وهذه الجملة متأكدة بـ(إن) كما هو معلوم وأعظم من ذلك إذا أقسم على الشيء كأن يقول القائل: والله لأسأل كذا وكذا، فهذا يجب عليه أن يقول في ذلك إن شاء الله، والحال الثانية أن تكون متأكدة الاستحباب وذلك في غير ما ذكرنا مما يجري في عادة الكلام فيما تستقبل من أمور سأفعل كذا، وسأقوم بكذا وسأقول كذا وسأذهب ونحو ذلك هنا يسحب بتأكد أن يقول المرء إن شاء الله؛ لأنه لا يدري هل يفِي أو لا يفِي وتعليقه بالمشيئة إخراج له من الحول والقوة والتدلل والتبرؤ من الحول ولقوة إلى حول الله جل وعلا وقوته.

المقصود أن طالب العلم يقول إن شاء الله سنتكلم عليها إن شاء الله، حتى يوفق لأن كل شيء بمشيئة الله جل جلاله، قال هنا رحمه الله (ولنختم الكلام إن شاء الله تعالى بمسألة عظيمة مهمة جداً تفهم مما تقدم) يعني أنها لم تتقدم بنصها ولكن بمفهومها فما تقدم يفهم منه هذا التقرير والمفهوم لا يتفطن له كل أحد؛ بل الناس يختلفون في التنبيه لباطن الكلام ولجماعه وإشارته ودلالاته اللازمة، ولهذا أورد هنا ما يفهم لكن التصريح والإيضاح لشدة أهمية ذلك، قال: (ولكن نُفرد لها الكلام لعظم شأنها ولكثرة الغلط فيها)

لعظم شأنها لأنها تفرق بين المؤمن والمنافق ولكثرة الغلط فيها؛ لأن الذين زعموا أنهم من أهل التوحيد وأنهم أقروا به في زمن الشيخ رحمه الله غلطوا في ذلك وظنوا أن الإقرار بالتوحيد يكفي، فقالوا: نعم هذا الذي قال محمد بن عبد الوهاب حق وهذه دلالات النصوص صحيحة؛ ولكنهم لم يتركوا الشرك هملاً ولم يتبرؤوا منه عملاً مداراة لقولهم أو خوفاً على مال أو جاه أو ما أشبه ذلك.

ولهذا قال (ولكثرة الغلط فيها) يعني في زمانه وفي كل زمان يشبه زمانه (فنقول: لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختلف شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً)، قوله (لا خلاف) يعني عند أهل السنة والجماعة لأن أهل السنة والجماعة عندهم الإيمان ثلاثة أشياء مسماه يقع على ثلاثة أشياء الاعتقاد بالجنان والقول باللسان والعمل بالأركان.

والإيمان أركانه ستة وأعظمها وأولها الإيمان بالله.

والإيمان بالله منقسم إلى ثلاثة أقسام:

إيمان بتوحيد الله في ربوبيته.

وإيمان بتوحيد الله في إلهيته.

وإيمان بتوحيد الله في أسمائه وصفاته.

فإن أقر بقلبه بتوحيد الربوبية والألوهية ونطق بلسانه بتوحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات؛ لكنه لم يعمل بتوحيد الألوهية فلا خلاف أنه فقد ركناً من أركان الإيمان، لم يعمل بالإيمان بالله؛ لأن الإيمان بالله فيه توحيد الله بالعبادة فإذا أشرك مع الله جل وعلا إلهاً آخر فإنه لا خلاف كما ذكر الإمام رحمه الله أنه لم يَصِرْ مسلماً بإيمانه بكل

الأركان إذا فقد العمل بتوحيد الإلهية، ولهذا قال فإن اختل شيء من هذا؛ يعني من هذه الثلاثة مجتمعة، أن يكون بالقلب والمقصود به قول القلب وهو اعتقاده.

وقولنا قول القلب هذا مسماها بعض السلف سمي الإخلاص والاعتقاد قول القلب، وهذه تسمية اصطلاحية وإلا فإن القول لا يُنسب للقلب لفظاً، وإنما قيل قول القلب للتقسيم ما بين العمل والقول، فالقول قسيم العمل، ولما كان للقلب عمل بالاتفاق سموا ما ليس من عمل القلب قول القلب، لا كتمال التقسيم، ولهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول في مواضع عن الإخلاص والاعتقاد يقول هو الذي يسميه بعضهم قول القلب، وهذا ظاهر المقصود أن قول الشيخ رحمه الله (لا بد أن يكون بالقلب) يعني الإيمان يكون بالقلب الذي هو الإقرار بتوحيد الله جل وعلا والعلم بذلك وإخلاص الدين لله جل وعلا إخلاص الإقرار يعني أن لا يكون مقراً كحال المنافقين؛ بل أن يكون في اعتقاده مخلصاً، أو كحال المستكبرين وما أشبه ذلك، واللسان يعني أن يشهد فيما دل عليه الإيمان، والشهادة عند السلف فيما فسروا به موالد الشهادة في القرآن كقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وكقوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وأشبه ذلك، ففسروا الشهادة بأنها اعتقاد ونطق وإعلام وإخبار، فالشهادة ليست هي القول وحده وليست هي الاعتقاد وحده؛ بل لا بد أن يعتقد وأن يقول وأن يُعلم غيره بذلك إلا إذا كان ثم ما يرخص به في كتمان الإيمان في مواضع، فالشهادة تضم هذا، ولهذا صار قول اللسان هذا جزء من الإيمان، هناك اعتقاد بالجنان وقول باللسان والعمل بالأركان يعني بما دل عليه.

إذا تقرر هذا فمن المتقرر أيضاً عند أهل السنة والجماعة بلا اختلاف بينهم أن الإيمان لا يصح من أحد إلا بقدر يصحح هذا الإيمان من الإسلام وكذلك من المتقرر عندهم

باتفاق أن الإسلام لا يصح من أحد - يعني الأعمال العمل بالأركان الأربعة العملية وغير ذلك - إلا بقدر من الإيمان هو القدر المجزئ هذا القدر المجزئ من الإيمان الذي به يصح الإسلام هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على القدر المجزئ، وإيضاح ذلك له موضعه، فلا يصح إسلام حتى يأتي بقدر مجزئ من الإيمان به يسمى مسلماً فلا يتصور أن يكون ثم مسلم ليس معه إيمان البتة أو ثم مؤمن ليس معه إسلام البتة؛ بل لا بد في الإسلام من إيمان يصح ذلك الإسلام ولا بد في الإيمان من إسلام يصح ذلك الإيمان يعني قدراً مجزئاً.

إذا تقرر هذا بلا خلاف تنبّهت لدقة المصنف رحمه الله إذ قال (فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً) ولم يقل مؤمناً، لم يقل مؤمناً لسببين:

الأول: أنه لو نفى الإيمان قد يتوهم أنه يثبت الدرجة التي هي أقل منه وهي الإسلام، وهذا غير مراد فنفي الأقل حتى لا يتوهم المعنى الباطل.

الثاني: هي الإسلام لأنه أتى بعبادات ولكن لم يأت بالإيمان المصحح لها، فنفي عنه الإسلام لأنه وإن كان أتى بظاهر الإسلام لكن لم يأت بالتوحيد الذي دلت عليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ففيه الركن الأول من الإسلام، وكذلك لم يحقق الإيمان الذي هو بالقلب واللسان والعمل.

إذا تبين لك ذلك ففصل بعد ذلك الإمام عليه رحمة الله تعالى بقوله: (فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما) وتقرير هذا أن الكفر عندنا - يعني عند أهل السنة والجماعة - الكفر يكون إخراجاً مما ضده الذي هو الإيمان فالإيمان إذا كان فيه اعتقاد وقول وعمل، فضده الكفر يكون باعتقاد يضاد الاعتقاد،

وبقول يضاد القول، وبعمل يضاد العمل، ولهذا مورد الكفر يكون بالاعتقاد، ويكون بالقول، ويكون بالعمل؛ لأن الكفر ضد الإيمان، ويتصور أن يكون المرء يعتقد اعتقادا حقا؛ لكن لا يعمل، فليس إذا داخلا في الإيمان، فهو لاء هم المستكبرون والاستكبار أحد نوعي الكفر؛ لأن الذين كفروا على قسمين:

منهم من كفر بعد علم، هؤلاء هم المستكبرون ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال جل وعلا في فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال جل وعلا أيضا عن فرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فعلمه حاصل بذلك فحين كفر لم يكفر عن جهل وإنما عن إباء واستكبار وكذلك أبو جهل وكذلك صنديد قريش سمعوا القرآن وعلموا حجته لكن صدهم عن ذلك الإيذاء والاستكبار: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

والقسم الثاني: الإعراض، والإعراض قد يكون إعراضا بعد العلم، وقد يكون إعراضا عن العلم، قال جل وعلا: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، هذا في الإعراض الذي هو إعراض عن العلم، كذلك إعراض بعد علم كما في آيات أخر. فالعلم بالاتفاق لا يكفي في صحة الدين، حتى يعمل بما دل عليه العلم، علم التوحيد فلم يعمل به هذا مستكبر، علم الحق الذي هو الإيمان بالأركان فلم يعمل بما دل على ذلك فهو مستكبر.

لم يعلم أصلاً مع تمكنه من العلم؛ ولكن أعرض فهذا معرض، فإذا أعرض عن التوحيد مع التمكن فهذا معرض وهو غير عامل بالتوحيد وغير معتقد له، فلا يكون مؤمناً، لا بد من اجتماع الإيمان بحدوده؛ يعني الإيمان الذي هو في القلب وهو الاعتقاد وقول اللسان وعمل الأركان.

قال: (فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند) وتعبيره هنا رحمه الله بقوله: (فإن عرف التوحيد ولم يعمل به) فيه إشارة إلى أن معرفة التوحيد لمن لم يعمل به أنسب من أن يقال: (علم التوحيد)؛ لأن المعرفة في القرآن أكثر ما جاءت على سبيل الذم، كما في قوله جل وعلا: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ونحو ذلك من الآيات فمن رد الحق نقول عرفه ورده، وإن قلنا علمه ورده فلا بأس كما قال جل وعلا: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَآ أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

قال رحمه الله (وهذا يغلط فيه كثير من الناس، يقولون إنه حق، ونحن نفهم هذا، ونشهد أنه الحق؛ ولكن لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم) يعني أن هذا الأمر هو ما عليه كثير من الناس يقولون هذا حق ونحن نفهم هذا الشيء الذي هو دلالة التوحيد وأن الله جل وعلا هو المستحق للعبادة وحده دونما سواه، وأن صرف العبادة لغير الله بأنواعها من الدعاء والاستغاثة والاستعانة وأنواع الطلب والذبح والنذر والرجاء والخوف ورجاء العبادة وخوف السر ومحبة العبادة وأشباه ذلك، نعلم أنها حق لله جل وعلا؛ لكن لو لم نفعله ما يوافق أهل البلد ما تمكنا من الحياة، فلا بد أن نوافقهم في الشرك، ففعلوا الشرك مع علمهم بالتوحيد، وهذا لا ينجيهم لأنهم علموا فلم يعملوا

بالتوحيد، فمن علم بالتوحيد، علم حق الله جل وعلا في توحيده ولم يعمل به هذا كافر، مثل ما ذكر الإمام قال: (فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند) يعني مستكبرا. (ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم) يعني لو عاندناهم وخالفناهم لثارت علينا مصائب، (أو غير ذلك من الأعذار، ولم يدر المسكين) وحقا هو مسكين؛ بل هو أكثر المساكين في عقله وفي عدم معرفته بمصلحته وما يؤول إليه أمره، قال (ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق) الأكثر في الناس في أئمة الكفر المعرفة والعلم بالحق؛ لكن تركوه إيباء واستكبارا، لم يتركوه عن شبهة قائمة، لم يتركوه عن عدم علم به أو إعراض عنه، إنما هم تركوه بعد العلم به بعد المعرفة به، قال (ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق)، ولاحظ استعمال كلمة (يعرفون) مرة أخرى، قال (ولم يتركوه إلا لشيء من الأعذار) لهم عذرهم، الأعذار تختلف:

فهذا عذره أن يوافق أهل البلد. وهذا عذره أن يعيش. وهذا عذره أن يأكل هو وأولاده. وهذا عذره كذا وهذا عذره كذا.

وإذا كان الله جل وعلا لم يعذر طائفة من أهل الإسلام في مساكنة المشركين وعدم الهجرة مع أنهم لم يعملوا الشرك ولم يوافقوا أهل الشرك في الشرك، فأنزل الله جل وعلا فيهم قوله العظيم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧]، مع أن هؤلاء ليسوا مشركين؛ ولكنهم تركوا الهجرة مع القدرة على الهجرة وعدم القدرة على إظهار الدين، يقدرون على الهجرة لأن الله استثنى المستضعفين جل جلاله، ولم يقدرُوا أن يظهروا الدين وإنما تعبدوا بالتوحيد وسكتوا ولم يهاجروا، في أرضٍ لم يستطيعوا أن يظهروا فيها التوحيد، فتوعدهم الله جل

وعلا بقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَأْوَهُم جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ فكيف بمن مكث في بلد لا يستطيع فيها أن يظهر الدين وأعظم من ذلك أنه يعمل بالشرك والكفر موافقة لأهل البلد من غيره والله جل وعلا قال في سورة النحل: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ [النحل: ١٠٦] الآية فاستثنى المكره، وأما هؤلاء الذين وصفهم الشيخ رحمهم الله فكل واحد يعتذر بعذر، فكذلك أئمة الكفر كل واحد له عذر هذا عذره جاهه وهذا عذره ماله، وهذا عذره أنه يشتري بآيات الله ثمنا قليلا يعني يبيع فيها ويشترى، والكل يجتمعون في أنهم علموا وعرفوا الحق ولكنهم سألوا وعملوا بالشرك ولم يعملوا بالتوحيد. [صالح آل الشيخ].

يقول رحمه الله: (فإن عمل بالتوحيد ظاهراً) أي: باللسان والجوارح، (ولكنه لم يعتقده بقلبه ولم يفهمه فإنه منافق، وهو شر من الكافر المصرح بكفره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾) وهذا ظاهر فيمن كان معانداً يعلم الحق ولكنه كرهه بقلبه ولم يطمئن إليه، ولم يستقر به، ولكنه أظهر الالتزام بالشرعية خداعاً لله ولرسوله وللمؤمنين، وأما من كان لا يفهمه بالكلية ولا يدري ولكنه يعمل كما يعمل الناس ولم يتبين له ذلك الشيء الذي يعملونه والمقصود منه، فإن الواجب أن يبلغ ويعلم، فإن أصر على ما هو عليه من إنكاره بقلبه فهو منافق. [محمد بن عثيمين].

فلا بد أن يكون الشخص موحداً باعتقاده وقوله وعمله وأنه لا يكفي التوحيد بالقلب -

كما زعموا - لوجه:

١- أن من زعم أنه موحد بقلبه، وهو لم يوحد بقوله وعمله فهو غير صادق، لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل، لقوله ﷺ: «أَلَا إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

٢- أن توحيد القلب لله تعالى بالربوبية هو توحيد فرعون الذي استيقن قلبه صدق موسى وأحقية ما جاء به، لكنه أصر وعاند، وبقي على ما كان عليه من دعوى الربوبية حتى أهلكه الله.

٣- أن الواجب على الصادق في توحيد قلبه أن يلتمس رضى الله ولو سخط الناس، لا أن يلتمس رضى الناس ولو سخط الله، حتى لا يكون من أهل الباطل القائلين: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]. [عبد الله القصير].

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِهِمْ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ:

أَوْ لَاهُمَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]. فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ غَزَوْا الرُّومَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَرْحِ وَاللَّعِبِ. تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالْكَفْرِ أَوْ يَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةٍ لِأَحَدٍ؛ أَعْظَمُ مِمَّنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ يَمْرُحُ بِهَا.

وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٧]. فَلَمْ يَعْذِرِ اللَّهُ مِنْ هَوْلَاءِ؛ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ مَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ. وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ - سِوَاءَ فَعَلَهُ خَوْفًا، أَوْ مُدَارَاةً، أَوْ مَشْحَةً بِوَطْنِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ عَشِيرَتِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَرْحِ، أَوْ لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ -؛ إِلَّا الْمُكْرَهُ.

وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأولى: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾؛ فَلَمْ يَسْتَشِنْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا الْمُكْرَهُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُكْرَهُ إِلَّا عَلَى الْكَلَامِ أَوْ الْفِعْلِ، وَأَمَّا عَقِيدَةُ الْقَلْبِ فَلَا يُكْرَهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا.

وَالثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]؛ فَصَرَّحَ أَنَّ هَذَا الْكُفْرَ وَالْعَذَابَ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الْإِعْتِقَادِ، أَوْ الْجَهْلِ، أَوْ الْبُغْضِ لِلدِّينِ، أَوْ مَحَبَّةِ الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حِطًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ولكن عليك بفهم آيتين من كتاب الله) فإن بفهمهما يتبين لك ما قرره المصنف من أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل... إلخ، (أولاهما ما تقدم من قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ فإذا تحققت أن بعض الصحابة الذين غزوا الروم مع الرسول ﷺ كفروا بسبب كلمة) واحدة (قالوها على وجه المزح واللعب، تبين لك أن الذي يتكلم بالكفر أو يعمل به خوفاً من نقص مال أو جاه أو مداراة لأحدٍ أعظم ممن تكلم بكلمة يمزح بها) وأولى وأحق بالكفر ممن تكلم بكلمة يمزح بها وهو من الصحابة؟ فهل الصحابة الذين قالوها يصيرون كفاراً وهؤلاء لا يصيرون كفاراً؟!)

(والآية الثانية) من الآيتين الدالتين على مراد المصنف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل... إلخ، (قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾) أي: من صدر منه الكفر ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ أي: إلا من كان في حقه شرطان: الأول: الإكراه، فلا بد أن يكون مكرهاً. والثاني: كون قلبه مطمئناً ساكناً بالإيمان (فلم يعذر الله) لم يستثن (من هؤلاء إلا من أكره مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان). والإكراه كونه وصل إلى حدٍّ يخشى على نفسه القتل أو ولده؛ فهذا يجوز أن ينطق بكلمة الكفر التي أكره عليها بشرط كون قلبه مطمئناً بالإيمان؛ أي معتقد الحق بجنانه، لكن إن كان لما أكره طاع بقلبه ولم يكن مطمئناً فهو من أهل الكفران.

(وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه سواء فعله خوفاً أو مداراة أو مشحة بوطنه أو أهله أو عشيرته أو ماله، أو فعله على وجه المزح، أو لغير ذلك من الأغراض إلا المكره).

(والآية تدل على هذا) أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل (من جهتين: الأولى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ فلم يستثن الله تعالى إلا المكره، ومعلوم أن

الإنسان لا يكره) لا يتصور في حقه الإكراه إلا بهذين الأمرين (إلا على العمل أو الكلام، وأما عقيدة القلب فلا يكره أحد عليها) فإذا فعل وصدر منه الكفر فإنه كافر بعد إيمانه. (والثانية) تقدم قول المصنف أنها تدل على ما قرره من جهتين وتقدمت الجهة الأولى وهذه الثانية (قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أُسْتَحَبُّوا﴾) الباء للسبب، يعني ذلك بسبب محبتهم ﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ يعني الجنة (فصرح أن هذا الكفر والعذاب) المحكوم به عليهم في هذه الآية والمترتب على ما صدر منهم (لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر، وإنما سببه) أي صدور الكفر منه، أنه تكلم بالكفر لسبب وهو أن له في التكلم بالكفر شيئاً واحداً، وهو (أن له في ذلك حظاً من حظوظ الدنيا) يحصل له فيرتكب هذا المحذور لأجل أنه لا يحصل له مطلوبه إلا - والعياذ بالله - بإيثار الحياة الدنيا (فآثره على الدين) على الآخرة. [محمد بن إبراهيم].

فالحاصل أن الذي يتكلم بكلمة الكفر لا يخلو من خمس حالات:

الحالة الأولى: أن يكون معتقداً ذلك بقلبه فهذا لا شك في كفره.

الحالة الثانية: ألا يكون معتقداً ذلك بقلبه ولم يكره على ذلك ولكن فعله من أجل طمع الدنيا أو مداراة الناس وموافقتهم فهذا كافر بنص الآية: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أُسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾.

الحالة الثالثة: من فعل الكفر والشرك موافقة لأهله وهو لا يحبه ولا يعتقده بقلبه وإنما فعله شحاً ببلده أو ماله أو عشيرته.

الحالة الرابعة: أن يفعل ذلك مازحاً ولاعباً كما حصل من النفر المذكورين. وهذا يكون كافراً بنص الآية الكريمة.

الحالة الخامسة: أن يقول ذلك مكرها لا مختارا وقلبه مطمئن بالإيمان فهذا مرخص له في ذلك دفعا للإكراه.

وأما الأحوال الأربع الماضية فإن صاحبها يكفر كما صرحت به الآيات وفي هذا رد على من يقول إن الإنسان لا يحكم عليه بالكفر ولو قال كلمة الكفر أو فعل أفعال الكفر حتى يُعلم ما في قلبه وهذا قول باطل مخالف للنصوص وهو قول المرجئة الضلال. [صالح الفوزان].

قال تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعُفَ عَن طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، هذه الآية فيها أن كفرهم كان بسبب الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله، وقول الإمام رحمه الله هنا: (فإذا تحققت أن بعض) هذه راجعة إلى الظاهر من حال أولئك فإن أولئك الذين تكلموا بتلك الكلمة ظاهرهم محكوم بإسلامهم وحالهم أنهم يعدون من الصحابة وإلا فإنهم منافقون ظهر نفاقهم بذلك الاستهزاء، وهذه مسألة حصل فيها خلاف بين أهل العلم، فمن قائل إنهم ليسوا منافقين، وقال الجمهور من المفسرين وأهل العلم إنهم منافقون، والصواب من القولين في ذلك أن أولئك الذين كفروا بعد إيمانهم بالاستهزاء أنهم منافقون، وهم في الأصل منافقون ودل هذا على نفاقهم، والاستهزاء كفر لأنه يدل على عدم تعظيم الله جل وعلا وعدم توقيره والاستهانة بالله وبآياته وبرسوله؛ لأن المعظم المبجل لا يستهزئ بمن عظمه وبجله، بل يكون له في قلبه المقام الأعظم حيث لا يستهزئ به ولا يستنقصه ولا يسبه إلى آخر ذلك، ودل على أن المراد بهم المنافقون أوجه:

الأول: أن الآية يفهم معناها بدلالة السياق والسباق وهذه الآية أولها ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ﴾ الضمير لابد أن يرجع إلى مذكور معلوم، والآية التي قبل هذه الآية هي قوله جل وعلا: ﴿بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزُّوْا﴾ يعني أيها المنافقون ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، فدل إرجاع الضمير على الآية قبلها أن المراد بذلك المنافقون.

ودل عليه أيضا: الآية التي بعدها وهي التي تسمى السياق أو اللحاق فقبلها سباقها وبعدها سياقها أو لحاقها وهي قوله جل وعلا: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ إذ قال جل وعلا: ﴿لَا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعُفَ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [التوبة: ٦٦-٦٧]، فهذه الآية أيضا تدل على أن هذا الذي استهزأ أو تلك الطائفة التي استهزأت هم المنافقون لأن السياق والسباق يدل على ذلك.

الوجه الثالث: أن السورة سورة براءة تسمى الفاضحة، وهي التي فضحت المنافقين، وبعد ذكر المنافقين في أثناء السورة استمر ذكرهم واستمر فضحهم وبيان ما هم عليه إلى آخر السورة.

الوجه الرابع: أن الله جل وعلا قال بعد آيات: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَتُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤]، فقوله جل وعلا في هذه الآية: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ المقصود بهم هؤلاء الذين استهزءوا فإنهم حلفوا أنهم ما قالوا، قال جل وعلا: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ فدل على أن

المستهزئ بالكلام قال كلمة الكفر قال سبحانه: ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ ودلت هذه الآية على أن المراد بالإيمان في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ هو الإسلام لأنه قال وكفروا بعد إسلامهم والمنافقون محكوم بإسلامهم ظاهرا.

وهذا يجاب به عن قول من قال إنهم ليسوا بمنافقين لأن هؤلاء احتجوا بأن المنافقين لم يحكم بإيمانهم وإنما حكم بإسلامهم فالمنافق يقال له مسلم باعتبار الظاهر ولا يقال إنه مؤمن لأن الإيمان باطن فقوله جل وعلا هنا: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ دل على أنهم ليسوا بمنافقين.

وهذا الاحتجاج منهم والإيراد له وجهه لكن ليس قويا بقوة ما ذكرنا من أوجه، وجوابه أن الإيمان - كما هو معلوم - اعتقاد وقول وعمل، والاعتقاد هو الإيمان الباطن والقول والعمل هو الإيمان الظاهر وهو الإسلام فإذا قيل في المنافق إنه كفر بعد إيمانه يعني بعد إيمانه الظاهر الذي هو الإسلام لأن الإسلام لا يصح إلا بإيمان تصححه وإيمان لا يصح إلا بإسلام يصححه، والإيمان منقسم إيمان باطن وهو الاعتقاد، وإلى إيمان ظاهر وهو القول والعمل، فأولئك معهم قول وعمل فليل لهم هنا بعد قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ باعتبار الظاهر، وهذا الظاهر هو الإسلام كما قال جل وعلا في الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾، فالإيمان في هذه الآية هو الإسلام في الآية الأخرى، ويقوي هذا ما تعلمه من قواعد أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الإيمان إذا أفرد عن الإسلام والإسلام إذا أفرد عن الإيمان فإنه يدل أحدهما على الآخر، فقوله: ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ يعني ما يناسب المخاطب بذلك وهو الإسلام لأن الإيمان إذا أفرد دل على الإسلام وهذا بحسب حال المخاطبين.

إذا تقرر لك ذلك فهؤلاء الذين كفروا بعد إسلامهم كفروا بكلمة قالوها على وجه المزح واللعب، وكلمة الكفر هي الاستهزاء، والاستهزاء مكفر إذا كان استهزاء بالله جل جلاله أو بآيات القرآن أو بالرسول محمد ﷺ، أو بمجموع ذلك وهو الدين الذي بعث الله به محمدا ﷺ، فإذا استهزأ أحد بالله جل وعلا كفر، وإذا استهزأ أحد بالقرآن كفر، وإذا استهزأ أحد برسول الله ﷺ يعني بشخصه بذاته كفر، وإذا استهزأ بالدين الذي نزل على محمد ﷺ ييقن المستهزئ أنه نزل على محمد ﷺ فإنه يكفر أيضا.

فرجع الاستهزاء المكفر إلى أحد الثلاثة وهي التي جاءت في الآية ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ﴾ هذا واحد ﴿وَعَايَتِهِ﴾ اثنين ﴿وَرَسُولِهِ﴾ ثلاثة ﴿كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ لا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ قال هنا الإمام رحمه الله تعالى: (فإذا تحققت أن بعض الصحابة الذين غزوا الروم مع رسول الله ﷺ كفروا بسبب كلمة قالوها على وجه المزح واللعب، تبين لك أن الذي يتكلم بالكفر أو يعمل به خوفاً من نقص مال أو جاه أو مداراة لأحد، أعظم ممن تكلم بكلمة يمزح بها) وذلك لأن الذي يتكلم بالكفر أو يعمل به قصد ذلك؛ ولكنه خاف، ولكن القصد موجود قصد الكفر وقصد العمل بالكفر موجود عنده، ولهذا لم يُعذر بالخوف أو بالمداراة أو نقص المال أو الجاه لأنه قصد الكفر وقصد العمل الكفري دون إكراه، والمستهزئ قد يقال إنه ما قصد الكفر، ولو قيل له أقلت هذا كفرا لقال لا إنما قلت هذا مزحا على سبيل المزاح وعلى سبيل اللعب وعلى سبيل الخوض ﴿كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ ما قالوا قصدنا ذلك ولهذا كلام الإمام رحمه تعالى متين إذ قال: (تبين لك أن الذي تكلم بالكفر) يعني قاصدا الكفر (أو يعمل به) عالما بأنه شرك عالما بذلك قاصدا

له لاشك أنه أعظم كفرا ممن يتكلم بكلمة يمزح بها لأن ذاك فاته التعظيم فدخل في الكفر من جهة الاستهانة، وهذا قصده أصلا.

ثم قال رحمه الله (والآية الثانية قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١٦٦) ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة ﴿﴾ هذه الآية في حال الذي يكفر بدون عذر، والعذر الذي لا يؤاخذ به من صدر منه الكفر قولاً أو عملاً شيء واحد وهو الإكراه.

والإكراه معناه ما لا يتحملة من العذاب، أو ما هو أعلى من ذلك وهو القتل، فإذا كان لا يتحمل أن يعذب، لا يتحمل أن يضرب ضرباً شديداً، لا يتحمل أن يسجن سجناً طويلاً، لا يتحمل في ذلك ويخشى على دينه، ويخشى أن يوافق ويخشى أن يحصل له فتنة أو يخشى أن يتلف بدنه، فإنه معذور مع أن الكمال أن يصبر، لكنه معذور بشرط اطمئنان القلب بالإيمان، فتكون الموافقة ظاهراً للضرورة ولكن القلب مطمئن بالإيمان. وذلك أن الإيمان كما هو معلوم ثلاثة أركان اعتقاد وقول وعمل، والاعتقاد هو الأصل الذي ينشأ عنه القول الإيماني وينشأ عنه العمل الإيماني، فلم يُعذر بالأصل في الموافقة أحد البتة، حتى لو أكره فإن الإكراه ولو وصل إلى القتل لا يصل إلى تغيير عقيدة القلب والله جل وعلا قال سبحانه: ﴿الْم ١﴾ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ ﴿٣﴾ [العنكبوت: ١-٣]، الصدق هو استقرار العقيدة في القلب وأن يصبر المرء على ما جاءه من ابتلاء، فإذا عرض له الإكراه بما لا يتحملة ويؤدي ببدنه إلى التلف ويخشى على

دينه فإن له أن يوافق أولئك ظاهراً لا باطناً؛ لأن الظاهر في الشريعة فيه يُسر في الأحكام بخلاف الباطن، الباطن هو أشد شيء.

فهذه الآية دلت كما قال الشيخ رحمه الله هنا في قوله (فلم يعذر الله من هؤلاء إلا من أكره مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان) فله إذاً أكره بشرطه أن يقول كلمة يوافقهم بها أو أن يعمل عملاً يوافقهم به؛ ولكن يكون ذلك مع اطمئنان القلب بالإيمان، والقلب قول كلمة الكفر موافقة لأجل الإكراه هذا محل اتفاق بين أهل العلم.

أما العمل فاختلّفوا فيه والصحيح أن الإكراه يقع في القول والعمل لأن العمل والقول شيء واحد من جهة التكفير.

قال (وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه) يعني غير المكره كفر بقوله وعمله سواء فعله خوفاً أو مداراة أو مشححة لوطنه أو أهله أو عشيرته أو ماله أو فعله على وجه المزح أو لغير ذلك من الأغراض.

المقصود من هذا أن كلام الشيخ ظاهر وهذه مسألة عظيمة جداً وهي أن التكلم بالكفر خشية نقص المال أو خشية ذهاب المال لا يعذر به صاحبه بل لا بد أن يجدد دينه وإسلامه إذا كان فعله عن قصد، ثم الواجب على كل موحد أن يتبرأ من الشرك وأهله، أن يبغض الشرك وأن يعادي الشرك، وأن يبغض أهل الشرك وأن يعادي أهل الشرك، وهذه حقيقة الإيمان، وهذا معنى كلمة التوحيد كما قال جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، وفي آية سورة الممتحنة قال جل وعلا مخبراً عن قول إبراهيم: ﴿إِنَّا بُرَءٌ وَأَنْتُمْ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]،

هذه الكلمة أجمع عليها المرسلون ﴿إِنَّا بُرَءٌ وَأُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ نتبرأ من الشرك ومن أهل الشرك ببغضهم وبمعاداتهم يعني المعادة القلبية أما الظاهر فله أحكام معروفة مختلفة.

قال الإمام رحمه الله بعد ذلك (فالأية تدل على هذا) يعني هذا الذي كره (من جهتين: الأولى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ فلم يستثن الله تعالى إلا المكره) وهذا ظاهر لأن مقام الاستثناء مقام حصر وإن لم يذكر في هذا المقام غير المكره دل على أنه لا يعذر إلا المكره.

وأيضاً الاستثناء معيار العموم فقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾، هذا عام واستثني منه يعني خرج من العموم المكره الذي حصل منه الكفر ظاهراً لكن لا يحكم بكفره لأنه مكره قال: (الأولى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ فلم يستثن الله تعالى إلا المكره. ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الكلام) يعني القول (أو الفعل، وأما عقيدة القلب فلا يكره أحد عليه) القلب لا يمكن أن يكره أحد أحداً على تغيير القلب حتى يختار هو لأن القلب لا أحد يطلع عليه إلا الله جل وعلا، فعقيدة القلب الموافقة فيها كفر بالاتفاق حتى ولو قال أكرهت فهو كاذب؛ لأن العقيدة الباطنة لا يمكن لأحد أن يصل إليها، يكذب في الظاهر يقول إذا قيل له أنت في الباطن في قلبك مقتنع بالشرك تقول هذه مع اعتقاد الباطن فيكذب ظاهراً يقول نعم هذا نوع من الإجابة بالإكراه؛ لكن لا يقول ذلك عن صدق بأن يغير قلبه؛ لأنه إن تغير القلب ووافق أو تردد أو شك فإنه كافر.

ثم قال (والثانية قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ فصرح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد) يعني أن العذاب العظيم الذي جاءهم

وهو قوله جل وعلا: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، عليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ما سبب الغضب الذي جاءهم وحل عليهم ما سبب العذاب العظيم؟ لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر؛ لأن هذه الأشياء لم يعلل بها في الآية إنما قال الله جل وعلا: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾، وقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ للمفسرين فيه وجهان في الرجوع، الرجوع اسم إشارة يعني ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة لأي شيء؟ قال طائفة: الإشارة هنا للكفر، كفروا بعد إيمانهم ولم يكونوا مكرهين، ما سبب ذلك؟ قال الله ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ والباء هنا للسببية، ذلك بسبب كونهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة؛ يعني أنهم آثروا الدنيا على الآخرة فوافقوا الكفار من دون إكراه، فقالوا قول الكفر أو عملوا عمل الشرك والكفر من دون إكراه، فتكون ﴿ذَلِكَ﴾ الرجوع إلى قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾.

والوجه الثاني: أنه راجع للعذاب العظيم قال: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٠٦) ﴿ذَلِكَ﴾ العذاب بسبب ﴿بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾.

وهذان قولان معروفان عند المفسرين والأوجه منهما والراجح هو الأول؛ لأن (ذَلِكَ) ضمير إشارة فهو اسم إشارة فيه اللام التي هي للبعد والعذاب العظيم قريب.

قال (فصرح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر) هذا ظاهر بين، (وإنما سببه أن له في ذلك حظ من حظوظ الدنيا فأثره على الدين) وهذا الذي ذكره حاصل وواقع؛ بل إن الذين استحبوا الكفر على الإيمان وكفروا بعد إيمانهم سبب ذلك محبة الدنيا، محبة المال، محبة الجاه، لا بد فيه حظ من حظوظ الدنيا وإلا لو قام الإيمان بالآخرة في النفس لما أثر المرء عليه شيئاً من الدنيا.

ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»^(١). وهذا حاصل في أن من كفر؛ بل من فتن عن الدين إنما هو بسبب من الدنيا بشهواته إما شهوة المال أو شهوة الجاه أو شهوة المنصب أو شهوة النساء أو شهوة الأمر والنهي أو إلى آخر ذلك من الشهوات الفانيات.

فما ذكره هنا الإمام رحمه الله هذا ينبغي أن يتنبه إليه كل موحد، فيحذر أشد الحذر من الكفر ومن وسائله.

قال (وإنما سببه أن له في ذلك حظاً من حظوظ الدنيا فأثره على الدين) وهذا الاستدلال المراد ومقيم للبرهان على أولئك الذين يقولون: نحن نعلم التوحيد وإنما علمنا الشرك لأجل الحفاظ على أموالنا أو على جاهنا أو على دنيانا. [صالح آل الشيخ].

يمكن مزيداً للاستفادة في هذا الباب أن يُطالع ويُراجع بعض الكتب المفيدة في هذا الموضوع، والمنطلقة من هذا التأسيس والتععيد والتقرير الذي قرره الشيخ لحفيد الشيخ: عبد الله بن سليمان بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله في كتاب (تيسير العزيز الحميد) في شرحه لباب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو أن يدعو غيره، في آخر شرحه لهذا الباب أشار إلى كتاب كشف الشبهات، ونوه بالجهد الذي بذله الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب المبارك، ثم أضاف رحمه الله ذكر بعض الشبهات وأجاب عنها بنفس طريقة الشيخ رحمه الله في كشف الشبهات. فذكر هناك إضافة بعض الشبهات وهي ثلاث

(١) أخرجه مسلم (١١٨).

شبهات يوردها هؤلاء، وأجاب عنها إجابة مفصلة وافية نافعة، يمكن أن تُراجع في كتاب تيسير العزيز الحميد.

أيضا يمكن أن يُراجع في الباب كتب أئمة الدعوة التي ردوا فيها على هؤلاء من خصوم الدعوة المنافحين عن الشرك والتعلق بغير الله، ومن هذه الكتب:

تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ.

النبذة الشريفة في الرد على القبوريين للشيخ حمد بن ناصر آل معمر.

كشف الشبهتين للشيخ ابن سحمان.

صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للسهبواني.

وغيرها من الكتب النافعة المفيدة في هذا الباب، وكثير من هذه الكتب التي أشرت إليها وغيرها من كتب أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى مشتملة على مادة نافعة جداً في كشف الشبهات، ومطالعة هذه الكتب والمرور عليها يفيد طالب العلم، خاصة عندما يكون في مجتمع يُبتلى فيه بمثل هذه الشبهات التي تُثار، فمن خلال هذه الكتب يتمكن بإذن الله من معرفة الطرائق القويمة والسبل السديدة لرد مثل هذه الشبهات. نسأل الله عز وجل أن يغفر للإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ولتلاميذه أنصار هذه الدعوة المباركة.

نحمد الله على نعمه الكثيرة ومنه العديدة، نحمده على نعمة الإسلام ونعمة الإيمان ونعمة السنة، نحمده تبارك وتعالى على كل نعمة أنعمها علينا في قديم أو حديث، أو خاصة أو عامة، أو سر أو علانية.

ونسأله جل وعلا أن يوزعنا شكر نعمته، وأن يثبتنا على دينه، وأن يهدينا إليه صراطاً مستقيماً. ونسأله جل وعلا أن يعيذنا من الضلال، وأن يسلك بنا سبيل الهداية والرشاد، وأن يسددنا في أقوالنا وأعمالنا، وألا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين. [عبد الرزاق البدر].
والله سبحانه وتعالى أعلم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. أمين. [محمد بن إبراهيم].